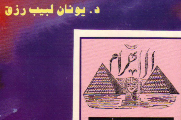
د. يونان لبيب رزق



ديوان الحياة المعاصرة

الجزء الثاني

القسم الأول



ديوان الحياة المعاصرة

الجزء الثانى
القسم الأول

د. يونان لبيب رزق





الغلاف والرسوم الداخلية

مكرم حنين

الإشراف الفني

سمير صبحي



مقدمة



ربما

لم يلق عقد من عزوف المؤرخين عن تناول التاريخ المصرى إبانه، بقدر مالقى ذلك العقد الممتد بين وقوع الاحتلال البريطاني للبلاد «١٨٨٢» ووفاة الخديو توفيق «١٨٩٢».

صدر هذا العزوف، فيما نعتقد عن غياب الحركة الوطنية عن ساحة العمل السياسى، مما شعر معه المهتمون بالتاريخ المصرى الحديث بأن تناول ذلك العقد يظل شاحبا مع هذا الغياب، وهو تصور يحكمه احادية النظرة للحركة التاريخية، صدر هذا العزوف أيضا فيما عرفته تلك السنوات العشر من تفكك الوحدة المصرية - السودانية من جراء الثورة المهدية، وما بدا من تصميم بريطاني على اتمام هذا التفكك مما استمر يشكل غصة فى حلق المؤرخين المصريين، خاصة وانه حينما استعادت مصر السودان كان عليها ان تقبل الشركة البريطانية، ولم تكن شركة عادلة.

نفس العقد عرف تحول الوجود البريطاني فى البلاد من احتلال مؤقت إلى إحتلال لا يعلم سوى الله متى ينتهى، مما لم يكن يقينا من دواعى رضاء المؤرخين المصريين.

ويجب أن نعترف اننا كنا فى «مركز تاريخ الأهرام» متاثرين بهذه النظرة، وكنا نتصور معها ان ذلك العقد سوف يحال مكانا قصيا من الديوان، وانه لن يمضى سوى وقت قصير حتى نكون قد تجاوزناه، غير



أن ماتابعناه في الجريدة المتجددة وضعنا أمام صورة مغايرة.

الذي حدث أننا وجدنا أنفسنا أمام عقد شديد الازدحام بالأحداث والمتغيرات، الأمر الذي استغرق خمس وخمسين حلقة لتغطيها، وكان يمكن أن تزيد.

وإذا كانت المساحة غير المتوقعة التي احتلها العقد المذكور من الديوان قد بعثت السرور في نفوسنا، فليس أدعى للسرور من الإنصاف لفترة تاريخية بعينها، فإنها في نفس الوقت قد صنعت لنا مشكلة.

المشكلة ذات طبيعة فنية، إذ بينما يدفعنا الحرص على الوحدة الموضوعية للفترة موضع الدراسة إلى إخراجها في كتاب واحد فإن حجم الحلقات يجعل من هذا الكتاب سفرا هائلا (أكثر من خمسمائة صفحة) وهو مانحرص على تجنبه في إصدارات المركز لأسباب فنية واقتصادية.

في محاولة لتلمس الحل توصلنا إلى صيغة وسط تقوم على إصدار هذا الجزء من الديوان «الثاني» في قسمين. القسم الأول: يقع في ثلاثة أبواب ويضم الجانب السياسي من الحلقات.. القضية الوطنية، حكومة مصر وحكامها، وأخيرا السودان في ثورة. القسم الثاني: ويرصد نبض الحياة المصرية التي استمر ترمومتر الأهرام يقيسها، اجتماعية واقتصادية وفنية وصحفية.. وقد توخينا في ذلك معيار التصنيف الموضوعي.

ومع ما يبدو من سهولة هذا الحل إلا أنه خلق لنا عددا من المشكلات كان علينا أن نبتكر لها حلولا.. مشكلة «الكشاف التحليلي للأعلام والبلدان والمشروعات» الذي نحرص على إلحاقه بكل جزء، رأينا أن نضعه في نهاية القسم الثاني، مشكلة الإحالات الى المراجع وأعداد الأهرام التي وضعناها في نهاية كل فصل في الجزء الأول قررنا أن نجمعها ونثبتها في نهاية القسم الثاني على النحو المعتاد في الأعمال العلمية، وأخيرا ماكنا قد انتويناه من وضع تعليقات النقاد وآرائهم عن الجزء الأول في ثاني الأجزاء، اتفقنا على أن يكون مكانها مقدمة القسم الثاني.

ومع مايبدو من أن كل تلك الحلول قد صنعت اختلافا ظاهرا بين جزئي الديوان، من ناحية الشكل على الأقل، فإن للضرورة أحكاما، وأملنا أن يقدر قارئ «ديوان الحياة المعاصرة» هذه الضرورات التي نزلنا على أحكامها.

كاتب الديوان

الباب الأول

القضية الوطنية



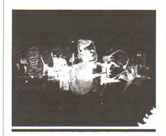




حلقة
٢٢
٦ ديسمبر
١٩٩٣



العصبة السرية الانتقامية



- **الأهرام يطلب البحث فى مبدأ الفساد وعلة الفتنة**
- الجمعية تطلب منع بيع بنادق ومدافع الجيش المصرى !
- الافراج عن سعد زغلول بضمانة تاجر كتب!

العصبة السرية الانتقامية!

ريما لم تتعدد مسميات جماعة سياسية فى مصر بالقدر الذى حدث مع أول جماعة نشأت لمقاومة الوجود البريطانى بعد شهور قليلة من الاحتلال..

أول هذه المسميات هو الذى اختارته تلك الجماعة لنفسها ، فقد أسماها مؤسسوها «بالعصبة الوطنية المصرية» أحيانا وأسموها جمعية الانتقام أحيانا اخرى.

أحمد شفيق باشا هو صاحب السيرة المشهورة «بمذكراتى فى نصف قرن» والتى اكتسبت اهميتها من معاينته للأحداث من خلال موقعه فى المعية السنية او قصر عابدين خلال تلك الفترة وما بعدها أسماها «المؤامرة الوطنية المصرية»!

مأمور الضبطية الذى تولى ضبط رجال الجمعية كما تولى التحقيق مع أفرادها فى مراحله الاولى أسماها كما جاء فى تقاريره «للاعتاب السنية».. أسماها «جمعية الخطابات».

أما الاهرام فقد تتبع اخبارها تحت مسمى مختلف.. فقد أسماها «العصبة السرية الانتقامية» وهو المسمى الذى آثرنا اختياره عنوانا لهذه الحلقة.

ولعل السبب فى تعدد المسميات على هذا النحو الطابع السرى الذى تلفحت به تلك الجماعة. وكان له اسبابه فضلا عن ان أعضاءها من جانب آخر، وربما من قبيل المبالغة فى السرية، قد اتخذوا اكثر من مسمى عرفنا منها اثنين على الأقل.

وتستحق تلك الجماعة، التى وان لم تعش سوى لفترة وجيزة الا انها كانت علامة هامة على عدم خمود جذوة المقاومة الوطنية المصرية.. تستحق المتابعة ونبدأها من الاهرام.

تبدأ تلك المتابعة بخبر جاء فى عدد الاهرام رقم ١٦٦٦ الصادر فى ١٤

يونية عام ١٨٨٣، اي بعد الاحتلال البريطاني بتسعة شهور بالضبط وقد قال بالحرف الواحد..

« قبضت الضبطية «الأمن» في الليلة الفائتة على نحو ١٠ اشخاص يقال انهم من رعاع القوم وقد اتهموا بأنهم اصحاب الكتابات المرسلة بدون امضاء، ويودنا ان تتحرى الضبطية في المسألة لتتمكن من الوقوف على حقائقها ومبدأ الفساد وعلة الفتنة فلا يؤخذ البرئ، بالمسئ، ولا يعد المخلص الصادق في عداد زمرة غايتها إلقاء الشقاق في زمن نحن أحوج الناس فيه الى الهدوء والسكينة ».

ولعل أهم ما يشير الالتفات في هذا الخبر أنه بينما تجمع كافة المصادر على أن «الضبطية» قد قامت بالقبض على أعضاء الجمعية بعد يوم ٢٠ يونية يأتي الاهرام ليؤكد لنا ان القبض قد تم قبل ذلك باسبوع على الأقل ، بيد أن تلك المصادر تروى لنا تفاصيل أكثر لقصة هذه الجمعية تستحق الامساك بها من أولها .

****

ففي مطلع عام ١٨٨٣ كان قد وصل عدد من المنشورات الغامضة الى كبار رجال الدولة كان بعضها «محررا بالفرنسية» وكان البعض الآخر محررا بالفرنسية والعربية، وقد حملت أحيانا توقيع « المنتقم بالعربية» وأحيانا أخرى توقيع «العصبة الوطنية المصرية Ligue Patriotique Egyptienne» بالفرنسية.

ويلاحظ المؤرخون أن بعض هذه المنشورات ذات الطبيعة التهديدية قد ارسلت الى الخديو ورئيس النظار والنظار والامراء وقناصل الدول الاجنبية بمن فيهم القنصل الانكليزي والالماني والنمسوي بينما ارسلت منشورات اخرى الى بعض الاعيان توضح فيها مقاصد الجمعية وتطلب عونهم في تحقيق هذه المقاصد ولعل استعراض بعض ما جاء في تلك المنشورات يكشف عن هوية «العصبة السرية الانتقامية» كما أسماها الأهرام.

ربما كان اهم تلك المنشورات ذلك المنشور الذى ارسلته الجمعية الى قنصل المانيا العام والذى عثر عليه فى أوراق التحقيق بحكم انه يكشف تماما عن هوية الجمعية..

جاء فى هذا المنشور ان الجمعية تعمل على «تحرير الوطن وطرد الانجليز من مصر واخراجهم من وظائف الحكومة او من توظف منهم فى الجيش.. وان الجمعية قد عقدت العزم على الاستمرار فى هذه الحرب الصامتة وأنها حدثت يوم ١٤ اغسطس لبدء عملها الانتقامى واستخدام القوة مع من يتعامل مع الجنود الانجليز بالبيع والشراء.

انذار آخر الى مدير البوليس تنصحه بالاستقالة وتحذره من تحدى رئيس الجمعية «المنتقم» وثالث ارسلته الى رئيس مجلس النظار تطالبه بمنع بيع البنادق والمدافع الخاصة بالجيش المصرى لأن هذه الاسلحة ملك الامة اشترتها بدمائها وعرق جبينها، وتحدد الجمعية ثمانية ايام على الاكثر كى يعلن شريف باشا فى الصحف عن وقف هذا البيع والا سوف يتعرض النظار للعقاب العاجل!

****

تشير المصادر الى ان القبض على اعضاء الجمعية تم من خلال عملية اختراق أمنى لها قام بها المدعو «اسكندر اسلام» الذى تمكن «مأمور الضبطية» من تجنيده وقد نجح فى الاتصال برئيس الجمعية محمد سعيد الذى دعاه لدخول الجمعية وفى اللقاء التالى سلمه قانونها مع «دبلوم العضوية» ثم فى اللقاء الأخير وجد نفسه فى احضان «رجال الضبطية» وهو وعشرة من رجاله كما كتب الاهرام.

فى الخبر التالى الذى ساقه الاهرام عن الجمعية بعد اسبوع من الخبر الأول يصحح الكثير مما جاء فى خبره السابق فيذكر ان عدد المقبوض عليهم سبعة فقط ويسوق اسماءهم ويتراجع عن توصيفهم بالرعاع، فقد اتضح له انهم كانوا يعقدون اجتماعاتهم فى دار احد الكبراء هو عبد الرازق بك الذى كان

رئيسا للمدرسة الحربية فى الثغر وأن غالبية المقبوض عليهم يمتون بصلة القرابة لصاحب الدار وأن أغلبهم من «الوطنيين (المصريين) وأكثرهم كانوا موظفين ورقوا من سنين»، وأقليتهم كانوا من غير الوطنيين وعلى رأسهم محمد سعيد الحكيم «المغربي الأصل» على حد تعبير الصحيفة وينهى الاهرام خبره بعد ما يلزم من تقريظ سعادتلو النشيط مأمور الضبطية عثمان باشا غالب بأنه كيفما كان الامر فان «التحقيق سيكشف لنا سر المسألة»!

****

ولم يكن للمسألة سر واحد فيما كشفته أوراق التحقيق التى تضمها محافظ الثورة العرابية المحفوظة بدار الوثائق القومية بل تعددت اسرارها.

السر الذى لم يمكن الكشف عنه أبداً ربما حتى هذه اللحظة الخاص بشخص «محمد سعيد الحكيم» وهو طبيب ادعى عبد الرازق بك انه كان موجودا فى بيته لعلاج بعض افراد الاسرة بينما اعترف الرجل انه كاتم اسرار الجمعية وانه اختير لهذا الغرض بحكم رعويته الفرنسية الامر الذى يصعب معه على الحكومة المصرية ان تحاكمه.

ويشير الاهرام فى عدده الصادر يوم ٢٢ يونية الى ان محمد سعيد الحكيم اعترف فى استنطاقه «استجوابه» بوجود الجمعية وقرر أموراً تؤيد اشتراك المقبوض عليهم فى اعمالها.

السر الثانى كشف عنه الاهرام فى نفس العدد. فاللجنة التى كلفت بالتحقيق مع المتهمين قد تشكلت من «قاضيين بلجيكيين وآخرين وطنيين من وكلاء الحضرة الخديوية فى المجلس المختلط فى المحروسة».

البلجيكيان هما ادولف فلمنكس المستشار بمحكمة استئناف القاهرة وارنست دى هلتس القاضى بمحكمة الاسكندرية ونرى ان الاستعانة بهذين فضلا عن القضاة المصريين قد صدر عن اعتبارات عدة. الجنسية الفرنسية لمحمد سعيد والرغبة فى طمأنة القناصل الذين وصلهم العديد من منشورات

الجمعية.

سر ثالث ان مجرى التحقيق كان يشير الى وجود علاقة ما بين الجمعية وفرنسا الامر الذى اوعزت به مجموعة من الأدلة.. ليس فقط الجنسية الفرنسية لمحمد سعيد الحكيم، بل لانه كان حاصلا على أحد الاوسمة الرفيعة من حكومة الجمهورية الفرنساوية، ثم ان القنصلية فى القاهرة كانت حريصة على ارسال احد رجالها لحضور جلسات التحقيق مع الرجل، فضلا عن كل ذلك فقد لاحظ المحققون أنه بينما كانت الجمعية حريصة على أن ترسل منشوراتها لأغلب قناصل الدول الكبرى فى القاهرة فانها لم تكن ترسلها الى القنصلية الفرنسية.

****

ومع ان المصادر التى تحدثت عن تلك الجمعية تشير الى تلك العلاقة المتصورة على استحياء، فاننا لا نرى هنا ما يمنعها، فلا شك ان الحكومة الفرنسية كانت اكثر الدول رفضا لاستمرار بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر واستعانة الوطنيين بهذه الحكومة الاوروبية استمر مقررا فيما تمثل فى استقرار الافغانى ومحمد عبده فى باريس واصدارهما جريدة «العروة الوثقى» التى ظلت تشن حملة عنيفة على الاحتلال خلال الثمانينات ثم ان مصطفى كامل الزعيم الوطنى الشهير بدأ جولاته السياسية من العاصمة الفرنسية.

ويرجح هذا الافتراض بالنسبة لجمعية الانتقام ان الطلبات المتعددة التى قدمها «لوسمسيون التحقيق للقنصلاتو الجنرالية الفرنسية» بالكشف عن حقيقة شخصية محمد سعيد لم تقابل من رجال القنصلاتو الا بالصمت المطبق!

السر الأخير ان اغلب من توصلت التحريات الى علاقتهم بالجمعية كانوا ممن شاركوا فى الثورة العرابية التى لم تكن قد خمدت نيرانها تماما بعد..

كشف الاهرام هذا السر فى عدده الصادر فى ٢٣ يونية حين قال انه «اذا تفحصنا حقيقة الاعضاء المؤلفة منهم هذه الجمعية لوجدناهم من أولئك الذين تطرفوا جدا ايام العصيان «يقصد ايام الثورة» وعدم الاقتصاص منهم جرأهم على انكار الجميل وخيانة الوطن وسمو اميرهم المعظم»!

بالمقابل تفصل الوثائق فى هذا السر اذ تشير الى ان عديدا من المقبوض عليهم كانوا ممن حوكموا ايام الثورة او حتى فصلوا من وظائفهم وكان من هؤلاء محمد افندى فنى الذى سبق له ان كتب عريضة تتضمن الطعن والتنديد بادارة المالية عام ١٨٨٠ فحوكم امام مجلس عسكرى قضى بفصله من خدمة الحكومة وحبسه عامين فى «الطوبخانة» منهم أيضا حسين افندى مقر الذى سبق ان صدر ضده حكم «بتجريده من الرتب والعنوانات وعلامات الشرف والامتيازات التى حصل عليها لاشتراكه فى العصيان» ومنهم محمد صادق السودانى وعبد الرحمن قوجا احمد الذين فصلوا من وظائفهم لنفس السبب . غير ان أهمهم كان «سعد زغلول افندى» الذى أصبح بعد ذلك من أعظم زعماء مصر، وله مع «العصبة السرية الانتقامية» قصة تستحق التوقف.

****

فى ٣ مايو عام ١٨٨٢ نقل سعد زغلول افندى من وظيفته كمحرر فى «الوقائع المصرية» الى وظيفة معاون بنظارة الداخلية ومنها الى وظيفة «ناظر قلم الدعاوى» بمديرية الجيزة فى ٦ سبتمبر وبعد ضرب الثورة وفى يوم ٦ اكتوبر رفت الرجل من وظيفته وقد جاء فى قرار بذلك انه قد «استصوب رفته مقتضيات المصلحة وصدر فى حقه الحرمان المدنى جزاء على الدور الذى قام به من حيث التحريض فى الصحف» وأن لم يقدم للمحاكمة مثل آخرين.

خرج سعد افندى من الوظيفة الحكومية وفتح مكتبا «لوكالة الدعاوى»

«المحاماة» مع صديق له حتى تم القبض عليهما مع من قبض عليهم بتهمة الاشتراك في العصبة.

ورغم محاولات المحققين المستمرة فقد أصر الرجل على انكار أية علاقة له بالعصبة المذكورة ثم ان هؤلاء لم ينجحوا من ناحية أخرى في اثبات تلك العلاقة ، وهو ما حدث مع كثيرين.

كل ما كان يستند اليه المحققون في استمرار حجز سعد زغلول ورقة صغيرة ضبطت لديه وبها رموز وقد أجاب عندما سئل عنها حروف فرنسية اعتاد كتابتها.

لعل ذلك ما دفع الاهرام في عدده الصادر يوم ٢٢ يونية وبعد أن لاحظ كثرة المقبوض عليهم الى سؤال «أعضاء القومسيون الى الاحكام في التحقيق فيمكن ان يتهم مؤلفى هذه التهمة الفاسدة سواهم من الابرياء بكونهم مشتركين معهم في أعمالهم رجاء ان يخفف ذنبهم وتنقص جريمتهم».

رغم ذلك فقد استبقي سعد افندى زغلول في الحبس لاكثر من اربعة شهور وتشير بعض المصادر الى انه لم يفرج عنه الا بعد ان اتصل محمد عبده من باريس بالمستر بلنت في لندن الذى تدخل لاتمام هذا الافراج وهو ما لم يحدث الا يوم ٤ أكتوبر وبعد ضمان قدمه رجل يدعى احمد عثمان «الكتبى» وقد جاء فيه: «ان ضمانتى للمذكور هي على شرط استقامته وحسن سيره وسلوكه وعدم تداخله في الامور السياسية».

ورغم عدم ثبوت اية علاقة بين سعد زغلول وبين جمعية الانتقام فقد استمرت عملية احتجازه للتحقيق بشأنها من اهم اسباب شهرة تلك الجمعية.

****

من متابعة الاهرام يلاحظ انه قد توقف عن النشر عن العصبة السرية الانتقامية لاكثر من ثلاثة شهور يوليو واغسطس وسبتمبر عام ١٨٨٣ وهو

توقف يثير التساؤل..

لقد إنشغل الأهرام خلال تلك الشهور بكارثة أصابت مصر وهى تفشى وباء الكوليرا على نحو طال معه سائر أنحاء القطر من دمياط والأسكندرية شمالا إلى أقصى الصعيد.

وقد انعكس ذلك فيما يبدو ليس على اهتمامات الأهرام فقط وانما على حجمه فقد عاد ليصدر فى صفحتين مثل أيام صدوره ابان الثورة بعد ان كان قد استرد حجمه الاصلى وصدر فى اربع صفحات وقد أثر ذلك على متابعته لكثير من الوقائع السياسية حتى ان اخبار العاصمة التى كانت تحتل جانبا معتبرا من الصحيفة والتى كانت تتابع من خلالها اخبار القضية تقلصت لتصبح خبرا أو خبرين وأحيانا كانت تصدر الصحيفة دون خبر واحد من العاصمة.

السبب الثانى ان قومسيون التحقيق كان منهمكا وتتنذ فى التحقيق فى عديد من القضايا الفرعية..

فقد وجهت للمقبوض عليهم اربع تهم.. التآمر ضد نظام الحكومة، ارسال خطابات تهديد بالقتل، النصب، والشروع فى النصب، وهى التهم التى لم يستطع «القومسيون» ان يثبتها عليهم او على الاقل على اغلبهم.

وفى حالة التخبط العام فى التحقيق لم يجد الاهرام ما يقوله وان كانت احدى محفوظات القضية تشير الى الخطأ الذى حدث فى تكليف قضاة اجانب فى التحقيق فيها، وان هناك يدا خفية تستخدم نفوذها لايقاف السير فى التحقيق تقصد اليد الفرنسية وان القضاة الاوربين سيتقدمون باستقالتهم الى ناظر الحقانية بعد ان يأسوا من حمل المتهمين على الكلام.

وفى تلك الاثناء اخذ القومسيون فى الافراج عن عدد من المقبوض عليهم فى أواخر يونية وأوائل يوليو ولم ينصرم سبتمبر الا وكان القضاة قد سلموا بأنهم لم يستطيعوا اثبات التهمة الا على محمد سعيد الذى اعترف بانه محرر الخطابات الفرنسية الا انه لم يرشد أبدا على من ساعدوه فى كتابتها

سواء بالفرنسية او العربية او ساعدوه في توزيعه.

دعا ذلك قومسيون التحقيق الى ان ينهي التحقيق «بحصر» جناية وادانة شخص يدعى محمد سعيد وبراءة جميع الاشخاص الآخرين الذين تم استجوابهم ويصير الافراج عنهم».

رغم ذلك فان الافراج عن المتهمين استغرق وقتا ولم يتم إلا في أوائل اكتوبر فيما تضمنته الوثائق وفيما أشار اليه الاهرام الصادر في ٦ اكتوبر عام ١٨٨٣ والذي جاء فيه ان ضبطية العاصمة قد «افرجت عن المتهمين بعضوية الجمعية السرية والاشتراك في التحارير التهديدية ولم يبق في السجن الا اثنان فقط من المتهمين ويقال ان الضبطية ستخلي سبيلهما بعد اخذ الضمانة عليهما والتعهد بأنهما لا يخالفان الاوامر السنية».

لم تذكر الاهرام شيئا عن شخصية الرجلين وان كانت الوثائق قد تحدثت عنهما.

احد الاثنين كان بالطبع «محمد سعيد الحكيم» الشخصية الغامضة، فقد كان الوحيد الذي اعترف بالتهمة دون ان يشي بأي شخص آخر حتى انه لما سئل عن سعد زغلول رد بأنه لا يعرف مطلقا «سعد سيجول» وليس زغلول!

فضلا عن ذلك فقد عجز المحققون عن ان يثبتوا جنسية الرجل فبينما ذكر الاهرام انه «مغربي الاصل» فقد جاء في أوراق التحقيق انه جزائري وكان لدى المحققين شكوك قوية انه ربما يكون فرنسيا وان اسمه قد لا يكون محمد سعيد!

المهم ان الرجل كان الوحيد الذي قدم للمحاكمة وصدر عليه حكم من «مجلس ابتدائي مصر» تأيد من استئناف مصر في ١٤ ديسمبر عام ١٨٨٣ «بنفيه الى البلاد البعيدة حسب المادة السادسة من فصل اول من القانون».

الرجل الثاني كان مصطفى بك صدقي الذي قبض عليه مع محمد سعيد في بيت عبد الرازق بك صهره، وهو رغم انكاره للاتهام فقد تقرر نفيه من البلاد بمقتضى حكم صادر ضده في ٣ نوفمبر عام ١٨٨٣ وقد جاء فيه

تبريرا لهذا النفى انه «اخذ يجنح فى مؤامرات توجب ابعاده عن مصر».

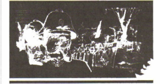
وانتهت قضية العصبة السرية الانتقامية بشكل شديد الهزال بعد ان بدأت بضجة كبرى ولعل تاريخ مصر يحفل بمثل تلك القضايا التى تبدأ كبيرة لأسباب سياسية ثم تنتهى الى لا شىء او على الاقل بشىء لا يتناسب مع الشكل الذى بدأت به!







إنجلاء العساكر الإنكليزية



معركة بين التايمز والأهرام حول «الإنجلاء»

- الأهرام:

الأهلون غير مرتضين عن بقاء جيش الاحتلال!

- التايمز:

الإنجلاء يؤدى إلى عودة الخلل للقطر المصرى!

- [illegible]

المصريون مولعون بالإنجليز!

- [illegible]

مطلوب إلقاء الحمل المصرى عن ظهورنا!

«انجلاء العساكر الانكليزية»

تحت هذا العنوان استمر «الاهرام» يتابع خلال عام ١٨٨٣ تطورات المسألة المصرية فى اعقاب الاحتلال البريطانى للبلاد والتى وصفها بعقدة المسألة الشرقية.

كانت الفكرة السائدة خلال العمليات العسكرية التى انتهت بضرب الثورة العرابية ان «العساكر الانكليزية» قد أتت بهدف محدد هو انهاء ما أسماه الاهرام «بالعصيان علي الخديوى» الذي خلق لونا من تهديد مصالح الاجانب، بل وحياة المقيمين منهم فى البلاد، وانه بعد الانتهاء من تلك المهمة سيعود كل شيء على ماكان عليه، وينجلى هؤلاء العساكر عن القطر المصرى، على حد تعبير الأهرام.

ضُربت الثورة، وحوكم زعماؤها وتم نفيهم وأخذت الاحوال تعود الى طبيعتها فى مصر، وتصور اصحاب الفكرة ان خروج «الانكليز» من مصر اصبح قاب قوسين او أدنى وانه لن ينتهى عام ١٨٨٣ الا وقد حدث «الانجلاء» التام!

وقبل إتهام هؤلاء بمن فيهم القائمون على تحرير الأهرام بالغفلة أو السذاجة السياسية يستحسن التعرف على الأسباب التى كانت وراء اعتناقهم لتلك الفكرة.

كان هناك أولا جملة التصريحات التى اطلقها المسئولون البريطانيون إبان العمليات العسكرية بأن وجودهم فى مصر مرهون بانتهاء تلك العمليات. وقد أضفى الجدية على تلك التصريحات أن بعضا منها اطلق فى قاعة مجلس العموم البريطانى اثناء المناقشات التى دارت حول التدخل الانجليزى فى الشئون المصرية، وان جانبا آخر أدلى به المستر وليم ايوارت جلادستون رئيس الوزراء البريطانى نفسه وهو الرجل الذي جرت عملية الاحتلال فى عهده واستمر فى منصبه خلال السنوات الثلاث التالية لعام ١٨٨٢.

كان هناك ثانيا الموقف البريطانى التقليدى من «المسألة الشرقية» وهو الموقف الذى تأسس طوال الوقت على «الحفاظ على سلامة ووحدة أراضى الامبراطورية العثمانية» ولم تكن احداث الحرب الروسية - التركية أو ما اسمته الاهرام بحرب الفيل والحوت ١٨٧٦ - ١٨٧٧ فى اقناع المصريين وغيرهم ان الساسة البريطانيين قد تخلوا عن موقفهم التقليدى فى اروقة مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذى حصلوا من خلاله على جزيرة قبرص.

عبرالاهرام عن استمرار تلك القناعة قبيل قالة فى عدده الصادر فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨٢ من «أن الدولة البريطانية لا تروم الدخول فى باب العبث بسيادة الدولة العثمانية على القطر وفى اليقين ان حكمة مولانا جلالة السلطان المعظم ستظهر فى منهاج حل المسألة بالطريقة المثلى»!

كان هناك ثالثا المذكرة البريطانية التى قدمها سفراء «حكومة جلالة الملكة» الى حكومات الدول المعنية بالمسألة المصرية: تركيا وفرنسا والمانيا والنمسا وروسيا وايطاليا والتى نشر الاهرام نصها فى عدد رقم ١٥٥٥ الصادر فى ٢٧ يناير فى صفحته الاولى تحت عنوان «لائحة انكلترا».

جاء فى مستهل تلك المذكرة نقلا عن الاهرام : «ان الحوادث التى جرت فرضت على حكومة الملكة مأمورية استئصال العصيان العسكرى فى مصر واعادة النظام والهدوء اليها وهى مأمورية كنا نود بطيبة خاطر أن تشاركنا فيها بقية الدول. أما المأمورية المعلن عنها فقد انقضت والحمد لله. وأن الجيش الانكليزى المتبقى حتى الآن بقصد توطيد الطمأنينة هنالك فقد عزمت حكومة الملكة ان تسترجعه حالما تسمح لها حالة القطر والتنظيمات المحلية التى سيعمل بها لتأييد سلطة الخديو».

****

وانتظر المصريون ومعهم «الاهرام» الانتهاء من «التنظيمات المحلية» التى سيضعها ممثلو الاحتلال البريطانى والتى كلف بها اللورد دفرين السفير

البريطاني في استانبول على رأس لجنة من رجال الخارجية، والذي كان قد وصل الى القاهرة في نوفمبر عام ١٨٨٢ وبقى فيها حتى فبراير من العام التالي حين رفع تقريره الى وزير الخارجية البريطانية ولم يكن مطمئنا «١».

فقد جاء في مقدمة هذا التقرير: «ان مصر لا تستطيع الآن ان تستمتع باستقلالها وليست من الاهلية والكفاءة بحيث تتمكن من التمتع بما يطلق عليه اسم الحكومة الدستورية. ولكن الأمل معقود بتمكنها بمساعدة أوربا «انجلترا طبعا» من الحصول على الاستقلال الذاتي ومع توالى الأيام على اتساع نطاق هذا الحكم».

ولعل هذا التقرير هو الذي دفع الأهرام الى بداية السير في طريق الشك حول نوايا لندن الحقيقية تجاه «الاتحلال» فيما عبر عنه مدير تحرير الصحيفة في مقال افتتاحي تحت عنوان «نظرة عامة» جاء فيه «فالمسألة السياسية المصرية والحالة هذه لم تزل في أرجوحة المخابرة تقلبها عوامل السياسيين بموجب قواعد المصالح فللمستقبل ان يفيدنا عن حلها وكل آت قريب»!

أخذ الأهرام بعد ذلك في السعي للتعرف على نوايا الحكومة الانكليزية وقد تعددت مصادر في هذا الشأن..

كانت صحيفة التايمز The Times المصدر الأول من مصادر هذا التعرف فالأهرام كان يعلم منذ وقت مبكر تلك العلاقة الحميمة بين تلك الصحيفة العريقة التي لم يضاهيها في الشرق سوى الأهرام نفسه بعد ذلك.. العلاقة الحميمة بينها وبين دوائر الخارجية البريطانية، وان ما ينشر فيه يعبر عن سياسات تلك الدوائر.

وقد أثبتت الدراسات الوثائقية بعد عشرات السنين تلك الحقيقة حين عثر الباحثون على قصاصات من التايمز في ملفات الخارجية وعليها تأشيرات من كبار رجالها تشير الى ما جاء بها قد تم نشره بالاتفاق معهم.. وقائع جلسات

مجلسى العموم واللوردات البريطانيين خاصة المناقشات التى كانت تجرى فيها متعلقة بمصر كانت تمثل المصدر الثانى..

الخطب التى كانت يلقيها السياسيون او العسكريون البريطانيون ممن شاركوا فى الحملة على مصر كانت تمثل المصدر الثالث..

اخيرا كانت هناك المذكرات الرسمية التى كانت تبعث بها حكومة لندن سواء للبرلمان البريطانى او للحكومات المعنية بالمسألة المصرية، والتى كانت تتضمنها المنشورات الرسمية للحكومة البريطانية المعروفة بالكتب الزرقاء.. ومن خلال المتابعة لكل تلك المصادر استمر الأهرام بين الشك واليقين، بين بقاء العساكر الانكليزية وانجلائها.

****

كان مانشستر التايمز وتقلته الأهرام فى عدها الصادر يوم ١١ مايو عام ١٨٨٣ يشير الى أقوى الشكوك حول نية الحكومة البريطانية على الانجلاء.. تضمن ماجاء فى التايمز اولا جانبا من تصريحات أدلى بها اللورد دفرين جاء فيها: «يجب ان نمنع سقوط البناية التى شيدناها بمصر حالما نرفع عنها يدنا التى سندناها بها والا عاد الخلل الى القطر المصرى وتجدد الخلاف فى العالم الأوروبى» ولم تكن تصريحات مطمئنة على وجه اليقين!

تضمن ثانيا جانبا من تقرير احد مساعدى دفرين عن نوايا الشعب المصرى تجاه الاحتلال، وكان فى رأى المستر ستوارت صاحب هذا التقرير ان المصريين مولعون بالانجليز! او حسبما جاء فى مقال التايمز «ارى أن أهالى الوجه البحرى يحبون الشعب الانجليزى وينتظرون إجراء الاصلاحات المهمة فى بلادهم بواسطته وهم مستعدون للترحيب به أما حاسات «ميول» أهالى الوجه القبلى السياسية فلم أتمكن من الوقوف على حقيقتها» ولم يكن تقريرا صريحا على وجه التأكيد!

تضمن اخيرا رأى التايمز سافرا والتى قالت بالحرف الواحد: «ولقائل ولم لا

تترك مصر فتقوم بمهامها من نفسها وتدبر أمورها حسبما ترى مناسبا فنجيب بما أجاب به اللورد دوفرين فى تقريره او بما قاله مكاتبنا فى نبذة عن النظامات المصرية ، وملخصه على الحكومة الانكليزية الآن ان تعتمد على واحد من امرين اما ان تترك مصر فتعود الى حالتها القديمة من سوء التدبير والادارة وبالاستقراء تقع فى يد دولة اخرى او تنهضها بالتدريج فى سلم التقدم الأدبى والمادى حتى تصل الى درجة حسنة بين الامم المتمدنة» والاجابة طبعا التى تنتظرها التايمز من قارئها : «تنهضها بالتدريج فى سلم التقدم الادبى والمادى»»! » اما ما يستغرقه هذا التدريج فعلمه عند الله وواضعى السياسة الاستعمارية فى لندن!

وقائع جلسات البرلمان البريطانى تقل الأهرام منها بعض مواقف قطب حزب المحافظين اللوارد راندولف تشرشل «والد السياسى البريطانى المشهور بعدئذ ونستون تشرشل » والذى هاجم بشدة تدخل حكومة حزب الاحرار فى الشئون المصرية «ان الحكومة ساقت البلاد الى التهور فى وهاد المصاعب»! وأن المطلوب «القاء الحمل المصرى عن ظهورنا وترك مصر وشأنها».

وقد انبرت التايمز تحذر من هذا الاتجاه الذي يعبر عنه قطب حزب المحافظين حيث رأت «ان الانجلاء عن مصر يشير بجلاء الى ان السياسة الحالية لم تنفذ أحكامها بل حبطت جميع مساعيها وعندنا انه لا يوجد خطأ اعظم من خطأ الذين يساعدون بواسطة تشريبهم بسياسة الحكومة على امتداد الشكوك والظنون المنتشرة الآن في أسواق مصر وقهاويها»!

وُخَطب العسكريون الذين اشتركوا فى الحملة المصرية كان اهمها ما القاه الجنرال اليزون الذى حضر موقعة التل الكبير فى أحد المحافل.

جاء فى جانب تلك الخطبة : «لا يخفى اننا حملنا على مصر كيما «كى ما» ننقذها من تلك الفوضى التى تتهدد راحتها وتعمل على قلبها» مما

كان يعنى ان الحملة علي مصر كانت اقرب الى منة بريطانية.

جاء فى جانب آخر القول بـ «أننا مادمنا فى البلاد وظلت عساكر الاحتلال فيها فلا يؤمل حصول فوضى ثانية كالفوضى الاولى.. وقصارى الأمر أن مصر الآن رافلة بالراحة والامن مادامت العساكر الانكليزية محتلة فيها»!

وكان من الطبيعى ان يخلص من كل ذلك إلى القول بأن ما تناقلته الألسن من خبر «انجلائنا عن القطر ليس من مصلحة البلاد اتباعه، وأنه إذا تركنا مصر فى الحالة الحاضرة تعود اليها القلاقل الماضية ويرجع القدم الى قدمه وربما اضطرنا الحال الى اعادة الحوادث الغابرة»!

****

بعد عام بالضبط من الاحتلال البريطانى للبلاد شهد خريف ١٨٨٣ معركة بين البقاء والانجلاء. وبينما عبرت التايمز اللندنية عن مواقف الداعين للبقاء فان الاهرام السكندرية عبرت عن الموقف المضاد.. الداعين للانجلاء، حتى أنه ليس من المبالغة فى شىء القول بأنها كانت معركة بين التايمز والأهرام يبدو ذلك من حرص الأهرام، خلال الفترة التى احتدمت ابانها تلك المعركة بين منتصف اكتوبر وأواخر نوفمبر على ان يقدم ترجمات لمقالات التايمز والانبراء للرد عليها.

والقول بأن الأهرام كان ممثلا لحزب «الانجلاء» ليس فيه أية مغالطة فانحياز آل تقلا خلال أحداث الثورة كان «ضد» العرابيين اكثر منه «مع» الانجليز، وهو انحياز صنعته العلاقات مع الخديوى، فضلا عن ذلك فان تتابع الأحداث فى أعقاب الاحتلال بدءا من الانتقاص من سلطات توفيق، الامر الذى لم يسعده او يسعد مؤيديه، وانتهاء بالانفراد بشئون البلاد دون الفرنسيين الذين كان لأصحاب الأهرام علاقة وثيقة بهم منذ البداية .. كل هذا وضع آل تقلا فى صف «الانجلائيين»!!

ففى ٢٠ اكتوبر ينقل الأهرام تحذيرا جاء فيه «والحق يقال ان لاشىء يضر

بالسياسة التي سارت عليها انكلترا منذ اضطرت الى المداخلة فى مسألة مصر اكثر من الجلاء العساكر الانكليز عن البلاد وهى فى الحالة الحاضرة لأنه من الأمور المقررة أنه حينئذ يضعف بل يبطل نفوذ السير افلين وود «القائد الانجليزى للجيش المصرى الجديد» وباقى المأمورين من المتوظفين فى اقلام الحكومة، وفضلا عن ذلك تعود القلاقل والثورات الى البلاد»..!

بعد اقل من اسبوع من نشر مقال التايمز يبدأ رد الاهرام بالاشارة الى الاخبار القادمة من لندن ومؤداها «ان الحكومة الانكليزية عزمت على استرجاع ثلاث فرق من عساكرها عما قريب وستستدعى الباقين منها عند افتتاح مجلس البرلمان».

يعقب ذلك بسلسلة من المقالات والاخبار للتأكيد على قرب «الانجلاء» فيتحدث فى احد المقالات عن ان «وفرة جيش الاحتلال وكثرة الاكلاف التى تنفقها عليه الحكومة المصرية يجعلان الأهلين غير مرتضين عن بقائه فى البلاد» وبعد بضعة ايام يسوق خبرا جاء فيه ان «اهم المسائل المبحوث عنها فى دوائر حكومتنا السنية مسألة انجلاء العساكر الانكليزية عن القطر».

قبل منتصف نوفمبر وفى عدده رقم ١٧٩١ الصادر فى ١٤ نوفمبر يسوق الاهرام البشرى بأنه «سيبارح القطر عما قريب زهاء ثلاثة آلاف من العساكر الانكليزية فلا يبقى من جيش الاحتلال سوى عدد قليل يسترجع تدريجيا وسيقلل عدد الموظفين فى الجيش المصرى. اما الضباط الحاليون فهم بصفة مدربين للعساكر» ويبدو أنه كان لهذا التفاؤل مايبرره.

فقد صدر احد الكتب الزرقاء البريطانية خلال تلك الأيام وقد تضمن خطابين متبادلين بين المعتمد البريطانى فى القاهرة السير ايفلين بيرنج ووزير الخارجية فى لندن..

جاء فى الخطاب الاول الذي بعث به المعتمد «بالامكان استرجاع الجنود من القاهرة دون خطر يذكر. وليس ثمة مايمنع من تخفيض عدد القوات

الانكليزية البالغة ٦٧٠٠ رجل الى ثلاث آلايات مشاة وبطاريتى مدفعية واخرى للمهندسين يبلغ مجموعها ٣٠٠٠ رجل وان توضع هذه القوة فى الاسكندرية ، ورد اللورد جرانفيل بالموافقة على الاقتراح وعلى ان يعهد بالجانب الاكبر من مسئولية حفظ الأمن والنظام الى حكومة سمو الخديوى التى يمكنها ان تعتمد على تأييد الحكومة الانجليزية!

وعندما وصل مضمون ماجاء فى الكتاب الازرق الى مصر احتفت به الصحافة المصرية احتفاء كبيرا ونشر الاهرام الخطابين بعد ان ترجمتها فى صدر عدده رقم ١٨٠٤ الصادر يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٨٨٣ وبدأ مع ذلك أن قضية «الانجلاء» فى طريقها للحل، وهو الأمل الذى لم يتحقق!

****

تعزى خيبة أمل الأهرام ، بل ودوائر الحكومة المصرية وجملة المهتمين بالحركة الوطنية الى ان هؤلاء جميعا لم يعتنوا بأن يقرأوا جيدا ما ورد فى الكتاب الازرق الانجليزى والذى جاءهم وقتذاك من خلال مجلة «جازيت اوف لندن» فما تضمنته تلك المذكرات المتبادلة كما يعنى تخفيض قوة الاحتلال وليس الجلاءها والفارق كبير..

فمسألة زيادة او تخفيض الحامية البريطانية فى مصر استمرت خلال الاعوام التالية تخضع لاعتبارات متعددة لبعضها طبيعته السياسية ولبعضها الآخر طبيعته الأمنية ولكنه لم يؤد فى أى الأوقات الى أن يكون التخفيض فيما فهمته الأهرام او فيما تصورته الدوائر السياسية المصرية مقدمة للانجلاء الكامل.

يعزى ثانيا لتطور الأحداث فى السودان، وهناك فكرة شائعة وهى أن اقتران مطلبى الجلاء ووحدة وادى النيل لدى الحركة الوطنية المصرية قد بدأ بعد اعلان الحكم الثنائى للسودان عام ١٨٩٩. وترى ان مجريات القضية عام ١٨٨٣ تنفى تلك الفكرة ، وتؤكد ان الاقتران المذكور قد بدأ منذ ذلك

فى المقال المنشور بالجريدة بضعة سطور هنا.. يبدوا أنها سقطت عند طباعة الكتاب (خطأ مطبعى).

اخلاصنا » والخبران فى غير حاجة الى تعليق! فقد حصل الانجليز على أولى الذرائع لتأخير «الانجلاء» وهى ذرائع انتحلت أربعة وسبعين عاما بالتمام والكمال!









صحف باريس «حفر ترعة أخرى ضربة أليمة للأمة الفرنسية»

دليسبس «يقابل المشروع الجديد» «بارتياح وعدم مبالاة»!

- التايمز:

بعد إنتهاء الأزمة «الحكومة تبيع حق اتصالنا مع الشرق بأكلة عدس»!

- أصحاب السفن الإنجليز:

رسوم الشركة الفرنسية باهظة ودستورها استبدادى

- الديلي تليجراف:

مطلوب حفر قناة سويس إنجليزية!

ترعة السويس الثانية!

الصفحة الأولى من العدد ١٦٣٣ من الأهرام الصادر يوم ٥ مايو عام ١٨٨٣ تضمنت خبرا يبدو للعين المعاصرة غريبا ، بل بالغ الغرابة . قال بالحرف الواحد : « قابل اللورد جرانفيل (وزير الخارجية البريطانية) فى ٢٦ الماضى وفدين مهمين أحدهما مؤلف من أعضاء مجالس (غرف) التجارة والآخر نائب عن جمعية أصحاب السفن فقدم كل منهما مذكرة يلح فيها عليه بوجوب اتخاذ الاحتياطات لزيادة تسهيل مرور السفن التجارية بين البحر الأحمر والبحر المتوسط . وطلب الأول أن تسعى الحكومة فى الحصول على قسم من مراقبة أعمال بوغاز السويس نسبة الى أهمية التجارة الانكليزية ، وأصر الثانى على انشاء بوغاز جديد »! ونتوقف عند هذا الجانب من الخبر..

وأول ما نتوقف عنده التسمية ، فقد استخدم الأهرام خلال تلك السنوات المبكرة تسميات عديدة لقناة السويس ، كان منها البوغاز ، وكان منها أيضا القنال ، غير أن أكثرها شيوعا كان الترعة !

ثانى ما نتوقف عنده ماجاء ، فى سياق الخبر من مطلب جمعية أصحاب السفن بضرورة انشاء قناة ثانية مما يشكل صفحة غامضة من صفحات العام الأول من أعوام الاحتلال البريطانى ، وهو الغموض الذى تكفل « الأهرام» بتبديده فى جملة من أعداده الصادرة فى ذلك العام.

واذا كانت القصة قد بدأت بذلك الاجتماع الذى نوه عنه الأهرام ، فان مقدماتها قد لاحت أثناء العمليات العسكرية التى قامت بها قوات الامبراطورية فى مواجهة الثورة المصرية.

فالمعلوم أنه خلال تلك العمليات وبعد أن تحول الهجوم البريطانى من الاسكندرية غربا الى بورسعيد شرقا ، كان مطلوبا اقتحام القناة، الأمر الذى

اعترض عليه المسيو دلسبس ، ولم يقف قائد الأسطول البريطانى عند هذا الاعتراض متذرعا بأن مياه بورسعيد وبحيرة التمساح مصرية ، وان الخديو قد صرح له باحتلال جميع المواقع التى يستلزم الموقف احتلالها لقمع العصيان !

ومع أن الأمر انتهى بخضوع دلسبس فان الانجليز لم يرتاحوا « للخطة التى انتهجتها ادارة شركة البوغاز ومستخدموها فى غضون عدم انتظام الحالة زمن القتال » على حد تعبير الأهرام!

من المقدمات أيضا ما تأكد خلال السنوات العشر أو مايزيد قليلا بين افتتاح القناة والاحتلال البريطانى للبلاد ، فبينما زاد عدد السفن العابرة عشر مرات خلال تلك المدة مما بدا معه تعاظم أهمية هذا الممر الدولى الذى أسمته الأهرام بالترعة ، فان ٨٢٪ من الحمولات التى عبرت القناة خلال تلك السنوات عبرته تحت الراية الانجليزية .

ولم يكن متوقعا بعد الزواج الذى نشأ بين الهيمنة السياسية وتعاظم المصالح الاقتصادية أن تقبل حكومة لندن باستمرار الصيغة القائمة لادارة «الترعة» وهى الصيغة التى اعتمدت على غلبة الكفة الفرنسية تأسيسا على المولد الفرنسى للمشروع..

من جانب آخر فان موقف حكومة باريس المناوىء للاحتلال البريطانى لمصر لم يتأخر اعلانه كثيرا ..

فبعد شهور قليلة من الاحتلال، وفى ٣ يناير عام ١٨٨٣ بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة لحكومة تركيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا تبلغهم فيها عما انتوته بشأن المسألة المصرية ، وقد تمحور حول قضيتين: حياد « ترعة السويس » الذى وضعت له ثمانية مبادىء ، والتنظيمات المالية التى قضت بالغاء المراقبة الثنائية والابقاء على صندوق الدين على أن تترك رياسته لفرنسا ، ولما تساءل الفرنسيون عما اذا كانت هذه الرئاسة تقتصر على توزيع المبلغ المعين لأصحاب الديون أو تشرف على جميع

الايرادات ، جاء رد لندن بالاقتصار على التوزيع مما دعا الفرنسيين الى اعلان رفضهم للعرض البريطانى ، وبدت بوادر أزمة فى أفق العلاقات بين الجارتين اللدودتين، وفى تلك الظروف بدأت القصة..

****

بعد أيام قليلة من لقاء وفدى الغرف التجارية وأصحاب السفن لوزير الخارجية البريطانى تبنت جريدة « التايمز » بكل ماهو معروف من صلاتها بدوائر الخارجية ، الفكرة الداعية الى حفر ترعة تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط تكون جنسيتها انجليزية صرفة!

أول ما اعتمدت عليه الصحيفة المشهورة فى الترويج للفكرة ماتحدثت عنه من « عدم كفاءة الترعة فان المراكب التجارية تجتاز فيها ولكن ببطء فضلا عما لديها من الصعوبات والتأخر فى الطريق لأنها تضطر للانتظار فى الأماكن الضيقة الى أن تأتى قربها وربما استغرق ذلك أياما متوالية واذا ارتطم احدها فى التراب وهو أمر كثير الحدوث انقطع الاتجار حتى يزول العائق ».

عزت التايمز هذا « الخلل الأعظم » على حد ترجمة الأهرام الى « نقص الادارة لأن رسوم العبور باهظة جدا ودستور الشركة استبدادى ويحمل السفن مصاريف غير ضرورية علاوة على مصاريف العبور الباهظة... وهكذا أصبحت التجارة فى ضرر عظيم ولاسيما تجارة الانكليز ».

الحل فيما تقدم به ممثلو أصحاب السفن ونشرته التايمز ونقله عنها الأهرام « ضرورة انشاء طريق جديد يحذاء الترعة الحالية مثبتا عدم كفاءة هذه الطريق وحدها بالقيام بمطلوب التجارة الآخذة فى الازدياد من يوم الى آخر . وان ازدياد النقل سيشغل كلتا الطريقين بحيث يكون لكل منهما من الايراد مايقوم بالنفقات وفائض المال المبذول فى شأنه »!

السؤال الذى تقدمت به الصحيفة البريطانية المعروفة بعد الحل هو : « ما اذا كانت الترعة الجديدة تقوم بالأمة الانكليزية أو سواها ؟ »... وجاءت

الاجابة طبعا بالأمة الانكليزية أو كما قالت بالضبط « ان هناك أسبابا كثيرة وقويمة تدعو الأمة الانكليزية الى القيام به بنفسها لأن الباعث الأول على انشائه هو المصلحة الانكليزية فان أربعة أخماس السفن المارة بالترعة الحالية تخص الشركات الانكليزية وبما أن المقصود الآن هو تحسين الصلات بين بريطانيا ومستعمراتها وممالكها فى الشرق فتكون المسألة والحالة هذه وطنية محضة والأوفق أن تكون الطريق ملكا للشعب الذى له فيها المصلحة الأولى سواء كان فى استخدامها لحاجاته أو فى حفظها واستخدامها للغاية المطلوبة »!

وكان لقاء ممثلى الغرف التجارية وأصحاب السفن مع اللورد جرانفيل والنشر عنه بهذا الشكل بمثابة رسالة أولى موجهة لحكومة باريس مفادها انه اذا استمرت فى رفضها لما جاء فى « المذكرة البريطانية » فان أولى ضحايا هذا الرفض ستكون أغلى المصالح الفرنسية فى مصر... ترعة السويس!

ولم يتأخر رد الفعل الفرنسى والذى رصده الأهرام أيضا فى صفحته الأولى فى عدده الصادر يوم ٢٦ مايو عام ١٨٨٣ تحت عنوان « فرنسا وترعة السويس ».

أول ماذكرّ به الفرنسيون ان الامتياز الممنوح للشركة يخولها وحدها الحق « بحفر ترعة بين البحرين » ، وهو ما أقره الاتفاق المبرم بين الشركة وبين الكولونيل ستوكس الذى كان مندوبا « من قبل انكلترا النائبة عن باقى الدول »!

تبعوا ذلك بالقول « ان ترعة السويس تعتبر ترعة فرنسوية عمومية لأن اثباتها قد اقتضى اشتراك أفكار العموم فيها ولذا لاتراعى فيها فقط حاسات « مشاعر » المساهمين... بل الأمة عموما التى تعد الافتكار بحفر ترعة أخرى ضربة أليمة يراد بها نزع عظمة العمل الذى أتمه أحد رجالها العظام »!

من بين مارصده الأهرام أيضا ان قطاعا هاما من الفرنسيين نظر للمشروع

الانجليزى باعتباره من « أعمال الغدر والخيانة » وكان رأيهم فى ذلك انه « منذ استولت انكلترا على نصف الأسهم تقريبا ومنذ كان لمندوبيها مقام فى مجلس الشركة أخذت فرنسا تنظر اليها بمنزلة شريك فى تلك الترعة فيتعذر عليها اذ ذاك أن ترى شريكتها تحولت لمقاومة المشروع الفرنسى الى عدو يروم تخريبه »!

آخر ما رصده الأهرام واندهش له رد الفعل الهادىء للمسيو دليسبس تجاه المشروع الجديد فقد قابله على حد تعبير كاتب الأهرام « بارتياح بال وعدم مبالاة فيما أظهره للذين وفدوا اليه للتكلم معه فى هذه المسألة واذا افترضنا ان هذه هى احساساته الذاتية فلمساهمون والأفكار العمومية لاتوافقه على عدم مبالاته ولاتجاريه على سكوته »!

ويبدو أن الرجل كان الوحيد الذى أدرك منذ ذلك الوقت المبكر الطبيعة السياسية للمشروع وانه مع تسوية العلاقات بين باريس ولندن سوف يدخل طى النسيان، وهو ماحدث بالفعل!

****

مع ردود الفعل الانتقادية للمشروع الانجليزى فان دوائر فرنسية عبرت عن ردود فعل تقوم على حرمان حكومة لندن من ذرائعها للمضى قدما فى مشروعها..

عبرت عن ذلك جريدة « الديبا » التى نقل عنها الأهرام مقالا طويلا حول الموضوع فى أول يونية عام ١٨٨٣..

اول ما جاء فى هذا المقال أن الشركة الفرنسية قد عقدت العزم «من زمن على أن تنفق نحو ثلاثين مليون فرنك فى خدمة توسيع البوغاز ويمكنها الذهاب الى أبعد مما ذكر إذ يوسعها أن تنشئ هى نفسها بوغازا ثانيا موازيا للأول لتجعل الواحد للذهاب والآخر للإياب على نحو ما هو جار فى السكك الحديدية الكبيرة » !

ذكّرت «الديبا» بما جاء في الامتياز الممنوح للمسيو دلسبس بأن له «السلطة المفردة بتأسيس وادارة شركة لحفر وانشاء بوغاز في برزخ السويس» وانتقلت من ذلك الى التساؤل «هل يفهم من ذلك أنه يجوز لخلافه خرق بوغازثان يمر حوالي البحيرات المرة وبحيرة التمساح وهي لم تدع بحيرات الا لأن شركة المسيو دلسبس جلبت اليها الماء» !

ناقشت الصحيفة الفرنسية أيضا مسار الترعة الجديدة وهل هي بموازاة الترعة القديمة أم أنها ستبدأ من السويس أو مكان ما على البحر الأحمرالى الاسكندرية والتي وجدت على عهد الامبراطور الروماني تراجان (٩٨ - ١١٧م). وأن حكومة انجلترا أو أية حكومة أخرى تستطيع أن تحصل من الحكومة المصرية على امتياز انشاء مثل هذه الترعة !

أخيرا قدمت الصحفية الفرنسية اقتراحا ينهي شكوى أصحاب السفن الانجليزية من زيادة الرسوم التي يدفعونها مقابل العبور، وكان اقتراحا غريبا.. بأن تدفع الحكومة البريطانية عائد أسهمها في القناة لهؤلاء.

«وهو يقوم مقام نصف المبالغ التي يدفعونها رسوما للمرور»(!) وكان بمثابة الاقتراح المستحيل لمن يعرف ألف باء السياسات البريطانية.

****

خلعت قضية حفر «ترعة السويس الثانية» ثوبها الاقتصادي وارتدت ثوبها السياسي بعد المقال الذي نشرته التايمز ونقله عنها الأهرام في ١٨ يونية عام ١٨٨٣..

حذرت التايمز مما أسمته «التساهل الظاهري الذي تساهل به المسيو دي لسبس» بتسهيل العبور «سواء بحفر ترعة جديدة موازية للترعة السابقة أو بتوسيع الترعة الحالية أي جعل المسافة بين ضفتي الترعة من ٦٠ الى ٨٠ متراً» أو بتخفيض الرسوم، ورأت أن نوال أصحاب السفن الانجليزية لهذه الغاية انما يعني قبولهم «بالأمور الطفيفة دون أن يبالوا بما يتعلق بالمستقبل

سياسيا كان أو تجاريا ».

واستطردت الصحيفة العتيدة المعروفة بعلاقاتها الوثيقة بدوائر الخارجية البريطانية منبهة الى خطر القبول بمثل تلك المقترحات التى تؤدى الى « تضاعف تقدم المشروع التجارى للمسيو دى لسبس بينما تبقى تجارتنا مقيدة بروابط شركة وحركاتنا البحرية والعسكرية موضوع للمداخلة كما جرى فى مصر السنة الغابرة » وخلصت من ذلك الى القول أن مثل ذلك القبول يعنى أن « الحكومة الانكليزية لا تفى حسبا بواجباتها نحو الأمة إذا كانت تبيع حق اتصالنا مع الشرق بأكلة من العدس » !

ومع ما أظهره رجال الخارجية البريطانية من خلال العاهز من تقدير للمسيو دى لسبس غير انهم طلبوا منه ومن رجال الشركة « ألا يؤاخذونا فى الدفاع عن مصلحتنا التى سوف تتعاظم من جراء أن الامم آخذة بالازدياد فى اوستراليا وزيلندا الجديدة والهمة مصروفة الى احياء مستعمرات فى بورنيو وغينيا الجديدة وأن سكان الهند والصين يتقدمون سنة فسنة الى الاختلاط مع الغرب والتداخل مع أهليه وعوائده وهؤلاء جميعا لا طريق لهم الينا الا فى الترعة السويسية فهل من باب الحكمة أن تكون تجارة السبعة أو الثمانية ملايين من العالم وأهم مصالح مملكة لا تغرب الشمس عن أملاكها تحت مراقبة وحكم المسيو دى لسبس » !؟

وبينما كانت المناقشات محتدمة داخل البرلمان البريطانى من جانب وعلى صفحات الجرائد الصادرة فى لندن وباريس فيما إذا كانت القضية ذات طبيعة سياسية أو تجارية من جانب آخر كانت ضغوط الحكومة البريطانية تتزايد على الفرنسيين لتقديم تنازلات سواء على مستوى « الترعة » أو على مستوى المسألة المصرية برمتها ..

هذه الضغوط التى اسمتها الأهرام « بعبارات التنديد وفصول التنكيت والتهديد » شملت تباطؤ الانجليز فى السير قدما فى بناء نفق المانش أو ما أسماه الأهرام « بالسرداب » وهو مشروع كان الفرنسيون أكثر تلهفا على

استكماله، منها أيضا العراقيل التي أخذت تبثها بريطانيا في طريق الهيمنة الفرنسية على جزيرة مدغشقر، منها أخيرا مسألة الحجر الصحي الذي فرضته الحكومة البريطانية في جزيرة مالطة وعلى واردات المرافئ الفرنساوية في البحر المتوسط، وهو ما علق عليه الاهرام بقوله «حالة كون المرافئ المذكورة سليمة وخالية من الأوبئة والأمراض .. فهذه الأخيرة قد هيجت الفرنسيس وأججت نيران الغضب في صدورهم»!!

وكان مطلوبا حل الأزمة ..

****

لم يتأخر الحل كثيرا، وقد جاء على شكل اتفاق بين «شركة ترعة السويس وأصحاب السفن من الانكليز» نشره الأهرام في الصفحة الأولى من العدد رقم ١٨٠١ الصادر في ٢٩ نوفمبر عام ١٨٨٣..

تضمن هذا الحل ستة شروط، الشرطان الأولان منها يتيحان مزايا مالية للأسهم التي تملكها الحكومة البريطانية والتي تبلغ ٤٤٪ من جملة الأسهم تعادل المزايا التي تتمتع بها الـ٥٦٪ الأخرى من الأسهم التي يملك أغلبها الفرنسيون.

الشروط الثلاثة التالية كانت ذات طبيعة سياسية فقد توخت في نهاية الأمر خلق مشاركة بريطانية فعالة في ادارة القناة، أول هذه الشروط أقر أن يكون في ادارة الشركة ٤٤ في المائة من الانكليز و ٥٦ من الفرنساويين، الشرط الثاني وافق الفرنسيون بمقتضاه أن «يجعل للادارة مركز في انكلترا كالمركز الذي لها في فرنسا»، وأخيرا تم الاتفاق على «أن تقام القضايا المختلف عليها أمام المحاكم الانكليزية».

وبينما تم الاتفاق على كل الشروط السابقة فان خلافا قد نشب حول استخدام الفائض من الايراد وما اذا كان يخصص «لأجل تخفيض الرسوم المضروبة على البضائع والسفن المارة في الترعة» أو لتحسين أوضاع المرور

فيها وقد تمت تسوية هذا الخلاف بالاتفاق على الحل الثانى.

وقد قادت هذه التسوية إلى إعادة طرح التساؤل عما اذا كان تحسين أوضاع المرور يتطلب حفر ترعة جديدة أم توسيع وتعميق الترعة القديمة وإن كان يلاحظ أن الطرح هذه المرة قد انصب أساسا على الاعتبارات الاقتصادية ولم يعد له هذا الطابع السياسى الذى كان يقوم على حفر ترعة انجليزية مقابل الترعة الفرنساوية.

تبدو غلبة الطابع الاقتصادى من أن دوائر الخارجية البريطانية نفسها أخذت تميل لفكرة التعميق والتوسيع وتتخلى عن فكرة الترعة الثانية فيما تحدثت به التايمز ونقله عنها الأهرام فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٨٣.

جاء فى الأهرام بالحرف الواحد ان مكاتب التايمز الباريسى « ذو المعرفة الكلية فى فن الهندسة قد بعث الينا برسالة يدحض فيها آراء من يرتأون بوجوب فتح ترعة ثانية وذلك بناء على توسيع الترعة الحالية وتعميقها يقتضيان كلفة أقل وعملا أسهل».

ويبدو ان عدول دوائر الحكومة البريطانية عن فكرة الترعة الثانية لم يصدر فقط عما أصبح لها من مشاركة فعالة فى ادارة الترعة بل صدر ايضا من مطالبة المسيو دى لسبس من تلك الحكومة أن تدفع نصيبها فى التكاليف الكبيرة لانشاء الترعة الجديدة والتى لم تر مبررا كافيا لدفعه!

وقد جاءت زيارة المسيو دى لسبس إلى ميناء ليفربول الانجليزى المشهور واجتماعه مع رجال الغرفة التجارية فيه وما «حظى به من مقابلة حسنة» على حد تعبير الأهرام الصادر فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٨٣ دلالة على انتهاء الأزمة وانتهاء فكرة حفر « ترعة السويس الثانية» ولو أنها لم تدفع نهائيا، فإن تلك الفكرة لاتزال ، ربما حتى يومنا هذا تقوم من مرقدها بين الحين والآخر، ولأسباب سياسية ذات طبيعة ابتزازية فى الغالب!



تلغراف جرانفيل



- شريف باشا:

لئن تركنا السودان
فهى لا تتركنا البتة!

- الأهرام:

استعفاء شريف صادر عن
مبادىء وطنية حقيقية

تلغراف جرانفيل

صباح يوم الأحد ٦ يناير عام ١٨٨٤ توجه السير ايفلين بيرنج Baring Evelyn، قنصل انكلترا الجنرال الى دولتلو شريف باشا وسلمه جواب حكومته .. بعد ذلك توجه الى مقابلة الحضرة الخديوية وخابرها بهذا الشأن ».

كان هذا نص الخبر الذى طيره بشارة تقلا مدير تحرير الأهرام الى ادارة الصحيفة فى الاسكندرية ، وكان معنى ان يذهب بشارة بنفسه الى القاهرة ليراقب الأحداث ويرسل بأنبائها الى الجريدة ان هناك حدثا جللا تتتابع مفرداته فى العاصمة ، وهو ما ظل يتكرر بانتظام من الأهرام إبان فترة اقامته فى الاسكندرية والتى استمرت لنحو ربع قرن (١٨٧٦ ـ ١٨٩٩).

« الحدث الجلل » الذى جاء مدير التحرير ليرصده فى القاهرة كان ابلاغ شريف باشا بنص « التلغراف » الذى كان قد أرسله اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانى الى رئيس وزراء مصر ، والذى صنع أزمة سياسية أدت الى استقالة الوزارة الشريفية . غير أن الأهم من تلك الاستقالة أنه أرسى مبدأ فى علاقة سلطات الاحتلال بالمؤسسة الوزارية ترتب عليه فرض تلك السلطة لهيمنتها على الوزارة ، وهى هيمنة استمرت قائمة بشكل مباشر حتى صدور دستور عام ١٩٢٣ ، اى لنحو اربعين عاما ، وبشكل غير مباشر بعد ذلك .

جاء فى نص « التلغراف » الذى بعثت به الخارجية البريطانية لممثلها فى القاهرة أن «ministers must carry out that advice or forfeit office».

وقد اختلفت ترجمة تلك العبارة التى قدمتها الوثائق المصرية عن ترجمة الأهرام. فقد ترجمتها الوثائق بأنه : « من الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة » . اما ترجمة الأهرام التى جاءت فى عدده الصادر فى ٨ يناير عام ١٨٨٤ انه «على مصر قبول كل

نصيحة انكليزية دون حدوث تردد او اجراء جدال » ، وواضح ان الترجمتين رغم اختلافها ، قد شابهما بعض التصرف !

اما النصيحة التي ارادت الحكومة البريطانية الزام وزراء مصر على قبولها والتي لم تصرح بذلك نصيحة (!) ، والتي قادت الى تلك الأزمة ، فقد كانت حول العلاقات المصرية ـ السودانية التي شهدت جملة من التطورات المتلاحقة بعد الكارثة التي اصابت حملة هكس Hicks التي ابادها الأنصار في شهر نوفمبر من العام السابق ، ١٨٨٣ ، ونبدأ القصة من أولها..

****

خلال ديسمبر ١٨٨٢ ، الشهر السابق على « تلغراف جرانفيل » دارت اتصالات ومناقشات عديدة حول السياسة التي ينبغي اتباعها في السودان بعد فشل حملة هكس ، وقد طرح في ذلك الشأن اختياران :

الاختيار الأول : ان مصر نتيجة لظروف الاضطراب السياسي الذي عانت منه خلال الثورة العرابية ، ونتيجة للاحتلال البريطاني للبلاد ، لم تعد قادرة على اعداد القوة اللازمة للحفاظ على السودان ، وانها في حاجة الى « معاونة قوة حربية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معاونة موقوتة لتمكينها من الاستمرار في آداء رسالتها في السودان .. وتكون مهمة هذه القوة ان تفتح بادئ ذي بدء الطريق بين بربر وسواكن .. وتكتفي باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخرطوم كي تطمئن الى السودان الشرقي وتسيطر على مجرى النيل » ، كان هذا نص ماجاء في مذكرة لشريف باشا الى سير بارنج في ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ .

وقد استطرد رئيس الوزراء المصري في مذكرته بأنه لما كانت الثورة « ذات طابع ديني غير منكور » فان أفضل تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركي .

الاختيار الثاني : وكان اختيارا بريطانيا ، فان حكومة لندن وإن لم تقنع في ارسال قوة تركية الى السودان إلا انها ارتأت ان مثل هذا الارسال يمكن

ان يؤدى فى النهاية الى تدخل الأتراك فى الشئون المصرية ، وهو ماكانت ترفضه بتاتا .

فقيما توصل اليه المسئولون الانجليز فى كل من القاهرة ولندن من ان اية قوة تركية ترسل الى السودان لابد أن تتخذ من الأراضى المصرية قاعدة لعملياتها ، بكل ما يترتب على ذلك من مضاعفات يمكن ان تنتهى الى مطالبتهم بالجلاء عن مصر ، جعل الاستعانة بتلك القوة مخاطرة غير مأمونة العواقب .

تأسيسا على ذلك فقد قر رأى صناع السياسة البريطانية على مطالبة الحكومة المصرية بسحب قواتها الى وادى حلفا التى ارتأتها الحدود الجنوبية لـ « مصر الأصلية Egypt Proper » ، وان الالتزام الوحيد الذى يمكن ان تقبل به حكومة لندن هو حماية « مصر الأصلية » ، فضلا عن حماية يكفلها الأسطول البريطانى لموانى البحر الاحمر السودانية ، وعلى وجه التحديد ميناء سواكن .

وحول هذين الاختيارين جرى صراع خلال شهر ديسمبر عام ١٨٨٣ .. ففى ١٦ من هذا الشهر ابلغ بارنج رئيس الوزراء المصرى ما استقر عليه رأى الحكومة البريطانية الأمر الذى دعا الأخير الى أن يبعث بمذكرة طويلة الى الأول ليقدمها لحكومة لندن يشرح فيها المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها مصر إذا ما تم تنفيذ ذلك الرأى .

من بين هذه المخاطر ان انفراد المهدى بالسلطان فى السودان سوف تضطر معه القبائل «التى مازالت على ولائها لمصر وكذلك القبائل المترددة مثل : الكبابيش الى الانضواء تحت لواء الثورة » .

منها أيضا أن حرمان مصر من حدودها الطبيعية سوف تصبح معه مكشوفة من كل الجهات الأمر الذى يتعين عليها معه «ان تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته على حدود طاقتها » .

وتشير بعض المصادر الى أن شريف باشا فى لقاء ١٦ ديسمبر اطلق قولته

المشهورة أمام القنصل العام البريطاني والتي جاء فيها: ولئن تركنا السودان فهي لا تتركنا البتة!

وصل بذلك الصدام بين الاختيارين إلى ذروته وكان مطلوباً أن يلوى أحدهما يد الآخر، ومن هنا نبتت فكرة التلغراف المشهور..

الفكرة كان صاحبها السير ايفيلين بارنج الذى رأى من لقاءاته مع شريف أن هناك استحالة من جانب الوزارة لقبول اختيار «الاخلاء» وأنه ليس ثمة وسيلة سوى وضع الوزراء والمديرين المصريين أمام الاختيار الصعب.. أن يتركوا مناصبهم اذا ما صمموا على معارضة الاخذ بهذا الاختيار، أكثر من ذلك فقد رئى الا يقتصر هذا الاختيار على الموقف القائم وإنما يمتد إلى أي موقف يمكن أن يعترض فيه هؤلاء على السياسات التى تضعها «حكومة جلالتها» لمصر فى المستقبل.

تقرر بعد ذلك ان يبعث جرانفيل بالفكرة على شكل تلغراف يحوى تلك التعليمات الى السير بارنج الذى خول حق ابرازها لشريف باشا، وكان معلوما ان هذا لن يجد امامه سوى الاستقالة فى تلك الحالة.

* * *

قبل تقديم التلغراف الى رئيس النظار المصرى تسربت الاشاعات بأن وزارة شريف على وشك الاستقالة، وهى الاشاعات التى استنكرها الأهرام الذى لم يكن يعلم بعد بما استقر عليه الرأى فى دوائر الحكومة البريطانية..

قال الأهرام فى عدده الصادر يوم السبت ٥ يناير عام ١٨٨٤ أن «الإشاعات التى تتناقلها الألسنة عن إستعفاء وزارتنا هى ساقطة وأسقط منها الدليل عليه الإستعفاء»!

غير أنه فى اليوم التالى مباشرة تراجعت صحيفتنا بعد أن تحولت «الاشاعات الساقطة» إلى حقيقة مريرة، ووصلت لمندوب الأهرام فى القاهرة أنباء الأزمة الوزارية والتى ارتأها «أهم حادثة وزارية» بعد سقوط الوزارة

المختلطة عام ١٨٧٩ بعد مظاهرة الضباط المشهورة.

وعزا الأهرام أسباب الأزمة الى «قمع انكلترا عن التداخل في السودان مع معارضتها للعثمانية»، وان كان مدير تحرير الصحيفة لم يدع أن «أسرار المسألة قد تم الوقوف عليها وقوفا تاما وغاية متمنانا ان تكون النتائج آيلة لحفظ حقوقنا السياسية ومستقبل بلادنا الأدبي و المادي».

رغم ذلك وفي رسالة أخرى بعث بها بشارة تقلا في نفس اليوم جرت محاولة من جانبه للكشف عن مزيد من اسرار التلغراف، يلاحظ مما جاء في هذه الرسالة الطويلة ان مدير تحرير الأهرام الذي لم يكن يعلم كثيرا عن الأزمة قبل ذلك بساعات قد اصبح ملما بأغلب جوانبها، مما يدعو معه أنه قد نجح في الاتصال بمصدر وزاري، وقد يكون شريف باشا نفسه، الذي أمده بأغلب تلك التفاصيل التي تتفق في فحواها مع ما تضمنته الوثائق بعد ذلك حول طبيعة الأزمة.

فقد تتبعت هذه الرسالة مجريات الأزمة خلال العشرين يوما الأخيرة بكل ما اتصل بها من تبادل المذكرات حتى وصلت الى « جواب انكلترا » الأخير ومؤداه « وجوب ترك السودان وسحب العساكر التي في تلك البلاد واقرارها في وادي حلفا ».

وتروي ان شريف بعد ان وضعه تلغراف جرانفيل في هذا الخيار الصعب ارتأى أن يسجل موقفا تاريخيا قبيل تقديم استقالته ومن ثم جاء بوحه بأسرار الاتصالات لبشارة تقلا وربما لغيره من الصحفيين، بل بوحه بما تنتويه الوزارة بعد التلغراف فيما جاء في نهاية نفس الخبر.. قال « ولما وصل الجواب تقرر ان يعقد مجلس النظار بعد ظهر هذا النهار للبحث فيه، وقد عقد وعلمنا منه الى الآن الاستعداد لرفض ذلك وتأكد ان الوزارة ستبرم غدا القرار الأخير ولعلها تستعفي » !

وكان اليوم التالي .. يوم استقالة وزارة شريف من أهم الأيام في التاريخ

المصري ، ويشير بعض رجال الخديوي إلى أن رئيس الوزراء قد توجه أولا الى سراى الجزيرة ، حيث كان يقيم توفيق ، وجرت بين الرجلين « محاورة شديدة » .

سبب المحاورة أن توفيق ، جريا على عادته فى قبول مطالب الانجليز ، لم يقاوم المطلب الجديد لسلطات الاحتلال ، الأمر الذى ابلغه بيرنج فى برقية له الى لندن جاء فيها ان الخديو أبلغه أنه يقبل بروح ودية (!) ما تقرر من سياسة اخلاء كل السودان والتى يعتقد انها قد تقررت لتحقيق مصالح البلاد، وانه أضاف الى ذلك ابداء كامل ثقته بأن أية نصيحة ستتقدم بها الحكومة البريطانية انما تستهدف مصلحة مصر !

وخرج شريف من اللقاء مع توفيق ليدعو « هيئة الوزارة » الى اجتماع فى منزله اعد فيه « جواب الاستعفاء » الذى وقع عليه جميع الوزراء ليرفع الى الخديوى .

فى مساء يوم الثلاثاء ٨ يناير وفى مشهد درامى لم يتكرر فى السياسة المصرية كثيرا قدمت وزارة شريف الرابعة والأخيرة استقالتها ، والتى كانت بمثابة النهاية المشرفة لتاريخ الرجل ، وليس أفضل من أن نترك للأهرام رواية هذا المشهد النادر .

قال فى عدده الصادر يوم ٩ يناير عام ١٨٨٤ : « توجه حضرات النظار الى سراى الاسماعيلية بتقدمهم دولة شريف باشا ولما وصلوها صعد دولته أولا وقدم لسموه رقيم (كتاب) الاستعفاء ثم تبعه بقية النظار وقدموا استعفاءهم ايضا ومكثوا لدى سموه برهة ثم انصرفوا بعد ان قبل الجناب العالى استعفاءهم ولكنه طلب منهم أن يستمروا محافظين على مراكزهم مواظبين على أشغالهم الى أن تتشكل وزارة ثانية جديدة » !

ولم يكن هذا الخبر نهاية المطاف بالنسبة لموقف الأهرام من تلغراف جرانفيل!

جانب من هذا الموقف متصل بجواب الاستعفاء الذى تقدمت به الوزارة

الشريفية ، ونرى أن الأهرام قد أمدتنا بنص واف لهذا الجواب لم يمدنا به مصدر آخر ، فان مانشرته سائر المصادر ، بما فيها الرسمية ، جاء مقتضبا على نحو لا يتفق مع اهمية المناسبة .

اول ماعرض له جواب الاستعفاء ان الحكومة المصرية لاترى ثمة سبب لاجبار مصر على اخلاء السودان فانه « من الممكن المحافظة على أملاكها السودانية بواسطة خمسة عشر الف جندى ليس الا » .

عرض بعد ذلك للآثار الضارة لذلك الاخلاء « بمصلحة مصر سياسيا وتجاريا وفى حال تخلى مصر عن السودان تقفل بيوت تجارية عديدة شهيرة فى القطر » !

الأهم من ذلك وعى شريف والوزراء المصريين بما يمكن أن يترتب على القبول بالنصيحة البريطانية من ارساء مبدأ التدخل من قبل سلطات الاحتلال فى شئون الحكم المصرى .. بدا ذلك فيما نقله الاهرام من جواب الاستعفاء وجاء فيه : «ان حكومة مصر لايمكنها ان تقبل مطلقا بتلغراف اللورد جرانفيل القائل بوجوب قبول كل نصيحة انكليزية بدون تردد وان كل ناظر لا يكون مشربه انكليزيا لا يلزم وجوده فى النظارة فهذا مناقض لنص الدكرتو (المرسوم) الخديوى الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ٧٨ القائل بأن الوزارة مسئولة أمام الجناب الخديوى ليس الا وبناء عليه فلا تستطيع النظارة الحالية قبول ماتطلبه الوزارة الانكليزية » .

علق الأهرام على نص جواب الاستعفاء بقوله «لا ريب ان هذا الاعتذار مملوء حكمة صادر عن مبادىء وطنية حقيقية لا يرتاب بها » .

ويلفت النظر هنا ان الاهرام رغم علمه بموقف توفيق الخاص بقبول التلغراف ، ورغم علاقته التقليدية الوطيدة بالجالس على العرش ، فان ذلك لم يمنعه من اتخاذ هذا الموقف المؤيد لشريف .

ولم تنته الأزمة عند ذلك الحد فقد كان على السلطتين ، بريطانيا والخديو البحث عن خلف لشريف..

اتجهت الانظار أولا لرياض باشا احد اقطاب السياسة فى مصر والذى دخل ابان وزارته السابقة فى صدام عنيف مع قادة الثورة العرابية انتهت بالاطاحة به .

ورياض كان عضوا فى وزارة شريف الاخيرة ، الا انه كان من الجناح المتشدد فى هذه الوزارة الأمر الذى دعاه للاستقالة أثناء محاكمة العرابيين لما ارتآه من معاملتهم برحمة لا يستحقونها !

بيد أن الرجل رفض أن يقبل ما رفضه شريف باشا بل تشير دوائر القصر إلى أنه رد على عرض توفيق بقوله : « انى اود لو كنت ناظرا فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقفه المشرف » !

وفى تلك الظروف كان السير بارنج ممثل بريطانيا فى القاهرة مستعدا ان يتقدم خطوة اخرى فى طريق تثبيت اقدام الاحتلال فى البلاد .. بتشكيل وزارة من الانجليز (!) ، وهو الأمر الذى تخوفت منه دوائر الخارجية فى لندن وإن كان يبدو ان الرجل قد لوح به للمصريين .

ولم يكن أمام جميع الأطراف ، وبعد مشاورات دامت ليومين ، سوى القطب الثالث من أقطاب السياسة المصرية ، نوبار باشا ، أول من شغل منصب « ناظر النظار » فى مصر المحروسة .

علق الأهرام على اختيار الرجل بقوله أن « دولتلو نوبار باشا له خبرة تامة بحل المشاكل واتقاء النوازل ودولته متضلع فى لغات عديدة وقد قبض على زمام الأشغال واخذ بزيارة القناصل الجنرالية رسميا على حسب العادة المألوفة » !

فى جانب آخر كان من رأى بشارة تقلا الذى استمر طوال الأزمة مقيما بالقاهرة يبعث منها رسائله الى ادارة الجريدة بالاسكندرية .. كان من رأيه : « ان المركز السياسى الحالى هو غير المركز السابق فاذا سارت الوزارة سير الحكمة كما هو المأمول والمنظور فربما أمكنها استرجاع ما فات وليس أقل

من كونها تحافظ على ماتبقى » !

ويشير التأمل فى هذه اللهجة أنها قد تكررت كثيرا فى التاريخ المصرى كلما تدخلت سلطات الاحتلال لترغم المصريين على قبول ماكانوا يرفضونه ، ولعل الوصف الذى اطلق على وزارة زيور التى تألفت عام ١٩٢٤ بعد اجبار وزارة الشعب برئاسة سعد زغلول على الاستقالة .. « وزارة انقاذ مايمكن انقاذه » قريب جدا من تلك العبارة التى وصف بها الأهرام وزارة نوبار الثانية .

دار موقف « الاهرام » بعد ذلك حول ثلاثة محاور ، أولها : التمسك بحقوق السيادة المصرية على السودان رغم اجبار الانجليز للمصريين على إخلائه الأمر الذى عبر عنه بعد يومين من تشكيل الوزارة النوبارية فى مقال طويل اقترح فيه مدير تحرير الجريدة سفر عبد القادر باشا حلمى ناظر الحربية فى النظارة الجديدة الى الأصقاع السودانية ليبرم « من الوفاق مع رؤساء العشائر وعمد البلاد مايبيح للحكومة المصرية حق السيادة دون ان تبذل خزينة مصر درهما واحدا » !

المحور الثانى اتخاذ موقف الدفاع عن شريف رغم خروجه من الوزارة الأمر الذى بدا فى تصديه لصحيفة الاجبشيان جازيت الناطقة بلسان سلطات الاحتلال ، بعد ان اخذت فى محاولة تشويه سمعه الرجل بالقول بانغماسه فى لعب البلياردو !

المحور الأخير دار حول اقناع المصريين انه رغم كل البلوى فقد « جرى خير » والخير الذى ارتآه الأهرام ان خروج المصريين من السودان افضل مما لو ان بريطانيا كانت قد ارسلت قواتها اليه « لانهاء العصيان » ، فقد رأى بشارة تقلا « انها لو تداخلت عسكريا فى تلك الأطراف لأفضى بها الأمر الى تملكها وتملك مصر معها من غير تردد فى مقابل ثمن الدم المهراق والمال المبذول »! ونرى ان موقف الأهرام هذا قد تأثر بعلاقته التقليدية بالخديوى وهى العلاقة التى نعتقد انها قد دفعت بمديره الى البحث عن مبررات

لموقف توفيق المتخاذل!

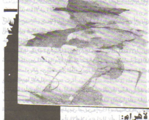
غير أن هذا التبرير لا ينفى الواقع وهو ما سجله السير بيرنج، لورد كرومر فيما بعد، فى كتابه الذى وضعه تحت عنوان «مصر الحديثة Modern Egypt» الذى صدر عام ١٩٠٨، وجاء فيه «أن الوجود البريطانى فى مصر قد أصبح أكثر رسوخا بعد تلغراف جرانفيل، وما تضمنته وثائق الخارجية فى لندن من أن «التلغراف قد أصبح دستورا لسياسات الاحتلال فى مصر» وأن لم يكن آخر الدساتير التى أحكمت بريطانيا من خلالها قبضتها على البلاد.




شريف باشا
نوبار باشا
رياض باشا
رياض باشا:
«أودلو كنت ناظرا حتى يكون
لى شرف الاستعفاء»

الحلقة
٤٨
٢٣ يونيو
١٩٩٤

معاهدة الجلاء الأولى!



الأهرام:

عدم تصديق الدولة العثمانية «يحط من منزلتها من مصاف الدول ذات المرتبة الأولى»!

- **شروط العثمانيين:**

الاطمئنان ألا يعقب الجلاء حوادث وخيمة ـــ تتعهد الدول الكبرى بعدم إحتلال مصر

- **شروط المصريين:**

تنازل بريطانيا عن نفقات جيش الاحتلال

- **موقف روسيا وفرنسا:**

رفض المعاهدة لاجحافها بالمصلحة العثمانية

معاهدة الجلاء الاولى!

جلاء آخر جندى بريطانى عن أرض الكنانة فى ١٨ يونية عام ١٩٥٦ جاء تنفيذا لاتفاقية عقدت قبل عشرين شهرا وعرفت بمعاهدة الجلاء، وكانت المعاهدة الأخيرة لكنها لم تكن المعاهدة الأولى!

قبلها بنحو عشرين سنة كانت معاهدة ١٩٣٦ التى كان من أهم بنودها النص على جلاء القوات البريطانية ولكن الى داخل مصر وليس الى خارجها(!) فيما حدث بعد اثنى عشر عاما الى منطقة القناة.

قبلهما بما يقرب من نصف قرن (١٨٨٧) عقدت المعاهدة الاولى والتى لايعلم الكثيرون قصتها ، وهى قصة تستحق أن تروى ، خاصة أنها كانت محل اهتمام بالغ من المصريين المعاصرين، فيما عبرت عنه صحف العصر وفى طليعتها الأهرام.

القصة بدأت بالتحول الذى أصاب السياسات البريطانية فى عهد وزارة سولسبرى التى تشكلت فى يونية عام ١٨٨٥، والذى ارتأى على حد توصيف الاهرام أنه أمام واحد من أمرين «إما الاستيلاء على مصر والتصرف فيها كيفما شاء أو الانجلاء عنها وإذ رأى أن الاول من قبيل المستحيل نزع الى تحقيق الثانى على نمط لايخل بمبادئ ، دولته».

من هنا صدر القرار بارسال مبعوث خاص الى الاستانة، هو السيد هنرى درمندوولف Wolff، وقد قضى الترخيص الذى خولته اياه حكومته بفحص الشئون المصرية، والتفاوض مع السلطان للتوصل الى تسوية للمسألة المصرية، فضلا عن السعى لاقامة حكومة مستقرة فى السودان.

وقد جاء قرار الحكومة البريطانية متأثرا بعديد من الاعتبارات، فقد بقيت الدولة العثمانية وحتى عام ١٩١٤، من وجهة نظر بريطانية، صاحبة السيادة الشرعية على مصر، من جانب آخر فقد بقيت القوى الكبرى المناوئة

للاحتلال البريطاني للبلاد تتوكأ على العصا العثمانية لإنهاء هذا الاحتلال

وكان مطلوبا ابطال مفعول هذه العصا، أخيرا فان توتر العلاقات الروسية - البريطانية بسبب المسألة الافغانية قد دفع لندن الى البحث عن حلفاء في المنطقة، وعلق الاهرام على تلك الحقيقة بقوله: «ان عقدة سياسة المحافظين الخارجية مسألتان هما الافغانية والمصرية وكلتاهما مرتبطة احداهما بالاخرى».

وفي يوم السبت ٢٢ أغسطس من نفس العام وصل «المرخص السامي الانكليزي» كما كان يصفه الاهرام الى عاصمة الدولة العلية حيث قضى شهرين نجح خلالهما في وضع اللمسات الاولى لتنفيذ سياسة حكومته.

بدت هذه اللمسات في التوصل الى اتفاقية في ٢٤ اكتوبر عام ١٨٨٥ وجدناها في مصادر قليلة للغاية كان منها الأهرام، وقد حددت المبادىء العامة لمسيرة المفاوضات بين الجانبين.

تضمنت هذه الاتفاقية سبعة بنود أقرت تعيين مندوبين عن الدولتين للذهاب الى مصر بأهداف محددة، التخابر مع السودانيين لدفعهم الى المسالمة، تنظيم الجيش المصري، تفحص أعمال الادارات المصرية.

غير ان البند السادس كان اهم ما جاء فيها يحكم انه أول مادة في معاهدة يوقع عليها ممثل بريطاني يقر فيها مبدأ الجلاء.. جاء فيها:

«متى رأى المعتمدان الساميان انه قد استتب النظام التام وعادت سلطة مصر الى حالها السابق وتعينت حدود اراضيها تعيينا لايشوبه تغيير ما يرفعان الى حكومتيهما تقريرا بهذا الشأن وهما حينئذ تتخابران وتريان فيما اذا كان من المناسب ابرام وفاق نهائي تبنى عليه مسألة الانجلاء عن مصر حالما تسمح به الظروف ويمكن الاجازه بدون تعب أو نصب بل بدون وجس من أن يعقب بحوادث وخيمة».

تبع ذلك وصول السير وولف الى الاسكندرية في ٢٩ من نفس الشهر، لحق به المبعوث العثماني الغازي أحمد مختار باشا، وإن كان قد تأخر لنحو

شهرين، فلم يصل قبل يوم ٢٦ ديسمبر، ولم تمض سوى أيام قليلة بدأت بعدها المفاوضات حول معاهدة الجلاء.

وقد عرفت الشهور الستة الأولى من عام ١٨٨٦ اتصالات متوالية بين المرخصين السامين، هذا من جانب، وبين كل منهما والخديوي من جانب آخر، وكان يغلب على هذه الاتصالات طابع الزيارات الشخصية بأن يقوم أي منهما بزيارة الآخر في مقره الذي خصصته له الحكومة المصرية.

جانب من هذه الزيارات كان يقتصر على المرخصين، وجانب آخر كان يحضره بعض المعاونين، وإن كان يصعب تحديد الأسباب التي كانت وراء طبيعة الاجتماعات، فلم يترك لنا أي من الطرفين محاضر للمفاوضات.

وبينما يسوق الأهرام أخبار هذه الاتصالات الثنائية بين المرخصين الساميين يسوق لنا أخبار اتصالات ثنائية أيضا ولكنها هذه المرة بين كل من المرخصين وسمو الخديوي المعظم، وهو لون من الاتصالات استمرت أخباره تنشر بشكل متكرر حتى أوائل شهر مارس حين بدأ بعدئذ يظهر على السطح لون جديد من الأخبار.. أخبار الاجتماعات التي تعقد في عابدين، وهي اجتماعات كان يرأسها «الجناب العالي الخديوي».

بعض هذه الاجتماعات كانت تقتصر على الشخصيات الثلاث والبعض الآخر كان يحضرها «الجناب الخديوي وحضرات النظار من جهة ودولة المختار والسير وولف من جهة أخرى».

فضلا عن ذلك فقد كان الاهرام يشير بانتظام إلى الاتصالات التي كان يجريها كل مرخص مع دولته، السير هنري درمندوولف من خلال المعتمد البريطاني في القاهرة، السير ايفلين بيرنج، والغازي مختار الذي كان يراسل الباب العالي في الاستانة مباشرة.

****

منذ البداية ربطت بريطانيا قضية الجلاء بقضية الأمن المصري التي كانت قد تعقدت كثيرا بعد احتلالها للبلاد.

تعقدت بسبب الاجراءات التى اتخذتها بحل الجيش المصرى تحت دعوى انه جيش عاص وما استتبع ذلك من بناء قوة عسكرية جديدة تحت القيادة البريطانية من ناحية ومحدودة من ناحية أخرى متعللة فى ذلك بأن المالية المصرية التى تذهب أغلب عوائدها للدائنين عاجزة عن أن تفى باحتياجات قوة عسكرية كبيرة.

وتعقدت بسبب السياسات التى اتبعت فى مواجهة الثورة المهدية والتى انتهت باخراج المصريين من السودان، ثم ما استتبع ذلك من مخاطر اصبحت تشكلها الدولة المهدية على حدود مصر الجنوبية.

لعل ذلك ما دفع «المرخص العثمانى» حال وصوله الى القاهرة الى التريث فى عقد الاجتماعات مع «المرخص الانكليزى» حتى ينتهى من «وضع الاساس التام لتنظيم الجيش» باعتباره «موضع الداء» ، وان تردد حكومة لندن بعد ذلك لن يكون معناه سوى «الشعور الذى تقصد منه عدم نجاح الوفاق العثمانى - الانكليزى».

فى اوائل فبراير كان الغازى مختار قد توصل الى تصور عام لحل المعضلة الأولى . معضلة تنظيم الجيش المصرى.

الجانب الاول من الحل خاص بحجم هذا الجيش ، فبينما كانت الفرمانات تسمح بأن يصل عدد الجنود المصريين الى ١٨ ألفا فان سياسات الاحتلال قامت على أن يتراوح هذا العدد بين خمسة وسبعة آلاف وان كان قد استقر عند رقم الستة آلاف، ومن ثم جاء اقتراح المرخص التركى أن يصل هذا العدد الى ١٦٦٠٠ «يستلزم منه ألفان لسواكن وأربعة لمصر والباقى لاحتلال دنقلة».

الجانب الثانى متعلق بالنفقات اللازمة لهذه القوات والتى كانت العقدة التى استمر يضعها الانجليز فى المنشار (١)، وكان الحل العثمانى فى هذا الشأن متعدد الاتجاهات.

اتجاه خاص بتخفيض نفقات العسكرى المصرى الذى كان يكلف الخزينة

سنويا قبل الاحتلال من ١٥ . ١٧ جنيهـا فأصبح يكلف ٣٢ جنيهـا رأى المختار أنها يمكن أن تقل الى ٣٠ جنيهـا دونما تأثير على كفاءة الجيش، ومن ثم يتطلب الجيش الجديد ما لايزيد على ٣٤٠ ألف جنيه.

اتجاه آخر.. لنيل المرام.. على حد تعبير الصحيفة بتنازل الجانب البريطاني عن المائتي ألف جنيه التي يتقاضاها مقابل نفقات جيش الاحتلال، ومن ثم لايتبقى سوى ١٤٠ ألفا من الجنيهات مطلوب تدبيرها وهو أمر ممكن بالتفاهم مع الدول المسئولة عن صندوق الدين. خاصة وان أغلب تلك الدول على رأسها فرنسا تفعل ما في وسعها لتحقيق هدف «الجلاء الانكليزي» عن البلاد.

الجانب الثالث متصل بالوجود البريطاني في الجيش المصري، وقد انصبت المقترحات العثمانية على الغاء منصب السردار ثم التخلص تدريجيا من الضباط الانجليز في قيادات هذا الجيش على أن يحل محل هؤلاء ضباط من المصريين أو العثمانيين.

وقد تدرج المختار في تقديم هذا الاقتراح بأنه لما كانت المهمة الاساسية التي يتعين على الجيش القيام بها هي مواجهة رجال المهدية، والتي كانت حركة دينية بالأساس، فإن تتم تلك المواجهة بقوات ذات قيادات اوروبية يخلق مضاعفات تؤدي الى استمرار نجاح هذه الحركة، بينما يؤدي وجود قيادات اسلامية لجيش اسلامي الى الفت من عضدها.

تبع المرخص العثماني الحل الذي قدمه لمعضلة الجيش بحل قدمه لمعضلة السودان، وعلى مرحلتين.

المرحلة الاولى بارسال مبعوث الى وادي حلفا للتفاوض مع المهديين بهدف دفعهم الى «المسالمة»، وقد تصور الغازي بأن نجاح هذا الحل مضمون على ضوء أنه ليس هناك من مسلم لايقر بسلطة «خليفة المسلمين» السلطان العثماني.

في حالة فشل هذا الحل تأتي المرحلة الثانية متواكبة مع السابقة بحلول

القوات المصرية محل القوات الانجليزية فى سواكن وانسحاب هذه الأخيرة من وادى حلفا الى أسوان لتحل محلها قوات مصرية أخرى، بمعنى آخر كان رأى المرسل العثمانى أن تكون على خط المواجهة قوات مسلمة فقط.

المرحلة الثالثة تتم بعد زيادة الجيش المصرى الى العدد الذى اقترحه (١٦٦٠٠)، يارسال جانب من هذا الجيش لاحتلال دنقلة مما يبعد الخطر المهدى عن الحدود المصرية.

وقد اعتمد فى المطالبة بهذه المرحلة على تقرير قدمه أحد رجاله ونشره الاهرام كان مما جاء فيه: «ان حال السودان سيئة جدا بالنظر الى استيلاء الخلل على الادارة العامة والخاصة واستحكام النفر والضغائن بين القبائل وميل غالبيتها الى التخلص من القلاقل.. فلو تأكدوا من ان الحكومة المصرية تأخذ بيدهم لما اكتفوا بالمسالمة فقط بل عاقدوا معها الأيدى للمقاومة وانهم لما سمعوا بأن رسول جلالة الخليفة مستعد للقدوم نحو دنقلة مع عبدالقادر باشا انشرحت صدورهم وطابت أنفسهم وتوقعوا وشك انقضاء الأزمة».

ضمن المرخص العثمانى كل هذه الاقتراحات فى لائحة (مذكرة) طويلة حصلت على موافقة الباب العالى، ثم قدم نسخة منها للمرخص الانجليزى، السير هنرى وولف، ونسخة أخرى الى «الحضرة الخديوية» وانتظر الجميع رد حكومة لندن.

فى البداية جاءت الاخبار متفائلة وكتب الأهرام أن «وزارة لندرة» (لندن) اعارت التقرير آذانا صاغية فيما نشره الاهرام يوم ٢٤ مارس عام ١٨٨٦، ومع تأخر الرد بدأ القلق، فبعد ثلاثة أيام تقول الصحيفة «لم يجاوب وزارة لندرة حتى الساعة على ما أشار به دولة مختار باشا الغازى»، وتعلم القاهرة صباح يوم ٢ أبريل أن الرد قد وصل «وان المندوب الانكليزى سيشرع عما قليل فى المخابرة مع دولة الغازى».

فى يوم ٢٩ ابريل يحصل الاهرام على الرد أو ما أسماه «بزبدة جواب

انكلترا » والذى نشره على عددين، وكان بالرفض الكامل للمقترحات العثمانية . فبالنسبة للجيش فإن «نفاذ المشروع ينشأ عنه زيادة مهمة فى قوة الجيش المصرى ينشأ عنها زيادة فى النفقات» وبالنسبة للسودان فان «انكلترا ترفض افتتاح دنقلة وقد قررت أن تكون وادى حلفا حدا لمصر لاتتعداه»، وعلقت الصحيفة على ذلك بالقول أنه «بهذا الرفض يسقط تقرير دولة المختار من أساسه».

ويسوق الاهرام يوم ٣ مايو أخبار جلسة عاصفة تمت بين المرخصين فى الحضرة الخديوية انتهت بقولة الغازى «انى وضعت تقريرا منطبقا مع مبادىء الوفاق الموقع عليه من الحكومتين وحكومتكم رفضته فأرنى إذ ذاك تقريرك»، وبدلا من أن يقدم له وولف تقريره شد رحاله الى لندن بعد أيام قليلة ليقضى بها بضعة أسابيع يذهب بعدها الى الاستانة لعقد المرحلة الاخيرة من مفاوضات أول معاهدة جلاء عن مصر مع وزيرين مفوضين عينهما الباب العالى لتلك المهمة.

****

لم يمدنا الاهرام بمعلومات كثيرة عن تلك المرحلة سواء بسبب أن المفاوضين آثروا الالتزام بالسرية أو لأنها كانت تجرى بعيدا عن عيونه خصوصا مدير تحريره النشط بشارة تقلا الذى كان فى نفس الوقت مكاتبه فى المحروسة.

غير ان ذلك لم يمنع الجريدة من أن تسوق أخبار أول معاهدة جلاء عن مصر بعد يومين فقط من التوصل اليها فى العاصمة التركية فيما نصت عليه مادتها الرابعة التى جاء فيها:

«تتجلى العساكر الانكليزية عن مصر فى ثلاث سنوات وينفصل الضباط الانكليز الذين فى خدمة الجيش المصرى من وظائفهم بعد تمام الانجلاء بسنتين»!

ومع الملاحظات التى دارت حول هذه المادة من طول مدة «الانجلاء» (من ٣ - ٥ سنوات)، مع أن عملية الاحتلال لم تستغرق أكثر من شهرين، فان تلك

المادة كانت أفضل ما فى المعاهدة، أما أسوأ ما فيها فقد جاء فى المادة الخامسة التى نصت حسبما جاء فى الأهرام على:

«تستدعى جميع الدول للتصديق على المبادىء الدولية المقررة بهذا الوفاق وللتوقيع على صك خاص ناطق بالتعهد بعدم اغتيال الاقاليم المصرية الا إذا حدث اضطراب أو خيف من احتلال دولة أخرى فيما بعد الجلاء الجيوش الانكليزية عنها فإنه يسوغ للجيوش الانكليزية والعثمانية استئناف احتلالها سوية أو فريقا ففريقا».

ومع أن هذه المعاهدة تضمنت لأول مرة فى اتفاق رسمى إقرار حياد قناة السويس فيما جاء فى مادتها الثالثة التى نصت على أن «تجرى أحكام العزلة على بوغاز السويس ويباح المرور فيه فى زمن السلام وفى زمن الحرب» فإن الاهتمام كله قد انصب على المادة الخامسة والذى ادى التباحث حولها الى فشل مشروع أول معاهدة للجلاء فى تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر.

فالسير ايفلين بيرنج المعتمد البريطانى فى القاهرة، والذى كان من أشد أنصار استمرار الاحتلال، حين حاول تفسير ما جاء فى المادة الخامسة بأن القوات البريطانية لن تنسحب فى حالة "any appearence of danger in the interior or from without" والتى ترجمها الاهرام بقوله «إذا حدث اضطراب أو خيف من احتلال دولة أخرى» قد رأى أنه فى غياب تحديد دقيق للخطر الداخلى أو الخارجى فإن الحكومة البريطانية اصبحت المسئول الوحيد عن تحديد ماهية هذا الخطر.

نفس المادة ألحق بها السيد ولف رسالة وجهها الى الجانب العثمانى لم يشر اليها الاهرام وان كانت قد سجلتها الوثائق، جاء فيها انه «فى حالة انقضاء السنوات الثلاث المنصوص عليها فى المعاهدة لجلاء القوات البريطانية دون ان تقبلها أى من القوى الكبرى المطلة على البحر المتوسط فان الحكومة البريطانية سوف تعتبر هذا الرفض مظهرا للخطر الخارجى

المذكور فى المادة الخامسة من الاتفاقية مما سوف يتطلب اعادة النظر فى الوسائل الكفيلة لتنفيذها بين كل من الحكومة الإمبراطورية العثمانية وحكومة جلالة ملكة بريطانيا»

بمعنى آخر ان حكومة لندن وان كانت قد وافقت على مبدأ الجلاء الا انها قد وضعت كل العراقيل لتحويل هذا المبدأ الى حقيقة واقعة، وهو اسلوب استمرت تتبعه بامتداد ثلاثة ارباع القرن رغم تعاقب العهود واختلاف الاحزاب التى توالت على ١٠ داوننج ستريت!

وحدث ما توقعه دهاقنة الدبلوماسية الانجليز، ففى خلال الايام القليلة التى أعقبت التوصل الى المعاهدة انهالت الاحتجاجات من جانب كل من روسيا وفرنسا على الباب العالى والتى روتها بالتفصيل وثائق لندن وباريس وسان بطرسبرج فيما عبر عنه الاهرام بقوله: «ان الروسية وفرنسا تدفعان السلطان لرفض الوفاق لاجحافه بمصلحة العثمانية ومصلحتهما وكلتا القوتين عاملة على التغلب والفوز».!

وخلال ما يقرب من شهرين من تاريخ التوصل الى المعاهدة كانت تتتابع فى عاصمة الدولة العلية مشاهد بالغة الطرافة وبالغة الأثر على المستقبل المصرى فى نفس الوقت.

فقد كان مفروضا أن يتم التصديق على المعاهدة فى خلال شهر من تاريخ التوقيع عليها، أى فى ٢٢ يونية ، وفى تلك الاثناء كانت الحكومة العلية تبذل غاية ما فى طاقتها لتجاوز الاعتراضات الروسية الفرنسية، وتسعى فى نفس الوقت لاستبقاء السير وولف فى المدينة الى حين التغلب على هذه الاعتراضات.

وفى هذا السياق وبعد أن انتهى الشهر المخصص للتصديق أخذ الباب العالى ينتحل المبررات لهذا الاستبقاء، كأن يرجىء التصديق بسبب الاحتفال بعيد الفطر وما الى ذلك من أسباب، الأمر الذى دعا السير وولف الى اطلاق التصريحات الحادة كان منها ما نشره الاهرام فى ٣٠ يونية من أن

عدم التصديق على الوفاق يحط منزلة العثمانية من مصاف الدول ذات المرتبة الاولى (١) وكان منها تحديده لمنتصف ليلة الجمعة ١٥ يوليو لمغادرة الاستانة، ورغم محاولة استبقاء الرجل لمزيد من الوقت فإنه أصر على الاقلاع فى الميعاد الذى حدده.

ويلخص اللورد كرومر نتيجة المحاولة فيقول بالحرف الواحد: «بالرغم من أن المفاوضات التى أدارها السير وولف قد أخفقت فى بلوغ هدفها فان الحكومة البريطانية خرجت منها فى وضع ديبلوماسى أفضل كثيرا من الوضع الذى كانت فيه عندما دخلتها، فقد كانت تستطيع على الأقل أن تدعى انها قد حاولت التوصل مع السلطان الى تسوية بشأن المسألة المصرية، وأكثر من ذلك انها قد نجحت فى المحاولة وانه ليس خطأها ان السلطان قد رفض التصديق على الاتفاقية تحت ضغط من فرنسا وروسيا» وكان على المصريين ان ينتظروا لنحو نصف قرن للتوصل الى اتفاق آخر لجلاء البريطانين عن بلادهم.



وسما بشاريخو

جلسة حضرة المرخصين الثانية

بعد ان جرت المباحثة المتبادلة وأسهب حضرة دولتلو المختار بيانا لاثبات تحميع ان الوسائط السلمية التي بيدنا الوافي لا تجدي في المسالة السودانية نفعا ولا تكشف ظلمات فتقرر باجماع الرأي ان لا بد من استخدام القوة لحسم هذه النازلة وكان هذا القرار بادرة حسنة لأمل تيسر حسن الختام

على انه لما كان استخدام القوة يستلزم النفقات اللازمة رأى دولتلو مختار باشا ان ليس هنالك ما يحول المرام الا الحصول على المبلغ الذي يأخذه جيش الاحتلال وقدره ٢٠٠ الف جنيه وبناء عليه طلب ان تترك انكلترا هذا المبلغ فالسير ولف وعد بانه يخابر حكومته في ذلك ويسند هذا الطلب

وقد سرنا ما ظهر من استعداد السير ولف ما يبرهن على اخلاصه في انفاذ الرهان المتفق الانكليزي بالنظر الى ان الامل وطيد حول هذا المبلغ ما يرجى لرطيبه الانسة باستدراج انكلترا على ذلك اما ما اتاه دولتلو المختار في هذا الشأن فانه مع الا من احكام ما تدعيه حكمتنا ودربتنا وثقة الى ما نختار

جانب من إحدى جلسات المفاوضات
الأهرام ١٨٨٦/١/٢٢

الحلقة
٥٢
٢١ يوليو
١٩٩٤

دنشواى الصغيرة



«أصحاب المظهر المهيب والطول الفارع»!

مظاهرة لتخويف الفلاحين من الفرسان الإنجليز

الفلاحون يضربون ضابطين بريطانيين ضرباً مؤلماً

ضابط إنجليزى يقتل فلاحا مصرياً ويصيب خمسة

الجنود البريطانيون «يجوسون خلال حقول الأهالى ولا يردهم شئ»

جلد الفلاحين علناً وعلى الطريقة الإنجليزية!

«دنشواى الصغيرة»

المشهد المأسوى الذى جرى فى ساحة تلك القرية الصغيرة من قرى مديرية المنوفية، قرية دنشواى، بدءاً من الساعة الثانية بعد ظهر يوم الخميس ٢٨ يونية عام ١٩٠٦ حين أعدم أربعة وجلد ثمانية من أبناء هذه القرية على مرأى من ذويهم وجيرانهم، والذى استقر فى الضمير الوطنى المصرى باعتباره سبة عار فى جبين الاحتلال البريطانى فى البلاد.. هذا المشهد لم يكن المشهد الأول فى تاريخ الهيمنة الانجليزية على مصر، كما أنه لم يكن فى نفس الوقت السبة الوحيدة!

قبل ذلك بما يقرب من عشرين عاماً وعلى وجه التحديد يوم ٣١ مارس عام ١٨٨٧، وكان يوم خميس أيضاً، جرى مشهد قريب من هذا حين جلد ثمانية من أبناء قرية الكنيسة، القريبة من أهرام الجيزة وقرية مجاورة لها، وبشكل شديد القسوة ليكونوا عبرة لمن يعتبر!، ولنفس السبب.. الاعتداء على بعض ضباط الاحتلال.

لعل هذا ما دعا كولز Coles باشا، وكان أحد القيادات البريطانية فى البوليس المصرى، والذى تكفل بمهمة ضبط المتهمين فى حادثة الجيزة إلى أن، يصفها بـ «دنشواى الصغيرة» فى كتاب صدر فى لندن عام ١٩١٩ تحت عنوان Recollections Reflections by Cole Pasha عن ذكرياته إبان فترة عمله بمصر، ونرى أن الرجل كان محقاً فى هذه التسمية.

وذلك أن كثيراً مما جرى فى صيف عام ١٩٠٦ فى دنشواى بالمنوفية سبق وأن جرى فى ربيع عام ١٨٨٧ فى الكنيسة فى الجيزة، دون إختلاف يذكر فى التفاصيل.. الاختلاف فقط كان فى الحجم.

من جانب آخر فإن حادثة الجيزة كانت بمثابة «بروفة» لحادثة المنوفية.. فإن فكرة إقامة «محكمة مخصوصة» لمثل هذا النوع من الحوادث التى تتعرض فيه حياة العسكريين البريطانيين فى مصر للخطر، وفكرة العقاب

الفورى امام الأهلين.. هذه الافكار عرفت طريقها الى حيز التنفيذ فى الكنيسة قبل ان تعرفها فى دنشواى، وان كان حيزها أضيق.

غير اننا نرى ان هذا الاختلاف لم يكن وحده السبب وراء الشهرة الواسعة التى اكتسبتها حادثة دنشواى فى مقابل احتلال حادثة الكنيسة مكانا صغيرا فى التاريخ المصرى المعاصر، هذا اذا ماذكرها أحد من الأصل.

السبب فى تقديرنا ان حادثة دنشواى جرت فى ظروف تاريخية جد مختلفة عن شقيقتها الأصغر من حيث الحجم والأكبر من حيث تاريخ شهادة الميلاد!

ففضلا عن الحركة الوطنية التى كانت قد بلغت اشدها خلال صيف عام ١٩٠٦ فان حادثة دنشواى كانت قد جرت فى اعقاب أزمة شهيرة كانت قد تفجرت بين بريطانيا والدولة العثمانية حول مصر، وهى المعروفة بأزمة طابا، والتى شهدت لونا مما ارتآه البريطانيون قلاقل داخلية، الأمر الذى دعاهم الى تقوية وجودهم العسكرى فى البلاد مما خلق جوا عاما من التوتر والتربص، وهو جو تفجرت فيه الحادثة وصنع لها كل هذا الحجم.

باستثناء ذلك فان عناصر صناعة الدراما المنوفية كانت هى نفسها عناصرصناعة الدراما الجيزاوية.. هيبة الأسد البريطانى، نظام محاكمة خارج عن القوانين العادية، نوع من العقوبة استمرت سلطات الاحتلال تدعى انها قد ابطلته، واخيرا تنفيذ العقوبة فى مشهد علنى لابلاغ رسالة «الى من يهمهم الأمر»!

****

المقولة الشهيرة التى جاء فيها انه لو تحول الهنود الى ضفادع لتمكنوا من جر الجزيرة البريطانية الى أعماق البحار والتى جاءت على لسان الشيخ جمال الدين الافغانى لم يكن يعلمها وحده، فقد كان يعلمها قبله المسئولون عن ادارة الامبراطورية فى لندن.

فمن الناحية العددية لم يكن الانجليزكافيين أبدا لحكم الامبراطورية التى

لاتغيب عنها الشمس، ولم يكونوا مستعدين فى نفس الوقت للتنازل عن أى قسم منها، خاصة اذا كان بأهمية مصر.

ويمكن بسهولة لأى دارس لتاريخ الاستعمار البريطانى فى تلك الحقبة التى سادت فيها هيمنة القوة الواحدة ان يرصد مجمل السياسات التى اختطتها حكومة لندن لمواجهة هذه المعادلة الصعبة.. ادارة امبراطورية كبرى باعداد قليلة من البشر، وهى سياسات بدأتها فى الهند ثم مالبثت ان طبقتها فى سائر مناطق السيطرة، مع تعديلات محدودة فى ماعرف «بالنموذج الهندى» وفقا للظروف الخاصة لأية منطقة.

من بين تلك الأدوات بناء جيوش محلية بقيادات انجليزية، وهو ماأوصى به اللورد دفرين فى تقرير شهير وضعه بعيد احتلال البلاد، ونرى انه كان السبب الاساسى لالغاء الجيش المصرى القديم فى اعقاب هزيمة قوات الثورة العرابية، والشروع بعد ذلك فى تشكيل فرق جديدة تحت قيادة انجليزية.

من بينها أيضا قوة بحرية قادرة ورادعة وموجودة حيث تقتضى الظروف وجودها، فامبراطورية تمتد بعرض الكرة الأرضية، وفى عالم كان مازال يحكم اتصالاته البحار والمحيطات قبل ان يعرف الانطلاق الى الفضاء، كان الاسطول هو العنصر الاكثر فاعلية، ومن ثم جاء الحرص البالغ لرجال الامبراطورية البريطانية على ان تبقى بلادهم «سيدة البحار»

من بينها اخيراوجود حاميات بريطانية صغيرة هنا وهناك بطول وعرض الامبراطورية وبينما كان هذا الوجود مرنا، بمعنى انه يتسع ويتقلص تبعا للحاجة اليه، فانه كان رمزيا بالأساس بكل مايمكن ان يترتب على المساس بالرمز من مضاعفات، وهو ما ادركه صانعو السياسات البريطانية، وهو ايضا مايفسر تصرفات هؤلاء البالغة القسوة تجاه اعمال المساس، تلك فقد كانوا يعلمون قبل غيرهم ان التهاون حيالها كفيل باسقاط البنيان الامبراطورى بأكمله.

وتؤكد متابعة أوراق وزارة الحربية البريطانية خلال العقد الأول من

الاحتلال .. عقد الثمانينات، ان عدد قوات الاحتلال كان يتراوح بين ثلاثة آلاف وستة آلاف تبعا لدرجة التهديد الذى كان يحدق بمصر من احتمالات الغزو المهدى، مما استتبعه ان بقى الجانب الأهم من تلك القوات فى الجنوب الى ان امكن بناء القوة العسكرية المصرية الجديدة لتتولى هذه المهمة، وتدور ملاحظتنا حول «عساكر الانكليز فى مصر» على حد تعبير الأهرام..

● ان هؤلاء قد تركزوا اساسا فى الاسكندرية وبعدها القاهرة، ولم يكن لهم قواعد او ثكنات تذكر فى خارجهما غير ان ذلك لم يعن انهم كانوا فى حالة ثبات فى تلك المواقع، فقد كانت حركتهم تتسم بقدر كبير من المرونة، ليس فقط تبعا لمقتضيات الأمن لمصر، بل ايضا تبعا لمتطلبات الأمان لهؤلاء «العساكر» ولعل ماحدث خلال انتشار الكوليرا فى البلاد عام ۱۸۸۳ من ترحيل اعداد غير قليلة منهم الى المناطق غير الموبوءة تقدم نموذجا لذلك.

● ان الخزينة المصرية كانت تتحمل أعباء نفقات هؤلاء العساكر، مما شكل احد عناصر الابتزاز من جانب الاحتلال للحركة الوطنية المصرية، حيث استمر حجم قوة الحامية البريطانية مرهونا بانحسار او تعاظم هذه الحركة، وكان تعاظمها يعنى ببساطة زيادة قوة الحامية التى كانت تتكلف فى الظروف العادية ۲۰۰ ألف جنيه سنويا، بكل مايترتب على ذلك من زيادة العبء على خزينة منهكة أصلا.

ولم يكن ثمة شك مع هذه الصورة ان تتزايد اسباب الرفض المصرى لوجود رجال الحامية البريطانية ليس فقط لانهم يشكلون قوة محتلة، وانما أيضا لانهم يشكلون نزفا مستمرا للجسد المالى المصرى الهزيل.

وبين الرغبة الانكليزية فى الحفاظ على هيبة الأسد البريطانى وبين الرفض المصرى المكبوت لوجود اصحاب الزى العسكرى الامبراطورى، حدثت دشواى الصغيرة والكبيرة وتترك الأهرام لنروى لنا قصة أولاهما.

****

جاء فى العدد ۲۷۸۱ من الأهرام الصادر يوم الثلاثاء ۲۹ مارس عام

١٨٨٧ مانصه:

«ذهب اثنان من ضباط الانكليز نهار أمس ومعهما أحد العربان بصفة دليل الى الجيزة جهة الأهرام وبينما هما يصطادان فى وسط الزروع تعرض لهما البعض من أهالى تلك الجهة وارادوا ان يأخذوا منهما السلاح فأطلق احد الضابطين عليهم عيارا ناريا فقتل واحدا منهم ثم ازداد عدد الأهالى فكتفوا الضابطين بعد ان جرحا منهم خمسة انفار ثم قادوهما الى البلدة ولما بلغ البوليس امرهما اخذهما وقيل انه لم يجرح غير واحد من الأهالى سوى من قتل أولا وان الأهالى بعد ان كتفوا الضابطين أتوا بهما الى الكوبرى ليسلموهما الى الحكومة فقابلهم البوليس وأخذ الضابطين منهم وقد ذهب اليوم حضرة كولز باشا مع عدد كبير البوليس الى الجهة المذكورة لتحقيق الواقعة».

اليوم التالى، الأربعاء، بدا انحياز الأهرام الى الأهالى (!) ففى تعليق طويل لمدير تحرير الجريدة من القاهرة عن الحادثة نبه الى انه «لايكاد يمر بنا يوم لانسمع فيه بجراحات وقتل بسبب الصيد فى ضواحى العاصمة»، وبعد ان ذكّر بحادثة الأمس طالب بوضع قانون لمن أسماهم بأرباب الصيد «يسيرون بموجبه ويقف بهم عند حدهم فاننا نرى الرجل منهم يجوس خلال حقل الوطنى فى طلب طريدته لايرده عنها شىء وفى ذلك مالا يخفى من عدم العدالة».

بيد أنه يوم الخميس يسوق مراسل الصحيفة فى القاهرة خبرا مؤداه ان «مسألة الجيزة اخذت فى هذين اليومين أهمية عظيمة» فقد قامت الدنيا ولم تقعد!

يذكر الخبر ايضا انه قد تم القبض على عشرة من الاهالى اخذت النيابة فى التحقيق معهم، وانه قد عقد اجتماع فى مقر مجلس الوزراء حضره مع نوبار وزراء الداخلية والحقانية ومدير الجيزة «وتداولوا فى اهمية المسألة وكيفية الاجراء فيها كما تقتضيه العدالة».

وتؤكد القراءة المتأنية لهذا الخبر فى أهرام يوم ٣١ مارس عام ١٨٨٧ ان القائمين على تحرير الجريدة كانوا مندهشين لان تتخذ الحادثة هذا الحجم غير المتوقع، بيد انه كان لهذا التطور اسبابه.

فمن ناحية كانت هناك السياسات المرسومة من جانب سلطات الاحتلال بعدم المساس بأية شخصية أوروبية، فضلا عن ان تكون انجليزية، ناهيك عن ان تكون عسكرية!

ومن ناحية اخرى فقد سببت الحادثة قلقا شديدا فى دوائر الجالية الانجليزية فى مصر عبرت عنه الصحيفة الناطقة بلسانهم.. الاجيبشيان جازيت، والتى روت الحادثة من وجهة نظر خاصة.

قالت الجازيت ان المصريين من وصفتهم بالرعاع أوثقوا ايدى الضابطين بالحبال وحاولوا اطلاق النار عليهما وهما واقعان على الارض من بندقيتيهما فلم تنطلقا لانهما كانتاغلى ترباس الأمان.

وتسترسل الجريدة الانجليزية فى وصف الحادثة بشكل استفزازى فتقول «حاول الوحوش بعد ذلك ان يقتلوا سواطنينا بكعوب البنادق، لكن الضابطين نجحا فى اتقاء الضربات بأرجلهما، خلال ذلك كانت النساء تسكبن الماء، القذر عليهما، وأخيرا وضع الرجال الحبال حول عنقيهما واخذوا يعدون العدة لشنقهما، ولكن رجال البوليس وصلوا فى الوقت المناسب وانقذوهما»!

ومع تلك التطورات السريعة عدل الأهرام نوعا من موقفه، صحيح انه استمر يطالب بسن قانون «هو لازم لهذا الشأن ليعرف الصياد حده فلا يتعداه» غير انه اضاف الى ذلك القول «ويعرف الزارع ماعليه وما له» ولأول مرة تعترف الصحيفة ان للزارع ماعليه وماله».

يوم الجمعة أول ابريل بسلم مكاتب الأهرام فى العاصمة بانه قد «اختلفت الاقاويل والظنون فى المسألة» وان الحكومة قد أعدت تقريرا نهائيا لحسم هذا الاختلاف، ثم قدم ملخصا لهذا التقرير.. ولا نرى أفضل من تقديم هذا

الملخص بكلماته ، قال الاهرام:

«ذهب الضابطان المذكوران يوم الأحد الماضي بقصد الصيد ويرفقتهما احد العربان العارفين باللغة الانجليزية بصفة دليل ولما وصلوا الى تلك الجهة اطلق احد الضابطين بندقيته على طير (السمان وليس الحمام فيما حدث في دنشواي) فأصابه واتفق حينئذ مرور اربعة جمالة فأصاب احدهم خردق البندقية اصابة قليلة فهجم على الضابط بسرعة كلية ولما قرب منه قال لقد اصبتني فأجابه الضابط لم يكن ذلك بقصد فانظر ماذا تريد.. واخرج جنيها ليعطيه له واذا برفقائه قد تبعوه وهجموا على الضابط مريدين ان يمسكوه ويأخذوا بندقيته فتمنع فأمسكوه ليأخذوها منه اغتصابا وكان الزناد مرفوعا فأطلقت البندقية واصابت احدهم في رأسه فخر صريعا.. عظم الخبر في اثندة اقرباء المقتول فتقاطروا الى محل الواقعة وتبعهم عدد كبير من البلدة وانقضوا جميعا على الضابطين فأطلق الضابط الآخر بندقيته عليهم فأصاب منهم خمسة أشخاص ولما لم يعد يمكنهما الدفاع أمسكوهما وقيدوهما وقادوهما مكتوفين الى البلدة فضربوهما ضربا مؤلما ووصل الخبر وقتئذ الى بوليس الجيزة فأتى وخلصهما».

باختصار يستفاد من هذا التقرير انه بينما قتل الضابطان واحدا من الأهالي وأصابوا خمسة فان كل ما فعله هؤلاء، ان امسكوهما وقيدوهما وضربوهما ضربا مؤلما، وكان يمكن ان ينظر لكل ذلك في اطار حق الدفاع عن النفس، ولكن المسألة كانت أكبر من ذلك.. المسألة كانت اهانة «البيونيفورم» العسكري البريطاني مما لايمكن ان يسمح به مما قاد الى الفصل الأخير من دراما دنشواي الصغيرة».

****

يختص هذا الفصل باجراءات الردع التي قامت بها سلطات الاحتلال، ونقرأها من الأهرام أيضا..

أول ما حدث ان أعيد الضابطان معززان مكرمان الى ثكناتهما في قصر

النيل بعد ان تم تخليصهما من ايدى اهالى البلدة.

أما القتيل الذى وجد فى جسده سبع عشرة خردقة فقد «أرسل الى اسبتالية القصر العينى وقد اخذه اقرباؤه ودفنوه».

تم خلال ذلك القبض على مشايخ البلدتين اللتين خرج اهلوهما فى عملية القبض على الضابطين فضلا عن «خمسة واربعين نفرا» من هؤلاء الأهالى «ممن وقعت عليهم الشبهة».

فى نفس اليوم شكلت «لجنة خصوصية» للنظر فى القضية تتألف من «حضرات مدير الجيزة وشفيق بك منصور (نائب المدعى العام لدى المحاكم الاهلية والماجور مكدونالد الضابط فى القنصلية الانكليزية» وقد اصدرت هذه المحكمة احكاما سريعة «على الانفار المذكورين بان يجلد كل منهم من ٢٥ الى ٧٥ جلدة بحسب درجة ذنبه فى نفس بلدتهم واما المشايخ فقد حكم عليهم جميعا بالحبس».

بعد نحو اسبوعين وفى يوم ١٣ ابريل على وجه التحديد ينشر الاهرام «بيان انواع العقوبات التى حكم بها على الذين اعتدوا على الضابطين الانكليزيين جهة الجيزة وقد نفذت فيهم يوم ٣١ مارس الماضى».

ويتضح من هذا البيان ان شيخى البلدتين اللتين شارك اهلوهما فى الواقعة «قد رفتا من المشيخة» وحكم على الأول بالحبس ستة اشهر بينما حكم على الثانى بخمس وعشرين جلدة تلقاها امام اهالى بلدته!

حكم على اربعة آخرين من المشايخ بالحبس لمدة ثمانية ايام وبغرامة تراوحت بين ثمانية وعشرة جنيهات، أما سائر الانفار من المزارعين فقد كانت عقوباتهم أقسى، فقد حكم على «ماهروب رسلان بثلاثين جلدة وحبس ١٥ يوما وعلى حسن حدوس بعشرين جلدة فقط وعلى سالم منتازى بخمسين جلدة وحبس ٣ أشهر وعلى كل من عبد الهادى محمد وابراهيم محمد بخمس وعشرين جلدة وحبس ٣ أيام».

ويلفت النظر فى هذه الاجراءات انها فضلا عن السرعة فى اتخاذها فقد

تمت بغير الطريق القانونى بمحاكمة المصريين امام المحاكم الأهلية وانه قد تم تمثيل احد ضباط جيش الاحتلال فيها تحت مسمى «الضابط بالقنصلية الانكليزية» مما كان تمهيدا لقانون المحكمة المخصوصة الذى صدر بعد اقل من ثمان سنوات من تلك الحادثة والذى تم بمقتضاه تقنين مثل هذه المحاكم الاستثنائية.

من جانب آخر يثير الانتباه اللجوء الى عقوبة الجلد رغم كل الادانات البريطانية لهذه العقوبة خلال السنوات الخمس التى كانت قد انصرمت منذ ان حل الانجليز بمصر.

أشهر تلك الادعاءات النشرة الدورية التى اصدرها ناظر الداخلية المصرى فى ٦ نوفمبر عام ١٨٨٢ بناء على طلب بريطانى وجاء فيها انه سمع للأسف الشديد ان بعض المسئولين مازالوا يلجأون الى استخدام الكرباج الامر الذى يتطلب اللوم والتوبيخ الشديدين، وقد طلب من هؤلاء الامتناع عن «وسيلة الجلد البربرية المقيتة»!

ويبدو الكيل بمكيالين من انه فى هذه الحادثة لم تكتف السلطات الاحتلالية بعقوبة الجلد وانما قررت ان تكون على الطريقة الانجليزية وليس الطريقة المصرية.

يقرر ذلك مراسل احدى الصحف الانجليزية فى مصر والذى حضر عملية التنفيذ فيقول ان من قام بها مجموعة من السجانين الانجليز الأشداء وكان التنفيذ بالقطة الانجليزية وهى كرباج له تسعة افرع فى كل منها عقدة والضرب بهما على الظهر، اما الكرباج المصرى فهو مصنوع من شريط عريض من جلد فرس النهر مقسم الى شرائط رفيعة والجلد به أخف ألما من الضرب بالقطة الانجليزية.

ولم يكن الكرباج وحده انجليزيا فقد تم التنفيذ فيما يشبه المظاهرة العسكرية فيما شهد به نفس المراسل، فقد تم التنفيذ على مشهد من الفلاحين وبحضور قوة من الفرسان من رجال جيش الاحتلال تم اختيارهم

بعناية من أصحاب المظهر المهيب والطول الفارع!

واستكمالا لأسباب المظاهرة لم ينس قائد لواء ويلز الذى كان حاضر عملية التنفيذ أن يلقى خطبة قصيرة يهدد فيها بالويل والثبور لكل من تخول له نفسه ان يكرر مثل هذه الفعلة وأنه سوف «يلقى عقابا أشد مما لقيه المحكوم عليهم» وكان مطلوبا من المصريين أن يصبروا على جنود الاحتلال وهم يتجولون فى اراضيهم لممارسة هواياتهم، غير أنه كان للصبر حدود!



لقد وقفت على تفصيلات الحادثة التي جرت في
مسألة الضابطين الانكليزيين وعرب الجيزة فأردت
أن أوافيكم بتفصيلها حسماً لاختلاف الأقاويل والظنون
فيها فأقول:

اتفق من التدبير الإلهي أن الضابطين الانكليزيين
قد ذهبا يوم الأحد الماضي بقصد الصيد ومرافقهما أحد
[illegible] الانكليزية [illegible]
[illegible] أحد الضابطين [illegible]
على طير [illegible] حتى مرور [illegible]
[illegible]
الضابط [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الضابط [illegible]
[illegible]
[illegible]
وكان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الضابطين
[illegible] الضابط [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وقد [illegible] اليوم في هذه القضية [illegible]
[illegible]
[illegible] الضابط [illegible]
على الأنفار المذكورين [illegible] من ٢٠ إلى
٧٠ جلدة [illegible]
[illegible]

(الحادثة كما رواها الأهرام)
١٨٨٧/٤/٢

الحادثة كما رواها الأهرام
١٨٨٧/٤/١

الحلقة
٦٠
١٥ سبتمبر
١٩٩٤

حيادة بوغاز السويس



- حكومة لندن ترى «حرية البوغاز تمر به السفن فى كل الأزمان»
- حكومة باريس تطالب بتشكيل قومسيون من معتمدى الدول للاتصال برءابنة السفن التى ترفع اعلام دولهم
- إيطاليا تسعى في الاشتراك فى إحتلال مصر وإخراج بقوة إسبانية على جانبى القناة

- **الباب العالى:**

«سيرة الدول ليست فى جانب العفة والنزاهة تجاه الدول العلية»

الأهرام:

مسألة القناة والقضية المصرية مرتبطتان إرتباطاً دقيقاً

حيادة بوغاز السويس

قضية «حياد قناة السويس» أو ماكانت تسميه الأهرام « عزلة البوغاز» أحيانا ، و « حيادة بوغاز السويس » أحيانا أخرى ... استمرت أحد الشواغل الأساسية المصرية والدولية فى نفس الوقت بطول العشرين عاما الممتدة بين افتتاح هذا الممر المائى الحيوى ، والى ان وقعت الدول فى العاصمة العثمانية ، الأستانة ، فى ٢٩ اكتوبر عام ١٨٨٨ على المعاهدة التى تنظم هذا الحياد ، والتى لازالت فاعلة حتى يومنا هذا.

ومع كثرة الكتابات العلمية عن هذه المعاهدة فانه يبقى التاريخ لها بعين معاصر، وهى عين تختلف كثيرا عن تلك الكتابات ذات العين الباردة (!) هو بالنسبة الينا ليس إلا الأهرام.

الملاحظ أن هذه القضية كانت تطرح نفسها بالحاح بعض الأحيان وكانت تتوارى وراء الأحداث احيانا أخرى ، وبعد صدور الأهرام عام ١٨٧٦ ، ومن خلال رصد موقفه فان « حيادة البوغاز» فرضت نفسها على الجريدة فى مناسبتين على الأقل.

المناسبة الأولى كانت خلال الحرب الروسية ـ التركية (١٨٧٦ ـ ١٨٧٧) حين تدخلت الحكومة الانجليزية لتأمين الملاحة فى القناة مخافة من هجوم روسى باعتبار انها جزء من الأراضى العثمانية ، وانتهت الاتصالات بين لندن وسان بطرسبرج بتسليم الحكومة القيصرية بأنها « لاتريد أن تحصر بوغاز السويس ولاتقطعه ولاتهدده كيف كان الأمر » وان قناة السويس مشروع دولى« يتعلق بصالح تجارة العالم فلابدخل فى ميادين المعامع»!

المناسبة الثانية جاءت فى اعقاب الأحداث الحربية التى انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر والتى كانت منطقة القناة خلالها ميدانا لتلك الأحداث فيما عبر عنه الأهرام الصادر يوم ٢٧ يناير عام ١٨٨٣ بقوله : « الحوادث الأخيرة نبهت الأفكار خصوصا الى بوغاز السويس لما تهدده من الخطر

اثناء المدة القصيرة التى تغلبت فيها الثورة. وثانيا لاحتلال الجيوش الانكليزية هذا البوغاز واتخاذها اياه نقطة لأعمالها التى إتبتعها بقصد امداد سمو الخديو وعضد سلطته . وثالثا للخطة التى انتهجتها ادارة شركة البوغاز ومستخدموها فى غضون زمن القتال».

وفى هذه المناسبة طفت لأول مرة فكرة أن تتحول حيادة البوغاز الى عمل تعاقدى فى المذكرة التى وجهتها حكومة لندن الى الدول تشرح فيها نظام للوصول الى وضع حالة القنال على أساس متين يحصنه ويصونه » على أسس ثمانية.

تتضمن الأساسان الأولان « بحرية البوغاز فتمر به السفن فى كل الأزمان»، وانه « فى زمن الحرب يجب أن تحدد مدة معلومة للسفن الحربية المنتمية الى الدول المتقابلة التى توجد حالتئذ فى البوغاز ولايرخص بأن تنزل على ضفافه عساكر أو ذخائر حربية ».

يقر أساسان آخران بحقوق مصر على القناة فيما تضمنه البند السادس بأنه « يقتضى على مصر أن تتخذ كل مافى وسعها من الاحتياطات لضمانة انفاذ الشروط المرسومة على سفن الدول المتحاربة بمرورها فى البوغاز» استكمله ماجاء فى البند الثامن من أن هذا النظام « لايجب أن ينقض أو يمس بوجه من الوجوه حقوق الحكومة المصرية».

وبالرغم من أن رفض الحكومة الفرنسية للمذكرة البريطانية قد ارجأ القضية برمتها ، فانها قد طرحت مرة أخرى فى المفاوضات التى جرت بين بريطانيا والدولة العثمانية بشأن « الجلاء الانكليز عن مصر» والمعروفة بمفاوضات وولف . مختار والتى انتهت عام ١٨٨٧ الى مشروع معاهدة نصت مادتها الثالثة على ان « تجرى احكام العزلة على بوغاز السويس ويباح المرور فيه فى زمن السلام وفى زمن الحرب » ، وهى المعاهدة التى لم تخرج الى حيز الوجود نتيجة لمعارضة فرنسا وروسيا ، بيد أن ذلك لم يدفن القضية... قضية حيادة البوغاز.

بعد ان تأكد فشل معاهدة وولف . مختار الجهت الدولتان الكبريان المعنيتان بالقضية المصرية الى اسلوب جديد بدأت ملامحه تتضح من خلال الأخبار التى أخذ يسوقها الأهرام منذ اوائل يناير عام ١٨٨٧.

يقوم هذا الأسلوب فى أحد جوانبه على الكف عن التعامل مع القضية المصرية بنظام «الصفقة الواحدة One Package» وتجزئتها اعتقاد بفائدة هذا النهج القاضى بالتعامل مع مواضيع الاتفاق وإرجاء مواضيع الاختلاف مما يمكن ان يقود فى النهاية الى تحجيم هذه المواضيع الأخيرة وإمكان التوصل الى حلول لها.

شرحت الأهرام هذه السياسة فى عددها الصادر فى ٢٠ ابريل عام ١٨٨٧ بقولها : « ان غاية بريطانيا قسمة المسألة الى قسمين مختلفين أولهما مسألة البوغاز والثانى مسألة مصر.... ان انكلترا تحب حسم النازلة المصرية مع الدولة العلية تاركة مسألة البوغاز لتسوى شأنها مع الدول».

وقد خلص مدير تحرير الأهرام من ذلك الى القول أنه يحل مسئلة البوغاز حل للمسئلة المصرية ، وأنه لا حل لمسألة الترعة (البوغاز) ما لم تحل المسئلة الأولى (القضية المصرية) بحيث كانت المسئلتان مرتبطتين ارتباطا دقيقا» . وقد اثبتت الأحداث انه كان متفائلا أكثر مما يجب.

يقوم فى جانب آخر على قصر التفاوض أولا حول قضية « حيادة البوغاز» على بريطانيا وفرنسا ، على ضوء أنهما الدولتان صاحبتى المصلحة الرئيسية فى هذا الممر الدولى... الأولى باعتبارها أكثر الدول استخداما له والثانية نتيجة للطابع الفرنسى للقناة.

واللجوء الى هذا النهج قد جاء فى جانب منه من جراء فشل معاهدة وولف ، مختار الناتج عن تدخل اطراف متعددة على رأسها كل من روسيا وفرنسا ، وجاء فى جانب آخر عن الاعتقاد بأنه طالما توصلت الدولتان الكبريان المتصارعتان الى اتفاق فسوف يصعب على أية قوة أخرى أن

تفسده.

عبرت الأهرام عن ذلك الفهم بالقول أنه فى « المؤتمرات العديدة التى عقدت للمسألة المصرية ساد الظن انه لايمكن أن يكون لها حل اوربى مالم يكن مبنيا على رغائب الدولتين الأوربيتين ومصالحهما ».

وفى خلال المباحثات بين الحكومتين التى استمرت نحو عشرة شهور لم يكن ثمة خلاف على القواعد الأساسية « لحيادة البوغاز » ..

من بين ماقضت به هذه القواعد ان «تبقى ترعة السويس على الدوام حرة مفتوحة فى زمنى الحرب والسلام لكل سفينة تجارية وحربية على اختلاف اعلامها ».

منها أيضا ما اتصل « بحيادة البوغاز » فى أوقات الحروب فلا «تجرى أعمال حربية أو عدائية فيها ولا فيما يجاورها ولافى الموانى الموصلة اليها ولا على ضفافها ».

منها ثالثا امتناع الدول المتحاربة عن أن تنزل « جنودها فى الترعة ولا فى الموانى الموصلة اليه ولا أن تأخذ منها جنودا أو ذخائر أو معدات حربية »أاخيرا النص بعدم حق الدول فى أن تبقى فى مياه القناة بما فيها البحيرات (التمساح والمرة) فى حربية « على أنه يحق لها أن تجعل فى الموانى الموصلة للترعة كمينا، بورسعيد والسويس سفنا حربية لا تزيد عن سفينتين لكل منهما ».

لم يكن هناك اختلاف حول كل تلك الشروط وانما نشأ الاختلاف عن سبل تنفيذها، أو على حد تعبير الأهرام أن « نقطة الخلاف منحصرة فى شروط الوفاق على عزلة البوغاز المذكور لا العزلة نفسها » ، وهو ما شرحته الجريدة فى عدد آخر بقولها ان الخلاف حول « التحوطات والضوابط التى ترومها الدول لجعلها مصونة من شوائب العداء حرة للملاحة فى جميع الأزمنة » ، وهو الخلاف الذى تعددت وجوهه.

الوجه الأول كان حول الاقتراح الفرنسى بتشكيل مجلس (قومسيون)

يتألف من معتمدين تعينهم الدول ، وان يقوم هؤلاء بالاتصال بربابنة السفن التى ترفع أعلام دولهم فى المياه المصرية، وأن يقوموا بمراقبة تنفيذ المعاهدة بما يلزم « من الجلسات وان حدث خلالها انقسام التجىء حينئذ الى الغالبية وهى تقرر مايكون من الوجوب اتخاذه».

وكان معنى هذا الاقتراح تدويل إدارة القناة على نحو وجد الانجليز انفسهم معه معرضين للمخاطرة بمصالحهم ، وسعت حكومة لندن الى تجريد الاقتراح الفرنسى من كل فاعلية.

ومن ثم جاء الاقتراح المضاد بأن يخول « معتمدو الدول فى مصر بمراقبة انفاذ مايجرى الوفاق عليه بأن يجتمعوا عند الحاجة بطلب رئيسهم ويتداولوا فيما يكون من الحوادث ويعرضوا قراراتهم على حكومة الحضرة الخديوية لترى رأيها فيها».

وكان معنى ذلك ببساطة ألا يتشكل « قومسيون خصوصى» لتولى المهمة وانما تصبح جزءا من مهام الممثلين الدبلوماسيين للدول فى العاصمة المصرية ، بكل مايعنيه ذلك من تهميش عمل اللجنة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عمد الاقتراح الانجليزى الى اضعاف مايمكن أن تتخذه اللجنة من قرارات باحالتها الى الحكومة المصرية التى يهيمنون عليها.

المفاوضات التى دارت بين الطرفين بعد ذلك حول هذه القضية انتهت الى الاتفاق على تشكيل اللجنة من المعتمدين على أن يجتمعوا مرة كل سنة، وأنه يشترط « لانفاذ قرارات اللجنة أن تكون باجماع الآراء » مما يمكن اعتباره انتصارا لوجهة النظر الانجليزية، فأكثر مايضعف قرارات اللجان الدولية اشتراط الاجماع، وليس الأغلبية فيما طالب به أصل الاقتراح الفرنسى.

الوجه الثانى كان حول مايتعلق بحرية الدول فى القناة وسلطتها فقد طالبت فرنسا بحظر اجراء أعمال عدائية ليس فى القناة فقط بل أيضا فى الموانى الموصلة اليها وفيما جاورها بل فى مياه مصر جميعها.

وقد ترتب على هذا الطلب محظوران رفضهما الجانب الانجليزى باصرار:

المحظور الاول: بتحديد منطقة على الجانبين بطول القناة «تعتبر معتزلا لايحق لاحدى الدول ان تتعداه»، وقد أردف الفرنسيون مطلبهم هذا بأنهم على استعداد لارسال رجال «من ذوى الخبرة ليخططوا البقعة اللازمة على شرط أن تكون على طول ضفاف الترعة وقصيرة العرض».

المحظور الثانى: ان تقيم فى هذه المنطقة قوة عسكرية «تكون تحت إمرة اللجنة ومن شأنها أن تضمن الترعة وتحامى عن عزلتها»، وقدرت عدد افراد هذه القوة بألفى جندى.

نقل الأهرام عن التايمز اللندنية انتقادها لهذا الاقتراح والذى جاء فيه أن « ذلك التحديد سيكون فى طول المدة وتراخى الزمن من قبيل تحديد تخوم الجبل الأسود وحدود افغانستان، هذا إذا انتهى الأمر إلى نجاح ووفاق لأن الحدود يعترضها فى طريقها بحيرات ومياه تكون معها الألف جندى غير كافية للحماية».

من ناحية أخرى فتح الاقتراح الفرنسى شهية دول أخرى على الاشتراك فى ارسال قواتها الى مصر كان فى طليعتها ايطاليا التى جاءت الأنباء بأنها « ترغب فى الاشتراك مع انكلترا فى احتلال مصر» ، واسبانيا التى رأى البعض أن أفضل حل للاختلاف حول طبيعة القوة التى تعسكر على ضفتى القناة أن «تكون اسبانية فقط».

وفى تلك الظروف علقت الأهرام بالقول بأن « الأفضل لحل المشكلة المتعلقة بترعة السويس هو أن لاينشأ لحمايتها قوة عسكرية إذ أن ذلك يقضى الى نشوء قلاقل وارتباكات جديدة».

لعل ذلك هو مادعا الفرنسيين الى استبدال اقتراحهم الأول باقتراح آخر يقوم على أنه للمحافظة على القناة من أية اعتداءات خارجية أن يقوم بالدفاع عنها «حكومة مصر والدولة العلية معا وإذا كانتا غير قادرتين على القيام بهذه المهمة تطلبان حينئذ من سائر الدول امدادهما بنجدة».

ولم يكن الانجليز مستعدين لقبول هذا الاقتراح لما يعنيه من القبول بالتدخل الدولى فى القناة بكل اهميتها الحيوية لامبراطوريتهم ، ويأن مثل هذا الاقتراح يضع رقابهم فى أيدى الآخرين.

بعد تسوية كل هذه الخلافات طلعت الأهرام على قرائها يوم الخميس ٣ نوفمبر عام ١٨٨٧ بما اسمته نص الوفاق الانكليزى - الفرنسى المتعلق بالبوغاز، وقد تضمن ستة عشر مادة عالجت اغلب المسائل التى كانت مطروحة فى المباحثات بين الطرفين طيلة العام السابق، بيد أنه لم يكن اتفاقا نهائيا .

ففى اليوم التالى مباشرة اعلنت الجريدة إدخال تعديلات على الاتفاق ، كان أهمها ألا يتاح للأساطيل المتحاربة أن تأخذ مئونة من موانى القناة الا فى حالة الضرورة القصوى وأن يكون مرورها فيها بأسرع ما يمكن « حسب القوانين المرعية من غير أن تتوقف فى مسيرها الا عند الضرورة وأن يكون مرساها فى بورسعيد وسائر البوغاز غير متجاوز الأربع وعشرين ساعة » ، وكان واضحاً أن التعديل قد جاء بناء على تصميم بريطانى.

ولم يتبق بعد ذلك إلا ماتصوره الطرفان المتعاقدان إجراء شكليا بالحصول على توقيعات سائر القوى صاحبة المصلحة فى القناة ، غير أن هذا الاجراء تطلب لاستكماله عاما آخر!

لم يكن فى الحسبان أن يقف الباب العالى ، بكل ماهو عليه من ضعف موقف المعرقل من اتفاق اكبر دولتين فى العالم فى ذلك الوقت، ولكنه حدث!

فقد شعر المسئولون فى الأستانة ان حكومتى باريس ولندن قد عاملت الدولة العلية بما لايليق من اهمال خاصة فيما يتصل بتجاهل أى دور رئيسى لها فى اللجنة المكلفة « بانفاذ الاتفاق»، فى نفس الوقت قد ارتأى هؤلاء أن بينما روعيت فى الاتفاق المصالح البحرية البريطانية والفرنسية ، فانه لم تراعى بنفس القدر مصالح الدولة فى البحر الأحمر والذى تطل عليه العديد من ممتلكاتها.

من ثم جاء الاعتراض الأول على البند الثامن من الاتفاق الانجليزى - الفرنسى ، الخاص بعمل اللجنة والذى نص حسب صياغة الأهرام على:

« يكلف المعتمدون المقيمون فى مصر من قبل الدول الموقعات على هذا الوفاق أن يراقبوا انفاذه وإذا حصل فى اية حال كانت ما يعبث بسلامة الترعة أو حرية المرور فيها فعليهم حينئذ أن يجتمعوا بناء على طلب رئيسهم لاجراء مايلزم من التحقيق ثم يحيطوا الحكومة الخديوية علما بما تحققوه من المخاطر... وعلى أى الأحوال ينبغى أن يجتمعوا مرة واحدة فى السنة ليتأكدوا نفوذ هذا الوفاق كما هو واجب.. »

انصب الاعتراض العثمانى على من هو الرئيس ، خاصة وان الاتفاق كان قد جرى على أن يكون بالتناوب بين أعضاء اللجنة، فقد تقدم الباب العالى بمذكرة للسفيرين البريطانى والفرنسى فى الأستانة جاء فيها، فيما نقلته الأهرام ، انه « لابد من اناطة رئاسة لجنة البوغاز بمندوب عثمانى سواء كان ذلك فى الحالة المألوفة (يقصد الاجتماع السنوى) أو التى فوق العادة فان للعثمانية فى ذلك حقا لاتقدر أن تتخلى عنه ».

ولم يكن لدى بريطانيا مانع من الاستجابة للطلب العثمانى ، فهى منذ البداية حرصت على تجريد هذا الاقتراح الذى قدمه الفرنسيون من جل فاعلياته، ولاشك أن الطلب العثمانى كان يجرده مما تبقى له من فاعليات.

غير ان الجانب الفرنسى أراد التوصل الى حل وسط بدا فى صياغة جديدة للبند الثامن جاء فيها: « ان الوكلاء المقيمين فى مصر من قبل الدول الموقعات على هذا الوفاق منوط بهم مراقبة تنفيذه بحيث أنهم عندما يحدث مايتهدد سلامة الترعة وحرية الملاحة فيها يجتمعون على طلب ثلاثة منهم برئاسة أقدمهم فى الوكالة للبحث فيما يجب اجراؤه ثم يخبرون الحكومة الخديوية بما يكونون قد علموه من المخاطر لتأخذ الوسائط الفعالة لضمانه وقاية الترعة وحرية استعمالها ، وكيف كان فانهم يجتمعون مرة فى السنة ليروا إذا كانت المعاهدة منفذة. أما هذه الاجتماعات فتكون برئاسة مرخص

خصوصى تعينه الحكومة العثمانية الشاهانية ويمكن أن ينوب عنه نائب مصرى إذا كان غائبا وأن يحضر الجلسات إذا كان حاضرا ».

وتم بهذه الصياغة تجاوز الاعتراض العثمانى الأول ورضى المسئولون الأتراك بها.

الاعتراض الثانى كان حول الممتلكات العثمانية المطلة على البحر الاحمر التى رأى المسئولون الأتراك ان الفرصة سانحة لأن تضمن داخل المعاهدة بشكل يكفل حمايتها من الهجمة الاستعمارية التى كانت موانيء البحر الأحمر قد أخذت تتعرض لها من قبل قوى عديدة فى مقدمتها ايطاليا التى كانت اطماعها قد أخذت فى التزايد فى اليمن.

وعندما اعتذرت الحكومتان البريطانية والفرنسية عن الاستجابة لهذا المطلب وأن « الوسائط الاعتيادية فى هذه الظروف هى سواء على سائر الدول » رد العثمانيون بأن « سيرة الدول فى الحال (أى فى الوقت الحالى) ومايتوقع منها فى الاستقبال لايمكن أن تعتبر فى جانب العفة والنزاهة تجاه الدولة العلية » ، واستمر الموقف معلقا بين رغبة حكومة الأستانة فى الاستفادة من الفرصة وموقف الدولتين الكبريين الذى تأسس على أنه ليس ثمة علاقة بين « حيادة بوغاز السويس » وحماية الاملاك التركية فى البحر الأحمر.

وفى تلك الظروف أخذت الأهرام تحث الجناب السلطانى على أن « يتساهل بعض التساهل فيرضى ببعض ماعدله ويترك البعض وبذلك تتوصل الى حسم النازلة ».

ولما يستمر الباب العالى فى تباطئه تحذر الأهرام رجاله من غضبة الدول على المعاهدة أو « اللائحة بعد أن تفتحت حسب تعبير الأهرام التى نشر ترجمتها الكاملة فى عدده الصادر يوم ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٨ » ، وهى اللائحة الأولى والأخيرة التى جعلت من « حيادة بوغاز السويس » اتفاقا دوليا يتم عملا لهذا البوغاز من أهمية ظلت تواكبه بامتداد تاريخه.

الباب الثانى

حكومة مصر وحكامها





الحلقة
٢٤
٣٠ ديسمبر
١٩٩٣

الجندرمة



الجندرمة ضد «أصحاب الكلام الذى يكدر الراحة ويسلب الأمنية»!

- **مطلوب قتل ١٠ فى المائة من الجيش العاصى**
- **«الحلوان» مكافأة لمن يخدم عامين ونصف فى الجندرمة**
- **« لا يقدم للملتحقين اللحم إلا على الظهر»!**

الجنـــــدرمة

في العدد رقم ١٤٥٠ الصادر يوم الاربعاء ٢٠ سبتمبر عام ١٨٨٢، وبعد اسبوع بالضبط من موقعة التل الكبير، نشر الأهرام اغرب ديكرتو (مرسوم) خديو لم يزد عدد كلماته عن خمس كلمات وكانت: «قد صار إلغاء الجيش المصرى»!، وأصبحت مصر لأول مرة خلال سبعين عاما دون هذا الجيش الوطنى الذى ظل يعتبر أهم انجازات محمد على باشا الجد الكبير للخديو توفيق.

وبينما عزا ذلك «الديكرتو» الغريب التصرف الذى أقدم عليه الخديو الى ما قام به هذا الجيش من «عصيان عسكرى» فانه فى المناخ الهستيرى الذى ساد معسكر الخديو كانت تجرى استعدادات اخرى للانتقام من هذا الجيش العاصى لم تكن محاكمة قواده على رأسهم أحمد عرابى مظهرها الوحيد.

لعل أعجب ما ساقه الاهرام عن الأفكار التى كانت تراود هذا المعسكر الفكرة التى زعمت «ان القوانين العسكرية تقضى على كل جيش جاهر بالعصيان أن يقتل منه عشرة فى المائة، أى يصف الجيش ويبتدأ بالعدد ممن تقع عليه أول يد دون تقصد وتعمد فيرفع العاشر من الصف ويقتل وهكذا الى آخر الجيش»!، وانه لم ينقذ هؤلاء من ذلك المصير سوى «المراحم الخديوية» التى آثرت بدلا من ذلك ان تلغى الجيش كلية ان «يذهب كل نفر الى بلدته والعقاب يتناول المذنبين من الضباط لا غير»!

وفى هذا الجو الملىء بالغرائب أصبحت مصر بلا جيش وتعددت الاجتهادات حول البدائل..

لم يكن البديل طبعا قوة الاحتلال البريطانية، فمن ناحية اعتادت السياسات الاستعمارية لحكومة لندن أن يكون وجودها العسكرى فى البلاد التى تهيمن عليها رمزيا وأن تقوم بعد ذلك ببناء قوة عسكرية تحت اشرافها فيما يمكن تسميته «النموذج الهندى»، ومن ناحية أخرى فقد كان مفهوما،

حتى ذلك الوقت على الأقل، ان الاحتلال البريطانى لمصر مؤقت!

من ثم جاء أشهر البدائل وهو الاستغناء عن وجود جيش فى مصر: «لأن الوسائط السياسية كافية لتؤمن القطر من الدسائس الاوروبية وغيرها» وان يكون البديل قوة عسكرية Semi Military تقوم بمنع «تعديات أهل البادية فى الصحراء وترعة (قناة) السويس» وهى القوة التى أسميت بالجندرمة ولها قصة فى التاريخ المصرى..

ومع ان عمر هذه القصة لم يتجاوز العام الا بقليل فقد عنى بها الأهرام الأمر الذى يدعونا الى متابعتها من خلاله..

وأول ما نلاحظه فى هذا الصدد أن المصادر العربية، وعلى رأسها الأهرام قد فضلت استخدام اللفظ الافرنجى.. جندرمة Gendermarie بدلا من المقابل العربى.. الدرك.

الملاحظة الثانية انه منذ البداية ايضا اتجهت النية الى استخدام العناصر التركية والاوروبية بالأساس فى المراكز القيادية فى القوة الجديدة فيما تشى به مجموعة من الأخبار التى أوردها الأهرام خلال الشهر التالى لوقوع البلاد فى قبضة الاحتلال.

أحد هذه الأخبار تضمنه العدد الصادر فى ١٠ اكتوبر عام ١٨٨٢ وقد جاء فيه: «يرد الينا مع كل وابور (سفينة) عدد من الاتراك وسواهم من البلاد التى انضمت إما للسرب وإما لليونان أو غيرهما والمرجو ان لا تمر علينا فرصة طويلة حتى نرى جندرمة مرتبة..».

بعد ذلك باسبوع ينقل الأهرام خبر آخر عن «المونيتور بلج»، وقد تضمن عدة تفاصيل حول القوة المقترحة..

جاء فى جانب من هذا الخبر أن عملية الالتحاق بخدمة الجندرمة المصرية تجرى فى جنيف على قدم وساق وانه فضلا عن السويسريين تقدم عديد من الالمان والبلجيك وان كان قد تقرر عدم ضم «فرنسيين أوانكليزيين» وفقا

لتعبير الأهرام.

الجانب الثانى يتناول شروط الالتحاق ويتسم بقدر من الطرافة، فهو بعد أن يتناول طبيعة المرتبات التى ستمنح للانفار أو للقواد يشير الى المكافآت التى سوف ينالونها بعد مدة خدمة لاتقل عن عامين ونصف ويسميها «الحلوان» (!)، وعن خصم مبلغ يومى مقابل تناول الطعام على «الا يقدم لهم الرؤساء لحما الا على الظهر»!

الجانب الثالث خاص بالسويسريين الذين أرادوا اضافة بند الى تلك الشروط ينص على انهم أحرار إذا وقعت حرب بمصر «أن يعودوا عاجلا الى وطنهم وتعين لهم النفقة من جانب الخزينة المصرية»!

****

رغم هذه البداية الساخنة فانه لم يمض وقت طويل حتى تم التخلى عن فكرة الاستغناء عن وجود الجيش المصرى ولكن لم يتم الاستغناء عن فكرة انشاء «الجندرمة».

ففى خلال النصف الأول من اكتوبر أشار الأهرام الى اجتماع «لمجلس الوزراء» للنظر فى لائحة تنظيم الجيش المصرى الذى تقرر ان يتكون من ٩٠٠ و ١٠ رجلا ١٤٠٠ منهم يشكلون آلايين للجندرمة.

ويتضح من الخبر ان تحولا كبيرا قد حدث فى التوجهات السياسية المتعلقة بتكوين القوة الجديدة، فبعد ان كانت النية متجهة الى ان تكون عناصره القيادية من تركيا أو من دول أوروبية لا أطماع لها فى مصر فقد تقرر ان تتألف تلك العناصر من أبناء الدولة المحتلة، أى من الانجليز، فيما تضمنه الخبر الذى جاءت تفاصيله فى الاهرام الصادر فى ٢٠ اكتوبر عام ١٨٨٢.. قال:

«أما الجندرمة فسيعهد بقيادتها الى ضباط وطنيين من ذوى الاخلاص

والجيزة وتقسم الى قسمين أحدهما فى الوجه القبلى والآخر فى الوجه البحرى مع كل من الآلابين مفتش انكليزى».

غير ان ما كان ينشره الأهرام وغيره حول هذه القضية كان أقرب الى التكهنات منه الى الحقائق فقد كان المسئولون البريطانيون لا زالوا يعدون «والطبخة المصرية» والتى عهد بطهيها الى اللورد دفرين سفيرهم فى استنبول والذى تم تكليفه بالتوجه الى القاهرة ووضع تقارير عن إعادة تنظيم مصر Re - organization.

احد تلك التقارير السرية أرسل به اللورد فى ١٣ نوفمبر، أى بعد شهرين من التل الكبير وخصصه للجندرمة ونقدم هنا قراءة فى بعض جوانب ذلك التقرير الطويل..

****

رأى دفرين ان الهدف الأساسى من تشكيل قوة الجندرمة هو درء تعديات قبائل العربان التى اعتادت على الغزو، وأن تكون قوتها موازية لنصف قوة الجيش، وأن يشكل الفرسان جانبا كبيرا منها على أن تكون أعمالهم داخل القطر ذات طبيعة أمنية وان يكون زيهم مقاربا لزى رجال البوليس.

اقترح الرجل بعد ذلك الاعداد المطلوب توفرها للقوة الجديدة والتى بلغت ٦٥٠ رجلا وإن كان أهم ما أشار اليه فى هذا الصدد أن يكونوا مثل رجال الجيش «مصريى المولد عربيى اللغة»، وهو بذلك قد استبعد الأفكار الأولى التى راجت حول استخدام الأتراك والأوروبيين بالأساس.

وهنا التعديل الجوهرى الذى اقترحه دفرين صدر عن عدة أسباب ساقها فى التقرير الذى بين ايدينا..

توفير النفقات كان أول تلك الأسباب، فقد تبين بعد فترة قصيرة ان اللجوء الى تجنيد غير المصريين فى القوة الجديدة سوف يكلف الخزينة المصرية المنهكة مبالغ طائلة لاتقوى عليها، وان موافقة الدولة المحتلة على

مثل تلك الفكرة كانت تعنى ببساطة التضحية بمصالح الدائنين الاوروبيين التى جاءت لحمايتها.

سبب آخر ناتج عن ان تشكيل الجندرمة من اخلاط من الاوروبيين على هذا النحو بكل ما هو مطلوب من انتشارها فى المدن والاقاليم المصرية سوف يفضى فى النهاية الى تزايد شعور المصريين بوطأة الوجود الاجنبى بكل ما يمكن ان يترتب على هذا الشعور من استنفارهم لمواجهته.

السبب الأخير ان الأفكار المقترحة كانت يمكن أن تؤدى فى النهاية الى استبعاد الوجود البريطانى من هذه القوة وهو ما لم يكن اللورد دفرين أو المسئولون فى الخارجية فى لندن على استعداد لقبوله، فقد كان هذا الوجود بمثابة قضية محورية لصانع القرار الاحتلالى!

أسفر التقرير السرى عن تلك الحقيقة عندما أشار الى انه سيوعز للخديو ان يطلب وضع الجندرمة مباشرة كالجيش «تحت ادارة اوروبى ونائب عنه معهما أربعة أوروبيين بوظيفة مفتش، فضلا عن مجموعة من الضباط وصف الضباط يصل عددهم الى ثمانية عشر».

وبملاحظة ان نفس الأسس كانت قد تقررت للجيش الجديد، القيادات الصغيرة والانفار من المصريين بينما يركز البريطانيون القيادات الكبيرة فى ايديهم، يصبح مفهوما ان الأجانب الذين كانوا سيتولون المناصب الكبيرة للجندرمة سوف يكونون من الانجليز.

****

ولم يمض وقت طويل حتى فرضت تلك الحقيقة نفسها حين تم تكليف عسكرى بريطانى هو فالنتين بيكر قائدا للجندرمة، وقد ارتبطت قصة هذه القوة العسكرية بتلك الشخصية الأمر الذى يحتاج الى وقفه..

فالنتين بيكر هو الشقيق الأصغر للسير صمويل بيكر المكتشف الانجليزى الشهير، وقد خدم فى الجيش البريطانى ثم التحق بالجيش التركى وشارك فى

الحرب الروسية ـ التركية ١٨٧٦ ـ ١٨٧٧ وأبلى فيها بلاء حسنا فأنعم عليه السلطان برتبة الفريق ولقب الباشوية، وقد وصل الى مصر في اعقاب الاحتلال متطلعا الى قيادة الجيش المصرى الجديد الذى تقرر تشكيله.

فقد رأى الرجل انه جمع بين الحسنيين.. رتبة الفريق فى الجيش العثمانى الذى كان يعتبر الجيش المصرى جزءا منه، ولو من الناحية النظرية، والجنسية البريطانية.. الدولة المحتلة.

بيد أن ذلك لم يشفع له فالتفتيش فى ملفه كشف عن انه كان قد فصل من الجيش البريطانى عام ١٨٧٥ لجريمة ارتكبها، فى نفس الوقت لم يكن بامكان سلطات الاحتلال تجاهل الرجل كلية، ومن ثم رؤى الاكتفاء باسناد قيادة الجندرمة اليه، وكان له قصة معها..

****

يحرر الأهرام شهادة الميلاد للجندرمة بأول فبراير عام ١٨٨٣ بالخبر الذى ساقه فى العدد رقم ١٥٥٩ وجاء فيه:

«اصطف صباح اليوم نفر الجندرمة فى الشارع الموصل الى قره قول (قسم شرطة) الاسماعيلية أمام قنصلاتو انكلترا الجنرالية وكان عددهم نحو الألفين فاستعرض سعادة الجنرال باكر باشا وحضر الاستعراض سعادة اللورد دفرين والسير مالت (القنصل البريطانى العام) والجنرال وود (اللذى اسندت اليه قيادة الجيش المصرى الجديد) وبعض ضباط الانكليز وقد سروا جميعا من حسن انتظام العساكر ونظافتهم واستمر العرض نحو ساعة وشكر الحضور عليه سعادة الجنرال باكر باشا..»

وخلال الشهرين السابقين على يوم الميلاد تضمن الاهرام اخبارا متناثرة حول القوة الجديدة تكشف عما كان يجرى فى أروقة الحكومتين المصرية والبريطانية لاعدادها..

احد هذه الاخبار ينم عن انه قد نشأت حالة من النزاع حول تبعية الجندرمة، لوزارة الحربية ام لوزارة الداخلية، وهو النزاع الذى انتهى بالاستقرار على أن تكون التبعية للوزارة الأخيرة بحكم ان عمل الجندرمة سوف يتمحور بالأساس حول توفير الأمن الداخلى.

خبر آخر حول الفرسان والمشاة فى القوة الجديدة وطبيعة التوازن بينهما، وما يترتب على وجود الأولين من تثبيت هيبة الحكومة فى النفوس، وما يترتب عليه ايضا من زيادة التكاليف!

خبر ثالث عن الضباط الاوروبيين الذين تحولوا بقدرة قادر الى انجليز الأمر الذى دعا الاهرام الى ابداء تعجبه وتساءل محرره هل يمكن ان يأتى الوقت لتنتقل تلك القيادة الى يد اوروبية أخرى.. فرنسية مثلا!

وقد تضمن هذا الخبر حول الضباط الانجليز، فضلا عن القيادة العامة التى عقدت لبيكر باشا أن يكون رئيس الجندرمة «فى الأرياف لواء انكليزى وضباطها من انكليزيين ومصريين ويكون عدد الضباط فى وجه بحرى وقبلى من الانكليز فوق العشرة».

غير أن الأخبار التى جاءت بعد اعلان الميلاد كانت أخطر..

****

رنة الاستبشار غلبت على تقارير مندوبى الأهرام فى عواصم المديريات بوصول قوات الجندرمة اليها، وهو ما حفلت به اعداد الجريدة بعد ان ساقت يوم ٧ فبراير خبرا مفاده: «يتم فى هذا الاسبوع توزيع الجندرمة الى جميع جهات الارياف والهمة منصرفة الى ذلك».

مندوب الأهرام فى بورسعيد يبشر أهالى الثغر بان «بلوكا من الجندرمة سيصل يوم السبت»!

مندوب المنصورة كان أكثر نشاطا فى تغطية أخبار الجندرمة فيقول فى رسالة له نشرها الأهرام فى ٥ يونية: «أفدتكم سابقا عن حضور ٥٠ نفرا

من الجندرمة البيادة والآن هنا ثلاثة بلوكات عددها ١٥٠ نفرا من الجندرمة السوارى للتجول فى أنحاء المديرية وملاحظة الخفراء فى كل بلدة وهم يقدمون للمديرية تقريرا يوميا عما عهد اليهم من هذا النحو..».

مندوب المنوفية لايكتفى فحسب بالأخبار وانما يعرب عن «شكر الجميع من سلوك عساكر الجندرمة عندنا وعائد الفضل فى ذلك الى سهر حضرات..» ثم يسوق مجموعة من أسماء البوزباشية (النقباء) «ومن يتبعهم من الملازمين»)

وفى الصعيد ومن طهطا فى مديرية جرجا ينوه مندوب الجريدة بحضور «الكولونل مكار مفتش الجندرمة بالمديرية وتفقد احوال عساكرهم الموجودين بالبندر وأماكن مبيتهم ومحال خيولهم».

فى نفس الوقت يتتبع الاهرام اخبار القضايا التى تعالجها الجندرمة هنا وهناك، خاصة فى الأقاليم، ولعل أهم ما نشره فى هذا الصدد ما أسماه بـ «نادرة تذهل القاصى والدانى» والتى أرسل بها مندوبها فى محلة ابو على..

والقصة الطويلة التى رواها الأهرام فى عدده الصادر يوم ٨ مايو عام ١٨٨٣ تقول ان أحد ملاك الأراضى، وينم اسمه عن كونه شاميا.. أسعد ابوسماح، قد ذهب ليتقاضى ايجار أرضه فقابله المؤجر بسبه هو والحكومة (!) وأن الرجل استجار بالمركز ونترك لمراسل الأهرام استكمال القصة، قال: «.. فحضر نفر من الجندرمة للمحافظة على محلة ابو على وأخذت النساء تولول لافظات الكلام المهيج الذى يكدر الراحة ويسلب الأمنية فدخلت الجندرمة العزبة وعومل الشقى بما يستحقه».

****

يثير الدهشة انه لم تنقض عشرة شهور على تحرير شهادة ميلاد هذه القوة الغريبة فى التاريخ المصرى الا وكتبت شهادة الوفاة، ومع ان الأهرام سجل

تلك الشهادة الأخيرة فى عدده الصادر يوم ٤ ديسمبر، الا انه لم يكتب فيها أسباب الوفاة!

لعل ذلك يدعونا الى ان نقرأ فيما لم يكتبه الاهرام..

فالواضح انه رغم كل الترحيب الذى قابلت به الصحيفة الجندرمة فانها لم تجد سوى القليل لتكتبه عن وجوه نشاطها الأمر الذى ينم عن أن الاوضاع فى الريف المصرى، خاصة من ناحية هجمات البدو أو الدفاع عن قناة السويس لم تكن تدعو الى كل ذلك القلق.

من جانب آخر كان من بين ما نشره الأهرام خبران على جانب كبير من الأهمية: أحدهما عن قوة الجندرمة فى بورسعيد التى اكتشف أن أحد ضباطها كان من رجال الثورة «ونسبت اليه بعض الحوادث فى كفر الدوار»، الأمر الذى أعرب معه المحرر عن دهشته، خاصة وأن «ضباط الجندرمة لا يقبلون الا متى كانت معهم شهادة الفرز الذى جرى بمعرفة قومسيون مؤلف من رجال مخلصين».

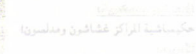
الخبر الثانى عن اقالة قومندان جندرمة طنطا الذى علق عليه بقوله «وهذا تنبيه كاف لجميع رؤساء الجندرمة على تباين مراكزهم كيما (كى ما) يواظبوا على تتميم واجباتهم بكل ضبط وربط طبقا لمقاصد الحضرة الخديوية الفخمية».

بمعنى آخر ان الممارسة اثبتت قصورا بدد الكثير من أسباب الاستبشار التى قوبلت بها الجندرمة فى عامها الأول والأخير!

الجانب الثالث ما نتج عن انتشار الثورة المهدية فى السودان من تزايد الحاجة الى المال لدعم قوة الجيش المصرى الجديد، ومن ثم فقد رؤى الاستفادة بالاعتمادات المخصصة للجندرمة لهذا الجيش، بل رؤى الاستغناء عن خدمة الجندرمة وتسريح من يرغب من رجالها ونقل من يقبل منهم الاشتراك فى القتال الدائر فى السودان.

وبالفعل ذهب بيكر باشا مع قوة الجندرمة المصرية الى مديرية البحر الاحمر السودانية فى اوائل عام ١٨٨٤ وقبل ان يمضى وقت طويل لقيت حتفها على ايدى انصار المهدية فى شرق السودان الذين كانوا تحت قيادة عثمان دقنة، وذلك فى معركة التيب فى ضواحى ترنكتات، مما كان بمثابة كتابة شهادة الوفاة لتلك القوة، بل ولمؤسسها فالنتين بيكر باشا!

صحيح ان الرجل وعددا قليلا من رجال القوة قد نجوا بجلودهم من المذبحة الا انه قد عاد الى مصر بعد أن فقد كل سمعته العسكرية وتوفى فى مدينة المحلة الكبرى بعد أقل من ثلاثة اعوام مقهورا على حلمه الذى تبدد.. حلم انشاء قوة عسكرية تحافظ على أمن مصر ،ترتبط باسمه.. قوة اسمها الجندرمة!





الحلقة
٤١
٢٨ أبريل
١٩٩٤









- قانون القرعة:

إعفاء الفقهاء والخطباء والمؤذنين والقسوس والشمامسة والبدو

- شيخ بلد كفر الشيخ:

لدينا خمسة أنفار منهم أربعة عمى!

- رئيس قومسيون القرعة:

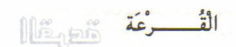
أصحاب العاهات سقايون وطباخون

- الحاكم العسكرية:

حكيمباشية المراكز غشاشون ومدلسون!

- الأهرام:

العسكرية شرف عظيم يترتب عليه حفظ الوطن وصيانته



القُـــرْعَة

٢٦ مارس عام ١٨٨٥ صدر «قانون القرعة العسكرية المصرية»، وكان أول قوانين التجنيد التى صدرت فى ظل الاحتلال البريطانى، ولم يكن قانونا عاديا فقد اخترق عظام فقراء المصريين، خاصة من الفلاحين، وحتى النخاع، مما يشكل احد الفصول المأساوية فى التاريخ المصرى الحديث سجل الأهرام الكثير من مشاهده.

وقبل متابعة تلك المشاهد فهناك جوانب المسرح الذى جرت على خشبته، وهى جوانب تستحق الرصد..

اول هذه الجوانب متصل بنشوء قضية الامداد بالجنود مع تأسيس أول جيش وطنى فى تاريخ مصر الحديث، فبعد ان لم تلق تجربة الاعتماد على السودانيين النجاح المقدر لها خلال عشرينات القرن التاسع عشر فقد اتجه المسئولون عن هذا الجيش الى سواد المصريين، خاصة من الفلاحين، وكان معيار اختيار هؤلاء يقوم على احتياجات الجيش أكثر مما يقوم على نظام محدد. يتبدى ذلك فى اوامر الباشا التى كانت تقضى «بالقبض على شبان من الاقوياء سليمى البنية»، فيما وجهه محمد على الى «عموم مأمورى الأقاليم المصرية»، مما أكسب عملية الامداد بالجنود سمعة سيئة، بل بالغة السوء!

الجانب الآخر خاص بأول محاولة لتنظيم عملية التجنيد، وهى المحاولة التى جرت فى أوائل عهد توفيق حين صدر فى ٣١ يوليو عام ١٨٨٠ «الأمر العالى الشامل لقانون القرعة العسكرية»، وكان من أهم ماجاء فيه ان «كل مصرى مكلف شخصيا بالخدمة العسكرية على مقتضى هذا القانون بدون تمييز لديانته ولا لحالته وصنعته وأن يكون عمره من ٢٠ - ٣٥ سنة».

وقد أرست هذه المادة لأول مرة فى تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية الحديثة «روح المواطنة» ولكن ولسوء الحظ «الحلو مايكملش»!.

الجانب الثالث متصل بطريقة اختيار «كل مصرى» على حد تعبير الأمر العالى، ففى التطبيق اتضح ان العبارة ناقصة فالذى حدث انه قد سبق للتجنيد «كل مصرى» من غير القادرين، فى مقابل اعفاء الآخرين.

فضلا عن نظام القرعة الذى كان يجرى على من يتم جمعهم من خلال المشايخ والعمد والذى كان يقوم على اعطاء كل منهم «نمرة» ثم يتم السحب عليها فيخرج من لم تصبه القرعة ويبقى من أصابته، فقد كانت هناك وسائل عديدة يملكها القادرون لتجنب الاصابة من القرعة أو سواها.

اخيرا فان قانون عام ۱۸۸۰ لم يوضع بالفعل موضع التطبيق إذ لم يمض وقت طويل على صدوره حتى بدأت الثورة العرابية بأحداثها العاصفة التى انتهت باحتلال مصر والاستغناء عن الجيش المصرى القديم باعتباره جيشا من العصاة والبدء فى تكوين جيش جديد تحت القيادة البريطانية، وفى تلك الظروف صدر «قانون القرعة العسكرية المصرية».

****

مع أن هذا القانون بدا لأول وهلة وكأنه اعادة لقانون عام ۱۸۸۰ الا أن جملة التعديلات التى أدخلت عليه انما تكشف عن فلسفة سياسية نرى انها أثرت فى المؤسسة العسكرية المصرية بامتداد تاريخ الهيمنة البريطانية على مقدرات تلك المؤسسة.

جاء أهم تلك التعديلات قبل مضى شهرين من صدور القانون بارسا مبدأ البدلية، وتنرك للأهرام الصادر يوم ۱۸ مايو عام ۱۸۸٥ وصف هذا المبدأ.. قال:

«يصرح لمن اصابته القرعة بالتخلص منها إما بتقديم شخص آخر برضائه فى الميعاد الذى تحدده لذلك نظارة الحربية بشرط ان يكون تحت ضمانته

ولائقا للخدمة من كل الوجوه وسنه من ٢٤ الى ٢٥ سنة وإما بدفع بدل نقدى قدره ١٠٠ جنيه مصرى فى ميعاد ١٥ يوما من تاريخ اعلانه بالطلب يوردها لحساب نظارة الحربية فى جهة المديرية ويعطى التذكرة اللازمة الدالة على تخلصه غير انه إذا فر الشخص البدل فيكون المستبدل مكلفا بتأدية الخدمة العسكرية بنفسه بقية المدة المقررة له قانونا إن لم يختر دفع البدل النقدى بتمامه»!

وكان هذا التعديل بداية للريح الخبيثة التى زعزعت مفهوم الخدمة الوطنية فى المؤسسة العسكرية المصرية فى ظل الاحتلال البريطانى..

فقد أدى من ناحية الى ضغوط من العائلات الأقوى فى الريف التى يصيب أبناءها القرعة على العائلات الأضعف لتقبل ارسال أبنائها كبدل لهؤلاء المصابين بالقرعة!

وفى حالة عدم توفر هؤلاء، فان تدبير الـ ١٠٠ جنيها، وكانت ثروة كبيرة بمقاييس العصر كان «فوق مقدرة الفلاح بالنسبة الى ضيق الاموال الحاضرة» على حد تعبير الأهرام، بينما كان فى مقدرة غيره!

يشهد بذلك اللورد كرومر فى تقريره عن أحوال مصر عام ١٨٨٦ والذى جاء فيه أن القسم الأكبر من حصيلة البدلية: «دفعه أبناء العمد والمشايخ وملاك الأرض الموسرين».

وأدى من ناحية اخرى الى فوارق اجتماعية حادة بين المنخرطين فى سلك الضباط وبين جنودهم، بكل مايترتب على ذلك من خلط شديد ساد ابان تلك الفترة، وربما بعدها، بين الضبط والربط اللازمين لكل جيش وبين التعالى الطبقى الذى يمارسه الضباط على جنودهم.

ولقد اكد على هذه الفوارق ما استمر يتبع خلال تلك الفترة من انتقاء طلاب المدرسة الحربية من «ابناء العائلات»، والذين كانوا ينحدرون فى الغالب من أصول تركية، بكل القيم التى توارثها هؤلاء من احتقار

«الفلاحين»!

لعل ذلك ما أرسى فى نفوس الفلاحين حالة النفور من «الجهادية»، وهى حالة انتقلت عدواها الى سائر المصريين ولازمتهم لوقت غير قصير، وتعددت طرق التعبير عنها..

كان وصول «قومسيونات فرز أنفار الجهادية» الى المراكز فى سائر المديريات المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى مناسبة غير سعيدة بالنسبة لأهاليها.

ينقل الينا مكاتب الأهرام فى المحلة الكبرى فى عدده الصادر يوم ١٤ يناير عام ١٨٨٦ مشهدا لهذه المناسبة، فقد كان موجودا فى دار الحكومة لدى حضور مجلس القرعة فوجدها «غاصا داخلها وظاهرها بجماهير الناس على اختلاف اعمارهم واكثرهم نساء يصحن ويعولن مكشوفات الرؤوس بحيث تُضّيع أصواتهن صوت الرئيس فلايسمع الا بالصياح وهو أمر يجب الالتفات اليه»!

مشهد آخر قدمه مكاتب الأهرام فى كفر الشيخ ومن بلد من بلاد المركز هى «تيده»، وهى صورة يختلط فيها الجد بالهزل الى حد يدفع للابتسام وربما البكا، فى نفس الوقت!

يقول المكاتب أن لجنة الفرز لم تعثر فى دفاتر هذه البلدة الا على خمسة أنفار «منهم أربعة عمى والخامس على عينه عتامة مانعة للابصار فعفت اللجنة عنهم جميعا من القرعة»، ويستطرد بانه لما تحرى رئيس القومسيون تبين أن نحوا وثلاثة وثلاثين نفرا لم يدرجوا فى كشوف القرعة «فكتب الى المركز يطلب الأنفار بأسمائهم وألقابهم»، ويأتى مشايخ القرية بهؤلاء، لتواجه اللجنة بالمفاجأة الثانية ونترك للمكاتب روايتها بأسلوبه.. قال:

«عاد المشايخ بالأنفار وقالوا انهم هم نفس الأنفار المطلوبين فكان فى جملتهم رجال بلغوا الستين من العمر وأولاد لم يبلغوا العاشرة وبينهم أناس

عمى وخرس. فابتدأت اللجنة تسأل كل نفر على حدته عن اسمه ولقبه فظهر من خلال السؤالات أن فى الأمر سر عميقا وأن المشايخ قد ابدلوا الأنفار بسواهم وأقر هؤلاء امام هيئة اللجنة بأسمائهم الحقيقية»!

المشهد الثالث بعث به مراسل الأهرام فى ديروط من إحدى نواحى المركز وهى «كوم الجحاسه» حيث وجدت لجنة الفرز جميع أنفار القرعة «ذوى عاهات لايصلحون لهذه الخدمة ثم تبين أن أولئك الأنفار المحضرين للفرز انما هم مستأجرون بدلا من الأنفار الحقيقيين»!

غير أن «البدليه» التى ادت الى افراز كل هذه المشاهد لم تكن الباب الوحيد من أبواب الاعفاء، وإن كانت أسوأها.

****

تعديل آخر دخل على القانون الجديد باعفاء «العربان» من القرعة بما كان مبدأ ثابتا فى سياسات حكومات القاهرة تجاه هؤلاء صنعه رغبة القائمين عليها فى تشجيعهم على الاستقرار.

فالحياة البدوية للعربان التى كانت تشكل طول الوقت عبئا على الادارة فى مصر، مهما كان كنهها، فى توفير الامن للبلاد، أدى بالمسئولين الى رفع اية قيود يمكن ان تنفر هؤلاء من الحياة المستقرة حتى لو كان الثمن اعفاءهم من القرعة.

عبر عن ذلك الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس ١٨٨٢ وجاء فيها «انه مراعاة للامتيازات الممنوحة للعربان من القدم رغبة فى توطنهم وتشويقا لهم فى رفاهية معيشتهم.. تبقى الامتيازات الممنوحة للعربان على حالتها بأن يعافوا من القرعة العسكرية».

غير أن الأهم من اعفاء العربان كان اعفاء «جميع الطلبة العلماء

والمدرسين بالجامع الأزهر وغيره.. ويعفى ايضا جميع الفقهاء الحافظين للقرآن الشريف بشرط الخلو من الكارات (الصنائع) والحرف، وكذا جميع الأئمة والخطباء والمؤذنين بالمساجد والزوايا المنقطعين لذلك».

أضيف الى هؤلاء «جميع الرؤساء الروحانيين، البطاركة ورؤساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقمامصة والقسيسين وكذلك الشمامسة، ويعفى أيضا جميع معلمي المكاتب وعرفائهم المخصوصين لتعليم الانجيل والديانة المسيحية وكذلك خدمة الكنائس والأديرة».

وتشير الأخبار التي ساقها الأهرام ان هؤلاء قد توسعوا كثيرا في طلب الاعفاءات الى حد وصل الى وقف لجنة فرز العسكرية عن عملها في اسيوط لأن «سعادة يوسف باشا شهدي رئيس قومسيون القرعة لم يقبل الشهادات التي قدمها البعض بدعوى أنهم مستخدمون بالكنائس وغيرها محتجا بعدم صحتها وهذا ما أوجب كدر رؤساء الطوائف وعرضهم المسألة تلغرافيا الى المراكز الدينية بمصر والاسكندرية وهذه بلغت الحكومة السنية التي أمرت بتوقيف الفرز».

دعا ذلك رئيس النظار كما جاء في خبر في اهرام ٩ سبتمبر ١٨٨٥ الى استقدام «حضرة الحسيب النسيب والمولى الفاضل شيخ الاسلام وحضرات الرؤساء الروحيين للمداولة معهم في مسألة القرعة العسكرية. أما غاية هذا الاجتماع فهي وضع حد لأولئك الذين يتوكأون على بعض الشهادات تملصا من العسكرية».

استتبع ذلك صدور عدد من الافادات من مفتش عموم القرعة العسكرية لوضع حد لتلك التوكآت!

احدى تلك الافادات اختصت «بحملة القرآن الشريف» ممن تقرر عدم اعفائهم «الا إذا كانوا عالمين بكيفية تجويده عارفين لأحكامه حافظين له كما أنزل».

افادة أخرى خاصة بالمؤذنين الذين اشترط «ان يكونوا من طلبة العلم أو من حملة القرآن الشريف حتى يكون لهم المام بمبادىء الشريعة المطهرة ومعرفة بشرائط الأذان وكيفية أداء كلماته».

افادة ثالثة بشأن «التلامذة المشتغلين فى الكنائس بالعلوم الدينية» والذين يتم اعفاؤهم من القرعة بمقتضى الشهادات التى تعطى لهم من رئيسهم الأكبر الروحانى «فلايجب أن يتجاوز عددهم خمسة ومن زاد يقترع له ولو كانت بيده شهادة».

افادة أخيرة خاصة بطلاب العلم الدينى، من المسلمين أو المسيحيين، الذين تقرر عدم اعطائهم شهادة المعافاة الا بعد التحقق من مكوثه سنتين مشتغلا بالتعليم الدينى «بلا حرفة ولا صناعة سواء ويكون امتحانه بمعرفة لجنة تشكل من ذوى الاستعداد والكفاية لامتحانه فى العلوم الواجب عليه تحصيلها من العقائد الدينية المعروفة».

****

يبقى من المشاهد التى يتضمنها هذا الفصل من تاريخ مصر الحديث ما أسماه الأهرام «بالغش والمدالسة» التى قام بها البعض للهروب من التجنيد ومن البدلية فى ذات الوقت.

ففى اكثر من خبر تشير الصحيفة الى ماكان يقوم به بعض «حكيمباشية (أطباء) المراكز فى تصنيع الشهادات» التى كانت تقدم للجان الفرز، والذين كانوا بحكم وظائفهم أعضاء فى تلك اللجان.

فقد كانت تلك اللجان تتشكل من ضابط عظيم معين بمعرفة نظارة الحربية له الرئاسة ومن معاون معين من طرف المدير ومن حكيم عسكرى وحكيم المركز وأحد الرؤساء الروحانيين وأربعة من العمد والمشايخ.

ولعل كل من حكيمباشى صحة بنى سويف وحكيمباشى صحة سوهاج كانا الأسوأ حظا من بين «الحكما» الذين صنعوا الشهادات خلال عامى ١٨٨٥ - ١٨٨٦ فقد اختصهما الأهرام بجملة من أخبار «الغشاشين والمدلسين»

خبر اول فى ٤ سبتمبر وجاء فيه: «لقد تشكى البعض من إجراءات حكيمباشى بنى سويف التى اضطرت سعادة يوسف باشا شهدى رئيس قومسيون القرعة أن يراجع فرز الأشخاص الذين أطلق سبيلهم حضرته»!

الخبر الثانى فى ٢٨ اكتوبر عن اعادة فرز الانفار الذين وشى بهم وعرفوا «بتداخل أهلهم من حضرة الحكيمباشى فى تصنيع الشهادات وقد كشف الغطاء عن فساد بعض الشهادات التى أعطيت تخلصا من دفع البدلية وما أظهره حكيم القومسيون النشيط من ادخال من اخرجه حكيمباشى المديرية واخراج من أدخله بعد الفحص الدقيق»!

الخبر الثالث من سوهاج فى ٦ أغسطس من العام التالى ويتناول تحقيق المجلس العسكرى فى مسألة الطعن فى حكيمباشى سوهاج «لما أظهره فى ستة انفار من العيوب التى تمنع دخولهم فى العسكرية فأظهر انهم أصحاء الجسم لا عيب فيهم يمنع دخولهم»!

المشهد الآخر خاص ببعض الانفار المعينين للقرعة الذين «يعجزون أنفسهم بواسطة اتلاف اعينهم أو سبابة اليد اليمنى».

ويبدو أن الظاهرة تفشت بين سكان جهات بعينها حتى أن مكاتب الأهرام بطهطا يشير الى انه من جملة الأنفار الذين بلغوا السن المطلوب وعددهم ٦٢٣٦ «صارت معافاة ٨٩٤ بالعاهات» أى بنسبة تزيد عن ١٤ فى المائة!

وبالنسبة لهؤلاء فقد قررت نظارة الحربية ادخال «عشرين نفرا فى كل أورطة من الجيش بصفة طباخين وسقايين» وأن يعين لهم نصف راتب.

أما بالنسبة للأولين فقد حمل شهر نوفمبر جملة من الاخبار عن محاكمات جرت امام مجالس عسكرية للعديدين «لاستعمالهم الغش فى مسائل القرعة

العسكرية».

فى ٣ نوفمبر صدر حكم بالسجن والأشغال الشاقة على ٩ رجال من مديريات جرجا والجيزة واسيوط، وبعد ذلك بتسعة ايام صدر الحكم على خمسة أشخاص باحكام متفاوتة «لاقدامهم على الغش فى اعمال القرعة»، وبلغ عدد هؤلاء ٣٧ فى الحكم الصادر يوم ١٨ نوفمبر، وجاء هؤلاء من مديريات متنوعة.. من اسيوط والمنيا والقليوبية والغربية.

وقد لفتت هذه التطورات انظار مدير تحرير الأهرام الذى انتقد بحدة سلوك المتهربين فى مقال طويل خصصه لتلك القضية..

جاء فى مطلع هذا المقال فى عدد الصحيفة الصادر فى ٢٧ اكتوبر عام ١٨٨٥ «عجبى والله من أولئك الأقوام الذين تشمئز نفوسهم من دخول اولادهم فى القرعة العسكرية فترى الشخص منهم يضجر من مجرد قياس ولده وسحب نمرة له معتقدا انه بمجرد ذلك انتظم فى سلك العسكرية ولا يدرى ان الطلب انما يكون على حساب النمر».

ينبه الأهرام بعد ذلك الى أن «العسكرية شرف عظيم يترتب عليه حفظ الوطن وصيانته من تعدى الأجانب عليه» ويخرج من ذلك بأن أولئك الذين يخاطبهم لايفرقون بين مايضرهم وماينفعهم.

وينتهى المقال الى تقريع المستنكفين من دخول أبنائهم فى العسكرية ويسألهم لماذا يتضررون والحال هذا «من وجود عساكر الأجانب فى بلادهم فلا هم يرغبون حفظ وطنهم ولايحبون أن يحفظه غيرهم ان هذا لشىء عجاب»!

ونرى أن مدير تحرير الأهرام عندما كتب هذا المقال قد وضع فى حسبانه اعتبارا واحدا، هو الاعتبار السياسى دونما أن يضع فى هذا الحسبان اعتبارات اخرى بعضها له طابعه السياسى والبعض الآخر له طابعه الاجتماعى..

فمن وجهة نظر سياسية لم يكن الجيش الجديد الذى تم تشكيله بعد الاحتلال بقيادات انجليزية يمكن ان يغرى أى مصرى فى الخدمة فيه بدواعى الدفاع عن الوطن.

ومن وجهة نظر اجتماعية فقد كان تجنيد فقراء الفلاحين يعنى حرمان اسرهم من قوة العمل الكافلة لمصادر الرزق خاصة مع طول مدة الخدمة العسكرية التى بلغت بمقتضى قانون عام ١٨٨٥ اثنى عشر عاما، «ثمان سنين تتبعها أربع سنين فى الرديف» (الاحتياطى).

وقد تبين الأهرام خلال العام التالى هذه الحقيقة عندما طالب ألا تقبل البدلية أبدا، وأن يعرف الأهالى أن أشرف عمل لهم هو الخدمة العسكرية، وهو مالم يتحقق، فنظام البدلية فضلا عن انه وفر للخزينة المصرية «دخلا معتبرا» قال عنه الأهرام انه «لم يعد يمر يوم الا ويدخل فيه على صندوق المالية مبلغ وافر من الدافعين للبدلية تخلصا من العسكرية» فانه على الجانب الآخر حقق هدفا مقصودا من جانب سلطات الاحتلال بصناعة جيش على المقاس، من ضباط من «أولاد الأسر» وعساكر من «أولاد الإيه»!



قصة بلدة نبده مع لجنة القرعة كما رواها الاهرام فى ١٨٨٥/١٠/٦

الحلقة
٣١
١٧ فبراير
١٩٩٤

هيبة حكومة عموم مصر



■ الوزير خيال المآتة!

■ الموظف الانجليزى الذى احتل مقصورة الخديوى

■ مديرو المديريات والحفاظ على «السلطة والسطوة»!

الأهرام : نوبار ينال رضاء الرأى العام لو صمم على الاستقالة!

اللصوص والاشقياء يقيمون وليمة شائقة تذكارا لوكيل الداخلية البريطانى!

هيبة حكومة عموم مصر!

خلال مالايتجاوز أربعة شهور شهدت الوزارة المصرية مالم تشهده بامتداد تاريخها الذى جاوز القرن بخمسة عشر عاما...

الشهور الاربعة هى الشهور الاولى من عام ١٨٨٤ وما لم تشهده هو الاستقالات المتتالية لرئيس الوزراء شريف باشا فى ٧ يناير وقد قبلت، ثم الاستقالة الثانية التى قدمها محمد ثابت باشا وزير الداخلية فى ٨ مارس وقد قبلت ايضا، اما ثالثة الاستقالات فقد قدمها نوبار باشا رئيس الوزراء فى ٧ ابريل وهى الوحيدة التى لم تقبل!

وبينما تشكل الاستقالة الاولى فصلا مهما فى التاريخ المصرى لما أرسته من مبدأ الزام الوزراء المصريين بقبول النصائح «الأوامر!» البريطانية مما اضفى عليها شهرة خاصة، فان الاستقالتين الاخريين لم تحظيا بشهرة تذكر مع انهما قد ارتبطتا بمظهر آخر من مظاهر السيطرة الاحتلالية على مصر ... مظهر تغلغل «الانكليز» فى الادارة المصرية، بكل ماترتب على هذا التغلغل من مضاعفات!

«والوجود الاوروبى» فى الادارة المصرية لم يستجد مع الاحتلال، فقد تم توظيف عديد من الاوروبيين، فرنسيين وانجليز وامريكيين، بل من اليونانيين والايطاليين والنمساويين، ابتداء من عصر محمد على وفى سياق عملية تحديث الجيش والادارة المصريين، وان لم يسبب هذا التوظيف حساسية تذكر الا فى القطاعات العلوية من الجهاز الحكومى، وكان أغلب رجاله من غير المصريين.. الاتراك والارمن على وجه الخصوص.

فضلا عن ذلك فان توظيف هؤلاء قد تم بمبادرة مصرية سواء من جانب محمد على او من جانب اسماعيل وكانوا موظفين عند «ولى النعم» الذى يمكنه الاستغناء عنهم فى أى وقت. ثم ان دلالته الفنية غلبت طول الوقت

على دلالته السياسية.

أما ماحدث خلال مايزيد قليلا على العام بعد الاحتلال من بث عديد من الانجليز فى ادارات الحكومة فقد بدا معه وكأن دار المعتمد البريطانى تعمل على إحكام قبضة الاحتلال على أزمة الادارة المصرية ولاشك ان المصريين قد قبلوا ذلك على مضض، غير أن من قبلوه بغضب بدأ مكبوتا ثم جاءته الفرصة للانفجار كانوا رجال الادارة العليا المنحدرين فى الغالب من أصول تركية وأرمنية والذين نظروا إلى هذه السياسة فى إطار المزاحمة الشديدة من جانب العناصر الاوروبية خاصة من الانجليز على مراكز طالما استأثروا بها «١».

وفى اطار «الامتعاض المصرى العام والغضب المكبوت الذى انفجر يمكن متابعة قصة الاستقالتين الاخريين اللتين قدمتا فى مارس وابريل عام ١٨٨٤ استقالتى ثابت ونوبار، وهما الاستقالتان اللتان لم يأل الاهرام جهدا فى متابعة ملابساتهما.

****

القصة تحورت حول شخصية بريطانية لانظن ان شخصية انجليزية حظيت برفض من جموع المصريين خلال تلك الفترة بقدر ماحظى به هذا الرجل واسمه «كليفورد لويد»:

«ولويد» كان ممثلا لحكومة لندن فى ايرلندا والتى بعثت به إلى القاهرة فى منتصف سبتمبر عام ١٨٨٣ ليشغل وظيفة غريبة، مدير عام الاصلاح فى مصر «٢» وهى وظيفة فضفاضة كانت تسمح له بالتدخل فى اى من الشئون المصرية.

بعد استقالة شريف فى ٦ يناير عام ١٨٨٤ وتولى نوبار للمنصب الرفيع،

قبل الاخير ان يتولى لويد منصب وكيل وزارة الداخلية وهو الامر لم تتقبله سائر الاطراف بسهولة، خاصة القابضين على السلطة فى سراى عابدين.. يقول احد رجال المعية فى مذكراته عن ذلك:

«لم يخطر ببالنا يومئذ أن يتدخل الأجانب فى نظارة الداخلية التى تعنى بالشئون المحلية والداخلية.. ولقد بذل نوبار مجهودا عنيفا فى اقناع الخديو بقبول هذا التعيين فأصدر سموه أمرا فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتعيين من يرشحه الانجليز لهذا المنصب وهو كليفورد لويد ولقد ساءنا نحن فى السراى كما ساء الناس جميعا تحقيق هذه الخطوة لما فيها من الدلالة».

وخلال اكثر من شهر قليلا اتبع كليفورد لويد من السياسات ما أدى إلى استقالة ناظر الداخلية.

لعل اهم هذه السياسات بالنسبة لثابت باشا ان الوكيل الانجليزى وضع يده على كل الامور فى النظارة وفى المديريات حتى وصل الامر إلى مخاطبة مشايخ البلاد فى قراهم مباشرة ووضع توقيعه إلى جانب خاتم الناظر وكان توقيعا مثيرا.

فقد جرت العادة بالنسبة للموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية ان يكون لهم خاتم خاص باسمهم بالعربية غير ان كليفورد لويد كسر هذه العادة وأصر على أن يوقع بشخصه وباللغة الانجليزية مما كان محل انتقاد واسع من موظفى الوزارة انتقلت اصداؤه بعد قليل إلى خارج اسوارها فقد ارتأى المصريون ذلك اعلانا صريحا بأن الرجل ينظر إلى نفسه باعتباره ممثلا للاحتلال قبل أن يضع فى حسبانه انه موظف لدى الحكومة المصرية!

ولقد رأى المعاصرون ان مافعله لويد قد حول محمد باشا ثابت إلى ناظر بالاسم او خيال مآتة Figure head وهو مالم يكن الرجل مستعدا لقبوله.

وليس من شك ان ثابت باشا بحكم قربه من دوائر القصر قد استشعر حالة السخط العام التى تشيع فى داخله بسبب تصرفات لويد حتى انه تصادف

وجوده فى الاسكندرية وأراد حضور احدى المسرحيات التى يتم عرضها فى «تياترو زيزينيا» فما كان منه الا ان قصده واحتل المقصورة المخصصة للخديوى، الامر الذى استثمرته دوائر القصر حين تحدث ممثلوه عن ان قحة الرجل قد تجاوزت كل حد وأن الجمهور ساخط على هذا التصرف.

المهم أن ثابت باشا قدم استقالته التى نشرها الاهرام فى عدده الصادر فى ١٠ مارس عام ١٨٨٤ وجاء فيها «انى قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة تحت رئاسة دولتكم على امل ان اقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه وربيت ولكن بالنظر للاسباب التى أبديتها شفاها لدولتكم رأيت ان آمالى قد حبطت وان ليس فى الامكان تحقيقها لا فى الحال ولا فى الاستقبال... وفضلا عن ذلك علمت من قرائن الاحوال ان ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد .. وارجوكم والحالة هذه اعفائى من كل مأمورية بالإطلاق(!).

ويعلق مدير تحرير الاهرام على الاستقالة بقوله: «وفيما اظن ان البواعث غير خافية على القراء»! بيد انه لم يمض وقت طويل حتى انتقل من التلميح إلى التصريح!

****

بدأ هذا التصريح فى سلسلة الاخبار والمقالات التى جاءت فى الاهرام فى أعقاب استقالة ثابت باشا وقد ثبت منها ان الخلاف بينه وبين وكيل الوزارة الانجليزى كان اكبر من الخلاف الشخصى فقد كان فى جوهره خلافا حول ما ارتآه الوزير «اختلال هيبة حكومة عموم مصر» وما أسماه الاهرام «غياب السلطة والسطوة» من جراء السياسات التى اتبعها كليفورد لويد خلال الاسابيع القليلة التى قضاها فى وكالة وزارة الداخلية.

وكان أهم مسببات هذا الغياب ما عمد إليه الرجل من اصدار «لائحة»

تحدد واجبات واختصاصات قيادات ومراتب البوليس، وهي لائحة قضت على كل صلة بين مديري المديريات وجهاز البوليس المصري الذي اصبح من خلال قيادته ومن خلال تبعيته لوكيل نظارة الداخلية خاضعا تماما للنفوذ البريطاني.

فقد أحالت هذه اللائحة إلى المفتش العام وتوابه ومساعديه في الاقاليم اعمال البوليس في مراكز المديريات واقسامها والتي كانت تحت السلطة التنفيذية للمأمير ونظار الاقسام الذين كانوا يزاولون اعمالهم تحت اشراف المديرين.

ولم يكن متوقعا والحال على هذا ان تنتهي الازمة بمجرد استقالة ناظر الداخلية ذلك انه لم تمض سوى ثلاثة ايام على هذه الاستقالة الا وينشر الاهرام لنا خبرا عن اجتماع لمديري المديريات برئاسة رئيس النظار حضره كليفورد لويد وكان بمثابة مواجهة بين الطرفين، ممثل الاحتلال الساعي إلى جمع السلطة بين يديه والمديرين الرافضين التنازل عن سلطتهم.

يقول بشاره تقلا في تقريره عن الاجتماع ان المديرين احتجوا على اسناد «فحص المسائل المهمة لرؤساء البوليس الذين لم تسبق لهم عادة بفحص المسائل المهمة وتحريها وان من الواجب إناطة موظفي المديريات بالتحري حيث كانوا أدرى بالوقائع واحوال الاهالي».

ولما انتهى الاجتماع دون اتخاذ قرار، يفيد الاهرام بأن المديرين قرروا الاجتماع في نفس اليوم بمنزل احدهم هو «سعادة مدير الدقهلية للمداولة والتروي وإبداء افكارهم وسيقدمونها صباح غد كتابة إلى دولتلو نوبار باشا».

بعد ذلك بيومين يشير الاهرام إلى ان المديرين اجتمعوا برئيس النظار ووكيل الداخلية وتقدموا بطلباتهم لحفظ «السلطة والسطوة» وكانت «تخويلهم حق وضع ذوي الجرائم الصغيرة في السجن مدة ثلاثة شهور وأن

تكون مسائل الجنايات من خصائصهم لا من خصائص قلم النيابة ويكون البوليس تحت امرهم وادارتهم».

ورغم ماذكره «الاهرام» فى عدده الصادر يوم ١٥ مارس من أن المديرين قد خولوا حق «التصرف فى بعض الجنايات الطفيفة جدا» فان الامور كانت تزداد تعقيدا، فقد مضى لويد فى خطته لاتمام السيطرة البريطانية على جهاز الامن قدما غير ان اللقمة كانت اكبر من أن يزدردها، فى تلك الظروف على الاقل فوقفت فى حلقة وفاقمت الازمة!

فقد اتخذ الرجل سلسلة من القرارات أفرج بمقتضاها عن عدد من المحبوسين على ذمة قضايا بعينها، ثم اطلق سراح عدد من المسجونين الذين لم يكونوا قد استوفوا بعد المدة المحكوم عليهم بها بلغ عددهم نحو اربعمائة سجين فضلا عن اوامر اخرى بدءا بمنع استخدام «الكرباج» فى انتزاع الاعترافات من المتهمين، وانتهاء بالامر الذى اصدره فى ٣١ مارس وجاء فيه «ان من يخبر البوليس بموت ثور او كلب او هرة او اية بهيمة كانت ينقد مكافأة قدرها خمسة جنيهات ويتعين على المدير فى الحال عزل مشايخ الناحية التى وجد بها البهيم ميتا»!

****

وتعددت ردود الفعل على تلك القرارات والتى استمرت فى التصاعد حتى بلغت الرواية عقدتها الدرامية.

اول ردود الفعل ما لوحظ من تصاعد مؤشرات الجريمة التى اتخذت نهجا لم يسبق لها اتخاذه بتكوين عصابات مسلحة فى عدد من نواحى الوجه البحرى التى هاجمت بعضا من القرى واصحاب العزب خاصة من الاجانب الامر الذى خلف صدى قويا فى الصحافة بما فيها الاهرام التى عزت التدهور

فى حالة الامن إلى الاجراءات التى قررها لويد «بإلغاء الوسائط القديمة التى لم تستبدل بغيرها» ووصل الامر ببعض المصادر إلى اتهام بعض «مشايخ البلد» الذين كانت موكلة لهم من قبل مهمة المحافظة على الامن إلى التواطؤ مع تلك العصابات او على الاقل التستر عليها (!)

رد فعل آخر تمثل فى رفض من عرض عليهم تولى نظارة الداخلية خلفا لثابت باشا قبول المنصب رغم كل اغراءاته طالما بقى الحال على ماهو عليه الامر الذى دفع نوبار باشا الى تولى نظارة الداخلية فوق عمله رئيسا للنظار.

رد الفعل الثالث تمثل فى تدخل المستر بنسون مكسويل «المدعى العمومى بنظارة الحقانية» الذى غضب من لويد لمنعه من الاطلاع على اوراق المفرج عنهم للتثبت من أسباب الافراج ، الامر الذى دعاه الى مقابلة بيرنج المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية ليتحدث معه فى آثار سياسة وكيل الداخلية على «كثرة التعديات واستفحال امر اللصوص فى كثير من الجهات بسبب تغيير السلطة»!

ووصلت ردود الفعل الى ذروتها فى الساعة السادسة من مساء يوم ٧ ابريل عام ١٨٨٤ عندما توجه نوبار الى سراى عابدين وقدم استقالته التى قال فيها بصراحة «إما انا او كليفورد لويد» او على حد تعبير الاهرام فى اليوم التالى «ان دولة الباشا مابرح مصمما على الاستقالة عازما على ترك الاشغال مادام المستر لويد فى وظيفته والعكس بالعكس»!

****

تتبع الاهرام بامتداد الاسبوع التالى تطورات الازمة فرصد الاجتماعات المتتالية التى كان اطرافها الخديو والمعتمد البريطانى ورئيس النظار واحيانا

كليفورد لويد نفسه كلا واقى قراء باخبار الاتصالات بين السير بيرنج وحكومة لندن وقدم صورة قريبة لتلك التى رسمها المعتمد فى كتابه الذى اصدره بعد ربع قرن من الازمة تحت عنوان «مصر الحديثة» Modern Egypt والتى حدث معالمها اكثر الوثائق السرية البريطانية بعد الكشف عنها بعد خمسين عاما من تاريخ الواقعة.

جانب من هذه الصورة ان وكيل الداخلية البريطانى لقى عونا من السير بيرنج الذى امتدح لحكومته كل الاجراءات التى أقدم عليها.. وقد سجل الاهرام ذلك بقوله «ان التعضيد الذى يحظى به لويد من قبيل الاستحسان بالمبدأ» مخافة ان تبتدىء به وتنتهى اليه سواء فيجر انكلترا الى ما لاتحب» الاعتراض الوحيد لبيرنج كان على ان اجراءات لويد لم تتم بالقدر المطلوب من التأنى الامر الذى مكن خصومه من رقيته!

الجانب الثانى فى المواجهة التى أجراها المعتمد البريطانى بين الرجلين: رئيس وزراء مصر ووكيل الداخلية، والتى سأل فيها الاخير رئيسه عما اذا كان «استعفاؤه» مبينا على وجوده فى وظيفته فأجابة نوبار بأنه «لم يدخل فى الامر مسألة شخصيات ولكنه يرى انه يتعذر عليه القيام بأية خدمة مع بقاء الحالة العمومية على ماهى عليه».

جانب آخر بدا فيما قرره الاهرام من ارتياح الرأى العام من موقف نوبار وقد اخذت الجريدة تشد من أزر رئيس النظار للثبات على موقفه.

تقول فى عددها الصادر يوم ٩ ابريل «أما الرأى العام فيصدق على مسلك دولتلو نوبار باشا ويستصوبه ويمتدح حزمه ولايمكن قضرة الباشا بعد اعلانه الاستعفاء على رؤوس الاشهاد ان يستمر فى منصب الوزارة»!.

وتقول فى عددها الصادر فى اليوم التالى على لسان مدير تحريرها «يؤكد الثقات ان نوبار باشا لايقبل مطلقا بالبقاء فى المنصب الا اذا أجيب إلى طلبه وأعجب والله لقول البعض من يظنون ان نوبار باشا سيرجع عن عزمه

ويسترد استعفاءه» ثم ينهى تعليقه الطويل بالقول «نحن واثقون باستمرار نوبار باشا على عزمه فيستقيل من منصبه وينال رضاء الرأى العام عن اجراءاته الوطنية».

جانب رابع من الصورة بدا فى تحركات لويد الذى أراد أن يثبت طول الوقت انه اقوى من رئيس النظار فقد حرص الاهرام ان يسوق مع اخبار الازمة خبرا استمر يكرره كان يجيء فيه: «أما وكيل الداخلية فقد ذهب إلى النظارة وباشر الاشغال كعادته»!.

وقد ذهب لويد فى هذا الصدد الى حد مطالبة المعتمد البريطانى بقبول استقالة نوبار وتشكيل وزارة من الانجليز مما كان يعنى اعلان ضم مصر وهو ماتنبه له الاهرام وكتب ان «الحكومة الانكليزية لم تحرك امام هذا الطلب ساكنا وما ذلك الا للعقبات الصعبة التى دون تمهيدها خرط القتاد!».

وكان باديا مع كل تلك التطورات طبيعة المأزق الذى تواجهه دار المعتمد البريطانى فى القاهرة والتى لم يكن امامها فى النهاية سوى الاستجابة لمطالب دولتلو نوبار باشا فقد كانت تعلم انه لن يقبل أى من الشخصيات المصرية الكبيرة تأليف وزارة خلفا لوزارة نوبار ثم ان استقالة الوزارة السابقة برئاسة شريف اضعفت من الموقف الانجليزى من هذه الازمة فضلا عن استفحال الازمة فى السودان بعد أن اثبتت سياسة الاخلاء التى فرضتها حكومة لندن على القاهرة أنها مجلبة للكوارث.

****

الاستجابة سجلها الاهرام فى عدده الصادر يوم ١٥ ابريل عندما اعلن ان نوبار قد سحب استقالته وان مجلس النظار قد عقد اجتماعا للبحث فى الوسائل اللازمة لاعادة هيبة الحكومة. او على حد تعبيره «القواعد والامور

الاساسية التي تتأيد بها سطوة الحكومة».

من تلك القواعد فيما قالت به الصحيفة: «اعادة النظر في قانون البوليس الذى كان لويد قد وضعه والذى شكا منه القاصي والداني»، وان النية متجهة الى «سن قانون محكم يشترك في وضعه أولو الخبرة والاهلية من رجال الحكومة وأخصهم أعضاء مجلس شورى القوانين اولئك الاعيان نخبة البلاد العـارفـون بطبـاع الاهالي ومـراسـمهم والـواقـفـون على احـوال البـلاد واحتياجاتها».

ولم يكن امام لويد بعد حل الازمة على هذا النحو سوى تقديم استقالته والرحيل نهائيا عن مصر في اواخر مايو الامر الذى بعث السرور في نفوس كثيرين بمن فيهم الاهرام بالطبع.

عبرت الصحيفة عن مشاعرها في اطار تقاليدها التي كان منها عدم الجهر بأحاسيس الشماتة .. كان كل ماقالته ان «كليفورد لويد يرجع الى وظيفته لدى حكومته فانها أحق من مصر بالانتفاع بخدماته الجليلة»!

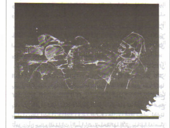
اختلف الامر بالنسبة للصحف الاخرى خاصة الناطقة بالفرنسية وعلى رأسها «البوسفور اجيسيان» التي حفل عددها الصادر يوم ٢٧ مايو بالاخبار الهزلية عن رحيل الرجل وقد جاء في احداها انه «لما علم اللصوص والاشقياء ان حاميهم عزم على مبارحة القطر اجتمع مئات منهم والفوا جمعية لاقامة وليمة شائقة تذكارا له الا ان الوليمة لم تقم بعد ان اتضح ان جانبا من النقود التي تم جمعها كانت زائفة»!

وفي صباح يوم الاربعاء ٢٨ مايو عام ١٨٨٤ ركب المستر كليفورد لويد القطار من محطة مصر متوجها الى الاسكندرية ليستقل منها بعد ظهر اليوم التـالي الوابور الانكليزي بطريق برنديزي عـائدا الى بلاده هو وعـائلته «ليطوى الاهرام بعد ذلك ملف تلك القصة ويفتح ملفات اخرى من بينها ملف يؤكد ان دار المعتمد البريطاني لم تغفر للأهرام أبدا موقفه منها»!

الأهرام ١٢/٤/١٨٨٤







- ذبح فحلين من الجاموس أمام سراى الاسماعيلية إحتفالاً بمقدم أشقاء الخديوى
- الحضرة الخديوية لا تجرى مقابلات «لشدة العواصف والغبار»!
- الإحتفال بتقديم أوراق اعتماد الممثلين الاجانب باطلاق المدافع من القلعة
- فى يوم عيد ميلاد الخديوى المدعوون مئات مئات يأكلون مريئاً ويشربون هنيئاً

المقابلات السنية!

بينما شهد عصر اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ارساء تقاليد البلاط المصرى فان عصر خلفه توفيق (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) قد عرف استقرار تلك التقاليد ..

ينم عن ذلك متابعة الاستقبالات الخديوية او ما كان يعرف بلغة العصر «المقابلات السنية» التى لم يكد يخلو عدد من الأهرام من اخبارها .. وكانت اخبار حافلة وموحية.

كان اول مافعله توفيق بعد ولايته للعرش بفترة قصيرة ان أصدر امرا خاصا بضم جملة «السرايات» التى كان قد تم بناؤها فى عصر الخديو اسماعيل ، ورغم ما بدأ فى الأمر من عقوق تجاه والده المخلوع فانه كان من بين أشياء أخرى صنعت «استقرار التقاليد»

جاء فى هذا الأمر : تبين من حسابات نظارة المالية من الدفاتر الخاصة ان العقارات والسرايات وملحقاتها .. صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بأموال الحكومة ، وانها لازمة للمصالح العمومية او لاقامة خديو مصر وانها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر ، وحيث أن العقارات المذكورة لايصح بناء على ذلك ان تكون ملكا لأحد من الناس ، وان كان قد تحرر بها حجج بأسماء بعض اعضاء عائلتنا ، فبعد الوقوف على ما أبداه مجلس نظارنا نأمر : بأن جميع العقارات والسرايات وملحقاتها الآتى بيانها قد صار ملكا للحكومة والحقت بالأملاك الأميرية !

كان من بين هذه العقارات سرايات عابدين والاسماعيلية والقصر العالى بالقاهرة ، والرمل بالاسكندرية ، ودفينة بالمنصورة ، وسراى المنيا ، وقد نجح توفيق من خلال هذا الامر فى منع ابيه من التصرف فى تلك السرايات بعد ان تواترت الأخبار عن نية الخديو المخلوع على بيعها !

من بين تلك السرايات اختار توفيق أن يقيم فى سراى الاسماعيلية وان

يجرى «مقابلات السنية» فى سراى عابدية إذا ما كان مقيما فى القاهرة . وفى سراى رأس التين عندما ينتقل الى الاسكندرية فى فصل الصيف.

تتأكد اقامة الخديوى فى سراى الاسماعيلية من جملة الأخبار التى كان الاهرام حريصا على تقديمها حول تنقلاته نسوق بعضها هنا..

فى خبر نشرته الصحيفة يوم ٣ مارس عام ١٨٨٣ جاء «قضى الجناب العالى صلاة الجمعة فى سراى الاسماعيلية إذ لم يمكنه الزكام من الخروج من مقامه السامي» يتبعه بخبر فى اليوم التالى مؤداه : «لم يبارح الجناب العالى اليوم سراى الاسماعيلية بسبب الزكام» ، يتلوه خبر بعد ذلك بأقل من عشر أيام جاء فيه: «لم تبارح الحضرة الخديوية سراى الاسماعيلية لشدة العواصف والغبار»!

بيد ان ذلك لم يؤد الى الامتناع تماما عن عقد المقابلات السنية فى الاسماعيلية ، فبعض المقابلات ذات الطبيعة الشخصية ، أو على الأقل رسمية كانت تتم احيانا فى تلك السراى ..

من اطرف أخبار تلك المقابلات التى حفظها لنا الأهرام استقبال الخديو لأخويه اللذين كانا فى صحبه ابيهما فى منفاه واللذين عادا الى مصر بعد نحو خمس سنوات من مغادرتها لها ، كان مما جاء فى هذا الخبر ..

«بعد وصول القطار وتأدية السلام ركبا العربة وسارا توا الى سراى الاسماعيلية فاستقبلهما الجناب العالى وأمر أن يذبح أمام السراى فحلان من الجاموس وقد لبثا بحضرته برهة فقدما تشكر اتهما لسموه وهنأهما بسلامة الوصول ومن ثم خرجا فسارا فى زيارة صاحبتى العصمة والدولة والدة خديوى وحرم خديوى ومن الاسماعيلية توجها رأسا الى سراى القصر العالى لزيارة عصمتلو دولتلو جدة خديوى فذبحت اربعة فحول من الجاموس وكان هناك حضرات البرنسيسات شقائهما فقاما بفروض السلام»

لعل مناسبات قبول أوراق اعتماد الممثلين الأجانب فى مصر كانت اكثر

المقابلات السنية بروتوكولية ، الأمر الذى يضعها فى مكانة خاصة فى هذه المقابلات .

وقبل مطالعة الوصف التفصيلى لبعض تلك المقابلات ينبغى التنويه الى أن مصر قد نجحت من خلال صراعها مع الدولة العثمانية أن تتجاوز وضعها القانونى بصفتها ولاية فى تلك الدولة لايجوز لها أن تستقبل ممثلين سياسيين ، فأصبح لها وزارة للخارجية منذ عام ١٨٢٦ تحت اسم «ديوان التجارة والامور الافرنكية » ، وأصبح لممثلى الدول بها صفة سياسية وان استمروا بلقب «قنصل جنرال ووكيل سياسى »

ويرصد الأهرام خلال عام ١٨٨٣ ثلاثة احتفالات جرت فى سراى عابدين لتسليم اوراق اعتماد ثلاثة من ممثلى الدول ..

كان أولهم «قنصل جنرال جلالة شاه ايران المعظم» الذى استقبله الخديو «محفوفا برجال الوزارة يتقدمهم شريف باشا وبرجال المعية السنية وكلهم بالملابس الرسمية والنياشين الفاخرة » ، والذى وصل بعربة التشريفات يجرها أربعة من جياد الخيل فاستقبله رجال السراى وأتوا به الى القاعة الخديوية فتلا كتاب جلالة ملكة المعلن عن تعيينه قنصلا جنرالا لدى الحكومة المصرية فأجابه سمو الخديوى بجواب أوضح فيه تشكره لدولة الشاه «وينتهى الاحتفال باطلاق المدافع من القلعة وباهداء الخديوى للقنصل الايرانى «سيفا ثمينا»!

كان ثانيهم الهرديرنتال قنصل المانيا الجنرال الجديد وقد نشر الأهرام فى هذه المناسبة الخطابين المتبادلين ، وقد أعرب القنصل الألمانى فى خطابه أن مأموريته «توثيق العلائق الودية وتأييد المصالح المشتركة بين مصر والمانيا» ورد عليه الخديوى بالتعهد «بتسهيل وسائل اتمام مأموريتكم وأرجوكم أن تنقلوا ذلك الى حكومة جلالة الامبراطور مع عبارات تشكراتى الوقارية»(١)

ونظن أن مضمون هذه العبارات لازال سائدا فى مثل تلك المناسبات حتى يومنا هذا ! ، ويلاحظ أن الخديو لم يكتف هذه المرة باهداء القنصل الألمانى

«السيف الثمين» بل أضاف اليه «جوادا كريما» !

ثالثهم «جناب قنصل أوستريا (النمسا) الجنرال ووكيلها السياسى الجديد» ، الذى قدم الى الخديوى التحارير التى تعينه بهذه الوظيفة والذى حظى فوق ما حظى به سابقوه باقامة «وليمة فى سراى عابدين» بعد تقديم «تحاريره» بأسبوع ، حضرها كبار رجال الدولة و «نخبة أعيان التبعة النمسوية» !

****

يلى ذلك فى لقاءات سيد قصر عابدين تلك التى كان يعقدها بشكل منتظم مع ممثلى سلطات الاحتلال ، وقد شهدت الأعوام التى اعقبت احتلال بريطانيا لمصر تعدد هؤلاء الممثلين .. قائد الحامية البريطانية فى مصر ، القائد الانجليزى ، ايفلين وود ، الذى استندت اليه مهمة اعادة تشكيل الجيش المصرى، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، وادوارد ماليت الذى أعقبه عام ١٨٨٣ السير ايفلين بارنج ، غير أن الأهم من كل هؤلاء كان اللورد دوفرين السفير البريطانى فى استنبول الذى أرسل الى القاهرة على رأس لجنة لاعادة تنظيم الحكومة المصرية ، وقد تبدت اهميته من المساحة التى احتلها فى «المقابلات السنية» !

ففضلا عن تردده شبه المستمر على عابدين كان أى من تحركاته يقدم مناسبة لمقابلة سنية، فعندما «تقرر سفر حضرته وعائلته الى الصعيد» يقابل توفيق الذى عين له «وابور الحضرة الخديوية فيروز لخدمته وسوف ينتظره فى اسيوط»

وعندما ينوى السفر نهائيا من مصر بعد أن أنجز مهمته يقيم له الخديو فى سراى عابدين «وليمة فاخرة حضرها نحو ٦٠ ذاتا» ويصف مدير تحرير الأهرام المائدة فيقول انها «كانت ملكية تعلوها أكاليل الزهور وتتخللها طيبات الأشكال» ، ثم يعرج الى الحفل فيتحدث عن أن الحفل لم ينته قبل منتصف الليل سار بعده «سموه بموكبه الحافل الى سراى الاسماعيلية»

ولاتنتهى المناسبة الا بعد ان تذهب «الحضرة الخديوية بموكبها الحافل» الى الدار التى كان يقيم فيها دوفرين لوداعه قبيل الرحيل .

****

حظى كبار الموظفين بالمكانة الثالثة فى المقابلات السنية من الوجهة الاحتفائية الا انهم كانوا اصحاب المكانة الأولى من وجهة تكرر المقابلات الخديوية لشخوصهم ، فلم يكد يمضى يوما دون ان يلتقى توفيق بأحد من هؤلاء.

ولم يكن يمنع الخديوى من عقد تلك المقابلات أية ظروف حتى لو بدت اضطرارية فيما يكشف عنه الأهرام فى عدد من أخباره منها هذا الخبر الذى ورد فى العدد الصادر يوم ٢٩ يناير عام ١٨٨٣ وقد جاء فيه : «واختلى بسمو الخديو صباح اليوم سعادة حيدر باشا (وزير المالية) وفخرى باشا (وزير الحقانية) وتداولوا فى بعض المسائل الراهنة ولم يقابل جنابه العالى غيرهما بسبب انحراف مزاجه المنيف ايده الله وعافاه» !

وتكشف تلك المقابلات عن خطأ الصورة التى شاعت عن توفيق .. صورة الحاكم الضعيف ، فالواضح أن الرجل كان حريصا على ان يمسك بيديه سائر مقاليد السلطة على مستوى الحكومة المصرية.

ينم عن ذلك أنه بالرغم مما تقررفى المرسوم الصادر فى أغسطس عام ١٨٧٨ بتكوين «هيئة النظارة المصرية » من حيث اقرار مبد أى المسئولية والتضامن الوزاريين ، بكل ما يعنياه من استقلالية ، فان المقابلات السنية تشير الى اسمية تلك الاستقلالية !

تسجل تلك المقابلات فى أكثر من مناسبة أن «مجلس الوزراء » كثيرا ما كان ينعقد فى عابدين تحت رئاسة «سمو الخديوى» وأنه لدى وجود هذا الأخير فى الاسكندرية كان يتم انعقاد المجلس تحت رئاسته أيضا فى سراى رأس التين .

تسجل ايضا وبصفة شبه يومية استقبال الخديو لبعض الوزراء في عابدين او حتى في الاسماعيلية لعرض بعض الأمور العاجلة عليه ، ولم نر ما يشير الى امتعاض رئيس الوزراء ، حتى لو كان بحجم شريف باشا ، من عقد مثل تلك اللقاءات وعلى هذا النحو المنتظم !

ولم يقتصر إدارة الخديوي للشئون المصرية على الاتصال بالوزراء بل امتدت لآخرين من كبار رجال الادارة ، خاصة من الموظفين الأجانب ، ومن مديري المديريات ، وكان الأهرام ينهي أخباره بالنسبة للقاءات مع الآخرين بأن سموه «ألقى عليهم توصياته » أي توجيهاته بلغة العصر!

لعل ذلك ما دعا الأهرام الى أن يعلق على تلك النوعية من «المقابلات السنية» في أحد أعداده بقوله: «لاتبرح الحضرة الخديوية أيدها الله ترى وتتفحص بنفسها جميع المسائل المهمة وتتفاوض فيها مع رجالها الكرام .. ومن تبصر وسبر غور البحث علم علم اليقين ان سمو اميرنا يحل معضلاتنا بباهر حكمته وسمو مداركه على ما يناسب مصلحة البلاد والاهلين!»

****

الاحتفالات بالمناسبات الخديوية والدينية شغلت بدورها حيزا هاما في المقابلات السنية ..

بالنسبة للنوع الأول من الاحتفالات كان هناك الاحتفال بيوم ميلاد الخديو ثم الاحتفال بعيد جلوسه وأخيرا الاحتفال بيوم انتقاله من العاصمة الى الاسكندرية مع مطلع كل صيف !

وفقا للتاريخ الهجري ، وفي يوم ١٠ رجب من كل عام وهو اليوم الذى «بزغ فيه في سماء الوجود طالع سمو الخديو توفيق عزيز مصر المعظم » ، كان يقام أكبر الاحتفالات الخديوية.

يصف الأهرام ماجرى في يوم ١٧ مايو عام ١٨٨٣ فيشير اولا الى «الصوارين المديدة التي جللتها الأنوار وكللتها انواع الزهور «والتي أقيمت

فى ميدان الاسماعيلية ، ينتقل بعد ذلك الى وصف الموائد الكثيرة التى جلس عليها «المدعوون مئات مئات يأكلون مريئا ويشربون هنيئا ، ليتبعها المنشدون الذين شنفوا الأسماع بتلاوة الآيات الشريفة والأذكار التى قدمها كبار منشدى العصر من أمثال الشيخ خليل محرم والشيخ يوسف والشيخ الشنتورى ، والذين استمروا حتى منتصف الليل».

يندرج تحت نفس النوع ، الاحتفالات الخديوية ، الاحتفال بعد الجلوس ، والذى يلاحظ أن قواعد المراسم قد روعيت فيه أكثر من عيد الميلاد..

نخرج بذلك من قراءة ما جاء فى الأهرام عن هذه المناسبة تحت عنوان «عيد الجلوس المأنوس»!

جاء فى العدد الصادر يوم ٢٥ يونيه ١٨٨٣ ، وفى صدر الصفحة الأولى «اعلان من التشريفات الخديوية» عن رسوم تبريك يوم جلوس الجناب العالى الخديوى وانها ستتم فى سراى رأس التين بدءا من الساعة الخامسة بعد الظهر لكتابة الاسم «بالدفتر الموجود بقلم التشريفات» على أن يكون الحضور «بكسوة التشريفة والنيشانات العسكرية والملكية».

نظم هذا الاعلان ترتيب الحضور فبدأ بالعلماء الأعلام ، يليهم المأمورون الملكيون والذوات وضباط العسكرية والبحرية ، ويأتى بعد ذلك حضرات النظار فسعادة البرنسات ثم حضرات مأمورى صندوق الدين والدومين يعقبهم الرؤساء الروحانيون فالقناصل فالتجار الأورباويين والوطنيين.

وفى الخبر الذى ساقه الأهرام فى اليوم التالى عن الاحتفال «بعيد الجلوس المأنوس» يلاحظ القارئ التنفيذ الدقيق الذى جاء فى اعلان التشريفات الخديوية ، وأن الخديوى «كان يقابل الجميع بما فطر عليه من الأنس واللطف.

يبقى أخيرا هذا الاحتفال الخاص الذى كان يقام بمناسبة انتقال مقر «المقابلات السنية» من القاهرة الى الاسكندرية فى مطلع كل صيف.

كان الاحتفال المذكور يبدأ بامتداد الطريق من سراى الاسماعيلية حتى

ساحة المحطة حيث يصطف العدد العديد من البوليس الفوارس والمشاة على جانبى الطريق ، وفى تلك الساحة تصطف فرقة من العساكر المصرية جنبا الى جنب مع فرقة من العساكر الانجليزية .

وما أن يصل الخديوى حتى تعزف الموسيقى بالسلام الخديوى ويهلل الجميع مرددين أصوات الدعاء (!) ويستقل بعد ذلك قطاره الخاص بصحبه «حضرات النظار ورجال المعية السنية الفخام » ، وما أن يصل للاسكندرية حتى يجد فى انتظاره احتفالا على نفس النسق !

النوع الثانى خاص بالاحتفالات الدينية ، فقد كان الخديوى حريصا غاية الحرص على عقد احتفال بمناسبة المولد النبوى وعلى حضور ختام ليالى الاحتفال بمولد «سيدنا الحسين» مما سجله الأهرام.

بالنسبة للاحتفال بالمولد النبوى تشير الجريدة الى مئات الصواوين التى كان يقيمها ثراة المصريين بهذه المناسبة وأن الخديوى كان يبدأ ليلته بزيارة «صيوان الحسيب النسيب السيد البكري» ، ثم ينهيها بالانتقال الى «صيوانه الكريم» حيث يجتمع كبار رجال الدولة للاصغاء «للأذكار النبوية والأناشيد الشعرية».

فى الليلة الختامية لمولد «سيدنا الحسين» كان توفيق يخرج لزيارة الجامع فى «موكب منيف» ونترك للأهرام وصف ما كان يجرى بعد ذلك .. يقول : «ولدى وصول جنابه العالى الى شارع المسجد نزل من المركبة ومشى وكانت السكة يغطيها شال كشمير الغالى الثمن والجمع الغفير على الجانبين يتيمن بالطالع التوفيقى .. ثم دخل الجامع فزار وخرج يتبعه العدد العديد من كبار القوم وبعد ان تجول هناك قليلا ركب العربة وسار بشارع السكة الجديدة فالغورية فالسكرية فقصبة رضوان فالسروجية فشارع محمد على حتى دخل بالعز والاقبال الى سراى الاسماعيلية»

****

حالات الضرورة القصوى وحدها كانت توقف «المقابلات السنية» ، وعلى

امتداد السنوات التالية للاحتلال البريطانى لم تفرض احد تلك الحالات نفسها كما حدث إبان انتشار وباء الكوليرا خلال صيف عام ١٨٨٣.

ويمكن الخروج من قراءة الأهرام خلال تلك الشهور بما يشبه الرواية الكوميدية بين رغبة الخديوى فى التظاهر بأن كل شيء على مايرام وان «المقابلات السنية تتم فى مواعيدها(!)

ينشر الأهرام يوم ٢٦ يوليو خبرا جاء فيه : «الجناب العالى الخديوى لايقابل فى هذا النهار لاحتياج مزاجه الشريف للراحة من مشقة السفر» فقد عاد توفيق فجأة ، وفى عز الصيف من الاسكندرية دونما أى احتفال بعد أن وصلها الوباء.

ويأتى عيد الفطر فتذيع التشريفات بيانا بأن الأحوال قد دعت «الجناب الخديوى المعظم الا يقابل أحدا للمعايدة هذا العام اشتغالا بالأنفع وتقديما للأهم على المهم »(!) ، والأهم طبعا صحة الرجل.

ويشير الأهرام فى هذه المناسبة الى أن امتناع الخديوى عن استقبال الزائرين دعا ذوات القطر وأعيانه الى ارسال البرقيات التى وردت من كل جهات القطر «حاملة فرائض التهانى ورسوم المعايدة».

حتى الاحتفال بالمحمل النبوى أناب توفيق رئيس النظار ليقوم مقامه ويقول الأهرام أن زمام المحمل الشريف قدم «لدولته بكل وقار».

ولم تعد المقابلات السنية الى عادتها الا فى اوائل شهر سبتمبر وبعد أن تأكد ان الوباء قد انزاح تماما ، عندئذ فقط اصدرت التشريفات الخديوية اعلانا نشره الأهرام وجاء فيه «يكون حضور الوافدين للتشرف بمقابلة سموه يوم السبت الواقع فى ١٥ الجارى من الساعة الثانية العربية الى الساعة الخامسة من النهار وقد انهى هذا الاعلان فترة استثنائية فى تاريخ المقابلات السنية لم تعرفها تلك المقابلات إلا لماما . والتى استمرت تشكل احدى المهام الأساسية للجالس على كرسى الحكم فى مصر المحروسة.!

الحلقة
٦١
٢٢ سبتمبر
١٩٩٤

حرم أفندينا



- بدءا من «توفيق» اكتفى حكام مصر بزوجة واحدة
- «كلدفان هانم» ثائرة على نظام الحريم!
- «جشم آفت هانم» أول زوجة لحاكم مصرى تسهم فى الحياة العامة
- الاحتفال بتنقلات «صاحبة العصمة حرم خديوى» بإطلاق المدافع

حــرم افنـــدينا!

عهد الخديوى توفيق (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) عرف الانتقال من عصر «حريم افندينا» الى عصر «حرم افندينا»، وهو انتقال لم يحدث بالصدفة، وانما جرى فى اطار جملة من المتغيرات الاجتماعية التى شهدتها مصر وانتقلت خلالها من العصر «العثمنلى» بكل مفرداته الى العصور الحديثة بكل مفاهيمها ونظمها.

مفردة اساسية من المفردات الاجتماعية للعصر الأول كان «الحريم» والذى كان يضم فضلا عن الزوجات اللاتى كن يصلن عادة الى الأربع، جملة من المحظيات والجوارى يعشن فى جناح منفصل من الدار هو الذى يطلق عليه اسم الحرملك.

ونتوقف قليلا عند باب الحرملك فى مصر لنسجل جملة من الحقائق..

○ أنه كان يشيع بين ابناء الطبقات العليا من المجتمع من الحكام وكبار الملتزمين والتجار.

○ لما كانت النسبة الأكبر من هؤلاء من العناصر الوافدة لا العناصر المحلية المقيمة، فقد اكتسب طابعا تركيا اكثر مما اصطبغ بالطابع المصرى، حيث استمر ابناء البلاد من اعضاء طوائف الحرف وابناء الريف يكتفون عادة بزوجة واحدة تقاسمهم هموم الحياة اليومية التى لم يكن فيها متسع لحرملك!

○ كان هذا الجناح المخصص للنساء يتسع ويتقلص تبعا لمقدرة سيد الدار على تحمل أعباء الاعاشة للزوجات المتعددات وأبنائهن مع جملة المحظيات والجوارى، ومن ثم كان من الطبيعى ان يكتسب «حرملك» السلاطين العثمانيين فى استنبول شهرته الطاغية، وهى الشهرة التى انتقلت لحكام اسرة محمد على بعد ان استقرت فى مصر الى ان توقفت بعد عصر اسماعيل.

وفى محاولة جادة لأحد الصحفيين الشبان بمتابعة نساء حكام مصر الخمسة، بدءا من محمد على وانتهاء باسماعيل، وجد ان عددهن قد ناف عن الخمسين، بلغ نصيب مؤسس الأسرة العلوية تسعا وعشرين، بينما وصل نصيب الخديوى الأشهر، اسماعيل، أربع عشرة امرأة بين زوجة ومستولدة، والمستولدات هن من المحظيات اللاتى كن يلدن للحاكم بعض ابنائه. وهو النظام الذى توقف تقريبا بالنسبة للأسرة الحاكمة بعد عزل الرجل.

فبدءا من عهد الخديوى توفيق وحتى عزل آخر ابناء الأسرة، الملك فاروق الأول عن العرش، عام ١٩٥٢، لم يكن لأى من الحكام الخمسة الذين اعتلوا سدة الحكم خلال تلك الأعوام الثلاث والسبعين سوى زوجة واحدة تحمل لقبا محددا.. صاحبة السمو والعصمة حرم الخديوى (١٨٧٩ - ١٩١٤)، عظمة السلطانة (١٩١٤ - ١٩٢٢)، ثم جلالة الملكة خلال الثلاثين عاما التالية.

صحيح ان اغلب هؤلاء الحكام الخمسة قد اقترنوا بزوجتين الا انهم عندما جلسوا فوق عرش مصر لم يكن الى جوارهم، وبدون استثناء، سوى زوجة واحدة بعد أن كان يتم الخلاص من الثانية بالطلاق أحيانا وبالانتقال الى رحمة الله احيانا أخرى!

يحاول احد رجال حاشية الخديوى فى عهد توفيق ان يفسر لنا فى مذكراته الاسباب التى دعت الرجل الى ارساء التقليد الجديد، فيعزوه الى ما اسماه بعفة الخديوى، أو كما قال بالحرف الواحد «وكان عفيفا معتدلا فى شهواته لم يتزوج غير واحدة ولم يتخذ الخليلات والسرارى» ونحن لا نوافقه على ذلك، فعفة حاكم أو اعتداله فى شهواته لا تصنع ظاهرة استمرت تشكل احد الاركان الأساسية للنظام الاجتماعى لأسرة محمد على ما بقى ابناؤها فى حكم البلاد، القضية كانت أكبر من ذلك، فالظاهرة كانت قد أخذت تفرض نفسها منذ اواخر عصر اسماعيل.

***

اخذت تفرض نفسها بعد المتغيرات الكبيرة التى شهدها هذا العصر والتى تم من خلالها تحديث المجتمع بعد ان كان قد تم تحديث الدولة فى عصر محمد على، وهو التحديث الذى ادى فى النهاية الى التخلى عن عديد من الانظمة الاجتماعية العثمانية، وكان منها نظام الحريم..

وفى اطار هذا التحديث كان غريبا ان يبقى هذا النظام فى البلاط الجديد الذى اقامه اسماعيل فى عابدين، فقد استمر هذا البلاط الذى أقيم على نمط بلاطات ملوك وأباطرة أوربا مفتقدا الى عنصر هام من عناصره.. سيدة البلاط التى قدمت مع قدوم الامبراطورة الفرنسية أوجينى الى مصر للمشاركة فى احتفال افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، قدم نموذجا لها، يشير المؤرخون إلى أن اسماعيل قد هام به اعجابا!

ومنذئذ بدأت مجموعة من المؤشرات التى كشفت عن ان نظاما جديدا فى طريقه الى الخروج من رحم الحريم ترصد منها مؤشرين على الأقل:

الاول: ان بعضا من زوجات الخديوى قد خرجن من محبسهن فى الحريم للمشاركة فى الحياة العامة، وبمقاييس العصر طبعا..

لعل اشهر هؤلاء «جشم آفت هانم» زوجة اسماعيل الثالثة التى ارتبط اسمها باشاء تعليم البنات فى مصر، فقد كانت وراء إقامة أولى مدارس هذا التعليم.. مدرسة السيوفية التى اسست عام ١٨٧٣.

ولنا ان نسجل هنا ملاحظتين، فهذا العمل غير المسبوق الذى اقدمت عليه إحدى هوانم الحريم قد تم بعد افتتاح قناة السويس وليس قبله ما يكشف عن تأثير الاحتكاك بالملوك والأمراء الأوربيين الذين قدموا مع زوجاتهم.. امبراطورات وملكات وأميرات للاحتفال بالمناسبة، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فليس من المتصور ان جشم آفت هانم قد اقدمت على هذه الخطوة دون رضاء بل وتشجيع من الخديوى اسماعيل نفسه، آخر اصحاب «الحريم» من أبناء أسرة محمد على.

الثانى : ان والدة توفيق «كلدفان هانم» قد وضعت بصمة اخرى فى طريق انتهاء عصر الحريم، ولها قصة..

جانب من هذه القصة ان تلك الهانم كانت احدى مستولدات اسماعيل ولم تكن احدى زوجاته، وكان حظها حسنا ان أنجبت له اكبر ابنائه.

جانب آخر ان اسماعيل فى سعيه لتثبيت اسرته فى الحكم قد نجح فى ان يستصدر من السلطان العثمانى فى مايو عام ١٨٦٦ فرمانا بتعديل نظام وراثة الحكم من اكبر ابناء الأسرة الى اكبر ابناء الخديوى، الأمر الذى وجدت معه «كلدفان هانم» نفسها فجأة والدة ولى العهد، ولا بد ان سعادتها قد تضاعفت عندما رفض السلطان عبد العزيز ان يصدر هذا الفرمان قبل ان تتحول والدة ولى العهد المنتظر من «مستولدة» إلى زوجة وهو الأمر الذى كان اسماعيل مستعدا لقبوله بغض النظر عن درجة الإعزاز التى تحتلها الهانم فى قلبه!

جانب أخير تبدى فى ان «كلدفان هانم» قد ارتأت تمييزا لها عن بقية الحريم ان تهجر عابدين، ويخبرنا أحمد شفيق رجل القصر فى مذكراته بهذه الحقيقة حين يقول انها «قد انفصلت بعد زواجه بها واقامت فى سراى القبة وذلك عقب صدور الفرمان السلطانى بجعل ولاية مصر وراثية فى اكبر ابنائه».

ونرى ان الفرمان المذكور وما اقترن به من هجر «كلدفان» للحريم كان البداية العملية فى التحول الى عصر «حرم افنديتا» ..عصر انفراد سيدة القصر بالوجود الاجتماعى. الأمر الذى أنهى عصر الحريم بكل أسراره وطقوسه ومؤامراته والتى نتوقف عندها قليلا لنرى تأثيرها على تاريخ الأسرة الحاكمة فى مصر..

فمن المعلوم ان الحاكم الوحيد الذى اغتيل من أبناء هذه الأسرة .. عباس الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) قد راح ضحية من ضحايا إحدى مؤامرات الحريم!

ومن المعلوم ايضا ان الأطعمة التى كان يتناولها الخديو كان يتم ارسالها من المطبخ الى جناحه الخاص فى أوان ملفوفة بالقماش ومختوم عليها بالشمع الأحمر الذى لا يفض الا وقت تناوله لها مخافة ان يدس له فيها السم، وكانت طريقة مشهورة من طريق الاغتيال فى الحريم!

غير ان هذه البداية «بكلدفان» كان لها ما بعدها وهو ما شهده عهد توفيق ومنذ ايامه الأولى..

****

كان على الرجل اولا ان يصفى «الحريم الخديوى» وهو ما شرع فيه على الفور بعد توليه السلطة ولا يمكن القول ما إذا كان تعجيله فى ذلك قد جاء نتيجة لتحريض من والدته «كلدفان هانم» ام نتيجة لإدراكه ان تطورات العصر لم تعد تسمح بوجود مثل هذا النظام، ام نتيجة للعاملين معا.

المهم ان حريم الخديو اسماعيل قد اخذ فى الاختفاء السريع خلال الشهور الأولى من عهد خلفه، فمن ناحية قام الخديو المخلوع بتسهيل مهمة ابنه فى هذا الصدد عندما اصطحب معه الى منفاه زوجاته، باستثناء والدة توفيق التى آثرت البقاء الى جوار ابنها، وقام الأخير باستكمال المهمة بتزويج من يليق من المتبقيات من بنات الحريم ببعض رجال الحاشية.

يسجل احمد شفيق هذه الحقيقة فى مذكراته وان توفيقا اصدر امرا الى احد رجاله «بتزويج كل الجوارى والحريم مع صرف النفقات اللازمةلهن فى الزواج من الخاصة»، وقد نال شفيق نصيبه من الوليمة..«فتاة شركسية جميلة» على حد توصيفه، ليبدأ بعد ذلك عصر «حرم افندينا» والذى نستقى اغلب معلوماته عن شاهد رئيسى من شهود العصر.. صحيفة الأهرام.

فمن مجمل الاخبار التى استمرت الصحيفة تنشرها بامتداد الثمانينات عن نشاطات الاسرة الخديوية يمكن التأكد أن نظام «حرم افندينا» كان فى طريقه إلى الترسخ يوما بعد يوم.

اول ما يلاحظ فى هذا الشأن ان امرأتين ظلتا تحظيان بالمكانة الرفيعة فى حياة القصر.. «صاحبة السمو والعصمة حرم خديو «ذات العصمة والفضل والنبل والدة الخديوى»، مما استمر حتى ١٨ مارس عام ١٨٨٤ حين خضعت الأخيرة «لحكم القضاء المبرم فى الساعة الثالثة من بعد نصف الليل فانتقلت الى جنة الخلد مودعة بالنفوس مشيعة بالقلوب» فيما جاء فى الخبر الذى ساقه الأهرام عن وفاة كلدفان هانم أو غصن الورد كما اشارت الجريدة فى ترجمتها لاسم «الفقيدة المبرورة».

هذا فيما يتصل «بذات العصمة والفضل والنبل»، والتى نراها أول من ارسى تقليد «حرم افندينا»، والواضح انها كانت ذات مكانة كبيرة لدى ابنها حتى ان الأهرام تقول انه عند وفاتها «شمله الأسف وعمه اللهف فلزم العزلة وامتنع من المقابلة حزنا على الوالدة الحنونة والخريدة الفريدة مثال الكرامة والتقى ومنوال الوداعة والهدى»!

اما فيما يتصل «بصاحبة السمو والعصمة حرم خديوى». فالمعلوم ان توفيق قد اقترن بها فى فترة ولايته للعهد، وكان زواجا ملكيا بكل المعايير. فلم تكن واحدة من محظيات القصر كما كان الحال بالنسبة لوالدته او بالنسبة لأغلب زوجات ابناء الأسرة بل كانت ابنة صميمة لها.. فقد كانت «البرنسيسة أمينة» ابنة الهامى باشا ابن عباس الأول أى تجرى فى عروقها الدماء الزرقاء!

وكان الزواج ملكيا ايضا فيما بدا فى الاحتفال به والذى قدم رجل السراى، احمد شفيق باشا، وصفا تفصيليا له، بدءا من الموكب الذى اخترق طرقات المدينة بجهاز العروس، ومرورا بانتقال العروس من سراى الحلمية الى القصر الكبير استعدادا للزفاف، وانتهاء «بعربة التشريفة الكبرى المذهبة التى تجرها ستة من كرام الخيول» التى سارت فى موكب عظيم الى سراى القبة حيث جرى الزفاف.

وكان من الطبيعي مع كل هذا. أن تتصرف البرنسيسة تصرفات الملكات بعد ان اعتلى توفيق العرش وبعد ان اصبحت «صاحبة السمو حرم خديوى» فيما يمكن رصده ايضا من صفحات الاهرام.

****

اول ما ترصده الصحيفة من التصرفات الملكية لصاحبة العصمة متصل بظهورها فى المناسبات الاحتفالية التى يحضرها الخديوى، والتى لا يحضرها ايضا..

الاحتفال باستعراض الجيش الجديد فى ٣١ مارس عام ١٨٨٣ والذى «شرفه الطالع التوفيقى بموكبه الحافل وحضره رجال المعية السنية وغالبية النظار الكرام» تشرف ايضا «بحضور صاحبتى العصمة والدولة والدة خديوى وحرم خديوى».

من المناسبات التى كانت ترافق فيها صاحبة العصمة الخديوى الحفلات التى كثيرا ما كان يحضرها توفيق فى «الاوبيرة الخديوية»، سواء كان الذى يقيمها بعض الفرق العربية او الأوروبية.

يلفت النظر من تلك المناسبات الخبر الذى نشرته الأهرام فى ١٨ ديسمبر عام ١٨٨٨ وجاء فيه «عاد سمو الخديوى صباح اليوم من حلوان محفوفا بمعيته السنية وقد عادت ايضا صاحبة السمو حرم خديوى المصون وسيشرفان الأوبيرو الليلة لحضور تمثيل سارة برنار وجوقها الذين وصلوا اليوم بطريق ثغركم».

الاحتفال بجر الخليج فى ٦ اغسطس عام ١٨٨٧ تسافر صاحبة السمو من الاسكندرية إلى القاهرة خصيصا لحضوره، وتتوجه من المحطة رأسا إلى النيل حيث كان فى انتظارها «حضرات النظار الكرام وكبار الأعيان والموظفين بينما الوابور الخديوى فيض رباني مزدانا بالزينة الباهرة فى انتظار تشريف سموها» وهو الاحتفال الذى ترك لها توفيق واجب تمثيل

الأسرة الخديوية فيه.

ترصد بعد ذلك تحركاتها فى رحلة الصيف والخريف. بالاتجاه الى الاسكندرية مع مطلع الفصل الحار، فى أوائل شهر يونية فى العادة، ثم بالعودة الى العاصمة بعد ان تبدأ نسمات الخريف اللطيفة فى الهبوب، فى اوائل شهر اكتوبر على الأغلب.

والملاحظ فى هذه الرحلة السنوية انها كانت تتم مع الخديوى، ولكن ليس بصحبته، فبينما كان يخصص لتوفيق قطار خاص يقل الحكومة (!) إذ كان يصحبه فى العادة رئيس النظار والنظار وكبار رجال الدولة،فقد كان يخصص لصاحبة العصمة قطار آخر يقل الأسرة الخديوية، ويقوم بعد القطار الأول بسويعات قليلة ويلقى نفس المراسم الاحتفالية التى يلقاها قطار الحكومة.

نطالع مع قارىء اهرام يوم ٢٣ سبتمبر عام ١٨٨٧ جانبا من هذه المراسم.. جاء فيه: «فى نحو الساعة الثالثة بعد ظهر أمس بارحت حضرة صاحبة العصمة والسمو حرم الخديوى المعظم بمعيتها السنية سراى رأس التين العامرة فأطلقت المدافع معلنة بذلك وكانت محطة الثغر مزدانة برايات وفيها العدد العديد من حضرات حرم الذوات يتقدمهن البرنسات الكريمات وحرم دولتلو الغازى مختار باشا ثم العدد الكثير من ذوات الثغر وكبار موظفيه وأعيانه وتجارة يتقدم الجميع عطوفتلو مصطفى فهمى باشا ناظر الداخلية والحربية فاستقبلوا حضرتها بمزيد الاحتفاء ثم ركبت القطار الخصوصى واطلقت المدافع من طابية كوم الدكة وقدم ذلك الجمع لسموها واجبات الوداع فسار بها القطار على الطائرالميمون»...

هذه المراسم استمرت تقدم الجريدة توصيفا لها فى أربع مناسبات سنويا على الأقل، مرتان فى الذهاب واخريان فى الاياب.

الانتقال من سراى الى اخرى كان بدوره مناسبة تحتفى بها الجريدة بصاحبة العصمة احتفاء ملحوظا، خاصة عندما كان يتم هذا الانتقال الى السراى

التى اقامها الخديوى فى حلوان والتى كان يقضى اوقاتا طويلة من الشتاء فيها.

وبامتداد الفترة بين النصف الثانى من اكتوبر وحتى اوائل فبراير من العام التالى كانت تتتالى الأخبار ليس فقط عن سفريات صاحبة العصمة الى الضاحية المشهورة بل ايضا عن استقبالاتها فى السراى المقيمة بها والتى كانت تشمل ابناء الأسرة وعائلات كبار موظفى الحكومة فى مقدمتهم النظار ورئيسهم فضلا عن اسر الممثلين الأجانب فى العاصمة الذين فتنتهم حلوان بحماماتها منذ ذلك الوقت المبكر.

****

مما رصده الأهرام ايضا الدور المؤثر الذى كانت تقوم به صاحبة العصمة الأميرة امينة فى الاحتفالات التى تخص الخديوى.. الاحتفال بعيد الميلاد والاحتفال بعيد الجلوس، فقد كان الترتيب لهذه الاحتفالات والدعوة اليها يتم بمبادرة منها.

عيد الميلاد الذى كان يحتفل به يوم ٤ ابريل كان يحضره «حضرات البرنسسات من العائلة العلوية الكريمة عند صاحبة السمو والعصمة حرم خديوى فخر السيدات وغرة الأميرات يهنئن سموها وهى مسرورة بهذا العيد المأنوس»، وعيد الجلوس الذى كان يحتفل به فى ١٤ مايو كان المدعوون بعد ان ينالوا العديد من الوان الكرم يتوجهون الى «حضرة المحترم مرجان باش أغا حرم خديوى الذى كان يقابل الوفود بلطفه وظرفه ويكلف من قبلهم بتقديم فروض الاحترام والتشكر لصاحبة العصمة والدولة جعل الله ايام سمو مليكنا العزيز اعيادا»!

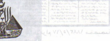
بقى بعد كل ذلك الواجبات العائلية والاجتماعية التى كانت تقوم صاحبة العصمة بآدائها، والتى استمرت بندا ثابتا من بنود اخبار الأسرة الخديوية فى الجريدة العتيدة.. أن تستقبل إحدى زوجات اسماعيل لدى وصولها الى

القاهرة فيما تضمنه خبر، ان تسافر الى الاسكندرية خصيصا لتعود جدتها والدة الهامى باشا فى مرضها مما جاء فى خبر آخر، ان تعنى عناية خاصة بسفر هذه الجدة لأداء فريضة الحج مما كان موضوع جملة من الأخبار، اما عن الواجبات الاجتماعية فقد كان ابرزها قبولها ان تقام الحفلات الخيرية تحت رعايتها والتى تعددت أخبارها.

****

لم يكن ثمة غرابة مع كل هذا ان تلقى صاحبة العصمة الاهتمام، ليس فحسب من المصريين، بل من غيرهم مما بدا فى الخبر الطويل الذى زفته الجريدة فى عددها الصادر يوم ٢١ يوليو عام ١٨٨٥ والذى جاء فيه ان «الحضرة العلية الشاهانية (السلطان العثمانى) تكرمت بنيشان الشفقة المرصع الجليل السامى على صاحبة الدولة والعصمة حرم محترم الجناب العالى» ، وتستطرد الجريدة فى وصف الاحتفال بتلقى الحرم المشار اليها «هذا الاحسان الجليل لابسة الملابس الرسمية ومتجلية بأنواع الجواهر المفتخرة وصحبتها صاحبة الدولة والعصمة قادين افندم والدة جنتكمان الهامى باشا وبعض من الفاميليا الفخام» ولعل التوصيف «بالفاميليا» فى نهاية هذا الخبر يقدم افضل خاتمة لوصف التحول الذى حدث من عصر الحريم الى عصر الفاميليا.







الأهرام

AL AHRAM

الصفحة الاولى من الاهرام ١٨٨٣/٥/١٧ مخصصة للاحتفال بيوم ميلاد الخديوى.

الحلقة
٤٧
١٦ يونيو
١٩٩٤

الغازى باشا





القوميسيير الذى بقى فى مصر ربع قرن

باشا اليمن العثمانى ممثلاً لاستنبول بالمحروسة!

مختار وراء إفشال أول معاهدة للجلاء عن مصر



الغـــازى باشـــا!

عند ظهر يوم السبت ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨٥ ظهر فى مياه الاسكندرية «الوابور العثمانى عز الدين الذى يقل دولتلو الغازى أحمد مختار باشا مع حضرة حرمه ورجال معيته فهرع الى الميناء نوبار باشا رئيس الوزراء ومحافظ الثغر وحضرات العلماء الاعلام والباشوات والذوات وكبار الموظفين والتجار والاعيان حتى غصت الفسحات بهم فضلا عن لفيف المتفرجين الذين سدوا السكك واصطف على الشاطيء فرقة من العساكر الانكليزية وفرقة من العساكر البحاره المصرية وعند الساعة الثانية بعد الظهر أرسى الوابور عز الدين على مقربة من الترسخانة « الترسانة» فرفعت جميع البواخر التى فى المينا العلم العثمانى وأطلق الوابور محمد على ١٩ مدفعا .. وفى ذاك الحين نزل الى الوابور دولتلو نوبار باشا ومن معه فقابلوا دولته وهنأوه بسلامة الوصول ».

كان هذا هو الوصف الذى تقدم به الأهرام لاستقبال الغازى مختار باشا مما يشكل السطور الأولى من فصل من أغرب فصول التاريخ المصرى المعاصر ، وربما أكثرها غموضا ، هو الفصل الذى كان بطله هذه الشخصية .. الغازى باشا ، ونبدأ القصة من أولها

****

القصة : كانت قد بدأت قبل ستة شهور فى ٢٤ يونية ١٨٨٥ حين استقالت حكومة الأحرار برئاسة جلادستون التى تم فى عهدها احتلال مصر وخلفتها حكومة المحافظين برئاسة سولسبرى ، وأعقب ذلك تغير التوجهات البريطانية حيال المسألة المصرية بقرار الوزارة الجديدة بسحب جيش الاحتلال من البلاد متأثرة فى ذلك بجملة اعتبارات ..

من هذه الاعتبارات المشاعر التى عبر عنها قطاع هام من الرأى العام البريطانى كان منه اللورد ولسلى قائد الحملة التى احتلت البلاد ، والتى كانت ترى أن البقاء فى مصر أقرب الى الوقوع فى فخ !

منها أيضا ما ترتب على الاحتلال من أزمات متتالية مع حكومة باريس الأمر الذى اصبح معه استمراره بمثابة قنبلة موقوتة فى العلاقات الفرنسية البريطانية .

منها ثالثا تدهور العلاقات مع روسيا بسبب النزاع حول مناطق النفوذ فى افغانستان الامر الذى كان ينذر فى صيف عام ١٨٨٥ بحرب بين الدولتين الكبريين .

منها اخيرا وعلى ضوء الاعتبار السابق ، سعى بريطانى لتحسين العلاقات مع الدولة العثمانية والتى تدهورت كثيرا بسبب احتلال مصر ، فقد كانت الحاجة ماسة ، فى حالة نشوب حرب مع روسيا ، لعبور القطع البحرية البريطانية للمضايق فى اتجاه البحر الأسود دونما عرقلة من جانب حكومة الاستانة .

تبع اتخاذ هذا القرار جملة اتصالات مع الحكومة العثمانية لتنظيم الجلاء عن مصر يهمنا منها هنا ما ترتب عليها من قرار ارسال مندوب سام عثمانى أطلقت عليه الأهرام وقتئذ تسمية «المرخص العثماني» ، وأطلقت عليه الصحف المصرية بعدئذ تسمية «القوميسيير العثمانى» كان هو نفسه الغازى أحمد مختار باشا ، وهو وان لم يكن أول المرخصين العثمانيين الذين جاءوا الى مصر الا أنه كان أكثرهم غرابة .

قبل ذلك فى أكتوبر عام ١٨٨١ ، وفى أعقاب مظاهرة عابدين الشهيرة ، جاء الى مصر مبعوث عثمانى هو على نظامى باشا سرياور السلطان وكان الهدف المعلن من الزيارة إظهار الثقة بالخديوى وتثبيت مركزه ولم يزد وجود نظامى باشا فى العاصمة المصرية عن اسبوعين .

مرة أخرى وفى ٧ يونيه عام ١٨٨٢ وبعد أن بدت نذر التدخل العسكرى

جاء الى مصر مرخص آخر ، وعلى الوابور عز الدين ايضا ، هو مصطفى درويش باشا ، والذى عايش أحداث الثورة واستمر فى الاسكندرية الى ما بعد ضربها من جانب الأسطول البريطانى فى ١١ يوليو ليقلع بعدها عائدا الى الأستانة على نفس الوابور .. عز الدين ، ولم يقض فى البلاد أكثر من شهرين.

بمعنى آخر انه قد سبق الغازى باشا مرخصان عثمانيان ، وبينما لم تزد مدة بقاء أولهما عن اسبوعين وثانيهما عن شهرين فقد بلغت مدة بقائه نحو ربع قرن ، أو ٢٣ عاما على وجه التحديد ، الأمر الذى يمكن القول معه انها كانت أطول مهمة يقضيها مبعوث فى مصر !

كانت هذه المهمة باختصار شديد العمل على «الجلاء الانكليز» عن مصر ، وهى وان بدت ممكنة فى البداية فانه كلما مر الوقت كلما بدت صعوبتها ، وقد كانت على أى الأحوال مهمة كبيرة الأمر الذى اقتضى أن توكل الى شخصية كبيرة ، وهو ما اوضحه الأهرام فى تقديمه لسيرة حياة الغازى..

أول ما يلفت النظر فى هذه السيرة التى خصصت لها الجريدة مساحة كبيرة معتبرة من عددها الصادر يوم ١١ نوفمبر عام ١٨٨٥ أن الرجل نال رتبة كبيرة فى الجيش العثمانى (القائمقام) ولم يكن عمره قد تجاوز الثالثة والعشرين وانه قد شارك فى حرب القرم وفى الحملة على الجبل الاسود.

يلفت النظر أيضا انه كان من رجال القصر فقد عمل مربيا لأحد أبناء عبدالعزيز وانه اصطحبه فى جولة واسعة شملت اغلب البلاد الأوربية .

يشير الأهرام الى الملف العسكرى الحافل للرجل ، فقد شارك فى أغلب الحروب التى خاضتها الدولة خلال ستينات وسبعينات القرن فضلا عن دور متعدد الجوانب فى اخماد الثورات التى استمرت تندلع فى سائر ولاياتها .

وإبان تلك الأعمال تقلد الغازى جملة من المناصب الرفيعة فى العاصمة أو فى الولايات .. كان منها وزارة النافعة (الاشغال) ونظارة «الطوبخانة العامرة» ، وكان منها انه عمل واليا على اليمن بعد اخماد ثورته فى

مطلع السبعينات ، وواليا على كريت لثلاث مرات .

وفى تلك الاثناء وبعد ان كان قد حصل على لقب «المشير» الرفيع عام ١٨٧٠ خلال قضائه على ثورة اليمن حصل على لقب «الغازى» المتفرد عام ١٨٧٧ إبان اشتراكه فى الحرب ضد روسيا ، وبهذه الصفة .. صفة الغازى جاء الى القاهرة بعد أن قام بالمهام الجسيمة فى خدمة الجيش العثمانى على حد تعبير الأهرام .

ومثل هذه الشخصية كانت تستحق كل ذلك الاهتمام الذى أعارته له الجريدة بعد أن أعلن فى الاستانة فى ٨ نوفمبر عام ١٨٨٥ تعيين دولتلو الغازى أحمد مختار باشا معتمدا ساميا للدولة العلية فى مصر ، وهو اهتمام تعددت صوره.

فيوم ان وصل الخبر أعرب الأهرام عن سروره المزدوج (!) لأن دولته واسع الاطلاع وطنى النزعة مستقيم السلوك عفيف النفس ولأن تعيينه يشير الى تحسن حالة المسألة البلقانية ولولا ذلك لما استغنت عنه الدولة العلية !

وبعد أن عرف الأهرام طبيعة تكوين الوفد العثمانى المرافق للرجل أعرب عن رضائه فهم من كبار الموظفين وليسوا من مأمورى السراى وفيه البرهان على أن الأمر للمختار وحده .

ويوم أن أقلع الغازى من الاستانة أسهب الاهرام فى وصف مقابلاته للحضرة السلطانية وفخامة الصدر الأعظم وحضرات الوكلا وبارح ومعيته (من معه) دار الخلافة على الوابور عز الدين متوجهين الى ثغركم.

****

فى تلك الاثناء كانت القاهرة تستعد لاستقبال الغازى .. كان توفير مقر لهذه الشخصية الرفيعة أول ما اهتم به المسئولون فى العاصمة المصرية.

فى البداية تصوروا امكان استئجار منزل أو أكثر للرجل ، وهو تصور صدر عن أن مهمته موقوتة مثل مهمة سابقيه .. اسبوعين أو حتى شهرين (!) ، الأمر الذى يفسر الخبر الذى نشره الأهرام يوم ٩ نوفمبر وجاء فيه «أن

الحكومة عازمة على استئجار منزل عزتلو عثمان بك رأفت سلملكا (دار استقبال) للمندوب العثمانى ومنزل عزتلو سراج بك وكيل محافظة الاسماعيلية للحرم (دار سكن) ومن الممكن فتح باب المنزلين ولا خفاء أن الموقع مناسب».

بعد ثلاثة أيام عدلت الحكومة عن رأيها الأول بعد ان أدركت أن اقامة الغازى سوف تطول نوعا الأمر الذى انعكس على الخبر بأنها قد عينت سراى البرنسيس فاطمة هانم نزلا للرسالة العثمانية ومقرها وراء المالية وقد أمرت باعدادها .

وينقضى نحو شهر ، وقبل وصول المرخص العثمانى بثلاثة أيام فحسب ، ينشر الاهرام خبرا غريبا جاء فيه ان جناب الخديو أصدر أمره باعداد سراى الاسماعيلية واتقانها لنزل دولتلو المختار .

وتبدو غرابة الخبر من أن تلك السراى كانت مقرا لاقامة الخديوى توفيق نفسه ، فأن يتنازل عنه ويرحل الى سراى عابدين التى كانت مخصصة للاستقبالات الرسمية لابد انه قد حدث تحت ضغوط شديدة ، كان أهمها فى اعتقادنا المكانة التى يتمتع بها الغازى فى سلم الحكومة العثمانية ، والتى اتضح انها لاتقل عن مكانة خديوى مصر إن لم تزد ، وكانت مجرد بداية لما بعدها.

ولعل الاستقبال الذى جرى للغازى فى قصر عابدين صباح يوم الخميس ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٥ انما يكشف عن حجم هذه المكانة ، وهو الاستقبال الذى حضره بشارة تقلا «مدير الجريدة» وقدم وصفا تفصيليا له فى العدد الصادر فى ذات اليوم .جاء فى مستهل هذا الوصف انه «عند الساعة ١١ وصل دولتلو المختار الى سراى عابدين بموكب حافل تتقدمه كوكبة من الخيالة ويتبع عربته عربات كثيرة تقل حضرات رجال معيته وكلهم بالملابس الرسمية ، وكان العالم مزدحما على جوانب السكة فلقيه الى باب السراى سعادتلو خيرى باشا وذهب به الى حيث كان سمو الخديو محفوفا بحضرات

النظار ورجال المعية السنية وكلهم بالملابس الرسمية ».

انتقل بعد ذلك مندوب الاهرام فى العاصمة الى نقل فحوى الخطابين المتبادلين بين الغازى والخديوى ، ولم ينس الاول فى هذا الصدد أن يذكر توفيق انه قادم من «لدن سيدنا ومولانا خليفة المسلمين متبوعنا الاعظم وابشركم بكمال التوجهات الملوكية نحو فخامتكم»! ولم ينس أيضا الاشارة الى ان مصر هى من «الأجزاء المتممة المهمة للممالك الشاهانية»، ولم ينس ثالثا أن ينوه الى ما رآه من علامات التبعية من «جميع مأمورى الحكومة ولاسيما من العلماء والأعيان وأهالى البلاد» ولم ينس أخيرا أن ينبه الخديو انه انما جاء لاستئصال «الارتباكات المتوالى ظهورها من مدة بالخطة المصرية» مما شكل تقريعا علنيا لعهد الرجل !

وجاء رد توفيق قصيرا ومتخاذلا ، فقد أعرب عن الرجاء بأن «الارتباكات الواقعة فى القطر المصرى من مدة تكون فى ظل مولانا الخليفة الأعظم مبدلة للاطمئنان والسعادة» وباستثناء ذلك فقد امتلأ الرد بالدعاء للسلطان بطول العمر والصحة «وازدياد عظمة دولته وشوكته».

ويبدو أن توفيق بعد ان استشعر بالنية البريطانية على «الانجلاء» بكل ما يترتب على ذلك من تركه وحيدا أمام حكومة استنبول قد آثر اتباع سياسة المسالمة مع الغازى !

وكان على الخديوى أن يدفع الثمن من مكانته وهيبته مما اثبتته جملة تصرفات المختار خلال الأيام التالية.

لم يكن قد مضى اسبوع على وصول الغازى حين تيقن الخديو انه ليس الانجليز وحدهم الذين جاءوا ليستأثروا من دونه بالسلطة فيما كشف عنه خبر طويل للأهرام عن نشاطات مختار باشا خلال الأيام القليلة التى اعقبت استقراره فى العاصمة المصرية .

جانب من هذا الخبر اشار الى أن «دولتلو المختار شرع بتفحص المسائل واحدة فواحدة بدقة وترو .. وانه لايترك شاردة ولا واردة دون الاستفهام عنها

والوقوف على حقيقتها».

وكان من بين ماتفحصه الرجل «حالة الأطيان والمحاصيل والأموال المضروبة على الأهلين ، ومن بين ما طلبه الميزانية على اجمال وتفصيل مع كشف يشتمل على عدد الموظفين فى جميع الادارات وراتب كل منهم وإبانة جنسيته»، وكلا الأمرين يمثلان عصبا أساسيا لحكومة مصر.

خول الرجل لنفسه بعد ذلك حق الاتصال بكبار الموظفين بمن فيهم النظار ، خاصة ناظر الحربية الذى أخذ يبحث معه فى شئون الجيش وأمور السودان .

وصل الأمر بالغازى الى القيام برحلات تفقدية فيما تضمنته اخبار عديدة نشرها الاهرام .

من بينها ذلك الخبر عن زيارة قام بها الى دار الكتب فى سراى درب الجماميز حيث كان يصحبه رجال دائرته الكرام فقابلهم سعادة تلو يعقوب باشا أرتين (وكيل نظارة المعارف) وجناب مدير الكتبخانة ودار بهم فى قاعات الدار فسرهم ما شهدوا من الآثار والكتب النفيسة والمؤلفات القديمة العربية والتركية والفارسية وغيرها مما ندر وجوده فى سائر المكاتب .

خبر آخر عن زيارة قام بها الى بنها فى وابور خاص قادم من العاصمة فاستقبله سعادة المدير وحضرة وكيله وجمع من الأعيان ثم طلع الى البر وتفرج على وابور حلاجة القطن ثم ركب فى قطار الركاب وعاد الى مصر .

وأخبار كثيرة كانت كلها تبين نية الرجل على أن يقوم بدور فعال فى الادارة المصرية ولم تكن تحركات سيد قصر الاسماعيلية لتنزل منزلة مريحة لدى سيدّى القصرين الآخرين .. الدوبارة حيث ايفلين بيرنج ، وعابدين حيث توفيق .

فضلا عن ذلك فان الغازى أخذ على عاتقه مراقبة تطورات العلاقات المصرية ـ العثمانية والتدخل فى مسارها إذا ما تطلب الأمر ذلك .

من بين تلك التدخلات ما حدث خلال عام ١٨٨٦ حين أرادت الحكومة المصرية أن تشمل ضريبة الدخولية ، وهى ضريبة كانت تفرض على الواردات

التى لها نظير من الانتاج المصرى .. أن تشمل مايتم دخوله من سائر أنحاء الدولة وكان الهدف الأساسى من هذه الضريبة تحسين دخل الخزينة المصرية التى كانت تعانى «الضنك الشديد».

لم يكن مثل ذلك العمل ليرضى حكومة الاستانة سواء لأسباب تجارية ، والأهم لأسباب سياسية ، لأن فرض ضريبة جمركية ، تحت أى مسمى ، بين مصر وبين سائر أنحاء الدولة كان يعنى ببساطة مزيدا من اسباب الانفصال لها عن الامبراطورية ، بكل ما يسببه ذلك من حساسية فى دوائر الباب العالى.

وجاء تدخل الغازى فى قضية الدخولية نموذجا على اثر وجوده على الشئون المصرية الداخلية ، فبينما ارادت الحكومة المصرية أن يتم تراجعها على شكل «توقيف» الامر الذى أصدرته فى هذا الشأن فقد صمم على أن يجيء على شكل «الغاء» لهذا الأمر ، وهو مارضخت له أخيرا ، فيما سجله الأهرام فى ١٠ أغسطس عام ١٨٨٦ الذى استرسل فى قوله بأن دولة الغازى بلغ النتيجة الى الباب العالى فأرسل يشكره ، ولم ينس مدير التحرير الذى ساق الخبر الاشارة الى ما أعرب عنه تجار الاسكندرية من سرور من مسلك الغازى الشريف ، وكان لابد أن يكون شريفا بحكم ما استفاده هؤلاء من الغاء الضريبة !

على الجانب الآخر نشط الرجل فى أن يكون له وجود اجتماعى فى مصر المحروسة وهو نشاط امتد للعديد من الجوانب

.المناسبات الدينية كانت اهم هذه الجوانب ، ففى اكثر من يوم من أيام الجمعة كان يفاجيء المصلين فى الجامع الأزهر ليؤدى صلاته فى وسطهم حيث يستقبله فضيلة شيخ الأزهر وجمع من العلماء الافاضل ، ثم أنه كان لايفوت أيا من الليالى الدينية دون أن يكون حاضرا ، منها حضور الموالد التى كان يقصدها مع رجاله الكرام وقد سمعوا تلاوة القرآن وكان الحضور عديدين .

ولاشك أن حرص الغازى على الوجود فى هذه المناسبات انما كان بهدف

التأكيد على أنه يمثل «خليفة المسلمين » دون غيره ، خاصة ذلك المقيم فى عابدين !

استقبال الشخصيات الكبيرة كانت تمثل الجانب الآخر من هذا الوجود حتى ان مقابلاته اصبحت تمثل بابا ثابتا فى أخبار الصحف ، وقد جاء فى أحدها: «قبل دولة المختار أمس زيارة كثيرين من كبار القوم فى جملتهم دولتلو شريف باشا وحضرات قنصلى فرنسا والمانيا الجنراليين وغيرهم من الأعيان وتداول فى كثير من المسائل».

إقامة المآدب الشائقة كانت تمثل جانبا آخر فى السعى لتأكيد وجود الغازى الاجتماعى ويلاحظ على تلك المآدب الحرص على التذكير بالسيد الحقيقى للبلاد .. السلطان العثمانى بالطبع ، فأغلب تلك المآدب كانت تفتتح «بتلاوة القرآن الشريف والدعاء لحضرة مولانا الخليفة الأعظم».

بالمقابل كان الرجل فى مكان الصدارة فى شتى المناسبات التى يقيمها الخديو سواء كانت مخصصة لتكريم الغازى والتى كان يحضرها من فى «معيته واصحاب الدولة البرنسات» أو كانت احتفالات عامة حتى لو كان منها ليالى الرقص التى تقام فى عابدين !

ولعل اهم ما يثير الاهتمام أخيرا فى قصة قدوم الغازى مختار إلى مصر انه كان قد قدم خصيصا تنفيذا لعهدة (اتفاقية) عثمانية - انكليزية كان قد تم توقيعها فى الاستانة فى ٢٥ اكتوبر عام ١٨٨٥ ليتباحث مع «المرخص الانكليزي» السير هنرى درمندوولف فى الطرق المؤدية لتنفيذ تلك العهدة وانهما بعد أن توصلا الى اتفاق حمله وولف متوجها للأستانة بينما بقى الغازى فى القاهرة .

وفيما تجمع عليه المصادر فان الرجل قد تسبب بسياساته فى إفشال أول معاهدة اقرت بجلاء الانجليز عن مصر ، وهى المعاهدة التى لم توضع موضع التطبيق أبدا ، مما يشكل فصلا آخر من فصول التاريخ المصرى إبان تلك السنوات التى نبحر فى أحداثها على صفحات الاهرام .. سنوات الثمانينات من القرن الماضى.

الحلقة
٥٣
٢٨ يوليو
١٩٩٤

وفاة المشير الخطير

شريف باشا شخصية جمعت النقائض!



رجل المهام الصعبة في الوزارة والبرلمان

مظاهرة بحرية للاستقبال الأخير

وفاة المشير الخطير !

بين الساعة التاسعة وست دقائق والثانية عشرة وست دقائق من صباح يوم الاربعاء ٢٠ أبريل عام ١٨٨٧ طير مدير تحرير الاهرام المقيم في القاهرة ثلاث برقيات (تلغرافات) الى مقر الصحيفة بالاسكندرية وكان تصرفاغير مسبوق دفعه اليه امر جلل تتبينه من قراءة هذه التلغرافات .

التلغراف الاول الساعة ٩ والدقيقة ٦ قبل الظهر جاء فيه:

«ولـ الاسف نعت لنا اخبار غراتز (مدينة جراتز في النمسا) الواردة في الليل الماضي وفاة المغفور له المشير الخطير شريف باشا فكان لهذا الخطب الجسيم تأثير شديد في قلوب جميع المصريين رحمه الله» !

التلغراف الثاني الساعة ١٠ والدقيقة ٤١ قبل الظهر وجاء فيه :

وانفذ دولتلو نوبار باشا لائحة (مذكرة) الى حضرات النظار زملائه يقول فيها ان شريف باشا فقيدنا المأسوف عليه قد توفى عقب أن خدم الحكومة السنية زمنا طويلا بغاية الشرف والاستقامة والاخلاص ولما كانت وفاته فاجعة عظيمة وخسارة جسيمة على مصر أمر سمو الخديو المعظم بأن تقفل جميع دوائر الحكومة اشارة للحداد » .

التلغراف الاخير بعث به بشارة تقلا من المحروسة الساعة ١٢ والدقيقة ٦ وقد جاء فيه :

«أمر سمو الخديو المعظم بأن يتوجه مساء غد أحد الوابورات المصرية الى ترستة ليتقل جثة المغفور له شريف باشا الى القطر المصري وسيصحبه سعادتلو طونينو باشا ومراد باشا» .

وتشي تلك التلغرافات «الخصوصية» بجسامة الحدث، فبماعداد عمر الاهرام والذى كان قد قارب الاحد عشر عاما وقتذاك لم يحدث ان تم

اعلان الحداد على المستوى الوطني، وتعطيل مصالح الحكومة فيما حدث بمناسبة وفاة «المشير الخطير»، خاصة وان توفيقا قد تولى العرش فى اعقاب خلع أبيه الخديو اسماعيل، وليس وفاته، كما لم يحدث لأحد من هؤلاء أن توفى خارج البلاد الامر الذى اقتضى ارسال «وابور خاص» به كبار رجال السراى ليأتوا بالجثة فى موكبها المهيب.

وجسامة الحدث تصدر بالطبع عن أهمية الشخصية، فشريف باشا يمكن اعتباره دونما مبالغة أهم شخصية سياسية مصرية فى القرن التاسع عشر هذا اذا ما استثنينا أحمد عرابى ذا التاريخ الثورى أكثر من التاريخ السياسى.

ونسوق هنا حقيقة ذات دلالة، فباستثناء الحكام المصريين، فمن بين ساسة هذا القرن لم يخضع للدراسة الاكاديمية سوى شخصيتان أعدت عن كل منهما أطروحة علمية.. أحمد عرابى وشريف باشا، على عكس الحال خلال القرن التالى الذى حفل بالشخصيات السياسية التى خضعت لهذا اللون من الدراسة.

يقودنا هذا الى البحث فى مصادر أهمية هذه الشخصية وفى تتبع الاحتفاء بوفاة «المشير الخطير» فيما نقرأه فى صفحات الاهرام وهو الامر الذى لم يتكرر كثيرا خلال القرن التاسع عشر.

القول بان شريف باشا كان شخصية استثنائية جدا له ما يبرره، على الاقل بحكم ما اجتمع فيه من متناقضات، وكانت فى مجملها متناقضات ايجابية! فأن يخرج رجل من رحم الطبقة التركية الحاكمة ويكون من أكثر العناصر تحمسا لها وأن يدخل فى نفس الوقت فى معارك ضد الحكام جعلت له كل هذا الحجم فى الوجدان الوطنى المصرى، تناقض ولكنه تناقض ايجابى!

وأن يجمع شخص بين أن يكون موظفا كبيرا وبين أن ينحاز فى نفس الوقت للمطالب الشعبية ويكون من أكثر المعبرين عنها تناقض آخر

ولكنه تناقض ايجابي ايضا!

تؤكد السيرة الذاتية التى نشرها الاهرام بمناسبة وفاة «المشير الخطير» على ذلك الانتماء الحميم بينه وبين الطبقة التركية الحاكمة، ونترك الكلام للصحيفة فى عددها الصادر يوم ٢٧ ابريل عام ١٨٨٧ ...

«ولد محمد شريف فى دار الخلافة العظمى سنة ١٨٢٦ من عائلة أثيلة المجد عريقة النسب مقربة من ولاة الامور وقد تولى جده مناصب جمة فى جهات مختلفة من المملكة العثمانية وكان ابوه من طبقة العلماء تولى القضاء فى عدة أماكن ثم صار قاضيا فى مصر كما كانت العادة السابقة فى ارسال قضاة من دار الخلافة.

« ولما ذهب والده الى الحج عرج على مصر فزار المغفور له محمد على باشا وكان عمر محمد شريف باشا يومئذ سبع سنوات فطلبه محمد على باشا من ابيه ليربيه مع اولاده فرضى أبوه بذلك وأقام الشريف فى مصر فى ظل الوالى كأحد أولاده لأنه كان فى السراى معهم دائما».

ومع أن الدراسات العلمية الحديثة تشكك فى هذا الجانب من القصة التى ساقها الاهرام الخاص بأن والد صاحب السيرة ، وكان يدعى سعيد سيرت قد ترك ابنه طواعية لباشا مصر، وأن هذا الاخير احتضن الطفل بعد وفاة والده وهو الامر الاكثر معقولية، فإن النتيجة واحدة وهى أن محمد شريف قد تربى فى بؤرة رحم الطبقة التركية الحاكمة فى مصر ... أسرة محمد على.

يؤكد ذلك ما تبقى من السيرة التى سجلها الاهرام عن فترة نشأته فقد لازم أقرب أبناء الوالى الى عمره ، حسين بك الذى التحق معه بمدرسة الخانقة (الخانكة) «وهى مدرسة كان أقامها محمد على باشا لتهذيب أنجاله واولاد الاعيان» على حد قول الاهرام ، «وانتقل الصبيان بعد ذلك الى مدرسة السوارى بالجيزة ، وعلى عتبات الشباب وفى عام ١٨٤٤ على وجه التحديد ذهبا ضمن بعثة دراسية الى فرنسا، وهى

التى اطلق عليها « بعثة الانجال » بحكم أن اغلب أعضائها كانوا من ابناء الباشا أو اللصيقين بالاسرة العلوية ومع ان قرينه حسين بك قد توفى فى ارض الغربة وعادوا بجثمه فإن شريف قد استكمل دراسته وكانت عسكرية فى « سان سير » الامر الذى يبدو غريبا لأول وهلة على ضوء مسيرة حياة الرجل فيما بعد والتى لم يقم خلالها ، رغم اسمه الكبير بانجاز عسكرى يذكر !

بيد أن أسباب الغرابة لا تلبث ان تتبدد مع ملاحظة ان التعليم الحديث استمر حتى ذلك الوقت ذا طبيعة عسكرية وأنه لم يتخذ طابعه المدنى إلا فى عصر إسماعيل ، وعلى يد على باشا مبارك غير أنه ومن هذا الباب حصل الرجل على لقب « المشير الخطير » إن كان لهذا الحصول قصة !

****

رغم هذا الانتماء فقد نجح محمد شريف أن يطبع لنفسه صورة ايجابية فى الوجدان الوطنى المصرى ، وهى صورة لم تأت من فراغ ..

بدأت صناعة هذه الصورة عندما رفض شريف باشا فى صيف عام ١٨٧٨ ، وكان يشغل منصبى ناظر الخارجية وناظر الحقانية .. رفض المثول أمام لجنة التحقيق الاوروبية وآثر الاستقالة ، وهى الاستقالة التى علق عليها أحد الكتاب بقوله أنها « هزت البلاد بما تنطوى عليه من المعانى .. وكانت بمثابة ثورة ما لبثت ان بعثت فى كل نفس من نفوس الاحرار ثورة مثلها وبذلك تهيأت البلاد لان تثبت وجودها أمام الاجانب » وانتهت صناعة الصورة باستقالة أخرى هى الاستقالة التى أعقبت تلغراف جرانفيل المشهور فى يناير عام ١٨٨٤ والتى كانت عنوانا ليس فقط على رفض تدخل سلطات الاحتلال فى الشئون المصرية وإنما على رفض سياستها القائمة على فصل السودان عن مصر.

التناقض الايجابى الاخر بدا فيما نحا نحوه الاخر الموظف الكبير بل أكبر موظف فى الادارة المصرية بعد الخديوى من تشجيع للحياة الدستورية حتى ان مؤرخين عديدين وصفوه بأبى الدستور المصرى .

مكانة شريف فى الادارة المصرية عبر عنها الاهرام فى سيرته التى ساقها بمناسبة وفاتها والتى نعود للقراءه فيها مرة أخرى ..

تتحدث الصحيفة عن فترة قلقة فى تاريخ الرجل هى فترة عباس الاول (١٨٤٨-١٨٥٤) كاد خلالها أن يعود الى تركيا بشكل نهائى، غير أنه بانقضاء هذه الفترة وبداية عهد سعيد بدأ نجم شريف فى الصعود وحصل فى فترة قصيرة على رتبة الاميرالاى تبع ذلك ان تولى نظارة الخارجية «وكان له بذلك فى أيام المرحوم سعيد باشا المقام الاول بين الملكية (الادارة المدنية) والعسكرية » وهو مقام استمر فى عهد إسماعيل .

ويشير الاهرام الى حقيقة تؤكد طبيعة مكانة شريف، ففى مرتين على الاقل احداهما جرت على عهد سعيد والاخرى على عهد اسماعيل ، عندما كان يغادر الوالى مصر كان يستنيب عنه فى حكم البلاد « المشير الخطير»! بكل ما كان يعنيه ذلك من ان الرجل كان بمثابة الشخصية الثانية فى الادارة المصرية بعد حاكم البلاد .

ويشير أيضا الى أنه تقلد رئاسة النظارة عدة مرات، كانت أربعا على وجه التحديد خلال الفترة بين عامى ١٨٧٩ . ١٨٨٤ ، ويلاحظ أنه كان يتولى المنصب فى كل مرة بعد أزمة كبيرة ابان تلك الفترة المضطربة من التاريخ المصرى التى شهدت التدخل الأجنبى والثورة العرابية والاحتلال البريطانى، مما يمكن القول معه أنه كان رجل « المهام الصعبة»!

نال فى أثناء ذلك وتبعا لسطوع نجمه « الرتب العالية فسمته الدولة العلية مشيرا ووزيرا خطيرا وحاز نياشين الدول جميعا تقريبا وكلها من الرتبة الأولى تزين صدره وقد أهداه جلالة السلطان الحالى (عبدالحميد

الثاني) النيشان العثماني الأول مرصعاً».

وكان متوقعاً من رجل بهذه المكانة في منظومة السلطة في مصر أن ينأى بنفسه عما يمكن أن يجر عليه المتاعب، وخاصة ما اتصل منها بالتجارب مع بعض المطالب الشعبية، وهو تجاوب لم يكن ليرضى عنه بالطبع بقية أطراف المنظومة، وهو مالم يفعله شريف، إذ يجمع المؤرخون على أن الرجل كان وراء كل التطورات الدستورية التي عرفتها مصر خلال الفترة بين ظهور مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ وحتى صدور لائحة أهم المجالس النيابية خلال تلك الفترة في ديسمبر عام ١٨٨١، أي لمدة خمسة عشر عاما متتالية.

****

لعل ما جاء في صدر هذه اللائحة الأخيرة التي رفعها الى الخديوي توضح فلسفة الرجل والتي جاء فيها : « ان الاشتغال بمسائل مهمة واخراجها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظارة فقط بل التراضي لهم أن تبادل الأفكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومرتبتهم لحيازة ثقة رؤساء اخوانهم بهم ولانتخابهم للنيابة عنهم هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات ».

باختصار شديد فقد قبل شريف باشا وهو رئيس وزراء أن يشاركه آخرون في تحمل المسئولية، وهو أمر لم يتكرر كثيرا في التاريخ المصري!

ولم يكن متوقعاً لرجل بكل هذا الحجم وبكل ما جمعه من متناقضات ايجابية ان يرحل عن عالمنا في صمت!

تعددت المناسبات التي بدا فيها انحياز الأهرام لشريف باشا خلال الفترة التي انقضت بين صدوره ورحيل الرجل..

موقف « المشير الخطير من تداخل الاجنبيين فى مصر »، كان احد هذه المناسبات، سياساته ابان فترة الثورة العرابية كانت مناسبة أخرى، استقالته الشهيرة فى يناير عام ١٨٨٤ احتجاجا على التدخل الانجليزى كان مناسبة ثالثة، وهى المناسبة التى قالت فيها الأهرام أن رياض باشا أعرب خلالها عن أمله لو كان أحد وزراء شريف ليشاركه شرف الاستقالة (!)

يلاحظ أيضا أن الأهرام قد أولى عناية ظاهرة لشريف حتى فى فترات وجوده خارج السلطة مما بدا فى مناسبات متعددة، من أمثلة ذلك ما كانت تتابعه الصحيفة من وجوه نشاط الغازى مختار باشا القوميسير العثمانى فى القاهرة انها كانت تبرز أخبار لقاءاته مع شريف، منها أيضا بعد ان اعتلت صحة المشير الخطير فقد استمرت الجريدة تتابع حالته الى ان غادر المحروسة للاستشفاء فى النمسا، وكانت رحلته الأخيرة.

وفيما نظن فان المكانة المتميزة التى احتلها الرجل لم تكن السبب الوحيد وراء هذا الاهتمام..

وراء أيضا أن شريف باشا كان محسوبا على الثقافة الفرنسية التى انحاز لها الأهرام، فالمعلوم أن الرجل لم يكتف فقط بالتعلم فى باريس، وانه كان يجيد اللغة الفرنسية مثل أبنائها، وانما فوق ذلك قد صاهرأشهر الشخصيات الفرنسية فى مصر فى القرن التاسع عشر، سليمان باشا الفرنساوى الذى تزوج ابنته، بل يذهب بعض المؤرخين الى أبعد من ذلك حين يشيرون أن أم « المشير الخطير » كانت فرنسية!

كان وراء أخيرا المواقف المتعددة لشريف والتى وافقت هوى الأهرام .. محاولة تحجيم دور العسكريين خلال الثورة العرابية واستقالته بعد ان فشل فى ذلك الوقوف أمام استفحال تدخل السلطات الاحتلالية فى الشئون المصرية والتى انتهت باستقالته الشهيرة، فيما سبقت الاشارة إليه، احتجاجا على إجبار مصر على الانسحاب من السودان، فقد تبنى الأهرام موقف شريف بالكامل خلال تلك الأزمة.

من ثم لم يأت غريبا كل هذا الاهتمام من الأهرام بوفاة « المشير والوزير الخطير»، وهو اهتمام تعددت مظاهره.

بدأ أول هذه المظاهر في رد الفعل الأول للخبر حين خصص الأهرام مايقرب من عمود من أعمدته يعدد فيه مناقب الرجل، فقد « كان رحمه الله حسن الشمائل طيب الصفات صافي السريرة محمود السيرة طاهر القلب نقي الضمير موصوفا بالحزم والحكمة والرشاد وسعة الادراك يرجع في الأمور اليه ويعول في المهمات عليه».

المظهر الثاني بدا في متابعة الأهرام المدققة لاستعدادات تشييع جثمان الرجل أو ما أسمته الصحيفة « بمشهد الشريف»، فتذكر يوم الاثنين ٢٥ ابريل أن الخديو قد أصدر أوامره الى ناظر الداخلية « بأخذ الاحتياطات اللازمة للاحتفال بمشهد الشريف كما يليق »، وأن الناظر بدوره قد أصدر أوامره الى محافظ الثغر بأن يحضر جميع الموظفين، حتى المتقاعدين منهم مشهد تسفير الجثة من محطة القباري ، وأن الأخير طلب من السردار وقيام جميع عساكر الاسكندرية بمظاهر الاحتفال عند الوصول والسفر».

يشير الأهرام في اليوم التالي انه قد حدث تعديل في الترتيبات ، فقد تقرر نزول الجثمان في « الترسخانه » بدلا من محطة القباري « بما يليق لصاحبها من الاحتفاء والتكريم، وانه سينقلها إلى العاصمة قطار خاص».

وصل هذا الاهتمام الى قمته يوم الأربعاء ٢٧ أبريل حتى انه يمكن وصف العدد رقم ٢٨٠٣ من الأهرام الصادر في ذلك اليوم بأنه عدد « المشير الخطير شريف باشا». فقد كان يوم «المشهد العظيم» على حد تعبير الصحيفة.

أول ماجاء في وصف هذا المشهد دخول الباخرة النمسوية التي تقل الرجل وعائلته الى الترسخانة في تمام الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم حيث كان في انتظارها مندوب الخديوي ومحافظ الثغر وجميع «موظفي البحرية وكبار الادارات وجمع من الأعيان ومازالت الناس تتوافد الى السفينة في

الصنادل الفاخرة بالرايات المصرية حتى كانت الساعة الثامنة كل ذلك والسفن فى الميناء ممسكة عن العمل ومنكسة الرايات وحركة الأعمال على الشاطىء واقفة على الاطلاق».

مما يستلفت النظر فى هذا الوصف المبدئى أن جثمان المشير وصل على الباخرة النمسوية وليس على الوابور الخصوصى الذى كان قد أمر الخديوى بارساله الى تريسته بعد أن علم بالنبأ ، ويبدو أنه لم يكن هناك متسع من الوقت لانتظار الوابور!

يستطرد الأهرام فى متابعة عملية الإنزال فيسجل « اللحظة الرهيبة لإنزال النعش المجلل بالشالات النفيسة الى الصندل الذى تخفق فوقه الراية المصرية.. وكان وراء الصندل وابور آخر يقل حضرة حرم الفقيد ويتبعه صنادل جمة فيها ضباط البحرية وجميع الأعيان وكلها منكسة راياتها حزنا الى أن دخلت الترسخانة».

تبع ذلك « المشهد العظيم» الذى بدأ فى تمام التاسعة والنصف ، وقد «جرى على النسق الآتى. تقدم الجميع فرسان البوليس تتلوهم فرقتان من العساكر البرية تعزف معهما الموسيقى العسكرية بنغم الحزن الشجى ثم تتلوهما فرقة البحرية تتقدمها موسيقاها ثم فرقة البوليس وكلها منكسة سلاحها ويعدها الضباط المصريون والانكليز»

سار فى المشهد ايضا قناصل الدول وأعيان الاسكندرية بعدهم تلامذة «المدارس الأميرية والأهلية يحملون البيارق.. يتبعهم فريق من مشايخ الطرق يتلون الأذكار والأوراد وبينهم الفتيان يحملون المباخر».

وانتهى المشهد بالنعش يحمله بضع من ضباط البحرية وهو «مجلل بالشالات الكشميرية والراية المصرية ترفرف وعليه سيف الفقيد والنشانات العثمانى والمجيدى من الرتبة الأولى »

وبينما كان الموكب يتقدم من الترسخانة باتجاه محطة السكة الحديد كان

حصن كوم الدكة يطلق المدافع المناوية مما أضفى عليه مزيدا من أسباب الهيبة، بل والرهبة.

وفى تمام الساعة الحادية عشرة والثلث قام القطار المخصص بنقل «المشير والوزير الخطير» فى رحلته الأخيرة الى العاصمة حيث جرى له «مشهد عظيم» آخر، كان على رأسه الخديو هذه المرة واتفق فى كثير من تفاصيله مع المشهد السكندرى.

ولا نظن أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد شهد احتفالا بمثل هذه المهابة إلا الاحتفال الذى جرى بعد نحو خمس سنوات بمناسبة وفاة الخديو توفيق نفسه (!) وإن كان قد جرى بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاما، فى عام ١٩٠٨ على وجه التحديد، احتفال أكبر بمناسبة رحيل سياسى آخر وإن كان من طراز مختلف.. طراز أفرزته حركة المقاومة الوطنية ضد الوجود الاحتلالى.. مصطفى كامل الذى توفى فى شرخ الشباب ولموكبه قصة سوف يأتى الوقت لتقديمها!



تلغرافات خصوصية لجريدتنا

فاجعة وطنية

مصر في ٣٠ افريل الساعة ٩ والدقيقة ٦ قبل الظهر

بلاء الاسف نعت لنا اخبار غرانز الواردة في الليل الماضي وفاة المغفور له المشير الخطير شريف باشا فكان لهذا الخطب الجسيم تاثير شديد في قلوب جميع المصريين رحمه الله

ومنها فيه الساعة ١٠ والدقيقة ٤١ قبل الظهر

انفذ دولتلو نوبار باشا لائحة الى حضرات النظار وزملائه يقول فيها ان شريف باشا فقيدنا المأسوف عليه قد توفي عقيب ان خدم الحكومة السنية زماناً طويلاً بغاية الشرف والاستقامة والاخلاص ولما كانت وفاته فاجعة عظيمة وخسارة جسيمة على مصر امر سمو الخديو المعظم بان تتقل جميع دوائر الحكومة اشارة الحداد

ومنها فيه الساعة ١٢ والدقيقة ٦

امر سمو الخديو المعظم بان يتوجه مساء غد احد البابورات المصرية الى تريستا لينقل جثة المغفور له شريف باشا الى القطر المصري وبصحبة سعادتلو طونينو باشا وسعادتلو مراد باشا (بشارة)

الحلقة
٦٥
٢٠ أكتوبر
١٩٩٤

سعادة المدير الهمام

واجبات المدير:

مطلوب الميرى وعمار البلاد والنظر فى دعاوى المظلومين

رئيس النظار:

على المديرين انجاز الأعمال بأوقاتها بغاية السرعة والدراية

ناظر الداخلية:

أهم أعمال المدير ضبط الوقائع بغاية الحماسة

«سعادة المدير الهمام»!

لائحة زراعة الفلاح وتدبير إحكام السياسة بقصد النجاح» الصادرة في يناير عام ۱۸۳۰ جاءت كأول تنظيم إداري شامل للريف المصري في التاريخ الحديث، بعد ما استمر هذا الريف بامتداد العصر العثماني يعيش في ظل النظام الأقطاعي المعروف بنظام الالتزام.

وهذه اللائحة التي اصدرها محمد علي باشا، مؤسس مصر الحديثة، أرست اول الانظمة التي استخدمت توصيف المديرية للأقسام الادارية الكبيرة من الريف بدلا من تسمية المقاطعة التي استمرت سائدة من قبل.

وخلال السنوات الأربع بعد صدور هذه اللائحة كانت قد تشكلت القسمات الإدارية للريف المصري في ثمان مديريات على رأس كل منها «مدير» لم تنس اللائحة المذكورة أن تحدد اختصاصاته ..

من بين هذه الاختصاصات تحصيل «مطلوبات الميري في أوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة ري الأصناف في زمن النيل .. وعمار البلاد وإعطاء كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف دون غدر أحد .. والنظر في دعاوي المظلومين بأي نوع .. وملاحظتهم الاشوان والمخازن واشغال كافة المستخدمين بهم إن كانوا قائمين بوفاء خدمتهم».

وقد استقرت هذه الأختصاصات بعد تضمينها في «قانون السياسةنامة» الصادر عام ۱۸۳۷ والذي كان بمثابة اول دستور للدولة المصرية في التاريخ الحديث.

بيد انه خلال الخمسين عاما التالية وبعد ان أصبحت اخبار مديري المديريات تشكل بابا ثابتا في الأهرام الذي كان يصفهم في العادة «بسعادة المدير الهمام»، جرت تطورات عديدة اثرت في بعض جوانب صورة صاحب هذا المنصب الهام، ولكن ليس كلها ..

من التطورات التى اثرت، توقف نظام الأحتكار الذى ساد خلال عصر محمد علي، وهو توقف ترتب عليه التخلص من الاشراف على شون الحكومة التى كان يتم تجميع المحاصيل فيها. وكانت من أهم اختصاصات المدير.

منها ايضا استقرار الملكية الزراعية بكل ما استتبعه من انحسار ظاهرة هروب الفلاحين من أراضيهم فيمن كانوا يسمون «بالمتسحبين» ممن كان المدير مسئولا عن منع تسحبهم.

غير انه على الجانب الآخر استمر جملة مديرى المديريات يتحدرون من اصول تركية، كما كان الحال دائما بامتداد نصف القرن، وبالرغم مما جرى خلال تلك الفترة، خاصة فى عهد سعيد من محاولة تمصير عدد من الوظائف الكبيرة، الا ان هذا التمصير لم يطل بحال اصحاب هذه الوظيفة، وإن كان قد طال وظائف قريبة منها مثل وظيفة وكيل المديرية.

ولعل المسئولين فى الحكم قد استمروا يؤمنون بالقولة التى كان بعض العلماء، قد ردوا بها على محاولة نابليون لتولية بعض المصريين المناصب القيادية من ان «الفلاحين لايخافون الا من جنس الأتراك»(!)، هذا فضلا عن تمسك هؤلاء بصلاحياتهم لدرجة أنهم دخلوا فى صدام شديد مع وكيل نظارة الداخلية الانجليزى السير كليفورد لويد حينما حاول الانتقاص من تلك السلطات عام ١٨٨٤، واعتبروا ذلك لونا من اهتزاز هيبة الحكومة، الأمر الذى أنتهى باعتزال الرجل منصبه.

ومع حدوث كل تلك التطورات كان مطلوبا إعادة صياغة اختصاصات «سعادة المدير الهمام»، وجاءت المناسبة بعد اقالة وزارة نوبار فى ٩ يونية عام ١٨٨٨ وتشكيل وزارة مصطفى رياض الثانية، وقد اعتقد الرجل انه قد حان الوقت لإعادة ضبط الادارة المصرية.

يسوق الأهرام الصادر بعد تشكيل الوزارة الرياضية بتسعة أيام خبرا مؤداه ان رئيس النظار قد اجتمع بالمديرين «وحرضهم على وجوب انجاز الأعمال بأوقاتها وتنفيذ جميع الأوامر التى تصدر لهم بغاية الدراية».

بعد ذلك بأربعة أيام، وبناء على تعليمات رئيس النظار صدرت الى المديرين ثلاثة منشورات تحدد ماهية صلاحياتهم .. يهمنا منها المنشور الصادر من نظارة الداخلية والموجه الى المديرين مباشرة ...

اعتبرت «مسألة الضبط والربط» أهم أعمال المدير وذلك على حد نص المنشور « بضبط الوقائع فى حين وقوعها بغاية السرعة والحماسة بحيث لايفوت زمن يتمكن فيه المسئولون من تغيير حقيقة الواقعة مع سرعة الاستحصال على من اجترأ على فعل الجناية لأنه بغير هذه الواسطة لايتوصل لمجازاة الجانين على جناياتهم وايقاع الرعب والاعتبار على أمثالهم»!

«مسألة الرى» كانت الاختصاص التالى من اختصاصات المديرين، لأنها «من الأمور التى عليها مدار الثروة والعمارية» وينصحهم فى هذا الصدد ان يتم النظر فى هذه المسألة بالاتفاق مع «نظارة الأشغال».

الاختصاص الثالث متعلق «بالصحة إذ لايخفاكم اهميتها وما يترتب عليها من المنافع والفوايد العمومية»، وقد يكون من الطريف فى هذه المناسبة الاشارة الى أن «مصلحة الصحة» كانت حتى ذلك الوقت ضمن إدارات نظارة الداخلية.

يبقى الاختصاص الادارى الذى رأى رئيس النظار انه ينبغى أن يكون للمديرين «المراقبة والملاحظة على سير جميع فروع الادارة المشكلة منها هيئة حكومة المديرية»، وذلك باعتبارهم النواب العاملين عن الحكومة فى مراكز مديرياتهم.

وخوفاً من اغفال اى من الاختصاصات الاخرى فقد انهى ناظر الداخلية الذى لم يكن سوى رياض باشا نفسه«!».. انهاه بتنبيه المديرين بأنهم «المسئولون عن كليات وجزئيات مديريتكم فالأمل أن تكونوا دائما ماهرين ومستيقظين»!

غير ان الاختصاصات على الورق شئ وعلى أرض الواقع شئ آخر يتفق

أحيانا مع ما على الورق ويختلف أحيانا أخرى، الأمر الذى تتابعه من أخبار الجريدة عن «سعادة المدير الهمام».

****

مالم تشر اليه السياسيتنامة أو منشور رياض باشا ما استجد من مؤسسات على أيدى الاحتلال فى الريف المصرى كان على المدير ان يتحمل مسئوليتها

أهم هذه المؤسسات كانت «مجالس المديريات» التى أقيمت بناء على نصيحة اللورد دفرين ونص عليها القانون الأساسى الصادر عام ١٨٨٣، وبحكم هذا القانون انتخب فى كل مديرية من المديريات الأربع عشرة التى كانت قائمة وقت الاحتلال مجلس يرأسه «المدير الهمام»، وقد حدد هذا القانون اختصاصاته.

هذا ما يعلمه دارسو النظم النيابية فى مصر، غير أن ما لايعلمونه انه قد صدر عام ١٨٨٧، أى بعد أربع سنوات كاملة، أمر عال يقرر «لائحة مجالس المديريات الداخلية»، التى نشرته الأهرام كاملا فى عددها الصادر فى ١١ فبراير من ذلك العام والتى يفصل دور المدير فى إدارة المجلس.. بالدعوة اليه، ويتعيين كاتب سر من أعضائه، وبتقبل حلف اليمين للأعضاء المستجدين «وعليه أن يدير المباحثات ويجمع الآراء، ويحافظ على النظام».

وترى ان هذه اللائحة قد صدرت نتيجة لأن القانون الأساسى وإن تضمن تشكيل مجالس المديريات واختصاصاتها إلا انه لم يتضمن سير العمل فيها مما كان سببا لكثير من الارتباكات.

صحيح ان هذا المجلس لم يكن ينعقد سوى مرة واحدة فى العام، وصحيح ان جلساته كانت سرية، إلا أنه كان يشكل جانبا من مهام «سعادة المدير» لم يفطن اليه كثيرون ممن كتبوا عن تاريخه.

مما لم يفطن اليه هؤلاء ايضا أن المديرين لم يكتفوا بهذه المجالس باعتبارها احدى قنوات الاتصال بأهالى المديرية «والتعرف على رغائبهم»

فقد كان يعمد هؤلاء بين الحين والآخر الى عقد ما كان يسمى «بالجمعية» والذى كان يتم بمبادرات من المديرين اكثر مما كانت تحدده القوانين فى اللوائح، مما كانت تؤكده تقارير مكاتبى الأهرام فى الأقاليم..

جاء فى تقرير لمكاتب الجريدة فى قنا : «يثنى الجميع على سعادة المدير محمد بك نجيب لما ابداه من الهمة فى تحصيل الأموال بالرغم من العسر المالى وقد جمع مؤخرا نظار الأقسام والعمد والمشايخ وشرع فى عقد جمعية منهم وعلمنا انه قد تباحث معهم فيما يعود بالفائدة على الحكومة وحثهم على انجاز التحصيل وملاحظة الجسور والقناطر».

مكاتب بيا كتب بأنه قد «صدر أمر مديرنا الى حضرة ناظر قسمنا بالحضور لمركز المديرية وبرفقته عمد ومشايخ البلاد لانعقاد جمعية بها»، وبعده مكاتب طنطا الذى تناول موضوع انعقاد «الجمعية من مأمورى البلاد وصيارفتها ومشايخها».

واذا كان ثمة ملاحظة على هذه القناة فانها مع عدم رسميتها كانت اكثر مرونة من مجالس المديريات، واكثر عونا فى تنفيذ المهام الادارية.

الأتصال المباشر كان القناة الثالثة من قنوات اتصال المديرين بأبناء مديرياتهم، ويقدم الأهرام فى هذا الجانب صورة مختلفة جد الاختلاف عن تلك الصورة التى ترسبت فى الوجدان العام .. عن الباشا التركى المدير ذى الشوارب المفتولة والوجه المتجهم المتترس فى داخل مكتبه الضخم الفخم الذى يصعب معه رؤيته ناهيك عن مقابلته.

فقد حفلت الصحيفة بأخبار الجولات التى كان يقوم بها أصحاب هذا المنصب، والوصف «بالهمام» كان أكثر ما يستخدم لدى متابعة تلك الجولات.

وفى محاولة لحصر اخبار المديرين خلال السنوات الخمس التى تشكل النصف الثانى من الثمانينات وجد ان أكثر من نصفها كان يتناول أخبار تلك الجولات .. نتخير هنا بعضها.

خبر من مراسل بنها جاء فيه : «بارحنا سعادة المدير الهمام وحضرات مأموري البوليس وباشكاتب المديرية ورئيس قلم التحريرات الى القناطر الخيرية لتفقد الأحوال».

خبر آخر من مراسل دمنهور يقول: «لايزال سعادة مديرنا مشتغولا في انحاء المديرية لاستطلاع أحوالها وقد ناب عنه في القيام بمهام المديرية حضرة مأمور مالية البحيرة»!

خبر ثالث من طنطا عن «قيام سعادة المدير الى أنحاء المديرية لتفقد أحوالها وأن سعادته قد ذهب الى مركز شربين وتفقد حركة المستخدمين وحضهم على القيام بشئون مأمورياتهم».

وأخبار أخرى كثيرة تؤكد زيف الصورة القديمة، ونظن انه كان وراء هذه الحركة الدائبة للمديرين في تفقد أحوال مديرياتهم، العمل على اشاعة الشعور بوجود الحكومة في كل انحاء المديرية، لأنه في نهاية الأمر كان المدير اكثر من يجسد هذا الوجود..

عبر الأهرام في أحد مقالاته عن تلك الحقيقة فقال بالحرف الواحد «ان الأهالي تعودوا على أن لايعرفوا لهم حاكما من امد بعيد غير المدير الذي يسكن بينهم فهم لايرهبون سواه ولهذا كانوا يقولون لمن يستحسنون اجراءاته (نسأل الله أن يجعلك مديرا علينا) ويقولون لمن يتمنون له خيرا وسعادة (انشاء الله تبقى مديرا)»!

مالم تتضمنه الاختصاصات التي نصت عليها القوانين واللوائح ما يتوجب على المدير عمله في حالات الطوارئ، وما أكثرها في الريف المصري، انتشار الأوبئة الذي يجسد تفشي الكوليرا عام ١٨٨٣ نموذجا لها، غوائل دودة القطن التي انزلت بالفلاحين أفدح الأضرار عام ١٨٨٥، ارتفاع فيضان النيل الى حد اصبح يمثل معه خطرا داهما يغرق بعض جهات المديرية فيما عرفه عام ١٨٨٧.

في مثل تلك الحالات كانت تتحول مسئولية المدير الى تعبئة كل قوى

المديرية من الوكيل الى أصغر خفير لمواجهة الخطر وإلا كان عليه ان يتحمل الشكاوى التى ترسل فى حقه الى المحروسة أو انتقادات الصحف التى كان لايتردد مكاتبوها فى مثل تلك الظروف فى كشف وجوه التقصير.

وفى مثل تلك الظروف لم تكن سلطات القاهرة تكتفى بجهود المديرين التى يبذلونها من تلقاء أنفسهم، بل كثيرا ما كانت تعمد الي اصدار اوامر عالية لتقنين تلك الجهود لعل أشهرها الأمر العالي الصادر يوم ٩سبتمبر عام ١٨٨٧، خلال بلوغ فيضان ذلك العام ذروة الخطر والذى أجاز للمدير طلب «المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه»، وخوله رئاسة «قومسيون للحكم بعقوبات بالحبس من عشرين يوما الى ثلاثة اشهر أو بغرامة من مائة قرش الى الف قرش».

هذا بعض ما لم تتضمنه القوانين واللوائح الأمر الذى لم يكن بالامكان اكتشافه الا من خلال متابعة يومية لنشاطات «المدير الهمام» وليس افضل من «ديوان الحياة المعاصرة» لرصدها.

****

غير أن ذلك لم يكن كل عمل الديوان فقد كشفت قراءته خلال ذلك العقد عن جانب آخر ربما لم ينتبه اليه كثيرون.

علاقة «سعادة المدير الهمام» بالسلطة المركزية فى القاهرة كانت تمثل هذا الجانب ..

وقبل أن نستعرض جوانب تلك العلاقة التى تابعتها الأهرام ينبغى التذكير بمجموعة من الحقائق ..

منها ان مديرى المديريات كانوا ينتمون حتى ذلك الوقت الى الأرستقراطية التركية التى تمسك بتقاليد السلطة فى القاهرة، على رأسها الخديو توفيق نفسه، الامر الذى يمكن القول معه انه لم يوجد ثمة تناقض اجتماعى بين الطرفين، بل انهما كانا يتحدثان لغة واحدة ونعنى هنا بالطبع اللغة الاجتماعية.

منها ايضا ان هذا المنصب الرفيع كان يؤهل من يشغلونه للعودة بعد فترة الى العاصمة لمنصب اكثر رفعة وغالبا ما كان منصب النظارة وتؤكد دراسة السير الذاتية لنظار هذا العصر أن أغلبهم قد خدم فى وقت من الأوقات فى منصب المدير، وكان فى الغالب «هماما»!

منها ثالثا انهم كانوا أوتوقراطى النزعة بطبعهم مما كان لايسهل معه منازعتهم فى بعض ما كانوا يستأثرون به من سلطة، الأمر الذى ادى الى معارضتهم لكثير من سياسات الاحتلال أو رجاله الذين انشوا فى الريف خاصة مفتشى الرى.

وقد تبدت هذه الحقائق فى كثير من جوانب علاقة المديرين بالسلطة المركزية فى القاهرة.

الجانب الاحتفالى بدا غالبا خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع رءوس هذه السلطة .. الخديو ورئيس النظار وناظر الداخلية.

وتتعدد روايات الأهرام عن طبيعة الاستقبالات التى كان يعدها المديرون عند قيام احد هؤلاء بزيارة مديرياتهم نختار منها ما جاء من مراسل الجريدة فى الفيوم يوم ١٠ اكتوبر عام ١٨٨٧.. قال : «ذهب لاستقبال الجناب العالى على المحطة سعادة المدير وجميع الأعيان والاشراف والرؤسا، ولما أقبل جنابه العالى أطلقت المدافع ثم نزل من القطار وسار الى سراى المديرية فتشرف بمقابلته سعادة المدير .. ولما كان الليل ركب سموه العربة وسار بصحبة سعادة مراد باشا المدير وموكبه الحافل . وفى صباح اليوم التالى توجه جنابه العالى على السفينة ببحر يوسف فتفقد احوال النيل وسر من همة سعادة المدير ..»

الاتصال المباشر لتلقى الأوامر من رئيس النظار او ناظر الداخلية شكل الجانب الثانى من العلاقة مع المسئولين بالعاصمة، ويلاحظ قارئ الأهرام ان استدعاء رئيس النظار للمديرين كان يتم بشكل منتظم نختار فيه من اخبارها هذا الخبر المنشور فى اهرام ٢٧ اغسطس ١٨٨٨ الذى تحدث فيه

كاتبه عن «اجتماع المديرين اليوم برئاسة دولتلو رياض باشا»، وان الاخير قد حرص على اظهار «أهمية المراكز الموجودين فيها وعظم المسئولية التى ترجع عليهم منها فقال أنكم ايها السادة فى مركز نواب الحكومة فأنتم المسئولون بوجود الأمن ..».

بيد انه على الجانب الآخر تفصح الجريدة عن صراعات حول السلطة بين المديرين وبعض ادارات النظارات الأخرى التى لاتتبع الداخلية، الأمر الذى تطلب ان يصدر الخديو امرا عاليا فى أغسطس عام ١٨٨٨ يؤكد فيه أن «جميع الموظفين الموجودين فى المديريات يجب عليهم الإذعان لسلطة المدير أيا كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون»!

اكثر من الافصاح كان انحياز الاهرام «للمدير الهمام» فيما يخص مهامه الامنية التى صارعه عليها «المحاكم والبوليس»، وكانت مؤسسات ناشئة تخضع للسيطرة الاحتلالية.

بدا هذا الانحياز فى إحصائية ساقتها الصحيفة عن «حال الأمن والعهدة فى المسائل الجنائية على المديرين وبين حالة والعهدة فى المسائل المذكورة يتنازعها رجال المحاكم ورجال البوليس» وخرجت منها الى التدليل على أن الحال يكون افضل «والعهدة على المديرين».

ولاتمر سوى ايام قليلة إلا وتزف الصحيفة بعدها الى قرائها الخبر بأن «الحكومة قررت وضع مسألة الضبط والربط تحت ملاحظة المديرين»!

يبقى من علاقة المديرين مع القاهرة ما كان يعمد اليه بعض هؤلاء من رغبة فى التجمل امام سلطات القاهرة، مما بدا فى أخبار عديدة كان تنشرها الأهرام لمكاتبيها فى الأقاليم يشتم منها القارئ انها لم تكن بريئة تماما ..

فهذا خبر من مكاتب قناعن شعور «اهالى المديرية بغاية الممنونية من اجراءات سعادة المدير لان حضرته لم يترك فائدة تعود بتقدم المديرية إلا وجربها». وهذا خبر من مكاتب اسيوط عن «المدح والثناء على سعادة أحمد باشا شكرى المدير المحبوب من الجميع لما اجراه فى هذه المديرية من الألفة

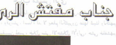
وحسن الانتظام»، وثالث من مكاتب الفيوم عن «ان احوال ادارة المديرية سائرة على محور العدل والاستقامة بادارة حضرة مديرها سعادة محمد بك رفعت»، وهى وغيرها أخبار تكشف عن آفة فى الادارة المصرية لاتظن انها برأت منها حتى يومنا هذا!



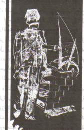


ریاض باشا

الحلقة
٧٢
٨ ديسمبر
١٩٩٤

جناب مفتش الرى



- مفتش الرى يتفقد الزراعة «بدهبية» خاصة
- معركة البحيرة بين المفتش «فوستر» وأعيان المديرية
- المفتشون يتعقبون المزارعين الذين يصنعون «قطوعات» لرى أراضيهم
- «محمد بك أبو السعود» أول مفتش رى مصرى
- «إسماعيل بك سرى» وكيل المفتش الذى أصبح وزيرا للأشغال

جناب مفتش الرى

وليم ويلكوكس، وليم جارستين، جوستين روس، هانبرى براون، ر. فورست، وفوستر، اسماء، قد لا يعلم الكثيرون عنها شيئا ولكنهم كانوا الحكام الحقيقيين لمصر، خلال سنى الاحتلال الأولى، حتى خلفتهم أجيال أخرى من تلك الشخصيات المجهولة المعلومة!

شكل هؤلاء الجيل الأول من اصحاب منصب ابتدع فى البلاد مع فرض الهيمنة البريطانية عليها، ويرى لنا أحد هؤلاء قصة ابتداع هذا المنصب والهدف من وراء ابتداعه..

الرواية لمستر وليم ويلكوكس Will cocks، والذى حصل على لقب السير بعد ذلك، **ومحل الرواية فى الكتاب الذى عنوانه ستين عاما فى الشرق** «Sixty Years in The East» والذى خصص فيه فصلين عن تجربته فى مصر والتى استمرت لنحو خمسة عشر عاما (١٨٨٣ ـ ١٨٩٧)، روى فيهما قصة اصحاب هذا المنصب من الداخل، وكان أحدهم!

المنصب هو «جناب مفتش الرى» كما كان الأهرام يحرص على تسميته، وصاحب الفكرة فى انشائه هو السير كولن سكوت مونكريف Moncrieff الذى تولى وكالة وزارة الاشغال منذ الشهور الاولى من الاحتلال الانجليزى للبلد، وإن كنا نعتقد ان الفكرة كانت اكبر من مونكريف وكانت ضمن السياسات العامة التى وضعتها حكومة لندن لأحكام قبضتها على البلاد.

****

فالمعلوم منذ القدم ان فى مصر، مجتمع الرى الأول من يمسك بمفاتيح النيل والترع المتفرعة منه يمسك بحياة المصريين ويتحكم فى أرزاقهم وهى حقيقة كان يدركها كل من يرغب فى السيطرة على البلاد، وكان يدركها بالضرورة المحتلون الجدد.

سجل السير ويلكوكس ذلك فيما ذكره من أن نوبار باشا رئيس النظار

المصرى وقت ظهور هذا المنصب كثيرا ما كان يردد قوله أن «المسألة المصرية هى مسألة الرى The Egyptian queston is the irrigation question».

سجل ايضا ان أول دفعة من مفتشى الرى الانجليز قد تم استدعاؤهم من الهند، بحكم ما اكتسبه هؤلاء من خبرة فى تلك البلاد فى أعمال الرى النهرى، وكان اغلبهم من العسكريين.. روس كان يحمل رتبة الكولونيل وفورست وبراون كانا يحملان رتبة الميجور.

سجل ثالثا أن عمل «مفتش الرى» لم ينصرف فحسب الى اعمال الرى، بل انصرف أيضا اثبات الوجود الانجليزى فى كل فج فى الريف المصرى بالحصان الذى يمتطيه وبالقبعة التى يرتديها او الدهبية التى يتنقل بها، ويشير ويلكوكس فى هذا الصدد الى حقيقة طريفة وهى انه قد قضى عامين من فترة خدمته فى مصر يعيش هو واسرته فى احدى تلك الدهبيات!

هذا بعض مما رواه مفتش الرى الانجليزى الشهير عن تجربته وتجربة زملائه، ولكن الأهم ما رواه الاهرام.

الامساك بتوزيع مياه الرى كان اقوى الأدوات فى ايدى «جناب مفتش الرى» لتحقيق السياسة الرامية الى ترسيخ فكرة أن الوجود البريطانى هو الممسك الحقيقى بأرزاق الزراع المصرى.

ولقد درج الاهرام على نشر خبر معين كان يجىء احيانا بنفس الصيغة وكان يجئ احيانا بصيغ مختلفة ولكن بنفس المضمون نختار منها الخبر المنشور يوم ١٦ يوليو عام ١٨٨٩ من مكاتبة فى المنصورة.. قال:

«وردت افادة من جناب مفتش رى القسم الاول يرجو مديرنا الهمام باعلان المزارعين للقيام برى مزروعاتهم باذلين بذلك قصارى الهمة حيث النيل المبارك بدأ بسرعة الازدياد الذى ربما يلجأ الى اقفال ترع النيل الشرقى وازالة السدود فجأة ويحصل تضرر من ذلك فأجاب جناب المفتش بأن لا مانع من اعلان الاهالى عن ذلك متى وصلت المياه لغاية الترع والجداول للوصول الى ايصال المياه للشاكين وبذلك تتضاعف تشكرات الاهالى وترفع

الوية الثناء على سعادة مديرنا وعلى جناب مفتش الرى فهما باتحادهما فى الرأى تمكنا من ايفاء المزروعات حقها من المياه»

ولم يكن يغيب على فطنة قارئ هذا الخبر ومثله مما استمرت الصحيفة تنشره ان فى مثل هذا الأمر الحيوى لم يعد «المدير الهمام» وحده مصدر اتخاذ القرار، انما كان على جانبه وربما قبله، «جناب المفتش» الانجليزى.

وكانت تتبدى هذه الأهمية بشكل أجلى عندما يحدث اختلاف بين جناب المفتش وبين سائر السلطات المحلية، ويصادفنا على صفحات الاهرام هنا ما يمكن ان نسميه «معركة البحيرة» وهى المعركة التى استمرت لأكثر من ثلاث شهور من اوائل نوفمبر الى منتصف مايو عام ١٨٨٨.

كان طرفا المعركة «جناب مفتش الرى المستر فوستر» Foster وعدد من كبار ملاك الاراضى فى المديرية والذين حظوا بمؤازرة الاهرام على نحو تؤكده متابعة احداث تلك المعركة.

****

النذر بدت فى أوائل فبراير حين نشرت الصحيفة خبرا جاء فيه «لقد كثرت الشكوى من مديرية البحيرة ونشرت جريدتنا رسائل فى هذا المعنى وما ننكر ان المستر مونكريف اهتم بتشغيل ترعة الخطاطبة ولكن عرفنا ان الآلات كلها غير شغالة فأزدادت الحالة ضنكا وهلكت زراعة البرسيم أو كادت».

بعد نحو عشر ايام تصاعدت حدة المعركة درجة حين انتقل الاهرام من التلميح الى التصريح وانه رغم تقديم العرائض من الأهالى واعتراف رجال الرى، بقصد المستر فوستر، باصابة الشكوى، وزيادة المياه الا انه «لم تأت الزيادة بالفائدة المقصودة»، وانتهى المقال بنوع من المناشدة حملت فى طياتها قدرا كبيرا من نغمة الاحتجاج وربما الاحتداد.. «هلا نظر تم أيها المهندسون المنوط بكم أمر الرى لهذه المسألة.. ان فعلتم كان لكم وافر الشكر»!!

يوم ٣١ مارس اعلن المفتش الحرب فيما نشره الأهرام من انه اصدر «اعلانا

مهما لم نتعود على ان نرى نظيره ولا ندرى كيف تم اصداره او كيف تجيز له الحكومة مثل هذا الاستبداد فان بعد ان قال فيه بمناوبة الرى كل اسبوع اى ان كل وابور يأخذ الماء على مدى ثمانية ايام ثم يقفل ثمانية ايام قال ايضا ومن يخالف هذا النص يؤخذ وابوره ويعطل ثم تسد الترعة عقابا له»!

اعيان البحيرة اعلنوا بدورهم الحرب على جناب المفتش فوستر مفتش القسم الثالث»، فقد ادركوا منذ البداية انهم المعنيون بقراره، فهم «اصحاب البوابير» وليس صغار المزارعين، الأمر الذى دعاهم إلى عقد جمعية فى دمنهور نادوا فيها «باستبداد إعلان المفتش وظلمه وأرسلوا عرائض تلغرافية إلى سمو الخديوى».

فى تلك الأثناء تحركت السلطات فى القاهرة فانتقل إلى المديرية «سعادتلو عبدالرحمن باشا رشدى ناظر الأشغال العمومية بصحبة الكولونيل روس مفتش عموم الرى»، فى نفس الوقت لجأ رئيس النظار إلى تهدئة أعيان المديرية بألا «تدخل السواقى والوابورات بالبحيرة فى حكم المناوبة الآن»، ولم يكن القرار شافيا للأعيان، فهو من ناحية أدخل السواقى التى لم تكن مطروحة بأى شكل فى إعلان «جناب المفتش»، وهو لم يكن نهائيا بل كان موقوتا بحكم أنه أنهاه بـ«الآن»!

وتفاقمت القضية الى ان انعقد يوم ٣ مايو عام ١٨٨٨ اجتماع على مستوى عال برياسة وزير الداخلية واتخذ قراره الذى جاء موافقا لاعلان «جناب المفتش» وقد جاء فيه «أن تكون المناوبة سبعة ايام فى مديرية البحيرة وللمزارع ان يستخدم الوابور السبعة ايام بتمامها وقسموا ترعة الخطاطبة الى قسمين.. قسم يتصل سبعة ايام وقسم يستعمل سبعة أخرى بعدها»!

دعا ذلك الاهرام الى ان تعبر عن خيبة املها الشديدة التى ارتأت ان «النوبة لا يقصد منها الا مساواة فى الظلم وهو غير جائز فى ذمة ولا قانون ولو سار المستر فوستر على خطة من سبقوه لما قرر النوبة وعاند فى وجوبها

معرضا ألوفا من العائلات للخسائر الفادحة تنفيذا لأرائه»!

ويبدو ان مالم تكن تعرفه الجريدة ان المسألة لم تلك آنئذ مسألة اقتصاد بقدر ماكانت مسألة سياسية.. مسألة اشعار المصريين فى الريف الكبار قبل الصغار ان السلطة هى سلطة «جناب المفتش الانجليزي» وليست سلطة آخر، **حتى لو كان هذا الآخر ناظر الاشغال او ناظر الداخلية أو رئيس النظار نفسه!**

ولعل هذه المعركة او غيرها والتى كانت اقرب الى رسالة موجهة الى سائر المصريين العاملين فى الزراعة قد أدت الى تكرر ظاهرة تفشت على صفحات الاهرام، ويقينا على صفحات غيره من الجرائد.. تلك هى ظاهرة «التشكرات» لسائر مفتشى الرى من جانب هؤلاء،ويبدو انه لم يعد لديهم سواها!

فهذا خبر عن «الأهالى فى بنى مزار والفشن الذين يشكرون جناب مفتش رى القسم الرابع لانتباهه إلى توزيع المياه بالعدل والمساواة»، وخبر آخر من الفيوم بأن الأهالى فيها فى غاية السرورمن انتظام مصلحة الرى واهتمامها الزائد فى توزيع المياه نحو الزراعة حتى أصبحوا يلهجون بالثناء على حضرة المفتش»، وخبر ثالث عن عمد مديريتى الغربية والمنوفية الذين عبروا عن «الثناء على حضرة المستر ويلكوكس لما بذله من العناية القصوى فى تعميم الرى»، وخبر رابع وخامس وعاشر وكلها تصب فى نفس الترعة.. ترعة التشكرات لجناب مفتش الرى!

بيد أن الحقيقة التاريخية تقتضى الاعتراف بأن هذه التشكرات كان لها ما يبررها فيما بدا فى سائر الأعمال التى قام بها مفتشو الرى.

تطهير الترع وتقوية الجسور كان من بين أولى الهام الموكول الأشراف عليها لجناب مفتش الرى، وقد استمرت هذه المهمة ورغم تعاقب العصور أهم المسئوليات لأية سلطة مركزية أو محلية، فقد كانت تفرضها طبيعة الحركة للنيل المبارك.

حركة الفيضان السنوى التى كانت فى جانب منها تهدد بغرق البلاد

والعباد مما كان يتطلب سهرا دائما على الجسور خاصة فى موسمه، والتى كانت فى جانبها الآخر تحمل الغرين ذا .. الخير الوفير الذى يقدمه بما يضيفه من خصب للأرض الزراعية، وذا الخطر الوبيل بحكم ما يمكن أن يسببه من تصلب شرايين الرى نتيجة لترسبه فى قاع الترع، الأمر الذى كان يقتضى عمليات مستمرة لتطهيرها أقرب لعمليات توسيع الشرايين لمرضى التصلب.

وقد حفل الأهرام بالإشارة إلى هذا الدور الحيوى الذى استمر جناب مفتش الرى يقوم به.

من بينها ذلك الخبر المنشور فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨٨ وجاء فيه أن جناب مفتش رى القسم الثالث «قدم تقريرا مطولا إلى نظارة الأشغال العمومية أظهر فيه مزيد الأهمية لتطهير الترع الصيفية فى مديريتى الشرقية والدقهلية فى هذه الأيام أى قبل نهاية شهر يناير».

خبر آخر أن بعض مفتشى الرى قد شكوا من إهمال بعض الأهلين فى تطهير الترع الخصوصية، مما دعا ناظر الداخلية إلى أن يبعث بمنشور عام إلى المديرين بتنبيههم إلى ضرورة قيام الأهالى بما يرتأيه المفتشون «لما أن الفائدة من ذلك عائدة عليهم وعلى مزروعاتهم»، وأخبار أخرى كثيرة تدور فى نفس الإطار.

****

فيما يتصل بالجسور فلعل استقراء ذلك الخبر الذى نشره الأهرام فى ٦ سبتمبر عام ١٨٨٩ يدل على الكثير.. الخبر بعث به مكاتب الصحيفة فى المنيا وقد جاء فيه:

«عاد إلينا من أوروبا حضرة مفتش القسم الرابع وذهب مباشرة لتفقد الجسور بهمته المعهودة ثم توجه إلى المحروسة بناء على طلب الكولونيل روس مفتش عام الرى»، ولعل التوجه مباشرة لتفقد الجسور، على حد تعبير الخبر، يقدم الدليل على مدى أهمية هذا الجانب من عمل مفتش الرى، خاصة

خلال تلك الفترة التى تعرف الفيضان، وهى الفترة التى وصل فيها المفتش إياه من اجازته.

ومن ثم لم يكن غريباً أن يتبع الأهرام ذلك الخبر بخبر آخر نوه فيه باهتمام حضرة الكولونيل «بأخذ التدابير القوية لتقوية الجسور والترع وتحضير النفقات اللازمة لذلك».

● الحد ما أمكن مما كان يعمد إليه بعض أصحاب الأطيان من أحداث قطوعات فى الترع لتوفير المياه لأراضيهم حتى لو تم ذلك على حساب أطيان الآخرين، الأمر الذى كان مثارا لغضب «جناب مفتش الرى».

وقد تدخل مفتشو الرى فى هذه القضية مرتين على الأقل خلال عامى ١٨٨٩، ١٨٩٠.

المرة الأولى حين طالبوا بتطبيق عقوبات على الأهلين الذين يقومون «بالتجرؤات على الترع وسائر مجارى المياه وغير ذلك من الأعمال التى يخلون بها بنظام الرى»، مما دعا نظارة الأشغال إلى أن تكتب لنظارة الحقانية لاعتماد محاضر مهندسى الرى فى شكاواهم من هؤلاء.

المرة الثانية حين شكا المفتشون من عدم كفاية قيمة الغرامة المفروضة على المزارعين «الذين يحدثون القطوعات فى جسور الترع لأن قيمة هذه الغرامة عشرة قروش على كل من يحدث قطعا فى جسور الترع بقصد إيصال المياه إلى أرضه».

● التقليل على قدر المستطاع من أطيان «الشراقى» أى الأراضى التى لا تصل إليها مياه الرى، وفى كثير من الأوقات، وبعد انحسار الفيضان كان أهالى المديريات يحكمون على نجاح «جناب مفتش الرى» أو فشله من مدى قدرته على الحدى من الشراقى.

ورغم وفرة الأخبار التى تسجل هذا الجانب من مهام المفتشين إلا أن أهمها بدا فى انشغال مفتش عام الرى الكولونيل روس بهذا الأمر حتى أنه وضع تقريرا ضافيا عنه حصل عليه الأهرام ووصفه بأنه غاية فى الصراحة بحث

فيه «حضرة الكولونيل عن موجبات الخصب فى أرض الصعيد وفيضان مياه النيل فى شهر أغسطس وتقسيم المياه فى الحال والاستقبال».

ويلاحظ أن كل تلك المهام كانت تنجز من خلال حركة دائبة من جانب مفتش عموم الرى وسائر المفتشين، وانه كثيرا ما كانت تلك الجولات تتم بصحبة مفتش أو أكثر، أو برفقة وكيل نظارة الأشغال سكوت مونكريف أو مدير المديرية، وفى بعض الأحيان كان يصاحب هؤلاء فى جولاتهم ناظر الأشغال نفسه، وقد قدم ويلكوكس فى كتابه السابق الإشارة إليه صورة غاية فى الطرافة لأحد هؤلاء، محمد زكى باشا، وكان طاعنا فى السن، وله تصرفات أعجب بها المفتش الإنجليزى وسجلها، إلا أنها يقينا لم تكن لتعجب المصريين!

****

يقودنا ذلك إلى البحث عن هؤلاء.. عن المصريين فى تلك المنظومة التى أقامتها سلطات الاحتلال لنظام الرى.

وتشير الأهرام إلى حقيقتين فى هذا الشأن، أولاهما: أن وكلاء المفتشين كانوا عموما من مهندسى الرى من المصريين باستثناءات قليلة جدا، وثانيتهما: أنه كان يحدث أحيانا أن يكون «جناب مفتش الرى» نفسه مصريا، ونبدأ بتلك الحقيقة الثانية.

فالقسم الخامس من أقسام الرى المصرية الذى كان يشمل مناطق الصعيد العليا كان المفتش عليه بامتداد الثمانينات وحتى مطلع العقد التالى مصريا يدعى محمد بك أبو السعود، وقد عنى الأهرام عناية خاصة بنشاطات هذا البك.

ويلاحظ من تلك الأخبار أن أغلب جولاته كانت تتم «قبلى قنا» وفى ظروف غاية فى الصعوبة، ولعل ذلك ما دعا جناب المفتشين الإنجليز إلى العزوف عن شغل هذا المنصب.

رغم ذلك يلاحظ أيضا أن تقارير الرجل التى كان يرفعها إلى مفتش عام الرى كانت تدل على كفاءة ملحوظة فى إدارة الأعمال المنوطة به، وقد علقت الصحيفة على أحد هذه التقارير بقولها إنه يظهر منه «انتباه مصلحة الرى فى هذا العام إلى الدرجة التى ليس بعدها غاية، ولهذا فإننا نؤمل أن تروى أراضى الوجه القبلى جميعها».

يلاحظ أخيرا أن المفتش المصرى قد نجح فى تجاوز مشكلة الشراقى التى لازمت رى الحياض فى الوجه القبلى، التى كان يسميها الأهرام بالحيضان، الأمر الذى استحق معه تقريظ مفتش عام الرى، وهو تقريظ كان الرجل يستحقه، فجملة الأخبار التى كانت تأتى عنه كانت تشير إلى ذلك، وهى أخبار كان يبعث بها مراسل الصحيفة فى قنا، حيث كان مقر التفتيش الذى يشغل رئاسته.. من بينها خبر يقول «يثنى الجميع عندنا على حضرة محمد بك أبو السعود مفتش الرى لما يجريه من الاجتهاد فى الأعمال ومراقبة المقاولات»، وخبر آخر: «يثنى العموم عندنا على حضرة مفتش رى القسم الخامس محمد بك أبو السعود حسن تصريفه المياه واجتهاده فى منع الغرق»، وأخبار أخرى عديدة.

أما وكلاء المفتشين فالواضح أن ايكال هذه الوظيفة للمصريين قد قصد منه تحميلهم بالمهام التنفيذية التى قد يعجز جناب المفتش الإنجليزى عن متابعتها، فضلا عن اختيارهم من المصريين كان مطلوبا بحكم حاجة جناب المفتش إلى أحد المهندسين من أبناء البلد يمكن أن يكون واسطة بينه وبين أصحاب الأطيان الذين يتعامل معهم.

مع ذلك فقد برز بعض من هؤلاء، ونجحوا بكفاءة ظاهرة فى جذب الأضواء التى كان مفروضا ان يستأثر بها المفتش الانجليزى اشهر وكيل مصرى لتفتيش الرى فى تلك الفترة، أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات كان المهندس الذى اكتسب شهرة عريضة بعد ذلك.

الرجل اسمه إسماعيل بك سرى وكان «وكيل تفتيش رى القسم الرابع»،

أى مناطق الصعيد الأوسط، وكان يرفع بين الحين والآخر تقارير عن أحوال الرى فى قسمه لم يملك الأهرام، إلاأن ينشر نصها لما كانت تتسم به من أهميــة، ووصل الأمر بأحد هذه التقـارير الذى رفعـه للكولونل روس أن «أرسله إلى سعادتلو زكى باشا ناظر الأشغال العمومية فأمر أن ترسل صورة منه إلى المعية السنية وصورة أخرى إلى نظارة الداخلية». ومن ثم لم يكن ثمة غرابة أن يتدرج الرجل فى المناصب حتى يصبح من أشهر وزراء الأشغال المصريين بدءا من عام ١٩٠٨ ويعزى الفضل كله لبروزه إلى هذا العمل.. عمل «وكيل جناب مفتش الرى»!





وليم ويلكوكس، وليم جارستين
جوستين روس، هانبرى براون،
ر. فورست. و. فوستر، أسماء قد لا يعلم
الكثيرون عنها شيئا ولكنهم كانوا الحكام
الحقيقيين لمصر، خلال
سنى الاحتلال الأولى،
حتى خلفتهم أجيال أخرى من تلك
الشخصيات المجهولة المعلومة!

السير وليم ويلكوكس اشهر مفتش رى فى مصر

يستخدم الوابور السبعة
بتمامها وقسموا ترعة
إلى قسمين، قسم يتصل

وربما قبله، جناب
الانجليزى.
، تتبدى هذه الأهمية
على عندما يحدث
بين جناب

الحلقة ٥٨
١ سبتمبر ١٩٩٤





شيخ البلد



الاهالى يشكون شيخهم
لضيق ذات يده وسوء ادارته

«مشايخ البلدان هم نواب
الحكومة فى جهاتهم»

مسوح المصاطب أصل
ملكيات شيوخ البلد

شيخ البلد

شيخ البلد كبير القرية المصرية بعد العمدة ، وقبله أحيانا ، شخصية خلقت بصمة واضحة على الوجدان الشعبي العام ، الأمر الذى انعكس على بعض وجوه التعبير عن هذا الوجدان فى الموروثات الفولكلورية.

وقد لاحظ الباحثون فى أوراق الديوان ان الاهرام قد اولى عناية خاصة لهذا الكبير، خاصة خلال السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن الماضى ، الأمر الذى أملى تخصيص ملف « لشيخ البلد» سرعان ما امتلأ بالأوراق التى تروى قصة حافلة بالغرائب بدا الوضع معها شديد التضارب بين شخصية معروفة وتاريخ مجهول ، مما يدعو الى التقليب فى اوراق هذا الملف.

****

تبدى مجموعة الأوراق الأولى فكرة شائعة وهى ان شيخ البلد منصب ضارب فى أعماق التاريخ المصرى كما هو ضارب فى أعماق الريف المصرى، إذ تقول هذه الأوراق ان المنصب قد استحدثه الفرنسيون خلال الفترة القصيرة التى قضوها فى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، فيما قرره المؤرخ المعروف الذى أرخ لفترة الحملة « الشيخ عبد الرحمن الجبرتى » الذى قال بالحرف الواحد « لما نظموا امور القرى والبلدان المصرية على النسق الذى جعلوه رتبوا على مشايخ كل بلد شيخا ترجع امور البلدة ومشايخها اليه».

تشير هذه الأوراق ايضا إلى ان الوظيفة قد استمرت بعد خروج الفرنسيين بل اتسعت صلاحياتها وفقا للمتغيرات التى اخذت فى الحدوث خلال القرن التاسع عشر، مما أضفى على « شيخ البلد» كل ذلك الصيت.

من بين هذه المتغيرات ما استتبع تعاظم دور الحكومة المركزية، الأمر الذى استوجب ان يكون لها من يمثلها فى كل جزء من الريف لتأدية المهام

الحكومية.

في الأعمال الزراعية كان الشيخ مسئولا عن أن يمد الحكومة بالأنفار العاملين في المشاريع العامة بنظام السخرة، او ما كان معروفا باسم «العونة» وكان مسئولا عن السهر على حراسة الجسور خاصة في مواسم الفيضان.

في التجنيد كان على الشيخ ان يمد المسئولين الحكوميين باولئك «اللايقين للخدمة العسكرية».

في الامن كان ضمن مسئوليات شيخ البلد، هو والخفراء الذين تحت امرته ضبط مرتكبي الجرائم في زمام حصته وتسليمهم للمسئولين في المركز.

وتشير هذه الأوراق من بين ما تشير اليه الى انه نتيجة لأن ايدي الحكومة المركزية الجديدة قد وصلت الى كل «فج عميق» في الريف المصري مما تمثل في موظفيها الذين استمروا يترددون على كل قرية وكفر ودسكر في هذا الريف فانه من بين الواجبات التي كلف بها «شيخ البلد» ان يستضيف هؤلاء إبان فترات وجودهم في الحصة المسئول عنها في مقابل ما كان يسمى «بمسموح المصاطب» وهي اراضي معفاة من الضرائب تبلغ مساحتها ٥٪ من زمام القرية كانت تمنح لهؤلاء.

وليس من شك ان كل هذه المهمام التي اوكلت الى شيخ البلد هي التي دفعت ناظر الداخلية الى ان يقرر في منشور له صادر الى مديري المديريات ان «مشايخ البلدان هم نواب الحكومة في جهاتهم».

من بين ما تضمنته هذه الأوراق التي ضمها ملف «شيخ البلد» ما اصاب هؤلاء في وضعيتهم الاجتماعية نتيجة للمتغيرات الاقتصادية التي عرفها الريف المصري خلال القرن التاسع عشر، خاصةً ما تعلق منها باستقرار الملكية الزراعية، الأمر الذي استغرق نحو اربعين عاما بين اواخر عصر محمد علي واواخر عصر اسماعيل.

ويمكن هنا أن نميز بين نوعين من كبار ومتوسطى ملاك الاراضى : الغرباء عن الريف خاصة من كبار الموظفين والأجانب ، والعناصر الريفية وكان شيوخ البلد اهم تلك العناصر.

وقد حصل هؤلاء على ملكياتهم بوسائل شتى كان أولها اراضى « مسموح المصاطب » التى كانت بمثابة النواة لملكياتهم تلاها فى الأهمية اطيان الفلاحين المتوفين بدون وريث والتى كثيرا ما كانوا يتحايلون للاستيلاء عليها ، فضلا عن وسائل أخرى عديدة.

****

(المجموعة الثانية) من اوراق الملف تتناول علاقة شيخ البلد بالادارة والتى دخلها تعقيدات عديدة بدأت قبيل الاحتلال البريطانى للبلاد وتزايدت فى اعقابه.

من هذه التعقيدات ظهور منصب العمدة والذى اصبح الرئيس الادارى للقرية وتحت رئاسته شيخان او اكثر من شيوخ البلد كان كل منهم مسئولا عن حصة من الحصص التى تقسم اليها القرية ويعاونه فى حفظ الأمن شيخ الخفراء.

تعقيد آخر نجم عن حرمان المشايخ من الامتيازات السابقة التى كانوا يتمتعون بها خاصة فيما يتصل باراضى « مسموح المصاطب » التى اسقطت كل الاعفاءات التى كانت تتمتع بها فى عهد سعيد، الأمر الذى اثقل كاهلهم بواجبات دون حقوق مما ترتب عليه ظاهرتان الحج الأهرام فى ابرازهما فى مناسبات عديدة.

الظاهرة الاولى : انصراف العديد من ابناء الاسر الكبيرة عن الاشتغال بهذه الوظيفة بكل ما ترتب على ذلك من مضاعفات تقررها الجريدة فى عددها الصادر يوم ٢٩ يناير عام ١٨٨٧ بقولها:

« ليس يخاف ما للمشايخ البلاد فى جهات القطر من الأهمية فى تأدية طلبات الحكومة وفصل الاختلافات بين الأهالى غير ان حرمان هؤلاء

المشايخ من الامتيازات التى كانت لهم فى السابق إزاء ما يضطرون اليه من الاتعاب والمصاريف قد اخر اللائقين لهذه الوظيفة عن التقدم اليها بطيبة خاطر فأدت الضرورة لتسليمها الى من لا يليقون لها واصبحت الاشغال موضوعا لغاياتهم الباطلة واطماعهم الدنيئة»!

الظاهرة الثانية : متصلة بما اسماه الأهرام «الغايات الباطلة والاطماع الدنيئة». فقد انتشرت على نطاق واسع اعمال استغلال السلطة من جانب شيخ البلد مما اضفى على اصحاب المنصب ظلالا غير مريحة.

لعل هذه الشكوى التى رفعها مكاتب الأهرام فى شبراخيت نيابة عن اهالى ناحية المعيصرة تقدم نموذجا لذلك .. جاء فى تلك الشكوى ان اهالى تلك الناحية « يشكون من شيخ البلد لضيق ذات يده ولسوء إدارته وقد طلب المركز من المديرية مرارا عزله فالأمل التفات سعادة المدير الى هذا الشأن صيانة لحقوق الاهالى»!

ورقة اخرى من هذه المجموعة تشير الى ان كثيرا من اسباب هيبة « شيوخ البلد» كانت قد اخذت فى التهاوى وقتذاك فانصراف ابناء الأسر الكبيرة عن المنصب قد ادى الى التغاضى عن شرط اساسى من شروطه القديمة .. شرط الملكية الزراعية التى لا تقل عن خمسة افدنة.

من ناحية اخرى، وعلى الرغم من كثرة المنشورات التى حددت طرق اختيار شيوخ البلد إلا ان مأمورى المراكز كثيرا ما استغلوا سلطتهم فى عزل بعضهم وتعيين آخرين وفقا للأهواء الشخصية.

من ناحية ثالثة فان القانون كان ينص على ألا يقل شيوخ البلد فى اية قرية عن اثنين . وبالرغم من تحديد حصة كل شيخ فى قريته فان هذا التعدد فتح الباب واسعا للمنازعات بين هؤلاء الشيوخ الأمر الذى كثيرا ماكان يصل الى تدخل مدير المديرية بنفسه لتسويتها.

نستدل على ذلك من اخبار عديدة نختار منها هذا الخبر الذى بعث به مكاتب الاهرام فى دمنهور والذى جاء فيه انه « قد تمت تسوية المسالة

المتعلقة بشياخة ناحية خريتا على غاية ما يرام بهمة سعادة المدير فأمسى فى الناحية المذكورة ستة مشائخ وكل الى عهدتهم امر الأهالى والمأمول ان تستقيم احوال البلدة رعاية للنظام والراحة العامة»!

وقد تبدى سقوط الهيبة من جملة من الأخبار تشير الى ان ابناء القرى قد استمروا يعملون على اسقاط مشايخهم الأمر الذى تفشى الى درجة اصبح يشكل معه ظاهرة دعت الاهرام الى التحذير منها..

قالت الجريدة فى ٩ يوليو عام ١٨٨٨ « تستلفت انظار نظارة الداخلية والمديريات الى ما يختلقه بعض الأهالى من الحيل والأسباب الواهية لرفت مشايخ البلاد من وظائفهم لأسباب شخصية ويساعدهم فى ذلك بعض الكتاب فيرفت من اولئك المشايخ من لا ذنب له والحال ان امر اختيارهم يجب ان يكون منوطا بحكم المديرين وامر رفتهم بموجب حكم لجنة تكون قد حققت ذنبهم»!

وكانت الخيارات امام حكومة القاهرة صعبة ، فلم تكن ابدا على استعداد لالغاء المنصب ولأسباب عديدة..

الاحتياجات المالية كانت تمثل سببا جوهريا ، ولعل تلك المناقشات التى جرت حول زيادة قوات البوليس فى الريف ، وما يمكن ان تتمخض عنه تلك الزيادة من اثقال كاهل الخزينة بالنفقات تقدم صورة لهذا..

ومرة اخرى نعود للأهرام الذى يتدخل فى تلك المناقشات وينصح بالاعتماد على شيوخ البلد بدلا من زيادة رجال البوليس ،، وقد اسس هذه النصيحة على القول بأن « اهالى بلادنا قوم ينقادون الى اوامر الحكومة ومهما تعاظم الخطب فى بلدة يكتفى الحاكم بارسال إشعار الى شيخ البلدة لطلب المشاغبين فينقادون دون تردد مطلقا ولهذا إذا عادت عوائد الأيام السالفة بتدريك مشايخ البلاد بكل ما يحصل فيها وانهم هم المسئولون دون سواهم فلا يكون هناك لزوم البتة الى قوة بوليس »!

دراية شيوخ البلد بأهالى الحصص المسئولين عنها كانت تقدم السبب الآخر

من اسباب ضرورة الابقاء على اصحاب هذا المنصب . وعلى حد قول الاهرام ان « كل شيخ بلد يعلم كل فرد من افراد بلدة ولا تخفى عليه خافية ولانه مسئول شخصيا فلا يمكن حدوث اى حادث مكدر »!

من ثم كان ضروريا العمل من جانب الادارة الحكومية على اعادة القدرة لهؤلاء الشيوخ مما بدا فى اجراءين قامت بهما سلطات القاهرة اواخر عام ١٨٨٨..

الاجراء الأول بإعادة شكل من الامتيازات لشاغلى هذا المنصب مما يغرى العناصر الطيبة على القبول به، ولما كان من الصعب ان تأتى هذه الامتيازات من خلال مكافآت مادية فقد قر الرأى فى دوائر الحكومة على اعفائهم هم وابناؤهم من الخدمة العسكرية واشغال العونة مما تضمنه امر عالى صادر فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٨٨.

الاجراء الثانى باصدار لائحة للخفراء توفر لهؤلاء الحد الادنى من المكافاة ليكونوا عونا قويا لشيخ البلد على القيام بأعبائه.

فقد انتقدت الصحف بما فيها الأهرام السياسة الحكومية حيال الخفراء القائمة على الخدمة المجانية . وكان رأيها انه يستحيل إكراه هؤلاء على العمل « وإلا شاركوا اللصوص فى سلبهم واقتسموا العين المسلوب».

وعندما تقرر ان يحصل الغفير على ٤٥ قرشا شهريا رأى الأهرام أنها خطوة لا بأس بها وإن استمر يطالب بزيادة هذه الاجرة لأن « من يحرس البلدة ليلا لابد ان ينام نهارا ومن يحرس ليلا وينام نهارا فلا دخل له غير ما يرد من اجرة حراسته فى الليل».

وإن كانت تلك الاجراءات فى شقيها خطوة طيبة فى طريق تحسين اوضاع شيوخ البلد التى كانت قد تدهورت كثيرا بيد انها لم تكن كافية.

****

(المجموعة الثالثة) من اوراق الملف تتعرض للعلاقة بين شيخ البلد واهالى الحصة التي يمارس عليها سلطاته..

جاء فى منشور لنظارة الداخلية صادر فى ١٥ سبتمبر عام ١٨٨٤ عن مشايخ البلد انهم « نواب الحكومة فى توطيد نظام الضبط والربط ببلادهم وعليهم المدار فى عمارها واستقرار احوال اهلها وتثبيت اقدامهم فيها وتكثير ثروتهم بالعدل والمساواة بينهم.. » وكان من الطبيعى مع هذا ان تتنوع سلطاتهم.

جانب اول من جوانب هذه السلطات متعلق بدور هؤلاء الشيوخ فى جمع مال الحكومة ، وكان مديرو المديريات يقومون بين الحين والأخر بعقد جمعيات من شيوخ البلد لمحاسبتهم على ماتم انجازه فى جمع هذا المال وتقريع المقصرين منهم.

الجانب الثانى خاص بدورهم فى عملية الانتاج اتصل بعضه بمقاومة دودة القطن واتصل البعض الاخر بمراقبة الجسور خاصة خلال موسم الفيضان .

جانب ثالث خاص بالعونة، وهو الجانب الذى قرره الأمر العالى الصادر فى عام ١٨٨٥ والذى جاء فيه انه « يجب على كل شيخ بلد ان يقدم للمديرية فى ١٥ يوليو (٩ ابيب) كشفا بأسماء الانفار المقتضى اخراجهم منه. أما هؤلاء الانفار فيقسمون الى قسمين متساويين أحدهما يخفر على الدركات فى غرة اغسطس والثانى يخرج فى غرة سبتمبر ويستمر الخفر حتى يصدر امر نظارة الاشغال برفعه».

وقد تشددت نظارة الداخلية فى هذا الجانب من وظيفة شيوخ البلد فأصدرت منشورات عديدة بعضها له صبغة تنظيمية والبعض الآخر ذو طابع تهديدى..

من المنشورات التنظيمية ما أصدرته فى منتصف عام ١٨٨٧ والذى حدد أعمار أنفار العونة بين ١٥ و ٥٠ سنة والاعداد التى يتوجب على كل شيخ بلد ان يقدمها.

ومن المنشورات التهديدية انذاراتها المتكررة لكل شيخ بلد يتأخر عن اخراج العدد المكلف به من الانفار بالعزل وتعيين بدله.

تقديم المطلوبين للقرعة كان يشكل جانبا آخر من جوانب مسئوليات شيوخ البلد والذين كانوا بحكم مناصبهم يشاركون في لجان الفرز ، وهي اللجان التي كانت تقوم بفحص الانفار الذين سجلهم شيوخ البلد في « كشوف كل قرية » .

في مجال الأمن كانوا مطالبين فضلا عن توفير الحماية للقرية من خلال الخفراء ضبط الجناة في الجرائم التي ترتكب في نطاق حصصهم ، ثم التحقق من الغرباء .

في ٢٣ اكتوبر عام ١٨٨٨ نشر الأهرام امرا من رئيس النظار الى سائر مشايخ البلدان جاء فيه انه « لما كان بعض الاهلين غير الموسرين ينتقلون من مديرية الى اخرى طلبا للرزق .. كان من الواجب على المشايخ مناظرة الغرباء في جهاتهم واحصاء اسمائهم » .

بيد أن هذا الجانب التنظيمي في العلاقة بين شيوخ البلد وأهالي حصصهم لم يكن دائما يسير وفقا لما جاء في الأوامر العليا واللوائح والتنبيهات .

ويقدم منشور « سعادة مدير الفيوم » الذي نشره الأهرام في صدر صفحته الأولى في عدده الصادر في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٨ صورة لما وصلت اليه بعض ممارسات هؤلاء ، جاء في مستهل هذا المنشور الذي يخاطب شيوخ البلاد « كثر شاكوكم وقل شاكروكم ولم أر لكم في الماضي اثر يحمد ولا في الحاضر عملا يشكر .

« أنت اليَّ الأرملة والحامل من بلاد بعيدة تجر اولادها وتسير في الرمال عارية جائعة وهي تشكو حقا لها نهبتموه وباطلا إليها نسبتموه واستغاث بي اليتيم والعاجز والفقير من مظالم المبتدعة واعمالكم المستقبحة افتظنون أنكم على ذلك تؤجرون كلا إن الحكومة لكم بالمرصاد وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون » !

يقدم المنشور بعد ذلك صورة للمظالم التي كان يوقعها الشيوخ بالأهالي من « تهم اطيان المتسحبين » ، أي أولئك الذين كانوا لا يتحملون كلف

الحكومة فيتركون الارض وما عليها (!)، واتخاذ انواع التحايل «لاجل الحصول على حقوق البسطاء والمساكين» ويعدد اشكال هذا التحايل بشراء الاطيان بموجب سندات عرفية مشكوك فى صحتها، وحرمان الفلاح من ثمرة اتعابه على حد تعبير سعادة مدير الفيوم!

ويأخذ المنشور على المشايخ معرفتهم بمرتكب الجريمة «ولكن تخفونه عن الحكومة لمنفعة لكم تطلبونها او لعيوب عندكم تخفونها خوف الافشاء»!

كشف مكاتب الأهرام فى المنوفية فى العدد الصادر فى ١٦ يونيو ١٨٨٨ عن مزيد من وجوه القصور فى التعامل بين شيوخ البلد والفلاحين كان منها تواطؤهم على إخفاء البعض «من ارباب الصنائع عندما تصدر الأوامر بوضع ضريبة الويركو عليهم»، ولم يكن هذا الاخفاء بريئا بالطبع.

كان منها ايضا اخفاؤهم لانفار العونة الذين تستحق عليهم البدلية وذلك حتى يمكنونهم من التهرب منها. ولم يكن وراء هذا الاخفاء بواعث انسانية فى اغلب الحالات!

كان منها ثالثا اهمال «الطلبات التى ترسل للأهالى والمشايخ من جانب الحكام ليأتوا لجهة الادارة لاتمام ما يطلب منهم». وهم يستعملون فى هذا والكلام لازال لمكاتب المنوفية «المحاولة والمراوغة.. ولا يخفى ما يحصل بذلك من التأخير والتعطيل لانه قد تكون الطلبات مهمة جدا»!

أما مكاتب الاهرام فى كفر الشيخ فقد حفلت تقاريره بالحيل التى كان يلجأ اليها شيوخ البلد فى هذه المديرية لتقديم كشوف غير حقيقية لانفار القرعة الأمر الذى لم يؤد فحسب الى فصلهم من وظائفهم بل كثيرا ما ادى الى تقديهم للمحاكمة.

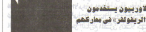
وقبل ان نترك الورقة الاخيرة فى هذا الملف نقرأ تقريعا شديدا تسوقه الاهرام لشيوخ البلد لامتناعهم عن التوقيع على «اوراق الضمانات التى يقدمها المستخدمون فى الحكومة مع شدة لزومها والحاجة اليها» الأمر الذى لا نملك معه ونحن نغلق هذا الملف بأوراقه العديدة الا الاقتناع بأن شيوخ البلد فى الريف المصرى كانوا شرا لابد منه!





شيوخ المناصر





- الاوربيون يستخدمون «الريفولفر» فى معاركهم
- أحكام الاعدام تنفذ فى أشهر نقطة فى البندر

- «البصاصون» يفتشون عن الاوروبيين المتسللين إلى مصر
- منصر الاربعين حرامى الذى هاجم عزبة «انجه هانم»
- شيوخ المناصر ابو حريشة ونصار الشقى!

شيوخ المناصر!

نوعية الجرائم لا تنفصل عن مجمل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تعرفها مرحلة تاريخية بعينها، وهو ماشهدته السنوات الأولى التى اعقبت الاحتلال البريطانى.. سنوات النصف الأول من ثمانينات القرن الماضى.
فأخبار الجريمة التى حرص الأهرام خلال تلك السنوات على أن يسوقها فى صفحته الثالثة فى الغالب، وإن كانت أحيانا تقفز إلى صفحته الأولى تبعا لأهميتها، انما تكشف عن نوعية جديدة من الجرائم لم تكن معروفة على هذا النحو من قبل..
من تلك الجرائم مشاجرات المدن التى كان أطرافها من الأجانب، وكان لها مذاق مختلف عن تلك التى كانت تنشب بين المصريين، خاصة من أولاد البلد، غير أن الأهم منها ماحفلت به تلك السنوات من تشكيلات عصابية كانت تمارس نشاطها فى العادة فى مناطق الريف، وهى التى اسماها الأهرام «بالمناصر»، وقد تفشت على نحو دفع الناس ومكاتبى الأهرام إلى ارسال استغاثاتهم المتتالية التى تشكل فصلا مهملا من التاريخ المصرى وفصلا مهما من صفحات جريدتنا.
ونبدأ بالنوعية الأولى..

****

الوجود الأجنبى فى مصر الذى بدأ يتزايد بشكل ملحوظ فى عهد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ثم تصاعد بشكل حاد فى عصر اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) كانت له قسمات خاصة، الا انه عرف فى اوائل الثمانينات وبعد الاحتلال بعضا من المتغيرات..

فيما يتصل بالقسمات فقد جاءت الغالبية العظمى من الأوروبيين في مصر واليونانيين والايطاليين يليهم بعد ذلك الرعايا البريطانيون فالفرنسيون.

وكانت الغلبة في تلك الجاليات الأوروبية لسكان بلاد البحر المتوسط حتى الرعايا البريطانيين فقد جاء أكثرهم من جزيرة مالطة التي كانت أحد ممتلكات التاج البريطاني.

يلاحظ أيضاً أن الوجود اليوناني قديم في مصر بحكم أن اليونان قد استمرت حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر قسماً من الدول العثمانية وبالتالي كان أبناؤها رعايا للدولة يتنقلون بين أنحائها دونما قيود.

نفس الملاحظة تنطبق على الوجود الايطالي، فقد استمر تجار المدن الايطالية يتعاملون مع السواحل المتوسطية العربية بما فيها مصر طوال العصر العثماني وذلك بعد أن انصرف عنها سائر تجار غرب أوروبا في تعاملهم مع الشرق بعد التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح اواخر القرن الخامس عشر، ومن ثم فقد احتكر الايطاليون تقريباً خطوط البحر المتوسط التجارية حتى اعادت حملة نابليون على مصر والشام الاهتمام بتلك الخطوط إلى سائر الأوروبيين اواخر القرن الثامن عشر.

يلاحظ أيضاً أن النسبة الأكبر من هذه العناصر كانت تأتي من الطبقات الدنيا في تلك البلاد، وتشير احصاءات عن نسبة الأمية بين أبناء تلك الجاليات في أوائل سنى الاحتلال انها قد بلغت أكثر من ٤٠٪ بين اليونانيين ونحو ٣٤٪ بين الايطاليين وأقل من ذلك قليلاً بين الرعايا البريطانيين.

يلاحظ اخيراً أن عدد هؤلاء قد تزايد على نحو ملحوظ في أعقاب الاحتلال، فتشير التقديرات إلى أن عدد الأوروبيين في مصر قبيل

الثورة العرابية بلغ ۹۰ ألفاً خرج منهم نحو ۲۰ ألفاً آخرين فى أثناء أحداث الشغب الدموى التى عرفتها الاسكندرية فى يوليو عام ۱۸۸۲ ليعودوا بعد الاحتلال البريطانى للبلاد ومعهم ۲۰ ألفاً ليقترب العدد إلى نحو ۱۱۰ آلاف، ومن بين هؤلاء نشأت النوعية الأولى من الجريمة فى مصر..

لقد عاد أولئك الذين انحدر أغلبهم من أصول دنيا مستظلين بوقوع مصر فى قبضة قوة أوروبية لن تسمح بتكرار تعرضهم لما تعرضوا له من رفض خلال أحداث الثورة، خاصة أن حجة من أهم الحجج البريطانية فى البقاء فى مصر بعد ذلك كانت «حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم» ومستظلين فى نفس الوقت بنظام الامتيازات الذى يقصر محاكماتهم فى الجنايات على «المحاكم القنصلية»، وهى المحاكم التى كانت تتشكل بمعرفة قناصلهم والتى كانت توفر لهم الفرصة للافلات من العقوبات التى يستحقونها.

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن تحفل صفحات الجرائد بأخبار الجرائم التى يرتكبونها، وربما كان «الأهرام» أكثر اهتماماً بتلك الأخبار خلال تلك السنوات التى استمر يصدر فيها من الاسكندرية، بحكم أنها استمرت تستأثر بالغالبية العظمى من أبناء الجاليات الأوروبية.

****

● استخدام العنف على نحو لم يكن مألوفاً بين المصريين واستخدام «الريفولفر» بتعبير «الأهرام»، أى الطبنجات، فى المشاجرات التى كانت تنشب بين هؤلاء.

يدل على ذلك ما جاء فى أحد أعداد الأهرام فى يوليو ۱۸۸٥ ونصه: «الساعة العاشرة من الليلة الفائتة سمع من تجاه مخازن شيكولانى صوت انطلاق ستة عيارات نارية فتراكض الجمع من

القهاوى والمحلات المجاورة للاطلاع على ما هناك واذا يونانى واقف بيده ريفولفر فلما وصل الجمع اليه عاد فأطلق ستة عيارات أخرى الا أن بعضا من الحضور أقدموا نحوه ليمسكوه ففر هاربا».

تسوق الصحيفة فى عدد آخر خبرا عن مشاجرة بين ايطالى ويونانى فى الأزبكية «فضرب الأول الثانى بمدية وجرحه فى بطنه جرحا بليغا ينذر بالخطر».

خبر ثالث جاء فى أهرام أول سبتمبر عام ١٨٨٥ عن العثور على أحد البلغاريين «من أتباع روسيا قتيلا فى دكانه بشارع الإبراهيمى فقبض البوليس على ثلاثة من رفقائه وأخذ يتحقق المسألة بعرفة أحد مندوبى القنصلية الروسية..».

وتشكو الجريدة من انتشار ظاهرة استخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع خاصة فى مناطق سكنى الأوروبيين فتقول فى أحد أعدادها «لا يكاد يمر يوم لا نسمع فيه خبرا عن الحوادث التى تجرى فى الرمل من جراء اطلاق البنادق بين المنازل» وتروى فى هذه المناسبة حادثة جرت لنائب قنصل انكلترا فى الاسكندرية وكان سوريا اسمه شكرى خورى، مؤداها أنه بينما كان الرجل يتنزه فى حديقة منزله فى الرمل مع بعض ضيوفه جاءهم طلق نارى من البيت المجاور فأصاب ثلاثة منهم . وتناشد الصحيفة فى هذه المناسبة «القنصلاتو التابع لها الشخص المعتدى أن تعامله بحسب ما تقضيه أصول العدالة»!

● من جانب آخر فان نمط الحياة الأوروبية الذى انتشر فى الاسكندرية والقاهرة بانشاء المحال الذاخرة بالسلع المستوردة وخزائن الايراد والبنايات الحافلة بما خف حمله وغلا ثمنه قد آثار بلا شك أطماع اللصوص الجدد من «أسافل اليونان وذعر الطليان» على حد تعبير شاهد معاصر.

يقول الأهرام الصادر فى ٢٨ أكتوبر عام ١٨٨٤ ان اللصوص «سطو على مخزن الخواجة اخوان ستروس فى جوار الوكالة المعروفة بالوكالة الانكليزية بجوار المحاكم الأهلية فسرقوا منه ما توازى قيمته ٥٠ جنيها»، ويسوق خبرا آخر بعد أقل من شهر عن سرقة مخزن لأوروبى بشارع المسلة «وسرقوا منه ماوصلت اليه ايديهم ونقودا نحو ٦٠ جنيها»، وأخبارا أخرى عديدة عن جرائم مشابهة.

● من الجرائم الأخرى التى حملها «السفلة» معهم جريمة تزييف النقود التى أشار اليها أحد أعداد شهر أبريل عام ١٨٨٤ والتى جاء فيها خبر القبض على أحد مروجى النقود المزيفة فى الزقازيق واتضح أن له شريكا فى العاصمة «يسك النقود ويبثها بواسطة أناس على شاكلة المقبوض عليه».

ولما كان يكتفى فى عقوبة مثل هؤلاء بالنفى خارج البلاد لفترات محدودة أو «مؤبد» فان كثيرين منهم كان يتسلل عائدا مرة أخرى، الأمر الذى دعا الداخلية فى مصر إلى تخصيص مجموعة من رجال البوليس السرى أو «البصاصين» بلغة العصر للاندساس داخل الأوساط الأوروبية الدنيا للبحث عن هؤلاء لتفيهم مرة أخرى، ولم تكن تستطيع أن تفعل أكثر من هذا فى ظل الامتيازات المجحفة.

****

النوعية الثانية التى تفشت فى الريف المصرى والتى تمثلت فى «المناصر» كانت الأهم، وكانت بدورها أحد الأبناء غير الشرعيين للمرحلة التاريخية.. فقد حفل الأهرام بأخبار التشكيلات العصابية التى كانت تهاجم ابعديات وعزب كبار ملاك الأراضى وتعمل فيها نهبا وسلبا، ولم يكن هذا التفشى ليأتى بطريق الصدفة، فقد صنعته مجموعة من المفردات التاريخية.

كان مما صنعه نشأة الملكيات الزراعية الكبيرة واستقرارها خلال العقود السابقة، وهي نشأة بدأت بلائحة الأراضي عام ١٨٤٧ وانتهت إلى لائحة المقابلة عام ١٨٧١، وكانت الغالبية من الملاك الجدد ممن ينطبق عليهم توصيف «الملاك الغائبين».
فباستثناء أعيان الريف ومشايخ البدو كان كبار الملاك من أبناء أسرة محمد على وكبار الموظفين والأجانب وأغنياء المدن لايعيشون في الريف.
رغم ذلك فإن هؤلاء الأعيان كانوا يقتنون السرايات أو البيوت الكبيرة في عزبهم وابعادياتهم مما كان هدفاً مرغوباً من تلك التشكيلات العصابية.
تؤكد ذلك جملة من الأخبار التي ساقها الأهرام..
فعن الهجوم على ممتلكات الطبقة التركية الحاكمة جاء في أحد أعداد الأهرام «كتب إلينا من دمنهور أن ٤٠ لصا هجموا بعد منتصف ليل أمس الأول على منزل حضرة إبراهيم أفندي نصار مفتش عزبة المجد هانم في بسطرة وسلبوا موجوداته وما عثروا به من الحلي والمصاغ وقد أخذ حضرة وكيل المديرية ورجال البوليس يستقصون ويبحثون عن الفاعلين وقبضوا بالأمس على واحد منهم » قال الكاتب «وكان هؤلاء اللصوص متنكرين بالزي الافرنجي وفي رؤوسهم برانيط ولكنهم من أبناء العرب»!
جاء في عدد آخر أخبار هجوم «جماعة من اللصوص على عزبة اسماعيل أفندي رستم التابعة لمركز محلة منوف غربية وأطلقوا عيارات نارية أصابت صاحب العزبة وقضت بالوفاة على نسيبه وسلبوا أمتعة ونقودا وأشار خبر ثالث إلى الهجوم على عزبة خورشيد بك ، والذي تكرر فيه ماحدث بالنسبة لرستم.
أما عن الهجوم على عزب كبار الموظفين المتحدرين من أصول

مصرية والذين نجحوا وقتذاك أن يشكلوا شريحة هامة من طبقة كبار الملاك فتأتى الاشارة اليه فى أكثر من عدد من أعداد الأهرام. فمن الغربية تأتى الاخبار فى مايو عام ١٨٨٤ عن الهجوم على أبعدية محمد أفندى نجيب، ومن منفلوط تصل الأخبار فى يوليو من العام التالى عن الهجوم على ابعدية «المجال غالى بك».
وفى هذا المجال حمل الأهرام خبرا مفصلا عن هجوم «زمرة من اللصوص على عزبة صاحب العزة هلال بك المعروفة بعزبة صافور بمركز السنبلاوين. وقد دخلت اللصوص إلى العزبة بأمان وسلبوا ما كان عند المزارعين من حلى ونقود وغادروا العزبة آمنين فتشجع أثرهم رجل أسود وأطلق عليهم عيارات نارية فلقى منهم أضعاف أضعافها ومن هنا يستدل على أن عددهم كان كثيرا».
ولما كان معروفا أن «نظار» تلك الأبعديات والأواسي والعزب كانوا يجمعون ريعها فى خزائن خاصة، فقد كانت تلك الخزائن هدفا اساسيا من أهداف تلك العناصر فيما يرويه الأهرام فى أحد أخباره..
جاء فى هذا الخبر الذى بعث به مراسل الأهرام فى الشرقية أن جماعة سطوا وعلى منزل الحاج عبد الجليل وطلبوا اليه أن يسلمهم مفتاح الخزينة فلم يتمكن من إجابة طلبهم إذ لم يكن مفتاح الخزينة معه فأوسعوه ضربا وجراحا ثم عمدوا إلى الخزينة الحديد فكسروها وأخذوا منها نقودا تبلغ قيمتها ١٠ آلاف جنيه وجرحوا أحد عساكر البوليس ونحو ١٥ نفرا، وأغرب مافى المسألة أنهم اجروا كل ذلك وفروا هاربين دون أن يضبط واحد».
ويمكن النظر إلى هذا التفشى ثانيا فى اطار العلاقة القديمة بين البدو والفلاحين، وهى علاقة قامت على ابتزاز الأولين للأخيرين من خلال استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه.
ولدى حالة عدم الاستقرار التى استمرت تصنعها التعديات البدوية

على سكان الريف فقد اتبعت الحكومة المصرية منذ عصر محمد على سياسة تستهدف اقرار العربان وتحويلهم إلى ملاك أراضى أو مزارعين ، وهى سياسة اتبعها خلفاؤه دونما استثناء ، وان لم تكن قد استكملت مقوماتها حتى السنوات الأولى من عهد الاحتلال.

ومن هؤلاء العربان تكونت أغلب «المناصر» وكان بعض من شيوخهم هم الذين تحولوا الى شيوخ مناصر فيما أشارت اليه الاخبار التى نشرها الأهرام..

تؤكد ذلك طبيعة الميادين التى مارست فيها تلك التشكيلات العصابية نشاطاتها ، فقد كانت فى الأغلب الأعم فى المديريات التى تقع على أطراف الدلتا ، مثل البحيرة والشرقية ، أو فى الصعيد ، حيث يتزايد الوجود البدوى.

ولم يقتصر الخطر الذى يشكله هذا الوجود على المناطق الريفية فحسب بل انه امتد الى بعض المناطق المتاخمة للمدن الكبرى فيما يشير اليه خبر فى الأهرام الصادر يوم ٨ أغسطس عام ١٨٨٥ ، جاء فيه :

«ليلة الاثنين الماضى هجم منصر من اللصوص مؤلف من نحو ٢٠ نفرا متزيين بزى العربان على عزبة حضرة أحمد أفندى تحيمر بجهة حجر النواتية التى تبعد عن محطة السيوف مسيرة ١٠ دقائق ثم عاودوا الهجوم ليلةالأربعاء وتبادلوا مع أهالى العزبة إطلاق العيارات النارية»

وقد تنبه الأهرام لدور البدو فى تلك العصابات فكتب مراسله فى الفشن مقالا طويلا قال فيه بعد ان أشار إلى تعديات اللصوص والأشقياء «ليس بخاف أن أكثر هؤلاء هم من العربان المنتشرين فى البر الشرقى وباشتراكهم مع الخفراء الفلاحين يؤلفون مناصر فيسهل عليهم الايقاع بخلق الله»

أخيراً فإن تفشي الظاهرة يمكن ان يعزى لحالة الفوضى التي صاحبت أحداث الثورة العرابية ثم ماتبعها من إحتلال الانجليز للبلاد ، وهي حالة شحبت معها سلطة الحكومة في الأقاليم الأمر الذى أتاح الفرصة لتشكيل تلك العصابات وتعديها على «خلق الله» حسب تعبير الأهرام.

يؤكد ذلك الرسالة التي تضمها وثائق الثورة والتي وجهها أحمد عرابي إلى مدير بني سويف يطلب فيها وضع من يتعدى من العربان على الأهالى في السجون.

****

بادرت الحكومات المصرية لمواجهة ظاهرة شيوخ المناصر بجملة من الاجراءات تراوحت بين الاغراء والتأديب.

يقول خبر في الأهرام ان مفتش الفشن قد «استقدم مشايخ العربان المقيمين بالحواجر مع مشايخ القبائل ولقاء ذلك يتعهدون بمسئوليتهم بدفع لهم قيمة المرتب بالميزانية ولقاء ذلك يتعهدون بمسئوليتهم بكل مايخل بالراحة العمومية» بكل مايحمله هذا الخبر من اتباع الجانب الأول من جوانب السياسة الاغراء..

أما التأديب فقد تعددت مناحيه ..

من تلك المناحي هذا الاجتهاد الظاهر الذى قام من خلاله رجال الادارة في تعقب شيوخ تلك المناصر وتقديمهم الى المحاكمة وكان من أشهرهم «أبو جريشة» وكان من نواحي ايتاى البارود وقد أطنبت الأهرام في ذكر تعدياته على طنطا ونواحيها ، كذا «نصار الشقي كبير الاشقياء» ومن قطاع الطرق وله أخوان وأعوان» في الزقازيق.

منها أيضا تشكيل لجان للتحقيق والمحاكمة السريعة لتلك التشكيلات وهي اللجان التي عرفت باسم «قومسيونات الاشقياء»

والتى صدر «ديكرتو خديو» بها تقرر بمقتضاه أن «يباح لها حق الحكم على المرتكبين وقدحيا الأهرام تلك اللجان التى تكونت من رجال «ذوى دربة واستقامة» .

وقد شرعت هذه اللجان على الفور فى محاكمة من يقبض عليه من رجال المناصر وأصدرت عديدا من أحكام الاعدام على وجه السرعة على من تثبت ادانته منهم .

وكان يتم تنفيذ أحكام الاعدام بشكل علنى متعمد فيما حفلت به أعداد الأهرام خلال النصف الثانى من شهر يوليو عام ١٨٨٥ ، فمكاتبه فى مديرية قنا يسوق خبر شنق محمد فرج «فى أشهر نقطة فى البندر وفى يوم السوق وانزلت الجثة من على المشنقة ودفنت وكان المنظر هائلا والمشهد مؤثرا ولم يحصل والحمد لله مايكدر الراحة» ، ومكاتبه فى سمالوط يسوق بعد ذلك بثلاثة أيام وصفا مشابها لشنق «مرسى حسن أحد الاشقياء الذين حاكمتهم لجنة تحقيق الجنايات بالوجه القبلى» وبعد ثلاثة أيام أخرى يبعث مكاتب فى بنها بوصف تفصيلى لاعدام محمد دخيل الذى جئ به «مغلول الأيدى محاطا بنفر من البوليس إلى وسط سوق البندر بحضور سعادة المدير وحضره كل من حكمدار البوليس وحكيمباشى المديرية وجمع غفير من اجانب ووطنيين»!

وليس من شك أن المقصود من وراء تلك الاعدامات العلنية ثم نشرها فى الصحف على نطاق واسع مما بدا من خلال متابعة الأهرام ، كان العبرة وتخويف سائر التشكيلات العصابية ووضع مشايخ المناصر فى جحورهم أو دفعهم لاعتزال مشيخاتهم ، وهو أمر لم يكن ليحدث فجأة بل كان يتطلب وقتا حتى تدخل قصص المناصر ومشايخها فى ذمة التاريخ وتصبح من قبيل الروايات التى تتناقلها الأجيال.

حوادث محلية

كتب الينا من دمنهور ان ١٠ لصاً هجموا بعد منتصف ليل اول امس على منزل حضرة ابراهيم افندي نصار ناظر عزبة اتجه هانم في بسطره وسلبوا موجوداته وما شربوا به من الحلي والمصاغ وقد اهتم حضرة وكيل المديرية ورجال البوليس يستقصون ويحثون على القاتلين وقبضوا في الامس على واحد منهم – قال الكاتب وكان هؤلاء اللصوص متنكرين بالزي الافرنجي وفي رؤوسهم البرانيط وهم من ابناء العرب وسناتي على نشر التفاصيل بعدد يوم الاثنين

الاهرام في ٢٤ مايو ١٨٨٤

خبر هجوم منصر الاربعين حرامي على عزبة اتجه هانم



حضرة وكيل البوسطة



- مصلحة البوسطة من أهم مصالح الدنيا فى الفائدة وشدة اللزوم
- وكيل البوسطة يجب ان يكون عارفاً اللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية
- أهالى الأقاليم يطالبون بنشر صناديق البوسطة فى جهاتهم

أبناء بعض المراكز يطلبون انشاء مكاتب البوسطة «لكثرة السكان ووفرة التجارة واتساع الأرض»

حضرة وكيل البوسطة

الصورة الروائية التى قدمها الأستاذ يحيى حقى فى رائعته المعروفة «البوسطجى» طرحت قليلا من كثير عن هذه الشخصية المدهشة التى تغلغلت فى المجتمع المصرى، الريفى قبل الحضرى، حتى النخاع.. شخصية «حضرة وكيل البوسطة» كما كانت الاهرام تسمى صاحبها، ومن بين ما استمرت تقدمه عنها الجريدة انما يؤكد ان الحقيقة فى كثير من الأحيان قد تفوق الخيال.. وكل ما ينقصها صناعة الحبكة الدرامية!

وترتبط قصة «حضرة وكيل البوسطة» بنشأة هذا الجهاز الذى لم ينتشر جهاز مثله فى الريف المصرى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر سوى جهاز «الصرافين»، مع فارق اساسى انه بينما كان يمثل هؤلاء دور «الجابى»، وهو دور غير محبب على وجه اليقين، فان وكيل البوسطة كان موجودا لتقديم خدماته، وهى خدمات اخذت تتزايد اهميتها وفقا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت فى النصف الأول من ذلك القرن وتسارعت خطاها خلال نصفه الثانى.

من بين هذه التطورات سقوط اسوار العزلة التى كانت تفصل بين سائر الكيانات الاجتماعية وتشابك المصالح الاقتصادية، واخذ فى الاختفاء انسان القرن السابق الذى كان يمكن ان يولد ويموت دون ان تعبر اقدامه حدود قريته او ابواب حارته!

من بينها ايضا نشوء طبقة اجتماعية جديدة من كبار ومتوسطى ملاك الأراضى الزراعية الذين تعدت مصالحهم حدود ممتلكاتهم فى قراهم، وتعددت وسائطهم لتحقيق تلك المصالح، وكانت «البوسطة» احداها.

من بينها ثالثا خروج شرائح من ابناء القادرين الى المدن لتلقى العلم، والحاجة الى قناة اتصال منتظم بينهم وبين ذويهم، وقد وصل الحال ببعض الشرائح الأقوى الى ان ترسل بأبنائها الى خارج «بر مصر» كله، واستمرت

«المكاتب البريدية» الوسيلة الأساسية للتواصل!

من بينها بعد ذلك ما صحب ظهور الصحافة الأهلية وانتشارها من اسباب تزايد اهمية البوسطة التى كانت الواسطة الوحيدة لنقلها لسائر مواطن القراء، داخل مصر وخارجها، فجهاز التوزيع الضخم بكل ادواته من سيارات نقل ودراجات بخارية وغير بخارية لم يكن قد ولد بعد.

من بينها اخيرا تزايد الوجود الأوربى فى مصر بكل ما اعتاده هؤلاء من استخدام البريد كواسطة لتصريف شئون الحياة اليومية.

ولم يكن الأهرام بعيدا كثيرا عن الصواب حين نقل فى عدده الصادر فى ١٩ يونية عام ١٨٩٠ عن تقرير مصلحة البوسطة القول: «هى من أهم مصالح الدنيا فى الفائدة وشدة اللزوم بما يتوقف عليه من نماء التجارة وسهولة المواصلات والتكفل بقضاء حوائج كل فرد من الأمة بين ارساليات ورسائل وغيرها».

على ضوء كل تلك الحقائق السابقة لم يكن غريبا انه عندما نشأت «ادارة البوسطة» فى عهد محمد على ان تخصص «لمراسلات الميرى» فقط، فلم تكن تلك القوى الاجتماعية التى احتاجت اليها قد ظهرت على الساحة بعد!

ولم يكن غريبا ان تنشأ «البوسطة الخصوصى» او «بوسطة الأهالى» فى نهاية عصر هذا الباشا الشهير محدودة للغاية وعلى ايد اجنبية، حين أقام ايطالى يدعى «كارلو ميراتى» ادارة بريد خاصة بالاسكندرية عام ١٨٤٣ لنقل المراسلات بين القاهرة والاسكندرية وإرسالها الى الخارج، ونظن ان المتعامل الرئيسى مع ميراتى كانوا من الأجانب.

تطور ذلك المشروع الخاص خلال العشرين عاما التالية بعد ان تسمى باسم «ادارة البوستة الأوربية» وهى الأعوام التى كانت قد جرت فيها مياه كثيرة فى نهر البوسطة، بالزيادة الهائلة فى اعداد الأوربيين او فى نمو الطبقات الاجتماعية المصرية الساعية الى استخدامها، او فى النشأة المبكرة لسكك حديد مصر وسرعة انتشارها مما خلق لونا من العلاقة الحميمة بين الجانبين

الى ان انتهى الأمر فى اوائل عصر اسماعيل بتحويل المشروع الخاص الى مشروع عام ليظهر بدءا من اول عام ١٨٦٥ «مصلحة البوسطة الأميرية» ويصدر معها اول طابع بريد فى التاريخ المصرى وكانت علامته المائية الاهرامات الثلاث.

بيد اننا نلاحظ ان النشأة الأوربية قد خلفت بصماتها على نشأة المصلحة الجديدة فى جانبين على الأقل، الاول: فى استمرار الادارة الأوربية للمصلحة الجديدة لفترة غير قصيرة، ولم يكن هذا غريبا على ذلك العصر، فقد استمرت مصلحة السكك الحديدية، شقيقة مصلحة البوسطة تدار ايضا من خلال اوربيين. والثانية: ان ادارتها قد بقيت فى الاسكندرية ولم يكن هذا غريبا ايضا سواء بحكم الوجود الأجنبى فى الميناء، وهو الوجود الذى كان بمثابة المستخدم الرئيسى لفاعليات المصلحة، او لأن الاسكندرية ظلت المنفذ الرئيسى لاستقبال وارسال البوسطة المصرية.

كان هذا هو وضع «مصلحة البوسطة المصرية» مع نهاية عصر اسماعيل وبدايات عقد الاحتلال، عقد الثمانينات، الذى شهد تطورات هائلة فى هذه المصلحة رصدها الأهرام ونرصدها معه هنا..

****

اول ما رصدته الصحيفة العتيدة العمليات المستمرة التى كانت تقوم بها المصلحة لانشاء مزيد من المكاتب لها فى سائر انحاء القطر، ولعل اهم ما يلاحظ فى هذا الشأن ان ذلك الانشاء انما كان يتم تحت الحاح شديد ومستمر من الأهالى.

ولعل ذلك الخبر الذى بعث به مراسل الأهرام فى ميت غمر يكشف عن ذلك.. قال: «اعلن وكيل بوسطة زفتى ان مصلحة البوسطة قد عدلت عن اتمام وعدها بانشاء مكتب لها فى بندرنا قساء هذا الأمر عموم الناس لما يكابدونه من المشقات والنفقات فى عبور البحر الى زفتى لقضاء أشغالهم المتعلقة بالبوسطة لأن الساعى الموجود لايوزع الا مراسلات المشتركين فى

الصناديق وهم قليلون فى جانب العموم وكثرتهم»!

خبر آخر من ناحية بشبيش بشكو أهلوها «من عدم وجود مكتب للبوستة فيها مع انها اهل لذلك بكثرة سكانها ووفرة تجارتها واتساع ارضها وقد اجتمع كبارها واعيانها وقدموا عريضة لمدير عموم البوستة فالأمل من حضرته ان ينظر فى التماسهم»!

واخبار اخرى من الصالحية والحوامدية والسنبلاوين وكلها تصب فى نفس المجرى.. مجرى المطالبة بمزيد من المكاتب لتلك الجهات.

ومع «المكاتب» ظل يدور ما يمكن توصيفه بمعركة الصناديق، وهى معركة بالغة الطرافة، فقد استمر مراسلو الأهرام فى الأقاليم يطالبون باسم الأهالى بنشر «صناديق البوستة» فى جهاتهم، ونختار هذا الجانب من المعركة الذى يمكن ان نسميه «صناديق المحلة».

اول اخبار هذه المعركة جاءت فى شهر يونية عام ١٨٨٧ وقد أفاد أن مصلحة البوسطة قد استجابت لمطلب أهالى البندر وأمرت بأن تضع ثلاثة صناديق بداخله وكتبت بذلك لوكيل البوسطة بالبلدة.

بدت نذر المعركة حين علق مراسل الأهرام بالبندر أن حضرته.. يقصد وكيل البوسطة «لم يجاوب الى الآن فرجاؤنا أن يجيب المصلحة على رغبة الأهالى».

وانتظر الناس لأكثر من عام دون مجيب ولم يجدوا بدا من اللجوء الى الاهرام مرة اخرى الذى نشر فى مستهل عام ١٨٨٩ يذكر بالصناديق الثلاث التى تقرر وضعها «والى الآن لم نر لذلك الوضع انجازا»!

وللشهور الأربعة التالية تستمر المطالبة ولاتنتهى الا فى يونية حين تمت استجابة جزئية لمطالب أهالى المحلة ، بوضع صندوق واحد بدلا من ثلاثة صناديق فى سوق السلطان، ويعلق مراسل الأهرام بأن السبب فى التأخر «انما كان الى عدم وجود صندوق بوسطة»!

وما نسميه «معارك الصناديق» كان لها دائما مبرراتها.. فى البلاد التى

كانت مواقع مكاتب البوسطة بها بعيدة عن مناطق الكثافة السكانية كأن يطالب مراسل اشمون بوضع صندوق فى سوق البندر «لأنه بعيد عن مكتب البوسطة»، أو فى البلاد ذات النشاط الاقتصادى الخاص ذى الطبيعة الموسمية .. فى دمنهور مثلا حين تنتعش صناعة الحليج مع جنى القطن، فقد استمر مراسل الصحيفة فى عاصمة البحيرة يلتمس باسم الأهالى وضع صندوق فى وسط البلدة متذرعا مرة «ببعد محل البوستة عن مركز التجارة وآلات الحلاجة»، ومتحججا مرة اخرى بمنع «المشقة عن الأهالى البعيدين عن البوستة ولاسيما وقد قرب موسم القطن».

وفضلا عن المكاتب والصناديق كانت هناك «الوابورات» ، ويكشف الأهرام عن نشاط من أهم انشطة «مصلحة البوسطة المصرية»، ذلكم هو نشاط النقل النهرى، فقد امتدت الخدمات البريدية الى مناطق لم تكن تصلها السكك الحديدية الأمر الذى واجهته المصلحة بتسيير خطوط «وابورات البحر» ولم يقتصر عملها على نقل الرسائل والطرود وانما امتد الى الركاب.

من خبر نشره الأهرام فى ٢٠ ابريل عام ١٨٨٧ عن مكاتب البوسطة المفوضة «باعطاء تذاكر السفر بالوابورات الخديوية» يتبين انه فضلا عن القاهرة والاسكندرية كان هناك ١٦ مكتب منتشرة فى الوجه البحرى واربعة فى الوجه القبلى، حتى اننا لم نجد مدينة مصرية كبيرة لم توفر فيها مصلحة البوستة هذه الخدمة.

تكشف أخبار اخرى عن ان المصلحة كانت تسير بين الحين والآخر خطا نهريا جديدا كان يلقى الترحيب البالغ من أهالى المناطق التى يخدمها ولعل ذلك الخبر الذى ساقه الأهرام فى ابريل ١٨٩٠ عن «سرور الأهالى والتجار فى منوف من مشروع البوسطة فى تسيير وابور لها فى البحر الأعمى» يقدم نموذجا على ذلك.

وقد استمرت العلاقة وطيدة بين مصلحة الرى ومصلحة البريد تبعا

لارتفاع أو انخفاض المياه في فروع النهر والرياحات والترع التي تستخدمها وابورات المصلحة الثانية، فكثيرا ما كانت تتوقف خطوط بعينها في اوقات بذاتها نتيجة لانخفاض منسوب المياه، الأمر الذي كانت تصدر معه المصلحة الاعلانات بالتوقف المؤقت، ومن الطريف انه عندما كانت تستجيب مصلحة الري برفع منسوب المياه في مجار بعينها فقد كان هذا يلقى ترحيبا بالغا من سكان المناطق المار بها، ليس لأسباب تتعلق بالبوسطة وانما لأسباب تتعلق بالزراعة ايضاً.

يسجل مراسل الأهرام في المنصورة هذا اللون من الترحيب في تقرير له في اول مارس عام ١٨٩٠ كان مما جاء فيه: «عاد وابور البوسطة الى المسير بين المنصورة والمنزلة لأن المياه زادت عن الأول وما أملنا ان تدوم هذه الزيادة لأن المزارعين يطلبون ذلك لري مزروعاتهم»!

غير ان مصلحة البوسطة لم تكن فحسب مكاتب وصناديق ووابورات.. كان هناك البشر، الذين رصد الأستاذ يحيى حقي حياة احدهم في روايته الشهيرة، والذين تعقب الأهرام بقيتهم!

****

وحضرة وكيل البوسطة، على حد تسمية الأهرام، كان الشخصية الرئيسية في المنظومة البريدية في مصر اثناء تلك الحقبة التي نطالع الصحيفة خلالها..

يشير اعلان صادر في الاهرام في ٢٣ يناير عام ١٨٨٩ الى الطريقة التي كان يتم بها انتقاء صاحب هذه الوظيفة.. الاعلان عن «ثلاثة محلات خالية لقبول تلامذة فيها وذلك في بوسطات اسكندرية ومصر والزقازيق» والطريقة هي: «التقدم بالشهادات الدالة على سبق استخدامه او عدمه وبالدبلوما او الشهادة الدراسية وان يكون مستعدا للامتحان وان يكون عمر الطالب بين ١٧ و ٢٦ سنة وان يكون عارفا اللغة العربية واحدى اللغات الافرنجية كما يجب ان يعلم بأن المصلحة تفضل المرقوتين من مصالح الحكومة وتلامذة

المدارس الأميرية على غيرهم».

ويشير ذلك الاعلان الى جملة من الحقائق لعل أهمها أن صاحب هذه الوظيفة يقضى فترة تدريب بالمصلحة او ما اسماه الاعلان بالتلمذة، وانه لم يشترط شهادة بعينها وان كان قد اشترط اجادة احدى اللغات الأجنبية، وكان ذلك امرا طبيعيا بحكم ان جانبا كبيرا من المراسلات التى كانت تتعامل فيها المصلحة كانت من أجانب.

بيد أن ذلك يقودنا الى ملاحظة وهى انه بالرغم من النشأة الأوربية فقلما وجدنا واحدا من «حضرات وكلاء البوسطة» اجنبيا.. مرة واحدة وفى خبر غريب من نوعه جاء فيه «تعين جناب المسيو ريستو فى مكتب بوسطة بورسعيد بدون ان يمتحن امام اللجنة الدائمة وذلك بصفة استثنائية».

بيد ان اسباب الغرابة تتبدد بملاحظة أن المكتب الذى تعين فيه المسيو ريستو بدون امتحان كان مكتب مدينة القومبانية.. المدينة التى كان جل سكانها الذين يطلبون خدمة البريد من الأجانب.

البقية كانوا من المصريين الذين استقروا فى سائر المراكز والبنادر ونجح اغلبهم فى عقد اوثق العلاقات الانسانية فيما تشير اليه جملة الشكاوى والتوسلات التى كان يبعث بها أهالى تلك الجهات كلما تعرض احد هؤلاء للنقل نختار بعضها هنا.

مراسل طهطا يكتب فى ٢٥ يناير ١٨٨٧ أن «ادارة عموم البوستة المصرية قد قررت نقل جناب باخوم افندى خليل الى وكيل بوستة فرشوط فبالنظر لاستقامته فى أعماله قد عز هذا الأمر على كثير من التجار وأرباب المراسلات فكتبوا عدة تلغرافات الى الادارة المؤمأ اليها ملتمسين منها ابقاءه فى وظيفته».

مراسل جرجا يكتب فى ١٤ نوفمبر من نفس العام أنه قد «صدر أمر عموم البوستة بنقل حضرة جرجى افندى شنوده وكيل بوستتها الى مثل وظيفته فى قنا فاستاء لذلك جميع الأهالى لما لحضرته عندهم من حسن السيرة وقضاء

حق الوظيفة بالأمانة والصدق».

واستمر مثل هذا الخبر بشكل بابا ثابتا فى اخبار البوسطة فى الجريدة، وفى كثير من الأحوال لما كانت المصلحة لاتستجيب لطلبات الأهالى لم يكن هؤلاء يملكون سوى طلب المكافأة للوكيل المنقول!

ومن جملة موظفى الحكومة فى مديريات مصر كان «حضرة وكيل البوسطة» اكثرهم ارتباطا بمصالح الناس.

فهو لم يكن من رجال الادارة الذين اتخذوا فى تلك المديريات صورة الأمر الناهى، مثل المأمور والمعاون، وانما كان من رجال الخدمات الذين ارتبطت مصالح الناس بهم، واستأمنوهم فى كثير من الأوقات على اموالهم، ولهذا قصة، هى قصة الصرر!

فمصر حتى ذلك الوقت لم تكن قد عرفت العملة الورقية، كما لم تكن قد عرفت أيضا نظام الحوالات البريدية، ولم يكن امام أى مصرى يرغب فى ارسال بعض الأموال من جهة الى اخرى سوى ان يذهب الى مكتب البريد ليحولها الى صرة يتم نقلها الى الجهة المطلوب ارسالها اليها، ولم يكن لأحد من موظفى المكتب حق الصر سوى حضرة وكيل البوسطة!

وكانت الشكوى فى بعض المكاتب الفرعية التى لايرأسها وكيل انها كانت لاتقبل الصر مثل مكتب بورتوفيق، فقد كان على راغبى الصر ان يذهبوا الى مكتب السويس، او مكتب دراو على الخط بين اسيوط واسوان، مما انعكس على مطالبات اهالى المدينتين بتعيين وكيل فى المكتبين.

ومع كثرة الحديث عن أعمال «الصر» فلم يكد الأهرام يشير الا الى حادثة فى مكتب الزقازيق جاء فيها ان احد التجار ارسل صرة بمبلغ ٢٥٠ جنيها الى مصر فلم تصل الى وجهتها «وقوعت الشبهة على بعض المستخدمين فى بوستة الزقازيق ولم يزل التحقيق جاريا».

وفى مناطق بعينها امتد «حضرة وكيل البوسطة» بجذوره ليصبح عنصرا فاعلا فى الحياة الثقافية، ولدينا فى هذا الصدد خبران جاء احدهما

منوف والثانى من الطور..

خبر منوف جاء فيه : «لما كان بندر منوف من البنادر الأولية فى مديرية المنوفية تزيد أهلوه عن العشرين ألف نسمة ولم يكن فيه مدرسة اميرية لتعليم الشبان وتهذيبهم أخذ حضرة الأديب عزيز افندى زند وكيل بوسطتنا الحبيبة فاشترك مع حضرة النبية شكرى افندى عقاد فأسسا مدرسة أهلية تعلم العربية والفرنسية بفروعها والتاريخ والجغرافيا ونحوهما...».

خبر الطور جاد على شكل رسالة موقع عليها من بعض أعيانها يشكرون فيها «حضرة وكيل البوسطة هناك فانه لما رأى خلو البلدة من المدارس وحاجة ابنائها الى العلم فرض له بعض الأوقات من فراغه لتعليمهم اللغة العربية والحساب، وقد قدم هؤلاد التلامذة تحت ادارته رواية ذات ثلاثة فصول حضرها جل أهالى البلدة!

وبينما استمر «حضرة وكيل البوسطة» يشكل الشخصية الرئيسية فى هذا الجهاز المنتشر فى كل فج فى مصر فانه ظهر الى جانبه بدءا من شهر مايو عام ١٨٨٩ «الطوافون» الذين استكملوا اسباب وجود المصلحة فى أى ركن من أركان المعمورة المصرية.

أكد ذلك الاعلان الذى نشره الأهرام فى ٢٦ ابريل من العام المذكور والذى تضمن اسماء ١١٦ قرية فى مديريات الوجه البحرى و ٤٢ قرية فى مديريات الوجة القبلى تشملها هذه الخدمة.

وكان رأى الأهرام ان الخدمة البريدية قد امتدت بذلك الى «اهالى الأرياف عموما وأهالى القرى والمزارع خصوصا»، الأمر الذى اعتبره هؤلاء بشرى عظيمة بينما ارتآه بعض اهالى الجهات التى لم تصلهم مثارا للتشكى والتظلم.

لعل الرسالة التى بعث بها مراسل منوف فى ٢ مايو ١٨٩٠ وقد ضمنها شكوى أهالى بلدة سرس «وهى بلدة كبيرة ذات تجارة واسعة ومن أشهر بلاد المديرية» من أنه لايمر بها خط طوافة تقدم نموذجا على ذلك!

ويلفت النظر أن اعمال مصلحة البوسطة قد استمرت تؤدى فى جو آمن فلم نكد نعثر على ما يسبب تهديدا لأعمالها الا فى حوادث نادرة كان اظهرها الحادثة التى نشرها الاهرام فى ٢٦ يونية عام ١٨٨٩ وقد جاء فيها ان بريد البوسطة بينما كان متوجها من اسيوط الى الواحات «صادفه بعض أشخاص من عربان المعازة مدججين بالأسلحة فسلبوا البوسطة و ٣ جمال وحمارة».

ولعل هذا الجو الآمن هو الذى دعا الاهرام الى ان ينوه فى أواخر عام ١٨٩٠ «بتوسيع نطاق ادارة البوسطة لتسهيل العلاقات وتوطيد أركان التجارة فى الجهات البعيدة والقريبة قياما بحق المدنية التى اتصلت الى خطة تذكر فتشكر»!




EGYPTE
البريد المصري
UNION POSTALE UNIVERSELLE
Xe CONGRES · LE CAIRE · 1934
100 MILLS
١٠٠ مليم
اتحاد البريد العالمي
المؤتمر العاشر القاهرة ١٩٣٤



الخديو يموت بالنزلة الوافدة!



- أفندينا ولى النعم يقضى نحبه «بدور انفلونزا»

- الأهرام:

«كان توفيق يراعى أسباب الصحة من جميع لوازمها بين طعام وتراب ومنام»!

- ممثلو الدول الكبرى يحضرون ساعات الإحتضار

- عزل الدكاترة سالم باشا وعيسى حمدى باشا من وظيفة «طبيب الاسرة الكريمة»!

الأهرام ٥ يناير ١٩٩٥

الحلقة ٧٦

الخديو يموت «بالنزلة الوافدة»!

لو قيل لأحد المصريين صبيحة يوم الخميس ٧ يناير ١٨٩٢ أن «أفندينا ولى النعم» سوف يقضى نحبه فى المساء بسبب دور الانفلونزا أو الأنفلونزا أو النزلة الوافدة كما كانت تسمى، والتى كانت قد أصابته قبل أقل من أسبوع ، لاعتبر هذا القول نكته سخيفة، ولكنها حدثت! ولنبدأ قصة أغرب وفاة لواحد من أبناء إسرة محمد على من أولها!

فقبل ذلك بيومين فحسب علم المصريون أن الخديوى مريض، فقد طالع قارىء أهرام الثلاثاء ٥ يناير خبرا جاء فيه: « ألمّ بصحة الجناب الخديوى المعظم انحراف قليل فلز قصره من مساء يوم الخميس وبالسبب المشار اليه أصدر أمر، بتأجيل المأدبة التى كان قد أمر باعدادها لبعض ضباط الجيش المصرى وجيش الاحتلال.. نسأل الله لسموه السلامة والعافية».

وكان الخبر عاديا فقد عرف شتاء ذلك العام انتشار الانفلونزا، وكعادة هذا الوباء الذى كان يرتدى كل بضع سنوات دروعا مختلفة ويأتى الى البلاد فى زيارة غير مرغوبة، وهى زيارة تمت فى ذلك العام على نحو اسوأ كثيرا مما جرى فى أى عام سابق، الأمر الذى تابعته الأهرام وإن لم يكن بنفس الدرجة فى أعقاب ما أطاح بالخديوى.

بعد يومين من الخبر السابق نشرت الصحيفة خبرا مفاده ان النزلة التى ألمت بتوفيق قد زالت، أو كما قالت الأهرام: « من أخبار حلوان ان صحة سمو خديوينا المعظم فى تقدم مستمر وأنه أيده الله شفى مما اصابه من الانحراف الذى لم يمنعه من النظر فى شئون الحكومة والاهتمام فى مصلحة الرعية».

ونظن ان قارىء الأهرام فى ذلك اليوم البعيد قد أعتقد ان الأمر قد انتهى عند هذا الحد ، وكان لديه من الاسباب مايدعوه إلى هذا الاعتقاد، فمن ناحية كان الخديوى وقتئذ يقيم فى مشتاه فى قصره بحلوان حيث كان يفضل قضاء اغلب فترات البرد فى هذا المنتجع الطبيعى، ومن ناحية أخرى لم يكن توفيق قد تجاوز وقتئذ العام التاسع والثلاثين من عمره، سن اكتمال الرجولة التى يصعب معها

تصور أن نزلة برد يمكن أن تودى به، ومن ناحية ثالثة فالرجل حاكم البلاد الذى تتوافر له من العناية الطبية ما لايتوافر لغيره، ومن ناحية أخيرة فقد كان معلوماً أن صحة الخديو طيبة ولم يحدث أن شكا من قبل من أى مرض خطير.

عبر الأهرام عن تلك الحقيقة الأخيرة بقوله أنه كان يراعى اسباب «الصحة من جميع لوازمها من طعام وشراب ومنام بحيث كان ذلك الأمير الجليل يعطى أبهة الجلال حقها من التعظيم والجسم حقه من اسباب الراحة والنظام، والاقتصاد فبكر فى منامه لبيكر فى قيامه..» ، ثم جاءت المفاجأة لجموع المصريين الذين وجدوا صحيفتهم صباح اليوم التالى، الجمعة ٨ يناير عام ١٨٩٢ مجللة بالسواد وقد جاء عنوانها الرئيسى «سبحان الحى الباقى»، وأدرك قراء الأهرام وقتئذ فقط أن الرجل الذى اعتلى الأريكة الخديوية بموجب إرادة سلطانية يوم الخميس ٢٦ يونيه عام ١٨٧٩ قد نزل عنها يوم ٧ يناير ١٨٩٢ بإرادة إلهية، وكان يوم خميس أيضاً!

وصفت الصحيفة العتيدة « فجائية المصاب وبغتة الخطب» على حد تعبيرها بقولها « كانت تبشرنا الأخبار بضدها من تقدمه الى العافية واتجاهه الى الصحة والشفاء، ولم يكن فى حساب رهينه أن سيفاجئها هذا النبأ الهائل ويقع عليها هذا الكدر الشامل فى خلسة برق وطرفة عين جمدت على أثرها آماق العيون ثم تلتها بعد ذلك شآبيب الشئون»!

وكان من الطبيعى مع هذه البغتة ألا تمر الوفاة بشكل عادى، فان الوفاة الدرامية لما تحدث لانسان عادى تنتهى القضية بعد مواراة جثته فى القبر ، العكس صحيح هنا فقد بدأت القضية بعد الجنازة مباشرة.

****

من قليل من حكام الأسرة العلوية الذين توفوا على أسرتهم كان الخديو توفيق، فقد مات منهم ثلاثة فى المنفى وواحد قتيلا وآخر مخرفا، ثم أنه من جانب آخر كان أول من قضى نحبه بين هؤلاء بعد أن وقعت البلاد تحت الاحتلال الأجنبى واكتسبت المسألة المصرية طابعها الدولى، ولعل حادثة الوفاة قد تمت عن كل ذلك.

كشفت جملة « التلغرافات الخصوصية » التي أبرق بها بشارة تقلا من القاهرة الى مركز الأهرام في الاسكندرية عن تلك الحقيقة.

فبعد التلغراف الذي بعث به الساعة الثامنة وعشرين دقيقة من مساء يوم الخميس بأن « عزيز مصر المعظم توفاه الله في نحو الساعة السابعة من مساء هذا اليوم في قصره بمدينة حلوان » بدأ من صباح اليوم التالي يوالي جريدته بالأخبار بكل ملابساتها من دلالات...

التلغراف الأول ابرق به الساعة الثامنة والأربعين دقيقة، وقد جاء فيه: « اشتدت وطأة الداء على سموه من صباح الأمس وبدأ النزع عند ظهره وعند الساعة الأولى بعد الظهر حضر من مصر إلى سراي حلوان قنصلا فرنسا والروسيا الجنرالان » ، وتفهم مبادرة ممثلي الدولتين الكبريين على ضوء إنهما كانتا من أولى الدول المعنية مع بريطانيا بالمسألة الشرقية التي كانت المسألة المصرية تشكل جانباً منها.

ويواصل التلغراف تأكيد هذه الحقيقة عندما يتضمن الخبر بوصول السير بارنج، المعتمد البريطاني في العاصمة المصرية إلى حلوان في الساعة الرابعة حيث بقوا جميعاً الى أن توفي الخديو بعد نحو ثلاث ساعات « والتأم النظار بعد الوفاة ومعهم السير بارنج ولم يتقرر في ذلك الالتئام اعلام الأستانة العليا » فقد كان على ممثل سلطات الاحتلال انتظار تعليمات حكومته، والتي يبدو أنها وصلته بعد سويعات قليلة، الأمر الذي تم عنه التلغراف التالي.

جاء في الجانب الأول من هذا التلغراف: « اجتمع اليوم حضرات النظار بعابدين واجتمع معهم صاحب السعادة غرنفيل باشا وكتشنر باشا فتقرر ان يتم المشهد بالملابس الرسمية وأن يؤتى بهيكل المغفور له من حلوان الى عابدين » ، مما يظهر التمثيل البريطاني القوي في اتخاذ القرارات.

الجانب الثاني جاء فيه أن « الحكومة بعثت رسمياً بالخبر الى الباب العالي » ، مما يشير الى أن التعليمات قد وصلت من لندن بالتصريح بابلاغ الأستانة بالخبر.

وقد عبرت جريدة التايمز عن ذلك في عددها الصادر في نفس اليوم مما نقله الاهرام وجاء فيه ان وفاة الخديو « تزيل كل فكر بالجلاء » ، فان سمو الخديو

عباس باشا لايستطيع أن يبقى وحده تحت خطر رد فعل ذى خطر شديد. أما العنصر الانكليزى ووجود الجيش الانكليزى والنفوذ البريطانى فمن شأنها أن تضمن تبوأه الأريكة الخديوية بسلام مع ثبوت حكومته »!

فى يوم ٨ يناير وبعد ان نقل جثمان الخديوى فى الصباح الى عابدين بقطار خاص تم تشييع الجنازة فى تمام الساعة الثانية من خلال موكب طويل تصفه الأهرام بقولها أنه قد « تقدمه الكفارة وعساكر الجيش وأرباب الأشاير والفقهاء وتلامذة المكاتب (الكتاتيب) الأهلية والأمراء الأوربيون والوطنيون ثم موظفو الحكومة العظام وقضاة المجالس المختلطة والأهلية ومديرو صندوق الدين والسكة الحديدية والدائرة السنية والدومين ثم الرؤساء الروحيون وقناصل الدول ثم النظار والبرنسات وأعضاء الأسرة الخديوية وشيخ الجامع الأزهر وحضرات العلماء ثم حاملو القماقم والمباخر وأولاد الكتاب والمنشدون الحاملون المصاحف ثم نعش الطيب الذكر».

وبينما يشير هذا الوصف الى طبيعة البروتوكول الذى يتبع فى مثل هذه المناسبة النادرة فانه فى نفس الوقت يتضمن وصفا للطقوس الدينية التى كانت تتبع فى ذلك العصر فى جنازات كبار الشخصيات المصرية، الا انه مع هذا وذاك كان له دلالات أخرى.

من بينها الدلالة السياسية الظاهرة فى التمثيل الأجنبى فى الموكب ، ولم يكن تمثيلا ديبلوماسيا فحسب، وهو نوع من التمثيل العادى، وانما كان هناك التمثيل لأولئك الذين يجسدون المصالح الأوربية فى البلاد... قضاة فى المحاكم المختلطة، مدير صندوق الدين، مدير السكة الحديدية الانجليزى.

من بينها أيضا الدلالة الاجتماعية فقد بدأ بوضوح معالم الطبقة التى كانت تحتل أعلى السلم الاجتماعى فى مصر... البرنسات وأعضاء الأسرة الخديوية، حضرات النظار العلماء الأعلام، وجهاء القوم، موظفو الحكومة العظام، ويلاحظ فى هذا التوصيف أن مكاتب الأهرام قد حرص على التمييز بين هؤلاء وبين «عامة الناس بين رجال ونساء من كل جنس وطائفة وهم ملء الأرصفة وسطوح المنازل ونوافذها وشرفاتها يبكون ويتأوهون ويولولون بما تتفطر له الأكباد ويتصدع له الفؤاد »!

وتمت الصلاة على الخديوى الراحل فى مسجد الحسين « ثم سار المشهد حتى بلغ به الحجرة المعدة لدفنه فى العفيفى فدفن بالاحتفال اللائق»، غير أن قضية وفاته الغريبة ، أو النكتة السخيفة التى لم يصدقها المصريون عندما سمعوها لأول مرة، لم تدفن معه بل ظلت تتداول بينهم الأمر الذى عبر عنه الأهرام بعد ثلاثة ايام فقط من تشييع الخديوى الى مثواه الأخير.

فقد جاء فى خبر منشور فى عدد الجريدة الصادر يوم ١١ يناير عام ١٨٩٢ أن الطبيبين اللذين كانا قائمين على علاج توفيق، سالم باشا سالم وعيسى باشا حمدى، قد نويا على إصدار تقرير مطول يضمناه تاريخ مرض الخديوى وأسباب موته.

الأهم من الخبر ما جاء فى تعليق الصحيفة عليه والذى جاء فيه أنه «إذا صح ذلك فعلوا جميعا خيرا وسدادا لأن الاشاعات كثيرة وغالبها فى غير مايوافق حسن سمعة حضرة طبيبيه الخصوصيين المتقدم ذكرهما فالأجدر بهما والحالة هذه أن يضعا حدا لمثل هاته الاشاعات المؤثرة»، الأمر الذى فتح بابا مهما للقضية.

****

الباب قد انفتح بدءًا من صباح يوم وفاة الخديوى حين شهدت صحته حالة من التدهور المفاجىء دعت مجلس النظار الى اتخاذ القرار بعدم الاكتفاء بالطبيبين المعالجين، سالم وعيسى، وبادر بدعوة طبيبين من أشهر أطباء العاصمة، هما الدكتور كومانوس والدكتور هيس، ونقرأ معا التقرير الذى كتباه عن الزيارة.. جاء فيه:

«لقد استدعينا عند الساعة ٤ من صباح يوم الخميس ٧ يناير الجارى للذهاب الى حلوان بقطار خاص لاستشارة طبية من أجل سموه فوصلنا اليها عند الساعة ٥ والدقيقة ٣٠ من الصباح فاستقبلنا سعادتلو الدكتور سالم باشا طبيب سموه الخاص وبوجيز الكلام أعلمنا أن سموه أصيب منذ ثمانية أيام بالنزلة الوافدة التى لم يكن فى سيرها الى أمس شيء غير طبيعى أو غير عادى وأن الحمى زادت فى الليلة الماضية فقط».

القصة التى رواها سالم باشا مختلفة فقد أشار أنه هو ورفيقه اللذان طلبا عقد «كونسلتو» من الأطباء لفحص الخديوى بعد تدهور حالته، وأن الطبيبين الاجنبيين قد جاءا بناء على هذا الطلب، ومختلفة أيضا فى أنها كشفت عن حالة افندينا خلال الأسبوع السابق.

هذه القصة نشرها الأهرام يوم ١٢ يناير فى التقرير الطويل الذى وضعه سالم باشا، وقد جاء فيه أنه قد علم يوم الجمعة أول يناير أن الخديو لم يؤد صلاة الجمعة بمسجد حلوان حسب عادته الأمر الذى دفعه الى السفر الى الضاحية على الفور «فوجدته داخل السراى منحرف الصحة وقد تعاطى شربة من المياه المعدنية صباحا قبل وصولى»، وكانت هذه نقطة البداية.

وبين مساء الجمعة وفجر يوم الخميس التالى مكث سالم باشا فى حلوان يتابع حالة الخديوى المرضية التى وصفها يوما بيوم بل ساعة بساعة فى تقريره الطويل الذى نشرته الصحيفة.

ومن بين التفاصيل الكثيرة والحافلة بالتعبيرات الطبية يمكن الخروج بالصورة العامة التالية..

● يوم السبت ارتفعت درجة حرارة المريض حتى تجاوزت ٣٨ درجة مئوية غير أنها مع تعاطى العلاج الذى أمر به سالم باشا انخفضت بعد يومين الى ٣٧ درجة وخفت حدة السعال حتى أن «جنابه الفخيم» قد نوى على الخروج الا أن الطبيب نصحه بالاعتكاف.

● صباح الأربعاء عادت درجة الحرارة الى الارتفاع حتى اقتربت من ٣٩ بعد الظهر «وكان جنابه يخاطبنى وقتئذ وهو مضطجع على سريره متمتعا بجميع قواه العقلية»، وانه أشار بالاستمرار على نفس العلاج.

● فجر الخميس استدعى الرجل على وجه السرعة الى السراى وأبلغ أنه قد أرسل قطارا مخصوصاً لاستحضار الدكتورين كومانوس وهيس وعندما سمح له برؤيته وجد «أنه فى حالة تخدر (غيبوبة) زائد وضيق فى التنفس وانحطاط كلى فى القوى وخراخر صدرية وكانت الحرارة تبلغ ٤٠ درجة»، وقد علم من الدكتور عيسى باشا الذى كان ملازما للخديوى ان هذه الحالة طرأت فى الساعة التاسعة،

وفى أثناء ذلك وصل كومانوس وهيس، ويتوفر لدينا منذئذ تقريران لاتقرير واحد عن تطور حالة افندينا.. تقرير سالم وتقرير كومانوس!

الاختلاف بين التقريرين بدأ فى الخلاصة التى انتهى اليها تقرير سالم باشا، وبعض التفاصيل التى أضافها، ولم تكن هذه أو تلك بريئة تماما من محاولة التنصل من المسئولية، وهى مسئولية لابد وأن طبيب الخديوى الخصوصى قد شعر أنها شديدة الجسامة!

ربما كان أهم وجوه الاختلاف أن كومانوس وزميله هيس لم يوجها اهتمامهما فحسب الى أعراض النزلة الوافدة بل بحثا عن أسباب أخرى ووجداها فى قصور فى وظائف الكلى، وعلى حد ما جاء فى تقرير الرجلين أنه مع خطورة حالة الرئتين فانها «لم تكن لدينا سببا كافيا لما رأينا من الغيبوبة ولذلك وجهنا إلتفاتنا إلى أعضاء أخرى ولاسيما الى الكلى وطلبنا من أجل ذلك تعليمات من الأطباء المعالجين عن نوع البول فأجابوا بأنه لم يكن فيه شيء غير عادى»، وهو ماثبت عدم صحته عندما عاود الطبيبان زيارة الخديوى ظهر نفس اليوم فوجدا عليه كل علامات التسمم البولى ونعود لتقريرهما مرة أخرى.. قالا «اضطررنا الى أن نشدد بطلب البول فحينئذ علمنا بأن سموه لم يبل من الأمس فصبرنا بالقساطير واستخرجنا كمية من البول وكان لونه أسمر غامقا فاتضح لنا من فحصه الكيماوى كثرة الزلال فأثبتت لنا هذه المشاهدة نوع المرض وهو أن سموه قد أصيب على اثر النزلة الوافدة بذات الرئة التسممية يرافقها التهاب فى الكلى من النوع ذاته وان لم يعد أمل فى الشفاء».

تقرير سالم باشا يتعامل مع هذه القضية بشكل مختلف، فيدعى أنه كان قد سأل الطبيب الملازم، عيسى باشا، عن حالة البول «فأخبرنى انه ليس هناك شيء مخالف»، وأن ذلك قد تم قبل وصول كومانوس وزميله، وأضاف الى ذلك أنه وجد أن الغدة التى أمام المثانة (البروستاتا) كانت وارمة ورما زائدا، ويخرج من ذلك الى القول:

«اتضح لنا أن البروستاتا كانت مريضة من مدة ولم أعلم بذلك الى ذلك الوقت ولابما كان جاريا فى شأنها من المعالجة أو عدمها ولابد أن الكليتين والمثانة كانت فى حالة التهاب».

«الخلاصة» التى وضعها سعادة سالم باشا فى نهاية تقريره بعد أن لخص فيها الحالة وصل الى القول أنه بعد ظهر يوم الخميس فقط اتضح للجميع «انه كان هناك مرض فى المجارى البولية والبروستاتا والكليتين وكان هذا غير معلوم عندى مطلقا من قبل بل أخفى عنى.. وأن المضاعفة الخطرة التى كثيرا ماتطرأ فى أثناء سير مرض الانفلينزا قد ساعد على إشتدادها مرض المجارى البولية والبروستاتا».

ويتأكد من التقرير وخلاصته أن الطبيب الخاص لسمو الخديوى أراد إلقاء كل التبعة على الطبيب الملازم، وهو مالم يقتنع به المسئولون مما أكده سير الأحداث بعد ذلك، ومما جاء فى أخبار الأهرام..

الخبر الأول حمله العدد الصادر يوم ٢٠ يناير وقد جاء فيه أنه «صدر الأمر الخديوى بعزل سعادة سالم باشا وتعيين حضرة الدكتور كومانوس بك حكيما خصوصيا لجنابه الفخيم وصدر الأمر العالى أيضا لسعادة عيسى باشا بالتزام منزله».

ولم يتأخر كثيرا فصل الآخر فيما أوردته الصحيفة بعد يومين فى خبر قصير جاء فيه «صدر الأمر العالى بفصل سعادة عيسى باشا حمدى من وظيفة طبيب الأسرة الكريمة»!

ويبدو انها عادة مصرية قديمة بدت فيما لجأت اليه الأهرام من التوسع فى أخبار النزلة الوافدة فى الداخل والخارج، لتبلغ المصريين رسالة فحواها «لسنا وحدنا»!

فهذا خبر من برلين عن اكتشاف طبيبين المانيين «للباشلوس» (الفيروس) فى دم المصابين بالنزلة الوافدة و«المظنون ان عدوى هذا الداء تنتقل بالبصاق»، وخبر آخر من انجلترا بأن النزلة الوافدة «ثقلت وطأتها وقد تعدى حد الوفيات فى مدن كثيرة حده العادى»، وثالث من الأستانة جاء فيه «لاتزال النزلة الوافدة منتشرة عندنا وقد تفشت بغرابة لم يعهد لها مثيل»، أما فى مصر فقد استمرت الأهرام تتحدث فى كثرة من أعدادها عما «كان للنزلة الوافدة فى هذا العام من فتكات هائلة وخطوب جسيمة»!

بيد أنه قبل انتهاء موجة «الانفلينزا» كانت التطورات السياسية تأخذ بتلابيب الأهرام، وقبلها جموع المصريين، الذين كان عليهم أن يودعوا الخديوى القديم

ويستقبلوا الخديوى الجديد، فيما عبر عنه الأهرام بعد أيام قليلة من رحيل توفيق..

فلأول مرة تنقل الصحيفة عن وكالة الأنباء الفرنسية (هافاس) القول أن الجرائد الفرنسية قد أجمعت «على أن المغفور له الخديوى توفيق كان الطائع المنقاد لانكلترا» (١)، ومع أن الجريدة قد نقلت هذا الرأى فان مجرد نشره فى الصحيفة انما كان يحمل إيما».. واضحة لوداع عصر الخديوى الراحل.

أما استقبال الحاكم الجديد فقد بدأ على الفور، وبعد أقل من ثلاثة أيام من وفاة توفيق، فقد جاء تحت عنوان كبير عن «سمو الخديوى عباس الثانى المعظم» مانصه:

«هو الأمير الذى ينتظر منه الاقدام على عجائب الأعمال كما ينتظر منه العلم والفضل وغرائب الأفعال وهو الشيخ كاملاً فى صورة الفتى سنا بل هو الكهل حكما وحلما وعلما فى صورة الشاب رسماً» وكانت مجرد بداية لصناعة «افندينا» جديد فى التاريخ المصرى الحديث، وربما القديم والوسيط أيضا!



■ الخديو توفيق مع أسرته ■

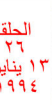
الباب الثالث

السودان فى ثورة









البيان فى أقاليم السودان



أهالى أبى حمد يستقبلون القادمين «بالزراغيط»

مراسل الأهرام:

«هالك لا محالة من يضل فى سكة السفر إلى السودان»!

فى الخرطوم:

«مدرسة على نفقة الحكومة للأولاد تدرسهم العلوم»

البيان في اقاليم السودان

«جناب» النبيه سليم افندي احد وكلاء الأهرام العموميين في الأرياف» قرر القائمون على تحرير الصحيفة ارساله الى السودان ليكتب تقريرا عنه في صيف عام ١٨٨٢.

ويمثل هذا العمل في تاريخ الأهرام نقلة نراها ذات اهمية خاصة.. فهو من ناحية كان يعنى أن الاهتمامات، بل والهموم المصرية، قد أخذت تحتل مكانها المفترض في الصحيفة، بعد أن كانت تلك الاهتمامات منصبة أكثر على الشام، خاصة جبل لبنان، من حيث أتى أصحاب الأهرام.

وهو من ناحية أخرى كان يتم عن توجه أهرامي الى الجنوب بعد أن استمر توجهه الشمالي الى أوربا غالبا طوال الوقت، وهو توجه بدا في ذلك الحيز الذي استمر يفرده للأخبار الأوروبية والذي كان له أهم مكان في الجريدة.. الصفحة الأولى.

وليس من شك أن أصحاب الأهرام كانوا يعلمون أن تغير الاهتمامات وتعدل التوجهات سوف يكلفهم عنتا، فبينما تعددت قنوات الاتصال مع الشام وأوربا، وابورات البحر التي تمخر عباب المتوسط، كابلات البرق التي تطير الأخبار، وكالات الأنباء التي تسوق كل جديد، الصحافة الأوروبية التي يتوالى ورودها بشكل منتظم.. كل ذلك لم يكن متوافرا بالنسبة للسودان، وهو ما قرره « جناب النبيه سليم افندي» في سلسلة المقالات التي أمد بها الأهرام، وكانت تحت عنوان «البيان في اقاليم السودان»!

****

لعل أطرف ما يرويه الرجل عما يكابده المسافرون الى السودان آنئذ وصفه لما يحدث لهم بعد اجتيازهم صحراء العطمور.. يقول: «وعندما ينتهي المسافر من طريق العطمور يصل الى قرية صغيرة تدعى ابي حمد فيستقبله أهل القرية بالزراغيد وهي عادة مألوفة عندهم لا بد من ملاقاة

كل مقبل بها تهنئة له «بسلامة الوصول»!

والتهنئة بسلامة الوصول على هذا النحو الاحتفالى تكتسب معناها من التعرف على «سكة السفر» الى الجنوب، والتى كانت تبدأ من أسوان الى الشلال، وهى المسافة الوحيدة التى توفر بها خط حديدى يقطعها القطار فى «نصف الساعة فقط» يلى ذلك السفر حتى «كورسكو» والتى يشير «النبيه سليم افندى» أنه قد قطعها فى يومين ونصف اليوم ، ولم يشك منها..

المشكلة الحقيقية كانت فى المرحلة بين تلك البلدة الأخيرة وبين دنقلة والتى تستغرق «اثنى عشر يوما وكلها سهول مرملة وهضاب مقفرة وفيها بعض الجبال الفاصلة ولا يوجد فى كل هذه المسافة ينابيع مياه صالحة للشرب ويذكر ان على المسافر فى تلك المرحلة أن يصحب من أسماهم بالخبراء الذين «يستدلون نهارا بالأثر وفى الليل بالنجم واذا ضل المسافرون هلكوا لا محالة»!

وقطع هذه المرحلة الأخيرة كان يعنى بالفعل الوصول بالسلامة، فبعد أبى حمد بأربعة أيام وصل «جناب النبيه» الى بربر.

وكان الوصول الى تلك المدينة يعنى انتهاء المرحلة الشاقة من «سكة السفر» اذ كان بينها وبين الخرطوم «وابورات البحر» التى تقطع المسافة الى «مركز حكمدارية السودان» فى سبعة أيام.

ومن رواية «سليم افندى» أول مراسل للأهرام يقصد السودان يتضح أن رحلته من أسوان الى الخرطوم قد استغرقت نحو ٢٧ يوما، اذا أضفنا اليها فترات الانتظار فضلا عن فترة السفر الى أسوان لا تضح انها قد جاوزت شهرا بكثير!

المهم أنه بعد كل هذه المشقة كان على الرجل أن يقدم لقارىء الأهرام شيئا مفيدا، ونرى أنه قد فعل!

****

قبل التطرق الى ما قدمه الرجل فالواضح انه كان سيىء الحظ، فقد قام برحلته الشاقة خلال عام ١٨٨٢، وبينما كان فى الربوع السودانية تتالت الأحداث على نحو غير موات لمهمته..

فى السودان بدت نذر الثورة المهدية، وفى مصر جرت وقائع الثورة بعد أن كان قد أرسل بجملة تحقيقاته الى الجريدة بالاسكندرية التى ارجأت نشرها خلال لهثها وراء تلك الوقائع التى انتهت باحراق مقر الأهرام وبه تحقيقات سليم افندى!

يقرر الرجل هذه الحقيقة فى مستهل نشره لتحقيقاته ، وجاء فيه: «حيث انى صرفت عاما كاملا بالتجول فى الأقاليم السودانية بصفة كونى مراسلا لجريدة الأهرام ووقفت على أحوالها وعوائد أهلها واخترت مسالكها وأماكنها فقد رأيت من المفيد أن أبسط للقراء أهم ما شاهدته.. وقد نظمت فيما مضى مجموعة مفصلة لجميع ما عاينته وكابدته الا أن الحوادث الثورية التى حرقت الارم غيظا قضت عليها فى العام الماضى فذهبت شهيدة العصيان هى وادارة الأهرام وجميع محتوياتها فاضطريت لاعادة انشائها ثانية»! وفى «الانشاء الثانى» لسليم افندى نقرأ..

أول ما عنى به الرجل توصيف مدن السودان التى زارها وقد اقتصرت على ما فى السودان الاوسط برير وشندى وسنار فضلا عن الحاضرة، الخرطوم، التى قدم لها وصفا وافيا..

واذا كان «جناب النبيه سليم» قد احتاج لعام ليزور ذلك القسم من السودان فلابد انه كان محتاجا لمثله ليستكمل زيارة بقية أقاليم السودان، فى الغرب حيث دارفور، وفى الشرق حيث سواكن، مما ينم عن صعوبة الاتصالات فى ذلك القطر الشاسع حتى ثمانينات القرن الماضى.. قطر المليون ميل مربع!

بينما وجد «أبى حمد» أول بلاد الأقاليم السودانية التى وصلها بعد

عبور العطمور مجرد «محطة فى سكة السفر» بها نحو «ثلاثمائة من السكان بين ذكور واناث فقد رأى بربر «بلدة كبيرة تابعة لحكمدارية السودان يبلغ عدد سكانها خمسة عشر الفا وفيها كثير من أشجار الفاكهة.. وزراعتها الأذرة والفول وبعض البقول والخضار.. وهذه البلدة محطة للبضائع الواردة من غربى السودان وفيها بعض التجار الأجانب الذين يستقبلون تلك البضائع ويرسلونها الى الخارج»..

لفت نظر مراسل الأهرام فى بربر وجود «مدرسة لتعليم الأولاد وتهذيبهم على نفقة الحكومة ، وهواؤها جيد للغاية ويقال أنه لا يوجد فى السودان بلد أجود منها هواء»!

الخرطوم التى وصلها سليم افندى فى صيف عام ١٨٨٢ كان بها «ما ينوف على مائة ألف من السكان منهم نحو الستين ألفا من العبيد الأرقاء».

والواضح أن الرجل قضى أغلب أيام رحلته فى «مركز الحكمدارية»، كما أسمى الخرطوم فقد قدم لنا وصفا تفصيليا عن كثير من معالمها ومن مناحى الحياة فيها.

****

وإذا كانت نقطة التقاء النيلين الأزرق والأبيض بالعاصمة السودانية لا تزال تشكل أهم معالمها فان مراسل الأهرام قبل ذلك الوقت الطويل تحدث عنها باسهاب شديد..

فبعد أن تحدث عن النيلين وأسماهما بالبحرين.. البحر الأزرق والبحر الأبيض استطرد قائلا: «والبحران المذكوران يلتقيان عند أول الخرطوم فى محل يسمونه المقرن. وقيل ان تسمية المدينة بالخرطوم مأخوذ منه لأن المقرن أشبه بزاوية مثلثة منحرفة تماثل خرطوم الفيل».

عند نقطة التقاء «البحرين» لاحظ الرجل أن «مياه البحر الأبيض بيضاء والأزرق زرقاء حقيقية، وهذا الداعى لتسميتهما بهذين الاسمين وأما مياه

البحر الأزرق فليست لذيذة الطعم صالحة للشرب» ولعل سليم لم يكن يعلم حتى ذلك الوقت النيل . سر أن تلك المياه كانت تحمل كميات الغرين التى وهبت مصر النماء ، وهى بالتالى لم تكن صالحة للشرب ولكنها كانت تصنع الخصب!

ولأن مراسل الأهرام وصل الى الخرطوم فى مطلع يونية عام ١٨٨٢ فقد عاين موسم الأمطار فيها وشاهدها وهى «تهطل بغزارة شديدة مدة ساعتين فهدم نحو خمسين بيتا وقتل تحت الردم نحو عشرين شخصا ولا نسبة بينها وبين ما يسقط عندنا فى الشتاء»!

لفت نظر صاحب التحقيق أيضا المدرسة الكائنة فى المدينة، وقد لاحظ انها أكبر من تلك التى شاهدها فى بربر ووصفها أنها «مدرسة كبرى لتهذيب الأولاد وتدريسهم العلوم وتضم كثيرين من الطلبة على نفقة الحكومة».

فى زيارته لمديرية سنار لم يتحدث عن المعالم بقدر ما تحدث عن البشر، وهو الأمر الذى تناوله فى زيارته الأخرى والذى يشكل الجانب الثانى من مشاهدات صاحب الرحلة التى نشرت على ست حلقات فى الاهرام!

****

الملاحظة الأولى حول سكان السودان تعلقت بتعدد لون بشرتهم، فقد قسمهم الى «خمسة اشكال» على حد تعبيره، «المكادى وهو مقبول مائل الى السمرة، والحبشى الأكثر سمرة، والدنكة وهو ذو لون أسود حالك، والأحمر ومنه أكثر العرب القاطنين فى السودان، والشكل الخامس الليمونى ويغلب على المولدين هناك من الأجانب».

المرأة السودانية حظيت باهتمام بالغ من مراسل الأهرام وخصص لها مساحة واسعة من تحقيقه، فقد تعقبها أينما ذهبت!

تعقبها فى بربر حيث لاحظ أن نساءها جميعا و لابسات تعاويذ لشدة اعتقادهن بالسحر وتسلط الأرواح على عقولهن فيربطن خمس تعاويذ أو أكثر بسير من جلد يعلقنه فى العنق فيصل الى القدم وهن يفاخرن بكثرة

التعاويذ»!

تعقبها فى الخرطوم وكتب عنها كثيرا وان كان أطرف ما ذكره جاء فى القول: «ومن عوائد النساء المستغربة ان المرأة اذا صادفت أحد الرجال فى أثناء مرورها تخلع حذاءها من رجليها وتحمله بيدها اليسرى وعندما تدنو من الرجال تضع يدها اليمنى فوق رأسها ثم تخفضها الى أسفل علامة التحية والاعتبار»!

تعقبها فى سنار، أرض الذهب، ولاحظ أن «نساء تلك الجهات يتزين بالحلى الثقيلة فى آذانهن فيعلقن بها قرطا من الفضة أو الذهب يبلغ وزنه نحو مائة درهم ولكيلا تتمزق آذانهن يربطنها برؤوسهن ويلبسن الخلاخيل فى أرجلهن وقد يبلغ وزن الخلخال الواحد ما ينوف عن أربعمائة درهم وبعضها من الفضة والبعض من الذهب حسب مكانتهن»!

لاحظ أيضا تنظيم «شعورهن فتجدها ضفائر رفيعة متدلية على اكتافهن تكاد تبلغ الألف عدا»!

ولأن «المراسل النبيه» كان يعلم مدى الجاذبية التى يلقاها الحديث عن الخرافات بكل ما يحوط بها من غموض عند جمهور القراء فقد آثر أن يتناولها عند السودانيين بدرجة من الاسهاب.. وقد خص السناريين بالقدر الاوفى من هذا الاسهاب، فقد رآهم «يعتقدون بالسحر اعتقادا شديدا ويصدقون الخرافات أكثر كثيرا من بقية الجهات السودانية».

من خرافاتهم التى سمع عنها: «هم جميعا يزعمون أن بعضا منهم يتحولون عن هيئتهم البشرية ليلا ويصيرون بهيئة حيوان قبيح المنظر مخيف يعرف عندهم باسم مرعقيل»!

من خرافاتهم أيضا «أنهم يعتقدون بوجود بلدة فى داخلية السودان مأهولة بجم غفير من النساء خالية من الرجال وفى أيام معلومة من كل عام يستحمون فى بحيرة هناك وذلك يغنيهم عن الرجال فيظهر عليهم الحمل ويلدون اناثا»!

عنى سليم افندى أيضا بملاحظة أثاثات السودانيين ومأكولاتهم فى ذلك التاريخ البعيد..

«العنكريب» كان أول ما لفت أنظار الرجل، وهى حسب وصفه «قائمة على أربع قطع خشبية مشدودة بسيور من جلد أو قماش أو قش ينامون عليها ليلا ويتخذونها للجلوس نهارا وهى موجودة بوفرة عند الأغنياء والفقراء فأنهم لا يرقدون على الأرض أبدا»، وعزا ذلك الى انتشار «الهوام» الزاحفة، على حد تعبيره.

أما «المأكل» فقد لفت نظره «أثمانه البخسة جدا فالشاه تساوى ريالا واحدا فى البندر أما الأرياف فأقل.. وتباع الفرخة السمينة بقرش واحد»، وان كان لم يستطع تحمل مذاق بعض الأطعمة السودانية، ونترك له رواية تجربته فى هذا الشأن.. قال: «ومن العجيب أن مأكلهم جميعا حارة جدا ويحبون صنفا من الطعام يصنعونه فى الولائم ويفتخرون به يعرف باسم «ملاح».. وقد الح على بعض الاخوان فأكلت من الملاح شيئا يسيرا فشعرت بنار تلتهب داخل فمى وكدت أغيب عن الهدى»!

****

لما كانت نذر الثورة المهدية قد أخذت تلوح فى الأفق خلال وجود مراسل الأهرام فى «الأقاليم السودانية» فقد كان من الطبيعى أن تخلف بصمتها على تقريره المطول..

فى موقع من هذا التقرير وتحت عنوان «كيفية القتال عند السودانيين» كان رأيه أن «القتال عندهم عديم الانتظام بالمرة وفوارس القبائل يتقلدون من الأسلحة السيف والرمح والنبوت ويلبسون خيلهم ثوبا من اللباد.. وهم يخافون خوفا شديدا من الأسلحة النارية حتى انه ربما تمكن شخص واحد من قهر مائة رجل من الأشداء بواسطة بندقية فارغة»!

ولعل سليم افندى قد أراد من وراء التهوين من القوة السودانية ادخال الطمأنينة على قلوب المسئولين فى القاهرة من استفحال اوار الثورة فى

الجنوب حتى انه تحدث عن معركة فى باره فى كردفان «حيث كانت الجنود المصرية معسكرة فيها وكان عددهم نحو ثلاثة آلاف مقاتل وكانت رجال المهدى الكذاب (!) زهاء ١٥ ألف مقاتل قاصدة الهجوم على العساكر المصرية التى لم تبرح من أماكنها بل ثبتت فيها وصوبت بنادقها نحو الاعداء فلم يجسر أحد منهم أن يدنو من المعسكر بل ولوا الادبار وركنوا الى الفرار بعد أن فقد منهم ألفان وتسعمائة فى وقت قصير جدا»!

فى موقع آخر تناول بالحديث نسب أهالى الخرطوم وأرجعه الى القبائل المجاورة، وأن قسما منهم ينحدرون من أصول دنقلاوية، ويقف عند تلك المعلومة منبها..

«فأبناء هذه الفئة «أشداء أقوياء» ينتسبون الى المهدى الكذاب (!) الدنقلاوى الأصل وينبغى الحذر منها لأنها تميل كل الميل الى وطنيها (مواطنها) الضال ولولا مخافتها بأس الحكومة لما تأخرت عن المجاهرة معه»!

ويستطرد مراسل الأهرام فى تنبيهه من هؤلاء فيقول أنه يوجد بينهم كثيرون من ذوى قربى المهدى «وبعضهم ينتسبون اليه للمباهاة ويحترمونه ويعتقدون به».

ويتحول التنبيه الى تحذير للحكومة فى تلك الأنحاء التى رأى أن عليها أن « تنتبه اليهم وتترقب حركاتهم وسكناتهم لتكون مالكة زمامهم مادام لمدعى المهدية أثرا مأثورا»!

فى موقع ثالث استفاض فى الحديث عن «عبد القادر باشا حكمدار السودان سابقا» وحاول أن يصنع له صورة اسطورية، وهى صورة ترسخت فعلا للرجل فى الوجدان الوطنى المصرى..

عبد القادر حلمى أحد العسكريين المصريين تولى حكمدارية السودان بين فبراير ١٨٨٢ وفبراير من العام التالى، وهى الفترة التى عرفت بدايات انتشار المهدية التى نجح الرجل فى احتوائها وبسياسات محددة تقوم على

تقريب خطوط الدفاع وارسال حملات لبعض مناطق الوجود المهدى نجحت فى انزال الهزائم بالانصار فى الجزيرة وسنار .

وإذا كانت نجاحات الرجل قد أزعجت المهديين حتى انتشر بينهم الدعاء المشهور «اللهم ياقادر اكفنا عبد القادر» ، فانها قد أضفت هالة من البطولة حول الرجل عند المصريين .

وقد أدت الاعادة الغامضة للرجل الى مصر بعد أقل من خمسة شهور من الاحتلال البريطانى للبلاد الى شيوع فكرة فى الدوائر الوطنية مؤداها ان الانجليز كانوا وراء هذه الاعادة رغبة منهم فى انجاح الثورة المهدية واتمام اخلاء السودان من المصريين ، ومع انه لم تثبت هذه الفكرة علميا فانها قد استمرت تجد صدا كبيرا فى مصر .

وترى أن مراسل الأهرام قد تأثر بتلك الصورة فى تناوله لشخصية الرجل الذى كان حكمدارا للسودان وقت رحلته اليه .

فهو يتحدث فى موقع عن المعجزة التى صنعها عبد القادر الذى قطع طريق العطمور فى ستة أيام بينما استحال على غيره ان يقطعه فى أقل من اثنى عشر يوما!

ويتحدث فى موقع آخر عن سيره «بالعساكر القليلة التى معه الى حيث المتمهدى واغوائه وتنقض عليهم فتبدد شملهم وتفوز بالغلبة عليهم مهما كان مبلغ عددهم»!

ويشير فى موقع ثالث الى ما أسماه «مآثر عبد القادر باشا الطيبة فى السودان» وان منها ما شيده من الطوابى الممتدة من الخرطوم الى حدود البحر الأبيض والبحر الأزرق فدرأت عنها الأخطار التى كانت تتهددها من قبل فصارت منيعة يعز على الأعداء مهاجمتها مهما كان مبلغ القوة منهم»!

ويبدو أن «حضرة النبيه سليم افندى» لم يكن قد أحيط علما وقت نشر ذلك الكلام الذى كتبه فى عدد الأهرام الصادر يوم ٢ نوفمبر عام ١٨٨٣ بما

جاءت به الأخبار من كارثة لحقت بالقوات التى كانت قد جمعتها الحكومة على عجل وأسندت قيادتها الى ضابط بريطانى متقاعد هو الجنرال هكس باشا الذى أعوزته الدراية بالمنطقة فقاد تلك القوات الى كارثة فى شيكان بدأ بعدها العد التنازلى من جانب سلطات الاحتلال لانهاء الوجود المصرى فى السودان مما يشكل قصة أخرى لم يأل الأهرام جهدا فى متابعتها!



أخبار داخلية

البيان

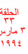
في اقاليم السودان

تابع ما قبله

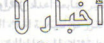
ذكرنا في العدد السابق كيفية المحاربة عند السودانيين وقلنا انهم عدو الاعلام لا يعرفون شيئاً من الفنون المستعملة في هذه الايام للقتال وكيد الاعداء كما انهم يجهلون الاسلحة النارية وهي نادرة الوجود عندهم

وكان سعادة عبد القادر باشا حكمدار السودان سابقاً يلقي الاسليات للعساكر القليلة العدد التي كانت لديه في ذلك الاوان فتقضي الى حيث المهدي واعوانه وتنقض عليهم فتبدد شملهم وتفوز بالغلبة عليهم مها كان مبلغ عددهم . وكفاك شاهداً على عدم خبرتهم وقلة دربتهم ما توقع في سنار فان المهدي الكذاب وانصاره استولوا على حصونها واستحوذوا عليها وكان عدد العساكر لا يذكر بالنسبة لوفرة رجال المهدي فضلاً عن المعاقل الحصينة التي حلوا بها ومع ذلك انتصرت العساكر المصرية قبل ورود الاعانات من عبد القادر باشا من الخرطوم واسترجعوا سنار من المهدي بعد ان قتلوا كبراءهم وعامر المكاشفي واسروا احمد طه الذي كان متخذه وزيراً وهو السبب بخيبة سنار وقد شنق بالخرطوم

ولسعادة عبد القادر باشا مآثر طيبة في السودان تشهد له بعلو الهمة والحزم والثبات . منها ما شيده من الطوابي الممتدة من الخرطوم الى حدود البحر الابيض والبحر الازرق فان هذه المآثر رسخت لسعادته ذكراً طيباً في قلوب اهل الخرطوم لانها جعلتها حصينة ودرأت عنها الاخطار التي كانت تتهددها.





أخبار لا تسر الخواطر





[illegible]

من مقال للأهرام ردا على الجازيت ٣٠/٥/١٨٨٤

■ معركة عنيفة بين الأهرام والاجيبشيان جازيت

■ هوية الأهرام

من ذوات الأقاليم ونوابها لأنها تعبر عن حاسة أبناء الوطن

أخبار لا تسر الخواطر !

عام ١٨٨٤ يسمى بحق فى التاريخ المصرى الحديث «عام السودان». ففى مستهله أجبرت حكومة شريف باشا على الاستقالة بسبب رفضها لإخلائه، وبعد نهايته بأيام قليلة جاءت الأنباء بسقوط الخرطوم فى أيدى أنصار المهدى بعد إبادة حاميتها على رأسها رجل بريطانيا الذى ذهب لتنفيذ سياسة الإخلاء.. الجنرال تشارلز غوردن باشا.

وعلى امتداد هذا العام كانت كل مصر قد حولت وجهها شطر الجنوب تتتبع أخباره التى تضاربت على نحو مروع، الأمر الذى أثار شجن البعض وأشعل المعارك بين البعض الآخر.

من أهم تلك المعارك المعركة التى جرت بين «الأهرام» و«الأجبشيان جازيت»، وهى معركة تستحق التأريخ بحكم المكان الذى احتلته فى الديوان.. ديوان الحياة المعاصرة!

و «الأجبشيان جازيت» من الصحف الإنجليزية القليلة التى صدرت فى مصر فى أعقاب الاحتلال ناطقة بلسان «التيمة الانكليز» أو بلغة عصرنا الجالية الانجليزية المقيمة فى البلاد، وقد أخذت على عاتقها بالطبع الدفاع عن السياسات الاحتلالية، بل كانت أحد المؤثرات فى توجيه سياسة الخارجية البريطانية من الاحتلال المؤقت إلى الاحتلال الدائم.

من ثم فقد تربصت هذه الصحيفة بأية جريدة تهاجم المحتلين أو تنتقد سياساتهم، ومن هنا بدأت معركتها مع الأهرام التى تعرضت بالانتقادات لتلك السياسات فيما يخص المسألة السودانية.

وقد بدأت المعركة حين اتهمت الأجبشيان جازيت الأهرام بأنه ينشر «أخبار لا تسر الخواطر»، ثم ظلت تصعد الاتهام إلى أن ارتأت أن ما ينشره الأهرام «يثير الخواطر»!.

ولنتابع المعركة من أولها:

تشير متابعة أعداد الأهرام لعام ١٨٨٤ إلى استياء القائمين على تحريره مما تقرر من سياسة اخلاء السودان من القوات المصرية، ففى مقال طويل لبشارة تقلا حذرت الجريدة من عواقب تلك السياسة.. فهو من ناحية فند الحجة البريطانية بأن اتباع سياسة الاخلاء إنما نتج عن عجز الخزينة المصرية عن الوفاء باحتياجات بقاء السودان تحت ادارة حكومة القاهرة، بأن ذكر بأن البقاء لن يكلف تلك الخزينة أكثر من ربع مليون جنيه، بينما سيكبدها الاخلاء نحو ثلاثة ملايين هى قيمة «المقتنيات» التى سوف تخلفها فى تلك البلاد، وهو من ناحية أخرى رفض الفكرة التى روجت لها بعض الدوائر الانجليزية بأن الاخلاء سوف يؤدى الى تخفيض الجزية التى تتقاضاها الدولة العثمانية من مصر وذكر بأن «هذا الرأى فى غير محله لأن جزية مصر مرهونة تحت سلفة يتناولها أرباب الأسهم بضمانة دولتى فرنسا وانكلترا». وهو من ناحية أخيرة أشار الى «ما سيسببه إهمال السودان من خسائر ذات بال للتجار المتعاملين مع تلك الأصقاع من وطنيين وأجانب».

انبرت الجازيت أو الغازت حسب تسمية الأهرام، تتهم بشارة «بسوء القصد»، الأمر الذى دفعه إلى التعليق بأن «الأهرام لا تخاف وعيدا أو تهديدا، وقد ثبتت القدم فى خدمة البلاد وأخذت على نفسها ألا تعرج عن مبادئها المخلصة مهما تعاقبت الأيام».

بعد تلك المناوشة الأولى بأيام قليلة جاءت الأخبار عن اتصالات بين «الانكليز والأحباش» ساقتها الجازيت وقالت انها تأتى ضمن سياسات حكومة لندن لمواجهة «دراويش السودان»، الأمر الذى دعا الأهرام الى تسفيه الفكرة، وانها لو وضعت موضع التنفيذ لضاعفت الأخطار المحيطة بمصر ولم تقلل منها، وعلى حد تعبيره «ان الاستعانة بالحبشة على السودان تبعث على إثارة حرب بين قبائل همجية تضطرب معها الأفكار»!

وفى تلك الأثناء كانت الأهرام قد تبنت حلا للمشكلة السودانية وأوضح ان رجال سلطات الاحتلال فى القاهرة أو دوائر الخارجية البريطانية لم ترض

عنه».

الحل فى رأى الأهرام بالالتجاء للدولة العثمانية لترسل قواتها لإخماد العصيان، وقد اعتمد القائمون على تحرير الجريدة فى المطالبة بهذا الحل على جملة من الأسباب.

فهذا الحل نفسه كان قد تقدم به شريف باشا قبل استقالته من رئاسة الوزارة بعد أن رفضت السلطات البريطانية الأخذ به وفرضت بدلا منه سياسة «ترك السودان» على حد تعبير الأهرام.

وهذا الحل فى رأى الجريدة، يتفق مع الشرعية بحكم ان السودان، مثله مثل مصر، كان من الناحية القانونية جزءاً من الدولة العثمانية، فيما تقرر فى الفرمانات التى حصل عليها كل من محمد على وحفيده الخديو اسماعيل.

ثم ان هذا الحل إذا ما تم اللجوء إليه كفيل بأن يقى مصر مخاطر التهديد من جانب «الدراويش» إذا ما خلا لهم الجو فى السودان وسيطروا على مقدراته، وتطلعوا بعد ذلك إلى الأراضى المصرية، ولم تكذب الأحداث بعد ذلك مخاوف الأهرام.

أخيراً، فإن الحل الذى دعت الصحيفة إلى الأخذ به سيكون أقل تكلفة مما لو تدخلت «القوات الانكليزية» عسكرياً، فما يمكن أن يقوم به أربعون ألفا من تلك القوات يمكن أن يقوم به عشرون ألفا من العثمانيين، بحكم أن هؤلاء الأخيرين مدعومون بقوة الدين على اعتبار انهم جنود الخليفة على عكس «الانكليز».

وقد اقتضت الجازيت هذا الجانب من الحل واتهمت الأهرام بأنه «يبخس العسكرى الانكليزى بسالته»، الأمر الذى دعا الأخير إلى الرد بأن «الغازت خدشت وجه الحقيقة ولفقت الرواية ونسبتها الينا وانها تضطرنا الى رد مقالها علينا بما يشغل محلا من جريدتنا على وفرة الأخبار وأهميتها».

اقتضت أيضا قول الأهرام تدليلاً على امكان الأخذ بالحل الذى يدعو بأنه

يوجد فى السودان عشرة آلاف من الجنود غير النظامية (الباشبوزق) يمكن استخدامهم وان «تركه» سوف يؤدى إلى مشكلة تسريح هؤلاء. فقد تساءلت الصحيفة الناطقة بالانجليزية بخبث وهى تسعى الى دحض حجج الأهرام، عن هؤلاء الجنود وفى أى مكان فى السودان يوجدون، الأمر الذى يبدو انه قد وضع القائمين على تحرير الأهرام فى حرج.

لم يمنعهم ذلك من اتهام الجازيت انها قرأت «عبارة الأهرام ولم تفهمها مع وضاحتها وهو عيب.. فقد قالت الأهرام فى هذا المعنى ان فى تلك الجهات نحو عشرة آلاف معظمهم من العساكر الشايقية أى الباشبوزق السودانى.. ولعل حضرة الغازت لا تفهم بلفظة الباشبوزق إلا العساكر المتطوعة القادمة من الأناضول»!. وخلصوا من ذلك إلى القول ان «الغازت تكتب ما يخطر لها دون ترو وقد تعودت على مثل ذلك ولم يضطرنا للرد عليها الا الظن بإمكان وجود واحد يغتر باعتراضاتها»!.

****

بعد تلك الاشتباكات المبكرة بين الأهرام والجازيت والتى شهدها شهر يناير عام ١٨٨٤، شهر استقالة وزارة شريف، ورغم ما بدا منها من رنة التهليل التى استخدمتها صحيفة الجالية الانجليزية فى مصر، فإن الأهرام لم يضع فى حسبانه هذه الرنة واستمر خلال الشهور الأربعة التالية متبنيا لنفس الاتجاه.. الهجوم على السياسات البريطانية حيال السودان، الأمر الذى أدى الى تجدد المعارك بينه وبين الأجبشيان خلال شهر مايو من نفس العام.

فقد هاجم الأهرام تلك السياسات من خلال إفراد حيزا معتبرا لموقف حزب المحافظين البريطانى، الذى كان وقتذاك فى المعارضة، واتخذ موقف النقد الشديد من سياسة حكومة الأحرار حيال السودان.

من مظاهر ذلك ما نشره الأهرام بشكل بارز فى عدده الصادر يوم ٢٥ فبراير عام ١٨٨٤ عن الاقتراح الذى قدمه اللورد سولسبرى فى مجلس اللوردات «للتنديد بسياسة الحكومة فى السودان مذكرا بالكوارث العظيمة

التى أوجبت عليه طرح لائحته (اقتراحه)»!.
منها أيضا سلسلة المقالات التى كتبها بشارة خلال النصف الأول من ابريل والتى جاء فى أحدها «ان الرأى باخلاء السودان ليس من الصواب فى شىء، بل هو فاسد من عين أصله وما أردت بذلك تحاملا أو افتئاتا، بل كان بعد التروى والعلم بالارتباط المحكم من سنين طوال بين مصر والسودان وبعد الوقوف التام على دقائق أحوال القطرين فإن السودان كلفت مصر قدرا كبيرا من المال فضلا عن الرجال ومعاناة الأهوال»!.
منها أخيرا تسفيه للمؤتمر الذى انعقد فى العاصمة البريطانية فى أوائل شهر مايو وتساؤله عن الفائدة «من تسوية مالية مصر والثورة السودانية قائمة على قدم وساق وراية العصيان مرفوعة وسياسة التردد والبعد عن الحزم تزيد نار الثورة ضراما»، وكان هذا فوق ما تطيق الجريدة الانجليزية التى قررت العودة الى النزال!.
ففى العدد الصادر يوم ٢٨ مايو ١٨٨٤ خصصت الجازيت مساحة كبيرة للهجوم على سياسات الأهرام، الأمر الذى دعا سليم تقلا فى عدد جريدته الصادر فى اليوم التالى إلى التنبيه إلى أن «وريقة الغازت تمادت فى الغى وتجردت عن كل معنى أدبى إذ اختلقت علينا أخبارا كاذبة قصد أن تثبت ان جريدتنا (تثير الخواطر)، وقد اخترنا ان نوافيها فى عدد غد برد يناسب حالتها ويوقفها عند حدها».
ووفى الاهرام بوعده فى عدده الصادر يوم ٢٠ مايو وخصص نصف صفحة من صفحاته الأربعة للرد على الجازيت...
اتهم سليم تقلا الاجيشان جازيت فى مستهل هذا الرد بعدم الفهم او الخجل «ونسبت للأهرام ما ليس لها فاذا كنت لا تفهمين لغتنا العربية، ولا عندك من يفهمها فهل يكون ذنب الاهرام بالنسبة اليك الا ذنب الشمس للعين الرمداء»!
ولما كان صاحب امتياز الاهرام قد اشتم من رائحة هجوم الجازيت لونا من

استعداء السلطات عليها فقد خصص الجانب الأهم من رده لتفنيد قول المستر لويد رئيس تحرير الجريدة الانجليزية.. فتحداه ان يقدم من الحجج ما يفيد من جعل الأهرام داعيا للثورة.. والا فاحجامك برهان ساطع على سقوط دعواك على قحتك وحسدك وجهلك وطيشك»!

ودلف من ذلك إلى التذكير بأن الاهرام قد «بسط الرسائل الضافية الذيول بشأن ما كان من سوء السياسة فى مسألة السودان ثم جاءت الحوادث مصدقة على ما قالت حتى اشهر الجرائد الانكليزية وكتابها».

ذكر كاتب المقال ايضا الجازيت ان «الاهرام قال ان لا وسيلة لحسم النازلة السودانية الا ارسال حملة عثمانية لأن الثورة دينية، والبلاد عثمانية فامتعضت الغازت من هذا القول، واحتقرته، ولكن افادت التلغرافات الاخيرة ان الحكومة الانكليزية تخابر العظمة السلطانية لارسال حملة عثمانية الى البلاد».

ولم تغفل الاهرام فى هذه المناسبة عن التذكير بسياساته فى شتى الشئون المصرية، سواء ما كان منها خاصا بالأمن الذى كانت قد تدهورت أحواله على نحو ملحوظ خلال تلك الفترة، أو ما كان متعلقا «بانفراد انكلترا بالشئون المصرية» الذى استمر الاهرام معارضا له، أو ما كان منه خاصا «باستنابة عقلاء البلاد لمن يمثلهم» فى المؤتمر الذى كان منعقدا، وقتذاك فى لندن للنظر فى الشئون المصرية.

وخلص سليم تقلا من كل ذلك إلى القول: «انتهجت الاهرام منذ نشأتها خطة شريفة لم تتحول عنها قط، ولن تجانبها أبدا، وهى المدافعة عن مصر، والمصريين، والذب عن حقوقهم شأن كل جريدة تعلم واجباتها، وتبتعد عن الغرض وتحافظ على المبادىء الوطنية. واما انت فتمشيت على عكس ذلك فشرفت الأهرام رغما عنك ورجعت انت خاسئة»!

ولم يكن ذلك الرد نهاية المطاف. فقد شهد صيف ١٨٨٤ تصاعد سخونة المعركة على نحو ربما يكون غير مسبوق فى المعارك بين الصحف الصادرة

فى مصر.

****

تعتقد ان العدد رقم ٢٠٠٩ من الاهرام الصادر يوم الاثنين ١٤ اغسطس عام ١٨٨٤ الموافق ١٩ شوال عام ١٣٠١هـ فريد فى نوعه، فقد خصص صفحته الأولى لمحررين على حد تعبير الصحيفة، ونترك للأهرام الكلام..

جاء فى صدر الصفحة: «تشرفت ادارة جريدتنا بصدور محرر مصحوب بهدية منقوش عليها اسم كل من محرر الجريدة (سليم تقلا) ومديرها (بشارة تقلا) مع نص العبارة (الاهرام ـ شعائر وطنية سنة ١٣٠١). ولما فضضنا ختم المحرر وجدناه مزينا بتواقيع حضرات الاكارم من افاضل علماء ثغرنا، وذواته لدى مجلس شورى القوانين، والمجالس الوطنية العمومية واعيانه وتجاره..»

بعد ذلك ساقت الجريدة صورة «المحرر الوارد من سادة الاسكندرية» الذى حيا الاخوين تقلا على «ما تبيناه كل التبين فى اسلوب جريدتكما الغراء ـ الاهرام ـ فقد سلكتما فيها مسلك الجد والثبات بدفاعكما عن الوطن وخدمتكما البلاد بالاخلاص والصدق وحسن الرأى..».

وجاء المحرر الأول مذيلا بأربعة وعشرين توقيعا فى مقدمتها ابراهيم سليمان باشا «مير سر تجار الاسكندرية»!!

بيد أن الأهم منه المحرر الثانى الذى وجهه إلى الاخوين تقلا «ذوات الاقاليم المصرية الداخلية، ونوابها فى مجلس شوى القوانين»..

مضمون هذا المحرر جاء قريبا من مضمون زميله السابق، فقد جاء فيه «ان الخطة التى سلكتماها فى سبيل المدافعة عن حقوق مصر، والمصريين هى خطة حميدة تدعو كل وطنى إلى ابداء الثناء الجميل»!

مصدر الاهمية لهذا المحرر انه كان اقرب لتظاهرة مصرية مؤيدة لسياسات الاهرام، الأمر الذى يكشفه اسماء الشخصيات الثمان والثلاثين الذين وضعوا توقيعاتهم عليه..

من بين هذه الأسماء عدد من رجال مجلس الشورى القوانين الذى كان قد تشكل فى العام السابق، وهم رجال استمروا يلعبون دورا ملحوظا فى مجال الحركتين النيابية والوطنية بعد ذلك مثل حسن عبد الرازق ممثل المنيا، واحمد عبد الغفار ممثل المنوفية، واحمد الصوفانى ممثل البحيرة.

من بينها ايضا عدد من ممثلى الأسر الكبيرة التى برزت فى نفس الميدان قبل ذلك وبعد ذلك.. الهرميل من الغربية والفقى وابوحسين من المنوفية والشواربى من القليوبية والهوارى من الفيوم، ويلاحظ انها كانت فى مجملها من الأسر التى انحدرت من أصول مصرية، وليس من تلك الأسر التى استمرت تحتل مكان الصدارة فى العمل العام المصرى، والتى انحدرت فى الغالب من أصول عثمانية.. تركية وجركسية وأرمنية، مما اعطى للمحرر مذاقا خاصا!

اخيرا فان الموقعين على هذا المحرر قد غطوا اغلب المديريات المصرية، من الوجه البحرى الغربية والمنوفية والقليوبية والبحيرة والشرقية، ومن الوجه القبلى المنيا واسيوط وبنى سويف والفيوم مما أضفى صورة التظاهرة المصرية فيما سبق التنويه عنه، وهى تظاهرة فسرتها الأهرام على انها مساندة له ضد الاجبشيان جازيت، أو بالأحرى ضد سياسات سلطات الاحتلال البريطانى.

جاء هذا التفسير فى الصفحة الثانية مباشرة من نفس العدد الذى أثبت فى صفحته الأولى صورة المحررين، فتحت عنوان «البرهان القاطع» كتب سليم تقلا مقالا طويلا نسوق هنا بعض ما جاء فيه..

يخاطب الرجل الجازيت مسلحا بالمحررين فيقول «يا ايتها الوريقة لم يكن لك من حجة تستندين عليها فى افترائك الا القول بأن ما تنطق به الاهرام لا يعبر عن حاسة ابناء الوطن... اما الأهرام فيكفيها فى الجواب عليك أن تراجعى ما صدرت به هذا العدد.. يكفيك يا ذات الوجهين هذا البرهان الساطع القاطع المانع الجامع»!

ويخلص فى نهاية مقاله الى القول «ان الاهرام تفتخر لكونها قامت بحقوق الخدمة الوطنية المصرية، وفازت برضى سادة البلاد بإخلاصها، وصدقها فاكتسبت ما شئت ان تكتسب، وتطاولي بالقحة والنطيش فاذن الأهرام من الفحشاء صماء واعتمدنا لإفادة الجمهور باثبات الرواية الصادقة لا للمهاترة والمشاقة والوقيعة والافتراء والضغينة».

بعد اسبوع بالضبط من هذا العدد غير الاعتيادى، وفى يوم الاثنين ١١ أغسطس عام ١٨٨٤ اضطر سليم تقلا، وتحت وطأة استمرار هجوم الجازيت أن ينشر بيانا طويلا تحت عنوان «سياسة جريدة الأهرام»، تناول فيه ركائز خمسة تقوم عليها هذه السياسة ورد على الاتهام بأن الأهرام لا تقدأ «تندد بالادارة الانكليزية فى القطر المصرى» بأنها فى ذلك «لم تنفرد بهذا التنديد بل كانت واحدة من ألوف من هاتيك الجرائد الأجنبية بين فرنسوية والمانية وروسية وسواها ثم أردف منها أن الجازيت نفسها .. « التى أمسى جرنال الاهرام قذى فى عينيها تندد بسياسة حكومتها بأقل احترام مما تندد به الأهرام».

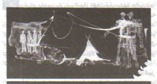
وختم الرجل بيانه بأن أنكر على الجازيت وسواها من الجرائد «ما أتت به من الأحاديث الملفقة والكلام الهراء إذ لا يتصور عاقل بانه يوجد مصرى ينكر سياسة الأهرام أو يخالفها».

ويشير هذا البيان الذى صيغ بأكبر قدر من الحذر وبرغبة واضحة من جانب صاحب الأهرام فى تجنب صدام مباشر مع سلطات الاحتلال الى ان الرجلين قد استشعرا بوادر خطر تداهم الصحيفة، ولم يكونا فى هذا الاستشعار بعيدين كثيرا عن الحقيقة.

فلم تمض سوى أيام قليلة الا وجرت محاولة كبيرة توقف بسببها الأهرام عن الصدور لأكثر من شهر، بل كاد يتوقف نهائيا، ولم يكن قد بلغ من العمر تسع سنوات، وهى المحاولة التى وصفها صاحب امتياز الجريدة سليم تقلا « »اغتيال الاستبداد للاهرام «والتى تشكل فصلا هاما فى تاريخ الجريدة، وفى تاريخ مصر، وهو فصل يستحق أن يفرد له الديوان جلسة خاصة.

الحلقة ٣٥
١٧ مارس ١٩٩٤

النازلة السودانية



غوردون يحرق دفاتر الحكومة المصرية واوراقها فى الخرطوم!

«النازلة» تبدأ بمرض بسيط وتنتهى إلى مرض عضال

الخديو يعين المهدى سلطاناً على كردفان!

عموم الأهالى ومستخدمو الحكومة فى الخرطوم يستغيثون بالقاهرة!

النازلة السودانية!

في سراى عابدين، وفى يوم ٧ عام ١٨٨٤ جرى مشهد درامى نادر الحدوث فى التاريخ المصرى الحديث، حين تقديم شريف باشا باستقالة وزارته احتجاجا على سياسة اخلاء السودان التى فرضتها سلطات الاحتلال على مصر، وفى مشهد درامى آخر، وفى يوم ٢٦ يناير من العام التالى، وعلى درج سراى حكمدار عموم السودان فى الخرطوم، لقى الجنرال تشارلز غوردون، رجل بريطانيا لتنفيذ تلك السياسة، حتفه على أيدى الانصار، الثوار السودانيين من اتباع المهدى.

وبين المشهدين، وعلى إمتداد عام وعشرين يوما، جاءت مع مياه النيل المندفع من الخرطوم إلى القاهرة اخبار الكوارث المتلاحقة الناتجة عما قررته حكومة لندن من سياسات والتى تابعها الأهرام بتفصيل شديد، والتى آثر أن يوصفها «بالنازلة السودانية»، وكان التوصيف معبرا!

وعلى إمتداد الأسابيع الخمسة والخمسين الفاصلة بين المشهدين جرت وقائع واحتدمت مواقع واصطدمت سياسات إلى الحد الذى تداخلت فيه خيوط الأحداث على نحو مروع لم يملك الأهرام سوى أن يلهث خلفها بالخبر والتعليق والموقف، ونبدأ بالأخير..

تشير كل كتابات الأهرام فى أواخر عام ١٨٨٣ ، وقبل اتخاذ حكومة لندن لقرارها باخلاء السودان من المصريين، أنه قد انحاز للتيار الوطنى الذى جسده شريف، والذى ارتأى العلاقة بين مصر والسودان باعتبارها علاقة عضوية غير قابلة للانفصام!

مقالات ثلاثة كتبها مدير التحرير، بشارة تقلا، خلال شهر ديسمبر عام ١٨٨٣ يعلن الأهرام فيها هذا الانحياز، الأول فى العدد الصادر يوم ١٢

ديسمبر تحت عنوان «السودان»، الثانى بعد ذلك بأسبوع بالضبط تحت عنوان «السودان ومصر . مصر والسودان» والأخير فى العدد الصادر يوم ٢٩ ديسمبر تحت عنوان «ما يجب عمله فى السودان».

حملت هذه المقالات فى جانب منها نغمة تحذير قوية من نجاح الثورة المهدية ذات الطبيعة الدينية، لما يمكن أن يترتب على هذا النجاح من عواقب وخيمة على سائر القوى الدولية ذات العلاقة بالمسألة المصرية، الدولة العثمانية: بأن تصل نيران الثورة إلى الأماكن المقدسة على الجانب الآخر من البحر الأحمر، فى «جزيرة العرب»، انجلترا: كيف لا تهتم بمسألة السودان «وأفكار مهديها سيترنم لها مسلمو الهند إذا نفذت أغراضه لا سمح الله»؟، فرنسا: لها أن تجزع لأن «الثورة فى ضواحى أملاكها فى تونس والجزائر».

حمّلت فى جانب آخر السلطات البريطانية مسئولية انتشار الثورة على هذا النحو نتيجة لتسليم «القيادة إلى ضباط انكليز مسيحيين مع أن الثورة دينية فى بلاد همجية مازال أهلها على الفطرة الطبيعية».

ودلفت من ذلك إلى تحبيذ التدخل العثمانى «لتدويخ الثائرين» لأنه فى رأى الأهرام «أفضل لنا من أوجه شتى اخصها بقاء حقوقنا السياسة محفوظة فأن الباب العالى لا مطمع له فى هذه الأصقاع سوى حفظ الأمن والسيادة عليها وذلك حاصل من غير عناء وتعب».

فى حالة عدم مواتاة الظروف لهذا الحل الأخير رأى بشارك تقلا أن يكون الحل ليس بترك السودان «كما يقول المرجفون» بل بترك مناطق العصيان فى غربيه، فى دارفور وكردفان على وجه التحديد «والاكتفاء، بما لدينا من القوات لحفظ ما تبقى من السودان فنعزز الحامية فى النقط المتعددة ونقيم التحصينات فى المدن ونبعث بالقوات الباقية من الجندرمة مع قسم من الجيش الجديد لنمنع بذلك التداخل الانكليزى».

ويلاحظ أن نفس تلك الأفكار التى عرضها مدير تحرير الأهرام فى مقالاته

قد ضمنها شريف فى مذكرته المقدمة للمعتمد البريطانى فى القاهرة فى إعتراضه على الاقتراح باخلاء السودان الذى قدمه هذا الأخير بكل ما استتبع ذلك من الاستقالة الشهيرة لرئيس الوزراء المصرى وبدء تنفيذ السياسات البريطانية ووقوع «النازلة»!

«اخلاء السودان» لم يكن مجرد قرار من دوائر الخارجية البريطانية، وانما كان سياسة متعددة الجوانب.

جانب منها بانهاء «الوجود المصرى» بكل مفرداته السياسة والعسكرية والإدارية والاقتصادية والبشرية. وإذا كان بعض تلك المفردات اقترب عمرها من السبعين عاما، بعد أن قامت مصر بتنظيم شئون الجنوب عام ١٨٢٠، فإن بعضها الآخر ضارب فى أعماق التاريخ!

الجانب الآخر بتنظيم شئون السودان قبل اتمام الأخلاء، وكانت الخطة باعادته إلى السلطة التى كانت قائمة فيه قبل عام ١٨٢٠ من سلاطين وصغار ملوك ومشايخ ورؤساء قبائل.

الجانب الأخير خاص بالتعامل مع «المهدى» وقد نظر إليه فى إطار الجانب السابق، بأن يسند للرجل حكم المنطقة التى أصبح له فيها أكبر نفوذ، اقليم كردفان فى غرب البلاد.

وقد رأت دوائر الهوايتهول صعوبة أن يناط تنفيذ هذه السياسة إلى شخصية مصرية. واستقر الرأى أن يكلف بذلك العمل أحد الانكليز العليمين بشئون السودان، ووقع الاختيار على الفريق غوردون باشا، كما عرفه المصريون، أو غوردن الصينى كما أسمته الصحافة الانجليزية بعد مساهمته فى القضاء على ثورة التايبنج فى الصين عام ١٨٦٤، أو الميجور جنرال تشارلز جورج غوردون، فيما حصل عليه من رتبة فى جيش الإمبراطورية.

وكان المبرر الرئيسى وراء الاختيار الخبرة السابقة التى اكتسبها الرجل نتيجة لخدمته فى الإدارة المصرية فى السودان خلال السبعينات مديرا

للمديرية الاستوائية، ثم حكمدارا لعموم السودان (١٨٧٧ ـ ١٨٧٩)، وكانت المرة الأولى والأخيرة التى يتولى فيها أوروبى مثل هذا المنصب الرفيع، والجدير بالملاحظة هنا أن ذلك وإن كان قد تم بسبب كفاءة فى أداء الرجل فأنه قد تم فى نفس الوقت فى إطار تفاقم التدخل الأوروبى فى الشئون المصرية، لأنه فى نفس تلك السنوات كان هناك فى القاهرة وزيران أوروبيان فى الوزارة التى اشتهرت باسم «الوزارة المختلطة».

وقبل أن يرحل الميجور جنرال إلى مصر رفع مذكرة إلى الخارجية البريطانية اثبتها الأهرام كاملة على صدر عدده فى يوم ٢٧ فبراير حبذ فيها «إعادة المقاطعات السودانية إلى سلاطينها الصغار الذين كانوا ولاة عليها أيام اغتصبها محمد على باشا» (!)، وأعرب عن أمله بأن ذلك سيدفع هؤلاء إلى مقاومة المهدى فى محاولته لفرض سيادته عليهم، وهون أخيرا من قيمة السودان بقوله أنه «مقاطعة عديمة الجدوى ومساحتها أوسع من مساحة جرمانيا (ألمانيا) وفرنسا واسبانيا معا وأكثرها قاحلة.. وما من أحد توطن السودان مدة إلا ويترا ءى له عدم منفعة تلك المقاطعة ويندر وجود من يحتمل ابتعادها وحرارتها»!

ووصل غوردون باشا إلى مصر يوم ٢٤ يناير عام ١٨٨٥، وصدر المرسوم الخديوى بتعيينه حكمدارا لعموم السودان بعد ذلك بأربعة أيام، ويبدأ فى أعقاب ذلك مسلسل المفاجآت التى تلقها المصريون بذهول والتى عبرت عنها الأهرام باندهاش..

أولى المفاجآت كانت باعادة دارفور إلى سلاطينها القدامى وتعيين «الأمير عبد الشكور» سلطانا لها، بيد أن المفاجأة الكبرى كانت بتعيين المهدى «سلطانا لكردفان» والتى أوقعت دهشة بالغة فى نفوس المصريين الذين وقرت فى عقولهم طول الوقت صورة للرجل: مدعى المهدية، المهدى الكذاب، المتمهدى، تتناقض تماما مع تلك الخطوة.

لم تملك الأهرام إلا أن تعلق على هذا الإجراء فى عددها الصادر يوم ١٥

فبراير عام ١٨٨٤ بقولها: «بودنا لو يقبل المهدى هذا الانعام فيأتى إلى الخرطوم ويتشكر لغوردون باشا» ومع التشكيك فى قيمة هذه الخطوة فإن الجريدة لم تقفل باب الأمل على اعتبار أن غوردن يعى ما يفعله بحكم «كونه ذا صلة مع قبائل السودان خبيرا بأحوالهم واطوارهم»!

المفاجأة الثانية بالخبر الذى وصل أواخر فبراير بأن غوردون قد أمر «بتسفير العساكر المصرية البالغ عددها ١٣٠٠ جندى فبارحت الخرطوم قاصدة بربر ولم يبق فى المدينة سوى السودانيين».

ولم تتذرع الأهرام هذه المرة بحسن النية أو تكتم شكوكها حيال هذا العمل، فقد رأت الخبر «وقد رابنا وحير أفكارنا فإذا كان صحيحا عجبنا منه.. ومما زادنا حيرة ما هو شائع على الألسنة حملا على أخبار وردت من الخرطوم أن غوردون باشا أحرق دفاتر الحكمدارية وأوراقها، ولم يبق على كثير منها أو قليل»!

المفاجأة الثالثة حملتها منشورات ثلاثة وزعها غوردون فور وصوله على «عموم أهالى السودان» وقد حمل المنشوران الأول والثالث أهم ما فى هذه المفاجأة..

كان مما جاء فى المنشور الأول: «لأجل راحتكم وأبلاغكم امانيكم وقطع أسباب تشكياتكم قد ألفت مجلسا منظما من ملوك السودان لكى يحكموا عليكم، وهذا المجلس يعقد مرتين فى الأسبوع، وأكثر من ذلك أن مست الحاجة إليه، وأترك لكم جميع البقايا المتأخرة عليكم من الأموال الميرية وغيرها.. وذلك كله دليل على ما أرغب وأتمنى من اعادة الرخاء والسعادة وبرهان على ما أود من اقامة العدالة بينكم»!

أما المنشور الثالث فى قال فيه: «إنى لعالم بما تقاسون من منع الاتجار بالرقيق وفرض العقاب الشديد على من يتجر به، ولهذا فأنى اسمح لكم الآن بأن تأخذوا حريتكم فى هذه التجارة، وقد أمرت المنادين أن ينادوا به ويعلموه إلى العموم»!

ومع أن الأهرام قد أدرج ضمن صفحات عدده الصادر يوم ٢٧ فبراير تلك المنشورات، إلا أنه لم يعلق عليها. فلم تكن تحتاج إلى تعليق خاصة لما كان معلوما أن الهدف الرئيسي من وراء تعيين غوردن حكمدارا لعموم السودان في عهد اسماعيل كان منع تجارة الرقيق!

بعد كل ذلك انتظر غوردون على شوق والرأى العام المصرى على مضض ما سوف تسفر عنه تلك السياسات البريطانية، مما يشكل طورا آخر من أطوار النازلة.

****

تبدى في هذا الطور بشكل ظاهر فشل السياسات التي كانت قد وضعتها الخارجية البريطانية، الأمر الذي كشفت عنه الأهرام في جملة من الأخبار في اعدادها الصادرة خلال النصف الأول من مارس عام ١٨٨٤.

جاء في أحد هذه الاعداد أن غوردون قد أرسل وكيل الحكمدارية، وكان انجليزيا أيضا واسمه ستيوارت باشا، على باخرة خصوصية «إلى النيل الأزرق قاصدا الاجتماع بزعماء القبائل ليعرض عليهم قبول توجيهات الجنرال غوردون باشا وترتيباته، ولم يعلن بعد إذا كان ستيوارت توفق فى مطلوبه هذا»، وفى العدد التالى يقول الأهرام أنه لم يتوفق!

عدد آخر يذكر أن أخبار الخرطوم تشير إلى امتداد العصيان واشتداده، وأن «العربان القاطنة بين بربر والخرطوم ثارت دفعة واحدة وجهرت باتصالها إلى مدعى الهداية»!

عدد ثالث يشير إلى عودة فكرة الاستعانة بالزبير باشا فى الموقف العصيب الذى بدأ يواجه غوردون، ولهذه الفكرة قصة.

الزبير باشا رحمة منصور أحد الشخصيات السودانية البارزة في القرن التاسع عشر جعلى الأصل، تمكن من خلال تجارة الرقيق أن يشكل قوة كبيرة فى جنوب السودان وغربيه الأمر الذى دعا حكومة القاهرة إلى تعيينه مديرا

على مديرية بحر الغزال. خاصة وأنه قد أسهم مساهمة فعالة فى ضم دارفور إلى بقية السودان فى منتصف السبعينات، غير أنه نتيجة لخلافاته مع حكمدار عموم السودان، إسماعيل باشا أيوب، جاء إلى القاهرة ليقدم شكواه إلى الخديو إسماعيل الذى استبقاه فيها بعد أن منحه لقب الباشوية ورتبة الفريق فى الجيش المصرى.

وقد عاد اسم الزبير باشا ليفرض نفسه إبان تنفيذ سياسة الاخلاء، على اعتبار أنه يمكن أن يكون أفضل معاون لغودرون فى هذا الصدد غير أن الحكومة البريطانية لم تتحمس للفكرة بحكم ارتباط اسم الرجل بتجارة الرقيق.

بيد أنه بعد سلسلة الاخفاقات التى واجهها الباشا الانجليزى عادت مرة أخرى فكرة الاستعانة بالباشا السودانى تفرض نفسها، وبينما جاء رفض الفكرة فى المرة الأولى من الجانب البريطانى، فإن الذى رفضها فى المرة الثانية كان الزبير باشا نفسه، فيما روته الأهرام بالتفصيل يوم ١٧ مارس عام ١٨٨٤.

ذكرت هذه الرواية أن غوردون أبرق مطالبا بتعيين الزبير باشا خلفا له «لتسوية مشاكل السودان إذا يتعذر على سواه الوصول إلى الاصلاح المطلوب»، ولم تتأخر الحكومة عن «مخابرة زبير باشا بمراد غوردون باشا»، الذى لم يبلغه مراده!

الأسباب التى ذكرها الأهرام وراء رفض الزبير بأن ما فعله غوردون خلال الأيام السابقة فى السودان قد أغلق كثيرا من منافذ اصلاح الموقف، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه كان يمكنه فى بادىء الأمر قبل استفحال الثورة بمبلغ شأنه وقوة ذكائه ومزيد دربته أن يدرأ النازلة من دون قوة، أما الآن، وقد صار خطب العصيان جللا فلابد من القوة ولا وجود للقوة عندنا وهذه عقدة المسألة!

وقد أثبتت الأحداث صحة رؤية الباشا السودانى حتى أن الأهرام كتب بعد

ذلك بأيام يقول أن «الحالة صعبة جدا» وبلغت النازلة ذروتها عندما جاءت الأخبار بأن المهدى أرسل برد على تعيين غوردون له سلطانا على كردفان مندهشا «وداخلنى مزيد من الاستغراب انك تعطينى بلادا هى لى، فأعلم أن رسالتى لا تستوقفنى فى كردفان بل تقضى على بأن أذهب إلى الخرطوم وأحتلها ومنها أذهب إلى الاصقاع البعيدة» وأرسل إليه مع الرد «دلقا»، وهو الرداء الذى يتزيى به أنصاره وطلب منه ارتداءه لينال رضاه!

ودخلت بذلك النازلة طورها الثالث والأخير..

****

منذ أواخر ابريل بدا غوردون باشا فى موقف ميئوس منه فى الخرطوم فقد انقطعت الاتصالات النهرية والبرية بينه وبين بربر، ووقعت العاصمة السودانية تحت حصار القوات المهدية، حتى أن خبرا نشره الأهرام جاء فيه: «إن رصاص بنادق الأعداء تساقط على سراى الحكومة وقتلت كثيرين والحالة ضنكة»!

وفى تلك الظروف أخذ الباشا الانجليزى فى ارسال الاستغاثات التى حرص الأهرام على متابعتها..

احداها إلى السير صموئيل بيكر المكتشف الشهير وحاكم المديرية الاستوائية السابق يستنفر فيها « أغنياء الانجليز والأمريكان لانقاذه»، وأخرى لحكومته يطلب منها أن ترسل حملة لانقاذه، وثالثة بالعودة إلى الفكرة القديمة التى طالما تبناها الساسة والصحافة فى مصر باللجوء إلى الدول العثمانية.

وبعد أن تقاعس «أغنياء الانجليز والأمريكان»، وبعد أن رفضت حكومة استنبول الاستجابة، إلا بعد أن تنجلى العساكر الانكليزية عن القطر المصرى، وتبقى مصر وملحقاتها تحت سيادة الباب العالى»، مما تعذر قبوله

من جانب الحكومة البريطانية لم يعد من حل سوى ارسال حملة انجليزية هى التى عرفت «بحملة الانقاذ».

قصة هذه الحملة طويلة نختار منها بعض المعالم الأساسية..

● أنه قد مضى وقت طويل تجمعت خلاله القوات والمعدات التى بدأت تقدمها من مصر فى أواخر أغسطس عام ١٨٨٤، وخلال تلك الشهور كان الحصار يزداد استحكاما حول الخرطوم وأحوال أهاليها تزداد سوءا.

.. تسجل الأهرام هذا الواقع فى عددها الصادر فى ٢٣ سبتمبر الذى نشرت فيه رسالة موجهة من «حضرات العلماء وعموم الأهالى ومستخدمى الحكومة والملكية المحصورين فى الخرطوم» يستجيرون فيها من أنه قد مضى ستة شهور «وهم يدافعون عن الحكومة بأرواحهم وأموالهم ليل نهار، وقد عظم مصابهم واشتد كربهم»!

● انه أخذت تتواتر الأخبار فى تلك الفترة عن مشاريع الانجليز لاستغلال السودان أعارها الأهرام أهمية كبيرة، فنشرت خبرا عما أسمى «بالشركة السودانية الملكية للمقاولة على بعض الأشغال فى السودان واستخراج معادنها فيالله من شر الاثرة».

● عرفت نفس الشهور بداية عقد الصفقات بين حكومة لندن من جانب والحكومات الأوروبية من جانب آخر لارث الاملاك المصرية فى افريقيا، فيما جرى من اتفاقات مع ايطاليا حصلت بمقتضاها على عدد من المواني المصرية فى البحر الأحمر الأمر الذى احتج عليه الأهرام فيما جاء فى عدده الصادر فى ٤ فبراير من قوله «استغربنا ما علمناه أن انكلترا أشارت على حكومة مصر بالاجلاء عن مصوع وبيلولة، فكأنما لم تقصد من ذلك إلا خدمة ايطاليا مكافأة لها عن سكوتها فى عدم محاماتها عن حقوق مصر»!

أخيرا فإن الحملة التى قادها الجنرال ولسلى، وهو نفسه قائد الحملة البريطانية التى احتلت مصر، قد سارت من الشمال فى اتجاه الخرطوم فى ظروف بالغة الصعوبة تابعها الأهرام يوما بيوم حتى عدده الصادر يوم ٦

فبراير عام ١٨٨٥ حين نشر خبرها الأخير وجاء فيه: «فى صبيحة يوم ٢٨ الفائت، وصلت ثلاثة وابورات من الحملة إلى موقع أم درمان فانصبت عليها نيران المدافع انصباب مياه المطر من موقع أم درمان وجميع طوابى الخرطوم وطوابى معسكر المهدى فأخذ قواد الانكليز النظارات ووجهوها إلى الخرطوم فشاهدوا جميع مبانى الحكومة فيها متهدمة ولا تعلوها راية».

ورغم أن الآراء تضاربت بعد ذلك فى مصير غوردون، إلا أن الجميع قد أدركوا يومئذ أن حملة الانقاذ قد فشلت فى تحقيق أغراضها، وأنها استحقت التوصيف الذى أطلقه عليها المؤرخون فيما بعد، بمن فيهم الانجليز «.. الحملة المتأخرة جدا The Too Late Expedition » .

أما بالنسبة للمصريين فقد أدركوا مع وصول تلك الأخبار أن النازلة قد تحولت من عرض بسيط فى أول الأمر إلى داء عضال وفعلت فعلها بأن فصلت السودان عن مصر، الأمر الذى كان على الشعبين أن يعانيا منه ربما حتى يومنا هذا!





هكس باشا وأركان حربه

محمد احمد المهدى



مصير الباشا «الانكليزى»

- **الأهرام:**

الأخبار السودانية
ليست إلا معميات وأحاجى!

- **حكومة لندن:**

على غوردون أن يهرب من
الخرطوم فى إتجاه الجنوب



- **الباشا الإنجليزى يبعث إلى القاهرة برسالة فى حجم ورقة البوستة!**
- **أخبار بأن غوردون اعتنق دعوة المهدى ولبس حلة الدراويش!**

مصير الباشا الإنكليزي!

يشير الاستغراب الذي قد يصل أحيانا إلى حد الاندهاش ما حفل به التاريخ المصري خلال القرن التاسع عشر ولسنوات غير قليلة من القرن الحالي من أسماء أصحاب السعادة والمعالي من الباشوات الأوروبيين!

من أشهر هذه الأسماء «الكولونيل سيف» الذي أسلم وتسمى بسليمان باشا الفرنساوي، وقد عرف بدوره البارز في بناء الجيش الحديث في عصر محمد علي، منهم أيضا الجنرال «ستون باشا» الأمريكي، الذي يعزى إليه الفضل مع عدد من زملائه في تأسيس «هيئة الأركان في الجيش المصري» في عصر إسماعيل، ومنهم أخيرا عدد من الباشوات الإنجليز الذين استخدمهم نفس الحاكم، الخديو إسماعيل، في الخدمة في الأملاك المصرية التي كان قد نجح في تكوينها في إفريقيا، وكان على رأس هؤلاء «صمويل بيكر باشا المكتشف الجغرافي الشهير، وغوردون باشا»، الذي احتل مساحة عريضة في التاريخ المصري بين الباشوات الأوروبيين، وهي المساحة التي فرضت على الأهرام، كما فرضت على غيره أن يكون هذا الباشا محورا لجملة من الأخبار شكلت في النهاية قصة ذات طابع أسطوري تستحق الرواية..

وهناك ملاحظتان مبدئيتان حول هؤلاء الباشوات..

الأولى: أن الغالبية العظمى منهم قد حصلت على هذا اللقب الرفيع من خلال اشتغالها في صفوف الجيش المصري أو بالأحرى في قياداته، ذلك أنه لما كانت الرتب العسكرية مقرونة بتلك الألقاب، فإن منح هؤلاء العسكريين الرتب الكبيرة كان يقتضي بالضرورة حصولهم على الألقاب الرفيعة.

الثانية: أن ما حدث فى أعقاب الاحتلال من حل الجيش المصرى القديم وبناء جيش جديد تحت القيادة البريطانية، قد استتبعه أن احتكر الإنجليز تقريبا الرتب الكبيرة والألقاب الرفيعة، ويمكن احصاء أسماء عشرات منهم من الباشوات والبكوات.

ويتضح على ضوء هاتين الملاحظتين أن القول بالباشا الإنجليزى ليس فيه أية غرابة، وإنما الغرابة، كل الغرابة، فى الباشا الأسطورة فى التاريخ المصرى، الفريق جورج تشارلز غوردن باشا، الذى فرض إسمه على الرأى العام فى مصر وبريطانيا، بل وفى أوروبا كلها باستداد خمسة شهور كان أنصار المهدى إبانها يحدقون به فى الخرطوم.

ففى خلال الفترة من أواخر أغسطس عام ١٨٨٤ إلى أواخر يناير من العام التالى استمرت عيون الجميع شاخصة نحو «الباشا الإنكليزى» المحاصر تلصص على أخباره وتسعى إلى التعرف على مصيره بما يشكل قصة تتبعها الأهرام ورواها على امتداد تلك الشهور الخمسة وبعدها.

****

صناعة الأسطورة تتطلب توفير عدد من المقومات نظن أنها لم تتوافر لأحد من الباشوات الأوروبيين الذين خدموا فى «الحكومة السنية» بقدر ما توافرت لضابط سلاح المهندسين البريطانى الميجور جنرال تشارلز جورج غوردن.

فالرجل قد خاض منذ مطلع شبابه أكثر من حرب دفاعا عن الإمبراطورية البريطانية، فقد حارب فى القرم فى الخمسينات، وحارب فى الصين خلال العقد التالى، حيث قضى عدة سنوات جكمت «الأهرام» على أعماله خلالها بقولها: «وهكذا استتب النظام فى داخلية الصين بواسطة غوردن». وكان ذلك وراء تلقيبه

فى الصحافة الإنجليزية «بغوردن الصينى».
والرجل قد جاء إلى مصر عام ١٨٧٣، حيث تولى منصب حاكم المديرية الاستوائية خلفا لصمويل بيكر استتبعه ان «رقى إلى وظيفة حكمدار عام على جميع السودان فحكم البقاع السودانية من أوائل سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٧٩»، وقد أدى ذلك إلى احتلاله مكانة خاصة فى دوائر الحكومة المصرية.

والرجل قد اشتهر بالتعفف على نحو أضفى عليه مسحة قداسة (١)، فهو من جانب كان عازفا عن قبول أى لون من التكريم من حكومته مقابل خدماته، وهو من ناحية أخرى رفض الراتب الكبير الذى خصصه له إسماعيل مقابل عمله حكمدارا عاما للسودان واكتفى براتب محدود (٤)، وهو أخيرا استقال من منصبه فى أعقاب عزل اسماعيل، الأمر الذى جعله محل إعجاب كثيرين ممن فسروه باعتباره شكلا نادرا من الوفاء!

والرجل أخيرا كان وراء عقد معاهدة منع تجارة الرق التى أبرمتها بريطانيا مع مصر عام ١٨٧٧، ولعب بعدئذ من خلال منصبه الرفيع فى السودان دورا فعالا فى تعقب تجار الرقيق والضرب على أيديهم مما أفرد له مكانة خاصة عند جماعات مكافحة الرق Anti-Slavery فى بلاده.

لكل هذه الأسباب.. فإن تكليف والفريق غوردن باشا» حكمدار عموم السودان السابق لتنفيذ سياسة إخلاء السودان لم يكن ليندرج تحت الشروط العادية فى العلاقة بين حكومة القاهرة ومستخدميها من العسكريين الأجانب، خاصة وإن هذا التكليف قد جاء بتوجيهات مباشرة من حكومة لندن وسعيا لتنفيذ سياسة اختطتها.

من ثم لم تكن متابعة خطى الرجل منذ أن وصل إلى الخرطوم تتم فى إطار عادى، ثم ما انتهت إليه مهمته من خسارة فى العاصمة

السودانية، قد ترتب عليه أن تحول مصيره إلى قضية من أهم قضايا الرأى العام آنذاك يتابعها بشغف شديد فى بريطانيا ومصر، بل وفى غيرهما، وكانت «الأهرام» أحد المتابعين المدققين.

وقد أخذ هذا الاهتمام شكل الأخبار المتناثرة بدءاً من أواخر أغسطس بعد إحكام الحصار حول الخرطوم، وبعد قطع الخط التلغرافى الذى يربطها بالشمال، وبعد التربص من جانب الأنصار بأية سفينة تخرج منها فى النيل بقصد توصيل الأنباء وتلقيها.

شهدت تلك الأثناء أيضاً حدثاً زاد من صعوبة الأمر وهو أن الكولونيل ستيوارت أحد رجال غوردن، الذى كان قد خرج على سفينة حربية متجهة شمالاً قد لقى حتفه على أيدى قبيلة المناصير بعد أن جنحت به السفينة، وكان وحده يعلم سر الشفرة، التى يتراسل بها «الباشا الإنكليزى»، الأمر الذى لم يكن أمام هذا الأخير مناص معه من إرسال خطاباته دونما شفرة، مما كان يتطلب قدراً كبيراً من الحرص فى اختيار المبعوثين الذين يحملونها وفى سبل إخفائها.

****

وتروى «الأهرام» فى هذا الصدد قصة طريفة عن رسالة بعث بها غوردن، كانت فى حجم «ورقة البوستة»، وهى الرسالة التى كتبها يوم ۳۱ ديسمبر عام ۱۸۸٤، وقد جاء فيها كلمتان «الخرطوم بخير» بعدها توقيع تأكد المسئولون فى القاهرة أنه توقيعه.

أيضاً من بين ما لجأ إليه «الباشا الإنكليزى» تحميل مبعوثيه برسائل شفوية، وكان هؤلاء يحملون فى العادة قصاصة صغيرة من لدنه تدليلاً على أنه هو الذى أرسلهم وليس المهدى!

يقدم النموذج على ذلك الرسالة التى نشرتها «الأهرام» فى ۷ أغسطس عام ۱۸۸٤ وقد جاء فيها: «لاتزال الخرطوم وسنار فى

منعة تدافعان عن مركزيهما. ومحمد احمد الحامل كتابى هذا سيخبركم بأخبارى فى حال وصوله إليكم. فانبئوه بما لديكم من التعليمات.. ادفعوا من خزينة الحكومة مائة ريال لحامل هذا الكتاب»!

وفى البداية كان يحمل هؤلاء رسائلهم إلى وتنقلة إلى أن بدأت حملة الإنقاذ البريطانية التى أخذت فى التقدم من الشمال فى اتجاه الخرطوم بقيادة الجنرال ولسلى والتى أضحت الوسيلة الرئيسية لمعرفة «مصير الباشا الانكليزى»، وقبل ذلك تقرير هذا المصير.

****

أدى حصار أنصار المهدى للخرطوم إلى فتح ملف غوردون فى العاصمة البريطانية على نحو سبب معه مصير الرجل صداعا شديدا لحكومة جلادستون، فالمملكة فيكتوريا أبدت اهتماما مضاعفا بهذا المصير، ثم إن المأزق الذى كان يواجهه فى العاصمة السودانية كان موضع أسئلة واستجوابات فى مجلسى العموم واللوردات، فضلا عن الصحافة البريطانية التى شنت حملات متوالية على الحكومة شدت اهتمام الرأى العام لأخبار «غوردون الصينى».

فى تلك الظروف.. وافقت حكومة لندن أولا على تخويل غوردون حق الخروج من الخرطوم والقرار بجلده فى اتجاه الجنوب، نحو المديرية الاستوائية، حيث لم تكن قد تأثرت بمضاعفات الثورة، وهو ما صرح به ممثل الخارجية فى مجلس العموم.

لم يعجب الحل غوردون وهو ما عبر عنه فيما نشره «الأهرام» فى ست حلقات متتالية خلال يوليو عام ١٨٨٥ تحت عنوان «سجل غوردون اليومى».

فقد ارتأى «أنه كان من الواجب على الحكومة أن تشتغل جادة

العزم والثبات وتأمرني بالفرار في شهر مارس حين كنت قادرا على ذلك بخلاف الوقت الحاضر، فإني مرتبط بشرفي مع الشعب الذي حاربت الثائرة (الثوار) به مدة ستة أشهر». كان هذا ما جاء في يومية ٥ أكتوبر عام ١٨٨٤.

بعد ذلك بأيام قليلة جاء في نفس اليوميات مفندا الفكرة «إني لو حاولت ترك الخرطوم والنجاة بنفسي لنهض الأهالي وحاجوني قائلين [انك جئت إلى الخرطوم ولو لم تجئ لبارحها بعضنا وقصد مصر. وإذا كانت الحكومة الانكليزية غير مكترثة بنا وراغبة في إهمالنا والتخلي عنا، فذلك لا يبعث بك على أن تتخلى عنا وقد قاسمناك الشدائد والعناء، وشددنا أزرك منذ أن دخلت مدينتنا وأقمت بيننا على الرحب والسعة] فأقول إذن قولا باتا ونهائيا أني لا أترك السودان إلا بعد أن يتمكن من تركها كل من له رغبة».

لم يكن أمام حكومة لندن ونظرا للضغوط التي استمرت تواجهها سوى الموافقة على ارسال ما أسمي بحملة الإنقاذ The Relief Expedition أي إنقاذ غوردون!

رفض «الباشا الانكليزي» هذه التسمية وكتب في يومياته في ٩ سبتمبر التي نشرتها الأهرام: «لا أطيق مطلقا أن يقال إن الحملة الانكليزية مرسلة لإنقاذي، بل هي لإنقاذ شرف أمتنا، وذلك بتخليص الحاميات من المركز الذي فيه على أثر اجراءاتنا في مصر.. إنني لست الحمل المبتغى انقاذه ولا أريد أن أكونه»!

وبغض النظر عن رأي غوردون، فإن «حملة الإنقاذ» استمرت المصدر الأساسي للتعرف على مصير «الباشا الانكليزي»، وكان يحوطه الكثير من أسباب الغموض، فقد كانت تنقضي أوقات طويلة حتى يصل من الباشا المحاصر خبر عما يواجهه.

يكتب الأهرام في ٤ سبتمبر «ولم يرد من الجنرال غوردون بعد كتابه

الأخير خبر عنه ويعجب الناس من تأخره عن مواصلة الرسائل ولا غرو فقد تبين لنا أن الأخبار السودانية ليست إلا مـعـمـيـات وأحاجي»!

وبعود ليكتب بعد عشرين يوما «شغلت الأفكار من تأخر غوردون عن المراسلات إذ لم يرد منه بعد ٤ نوفمبر كتاب، وقد مر على ذلك إلى الآن نحو خمسين يوما، وفي هذا دليل على عدم صدق ما نقله الرواة عن سقوط نفوذ المهدي، بل هذا يدل على أن حصار الخرطوم محكم»!

ولم يكن أمام ولسلى وأركان حربه في تلك الظروف إلا الاعتماد على أخبار غير موثوق بها نقلا عن بعض السودانيين النازحين من الخرطوم وكانت في مجملها أخبارا متضاربة..

أحد هذه الأخبار يقول «غوردن مازال حيا يرأس قوته العسكرية، ولكنه محصور من جميع الجهات، وإن تمكنه الخروج أبدا، وإن كثيرا من أهالي الخرطوم يكاتبون المهدي يوميا».

التقيض في خبر آخر في نفس التوقيت مفاده «إن سفن غوردن في شندي تنتظر قدوم الحملة، وإن ثلاثة طوابير من عساكر المهدي انضمت إلى غوردن وإن المؤونات وردت إلى الخرطوم من سنار فأمست وافرة»!

لعل ذلك ما دفع الأهرام إلى التعليق بأن «الأخبار الحقيقية عن المسألة السودانية لازالت محجوبة عنا.. وهذه المراسلات لا تشير إلى الثقة بأخبار الجواسيس»!

ولم يكن أمام الحملة إلا أن تصل إلى الحقيقة بالمعاينة وهو ما حدث يوم ٢٨ يناير حين وصلت ثلاثة من وابوراتها قبالة الخرطوم فشاهد رجالها «جميع مباني الحكومة فيها متهدمة ولا تعلوها راية»..

بيد أن ذلك لم يكن النهاية فى التعرف على مصير «الباشا الانكليزى»، فقد علق الأهرام بعد أن ساق الخبر بأن «حالة غوردون» مجهولة فلا يعلم هل قتله المهديون أو أسروه؟..»... وحول الإجابة عن هذا السؤال دارت المرحلة الأخيرة من البحث عن مصير الباشا.

****

الفكرة التى شاعت فى أعقاب سقوط الخرطوم أن غوردن لازال على قيد الحياة، وانه وقع أسيرا فى أيدى المهدى، وقد علقت الأهرام على الخبر بأنه «لا عجب إذا بقى سالما فى أسر المهدى، فإن المهدى لا يفوته العلم بما لذلك من الأهمية السياسية، إذا دارت عليه الدائرة ولا يجهل أن شخص غوردن سيكون حينئذ ضمانة لإنقاذه وإنقاذ رجاله».

وتشير بعض المصادر التاريخية أن فكرة افتداء غوردن بآخر قد داعبت بالفعل عقل الزعيم السودانى، ولكن لم يكن هذا الآخر هو نفسه، كما توهم الأهرام، وإنما كان الزعيم المصرى أحمد عرابى الذى كان يقضى وقتذاك سنوات نفيه فى جزيرة سيلان.

بعد ذلك بثلاثة أيام يسوق الأهرام خبرا آخر جاء فيه أن بعضا ممن هربوا من الخرطوم ووصلوا إلى مقدمة الحملة أفادوا «أن غوردن قتل وانهم رأوه راقدا وسلاحه فى يده يدافع عن نفسه، فرأى السواد الأعظم لدى هذا الإقرار ان غوردن قتل لا محالة، ولكن بعد أن شغل العالم كله»!

ثلاثة أيام أخرى وينشر الأهرام خبرا قصيرا جاء فيه «ولم يعلن شئ رسمى عن حالة الجنرال غوردن»، وإن دل هذا الخبر عن شئ فهو يدل على استمرار حالة الغموض التى ظلت تكتنف مصير «الباشا الانكليزى».

وفى تلك الظروف كتب بشارة تقلا فى الأهرام ما يمكن توصيفه بلغة العصر تحليلا إخباريا عن مصير الجنرال المشهور فى عدد الجريدة الصادر يوم ٩ فبراير عام ١٨٨٥.

فى جانب من هذا التحليل تحدث عن الاحتمالات المستقبلية لحملة الإنقاذ وان الجنرال ولسلى وان يحارب قبل أن يقف على حقيقة غوردن ومنهج القبائل المتذبذبة».

وفى الجانب الآخر تناول احتمال ان غوردن لم يمت بعد، كان رأيه أن لا فرق، وعلى حد قوله «هب ان النجدات موجودة لدى ولسلى فى الحال، وتمكن من السير إلى الخرطوم وتغلب على الصعاب ووصل إلى الخرطوم.. وكان غوردن حيا فهل يتوهم انكليزى ان المهدى يلزم الخرطوم حتى يحتاط به الجنرال ولسلى ويطبق عليه. لا لعمرى، بل انه متى رأى استحالة المقاومة فيبارح البلدة ويرحل بجيشه وأسيره (غوردن) إلى كوردوفان فيدخل الجنرال ولسلى الخرطوم وهى قاع صفصف ينعق فيها البوم والغراب»!

****

وفى تلك الأثناء، كان يصل مزيد من الأخبار المتضاربة عن مصير الباشا، فجاء فى أحدها أن «غوردن جريح وهو فى أسر المهدى»، وجاء فى خبر ثان أن «غوردن حى وقد اعتنق دعوة المهدى ولبس حلة الدراويش»، وكان على قارئ الأهرام أن ينتظر حتى يوم ٢٠ فبراير قبل أن يصله الخبر اليقين.

ففى عدد الجريدة الصادر فى ذلك اليوم، وكان يوم جمعة، قالت الأهرام بالحرف الواحد: «ورد إلينا تلغراف يؤكد موت غوردن وهو يدافع عن نفسه، وإننا إذا أخذنا الأخبار الأخيرة المتواترة ومحصناها تمحيص من يرغب الوقوف على الحقيقة وجدنا بدون اشكال ان

غوردن ميت، وان يوم وفاته كان فى ٢٦ الماضى (يناير) أى يوم دخول المهدويين الخرطوم. ذلك ما اتفقت عليه الأخبار الأخيرة، فتكون وفاة غوردن قد حصلت وعمره خمسون سنة إلا يومين»!

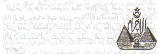
وقد قاد التيقن من مصير الباشا الانكليزى إلى اثارة أكثر من قضية.. القضية الأولى اتصلت بمصير «حملة الإنقاذ» وكان الخياران المطروحان إما باعتناق رأى الباشا الراحل بأن هدف الحملة كان انقاذ «الشرف الانكليزى» وليس انقاذ غوردن شخصيا، ومن ثم فقد كان مطلوبا ارسال الدعم إلى ولسلى ليدخل الخرطوم ويثأر من المهديين، وإما أن الهدف كان مقصورا على إنقاذ غوردن شخصيا، وطالما أنه لم يتحقق، فليس من مناص من عودة الحملة.

وبدا كأن السلطات فى لندن مترددة فى الاستقرار على أى من الخيارين، خاصة تحت ضغوط الرأى العام واشمئناط الملكة، وقد خرجت من ترددها بالتعلل ان فصل الشتاء، الذى يمكن القيام خلاله بعمليات فى السودان قد انتهى، ومطلوب إمهال الحكومة حتى تنقضى شهور الحرارة الشديدة، وكانت المهلة كافية للاستقرار على الخيار الآخر.

القضية الثانية متصلة بالرجل الأسطورة، فإن الوفاة الدرامية لغوردن على درج سراى الحكومة فى الخرطوم، فضلا عن تاريخه الطويل السابق، قد ألهب مخيلة العديدين الذين شاركوا فى صناعة بقية ملامح الأسطورة.

كان من أهم هؤلاء ايجمونت هيك Hake الذى أصدر فى نفس عام وفاة الرجل يومياته تحت عنوان The Journals of Gordon at Khartoum، والتى قامت الصحف اللندنية بنشرها على نطاق واسع ونقل عنها الأهرام سلسلته التى نشرها فى نوفمبر تحت عنوان «سجل غوردن اليومى».

ولقد عاشت تلك الأسطورة لتترجم عن نفسها بأشكال عديدة كان أبرزها ما حدث يوم ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨، وبعد أن نجح كتشنر باشا قائد حملة الاستعادة فى هزيمة الخليفة عبدالله التعايشى، خليفة المهدى، فى موقعة أم درمان مما كان بمثابة إعلان بسقوط الدولة المهدية، فقد اختار الباشا الجديد البقعة التى قتل فيها غوردن لرفع العلمين المصرى والبريطانى، ثم ما حدث فى أعقاب ذلك حين تم جمع تبرعات من الشعب الإنجليزى بلغت مائة ألف جنيه لتخليد ذكرى «الباشا الانكليزى»، أقيم بها أشهر مؤسسة تعليمية فى تاريخ السودان الحديث، هى المؤسسة التى عرفت باسم «كلية غوردن» والتى كانت تجسيدا للأسطورة، وإن لم تكن الأسطورة الوحيدة فى تاريخ الاستعمار الانجليزى.



الحلقة ٣٨
٧ أبريل ١٩٩٤

نزع العلم من فوق الصروح الأفريقية



أوربا تلتهم «كعكة الشيكولاتة المصرية»

■ الفرنسيون:

غير مصرح برفع العلم المصرى على «اوبوك»

■ **«بربرة» أول ما وقع فى حجر الإنجليز**

بعد تمايل شجرة الوجود المصرية

نزع العلم من فوق الصروح الافريقية

المسافر فى البحر الأحمر وحتى مطلع ثمانينات القرن الماضى كان يشاهد العلم المصرى وهو يرفرف على كل موانى الساحل الغربى ، بدءا من السويس فى الشمال، ومرورا بسواكن ومصوع اللتين كانتا تشكلان محافظتين مصريتين، وانتهاء بعصب وجيبوتى وزيلع وبربرة وحتى رأس حافون على الساحل الصومالى، ولا يختفى هذا العلم الا بعد ان تمخر السفينة التى يستقلها فى مياه المحيط الهندى.

فالمعلوم ان الخديو اسماعيل كان قد نجح فى مد سلطان حكومة القاهرة على الساحل الغربى لهذا البحر الذى أصبح ساحلا مصريا بالكامل، بل ووصل الى القرن الافريقى حيث أمكن ضم اغلب موانى الصومال الشمالى.

وقد تمكنت الحكومة السنية فى عصر اسماعيل من اقامة نظام حكم متحضر فى تلك الأقاليم التى انتشرت فيها «الصروح» على حد تعبير الأهرام، فضلا عن الأبنية الحكومية واقامة الموانى، والمدارس وغيرها من المشروعات الخدمية، غير ان كل ذلك تعرض للانهيار خلال الثمانينات، ولجملة من الأسباب..

كان هناك أولا الظرف التاريخى الذى صنعته الثورة المهدية بكل ما ترتب عليه من إجبار بريطانيا لمصر على الانسحاب من السودان الذى كان بمثابة القلب لكل تلك الممتلكات، ولاشك ان الانسحاب من القلب كان لابد وان يترتب عليه اضعاف للوجود فى الاطراف.

كان هناك ثانيا ما أثبتته السنوات التى انصرمت ما بين افتتاح قناة السويس (١٨٦٩)، وسقوط الخرطوم فى أيدى الأنصار (١٨٨٥) من تعاظم استخدام طريق البحر الأحمر، ومن ثم حرصت القوى البحرية الكبيرة على ان يكون لها وجود على هذا الطريق.

وكان هناك ثالثا ما حدث خلال تلك الفترة من تعاظم استخدام السفن

البحارية على حساب السفن الشراعية، بكل ما صحب ذلك من الاتجاه الى صناعة السفن ذات الحمولات الكبيرة والتى كانت تحتاج الى مراكز للتموين بالفحم والمياه، فضلا عن الامدادات الغذائية.

وكان هناك أخيرا الاندفاعة الأوروبية التى عرفها العقدان الأخيران من القرن التاسع عشر، الثمانينات والتسعينات، باتجاه اقتسام افريقيا، والتى عرفت بالتهام «كعكة الشيكولاتة»، وقد أثار الجزء من الكعكة ممثلا فى الاملاك المصرية على البحر الأحمر لعاب العديد من القوى الاستعمارية.

وتترك للأهرام تحديد ماهية تلك القوى.

****

قبيل أيام قليلة من سقوط الخرطوم فى أيدى المهدى، وفى الصفحة الأولى من عدده الصادر يوم ١٥ يناير عام ١٨٨٥، نبه الأهرام الى تطلع عدد من القوى الأوروبية الى الأملاك المصرية فى مياه البحر الأحمر وخليج عدن.

هذا المقال الذى جاء تحت عنوان «مصالح أوربا وفرنسا فى البحر الأحمر» استهله كاتبه بالقول: «كان لنا من اندفاع ايطاليا الى الاستيلاء على بعض ثغور البحر الأحمر وتظاهر المانيا بشراء فرضة (محط السفن) الشيخ سعيد، ومناداة صحف الروسية بوجوب إحراز محطة فى سواحل البحر الأحمر دليل على أن شرقى افريقية التى يحده البحر المذكور وخليج عدن سيكون حظه آجلا أو عاجلا مثل حظ غربيها فتقتاسمه الدول الأوربية وتتناول كل منهن نصيبها حبا بتوسيع مستعمراتها وتشوقا الى بسط سلطتها»!!

يحدد الأهرام بعد ذلك المناطق التى تسعى الدول الأوربية الى انتزاعها من مصر فيتحدث عن المانيا وايطاليا اللتين «لهما أسوة بانكلترا التى استبقت الى احتلال سواكن وزيلع وبربرة، وبفرنسا التى همت الى احتلال املاكها فى ابوخ (أبوك) وتاجورة. ولكن ما يستغرب هو مطامع ايطاليا بالحاق ارض جديدة الى املاكها فى عصب ورغبة المانيا فى نشر علمها على ارض لا يزال مجهولا فيها»!!

ويكشف هذا المقال عن انه فضلا عن القوى الاستعمارية التقليدية، بريطانيا وفرنسا وروسيا، فانه قد ظهرت على خريطة أوربا خلال السبعينات قوى جديدة دخلت ميدان الاستعمار فى القارة السوداء، خلال نفس العقد، المملكة الايطالية والامبراطورية الالمانية.

ومن بين تلك القوى التى شحذت اسنانها لقضم قطعة من الكعكة حصلت فرنسا وبريطانيا وايطاليا على النصيب الأوفى.

وقد أدت تطورات الصراع الاستعمارى حول افريقيا خلال الثمانينات الى تشكيل العلاقات بين هذه القوى الثلاثة، ايطاليا التى غضبت من سبق فرنسا الى احتلال تونس عام ١٨٨١ بعد ان كانت تتطلع اليها، والأخيرة التى غضبت من انفراد بريطانيا باحتلال مصر فى العام التالى بعد تاريخها الطويل فيها، الأمر الذى انعكس على صناعة تحالف بين حكومتى لندن وروما فى هذا الميدان الثالث، ميدان الأملاك المصرية فى «ضفة البحر الأحمر الغربية»، على حد تعبير الأهرام.

ولما كان هذا التحالف قد تم فى جانب منه تحت مظلة القوة البحرية البريطانية، ولما كان قد تم فى جانب آخر لمواجهة فرنسا، فقد أطلقت الصحافة الفرنسية على الدور الايطالى وصف كلب الحراسة Chien de garde للمصالح البريطانية فى البحر الأحمر.

وقد بدأ ذلك فى عملية مد الأيدى على «الكعكة المصرية»، فبينما وجهت أقل الانتقادات الى فرنسا فان انتقادات أكبر وجهت الى حكومة لندن، غير ان الانتقادات الحادة وجهت الى الدور الايطالى.

لعل سبب ضعف الانتقادات التى وجهت للسياسات الفرنسية فى الالتهام ان ممثلى حكومة باريس كانوا موجودين فى المنطقة منذ عام ١٨٦٢ حين احتلوا أوبوك، أى قبل التواجد المصرى بشكل فعلى فيها، وأن ما حدث خلال الثمانينات كان محاولة لتوسيع منطقة الوجود أكثر من صناعتها من الأصل.

وقد اتجه الفرنسيون فى ذلك إلى الأسلوب الاستعمارى المعتاد فى تلك المرحلة، اسلوب عقد المعاهدات مع المشايخ المحليين مما يعقبه انزال هؤلاء للعلم المصرى ورفع العلم الفرنسى، الأمر الذى استمرت حكومة القاهرة تقدم الاحتجاجات عليه.

ولعل ذلك الرد الذى بعث به ممثل فرنسا فى أوبوك على أحد تلك الاحتجاجات التى طلب فيها المصريون اعادة العلم المصرى لمكانه بعد رفعه يقدم صورة لما كان يجرى.. جاء فى هذا الرد:

«يؤسفنا عدم القدرة على اجابة طلبكم، فان النقطة التى كان العلم المصرى مرفوعا فوقها هى ضمن ملحقات فرنسا بجهة أوبوك، وهى الجهة التى صار مشتراها منذ زمن بعيد، وما ان النقطة المار ذكرها هى واقعة فى ملحقات فرنسا فغير متيسر لنا ان نصرح برفع العلم المصرى بها».

اذن فالقضية بالنسبة لفرنسا كانت (نزاعا) حول أرض أكثر مما كانت (انتزاعا) لأرض، غير ان القضية بالنسبة لبريطانيا قد اختلفت نوعا..

****

بريطانيا كانت فى موقع أفضل بالنسبة للكعكة..

فهى من ناحية كانت قد احتلت مصر، وكانت تستطيع من خلال ضغوطها على الحكومة المصرية ان تجبرها على سحب قواتها من الأراضى التى تسعى للحصول عليها دونما معارضة أو احتجاج.

وهى من ناحية أخرى كانت من أولى القوى الاستعمارية التى تواجدت فى مدخل البحر الأحمر، باحتلالها لجزيرة بريم عام ١٧٩٩، ولعدن بعد ذلك بأربعين عاما، واذا كان هذا الوجود قد بدأ على «الضفة الشرقية» من البحر فلاشك انها كانت متطلعة ان تزاوجه بوجود على «الضفة الغربية».

ثم انها من ناحية أخيرة، وبعد ان اصبح اكثر من ٨٠٪ من حجم التجارة فى قناة السويس بريطانيا، فانها كانت فى حاجة الى تكثيف وجودها فى البحر الأحمر حتى لا يتفوق عليه وجود آخر.

انطلاقا من هذا الموقع المتميز بدأت عملية القضم البريطانية..

كانت «بربرة» القضمة الأولى، وقد قال عنها بارنج المعتمد البريطانى فى القاهرة، وبالحرف الواحد «عندما تمايلت شجرة الوجود المصرى فى البحر الأحمر كانت بربرة أول الفروع الهاوية، وقد سقط تحت أقدام ملكة انجلترا»!

وكانت عين حكومة جلالة الملكة على بربرة منذ وقت طويل فيما كشف عنه الرجل، فهى «مفتاح البحر الأحمر ومركز المرور فى شرق افريقيا ومحط السفن الوحيد على الساحل الاريترى الغربى فضلا عما يحيط بها من اراضى صالحة للزراعة»، الأمر الذى جعلها مصدر الإمدادات الرئيسى لعدن.

أدى الى عدم صعوبة هذه القضمة ان بربرة لم تكن من الأراضى التى تضمنتها الفرمانات السلطانية الممنوحة لمصر مما وفر لحكومة لندن الذريعة بأنها من الأراضى التى لم تقع تحت سيادة الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر نفسها.

اختلف الأمر بالنسبة لزيلع، التى كانت تحت السيادة العثمانية قبل ان تحصل عليها مصر عام ١٨٧٥، وقد لعبت حكومة لندن فى هذا الشأن لعبة كانت تعرف نتائجها مقدما، بدعوة الباب العالى لاستئناف سيادته الفعلية على هذا الميناء، وشاركتها الحكومة المصرية فى هذه الدعوة فيما أوضحه الأهرام فى عدده الصادر يوم ٥ فبراير عام ١٨٨٥.. قال:

«من البين ان الحكومة المصرية لم تتجل عن زيلع الا مكرهة، ونعلم علم اليقين انها أوضحت فى ذاك الحين للدولة العلية ماهية الأسباب التى اضطرتها الى ذلك وإذا كان المالك الشرعى لتلك البلاد انما هو الجناب السلطانى فبالجلاء الحامية المصرية رجع الملك الى سيده وكان له ان يتخذ الوسائل الضامنة والصائنة تلك الحقوق»!

غير أنه من البين ايضا ان الحكومة البريطانية كانت تعلم نتيجة اللعبة، وهى عجز الدولة العثمانية بسبب العسر المالى ان تستأنف اعمال السيادة

الفعلية على زيلع التى تكلفها اعباء مالية لا تقدر عليها، خاصة وان الحكومة الانكليزية قد اشترطت على الباب العالى: «ان يعمل على منع الاتجار بالرقيق ويتعهد بأن لا يتنازل على قسم منها لأى دولة كانت ولا يضرب رسومات (مكوس) على الموانى المذكورة»، فيما اشار اليه الأهرام.

أعطى التقاعس العثمانى للبريطانيين المبرر لاحتلال زيلع لتشكل مع بربرة ركائز لما أصبح يعرف «بالصومال البريطانى».

وقد عبر الأهرام عن خيبة أمله من نكوص الحكومة العثمانية عن انقاذ تلك الأراضى حين علق بقوله : «علمنا ايضا ان حكومة مصر لم تتأخر عن ان تبلغ الباب العالى بكون الحاميات الموجودة فى تلك الموانى ضعيفة لا يسعها ان تعارض أية قوة أوربية فعلى الباب العالى ان يتدارك ذلك.. ولكن الباب العالى لم يتخذ تحفظا قط فجرى ما جرى»!

القضمة الأخيرة كانت هرر التى لم تبق فى فم الأسد البريطانى طويلا، ويعترف السير بيرنج ان الوزراء المصريين قد قاوموا فكرة الجلاء عن تلك المقاطعة الغنية، وان المسئولين البريطانيين هم الذين رتبوا لعملية اجلاء الحامية المصرية عنها والتى زاد عددها عن ثمانية آلاف، وانه قد أسندت ادارتها الى احد ابناء الأسرة الحاكمة القديمة، الذى لم يستمر طويلا فى الحكم، فقد نجح امبراطور الحبشة فى اسقاطه وضمها الى ممتلكاته بعد ان تغاضت حكومة لندن عن ذلك العمل!

اليد الثالثة التى امتدت للكعكة كانت اليد الايطالية والتى لقيت نقدا شديدا عبرت عنه الأهرام فى الكثير من اعدادها..

مصدر من مصادر هذا النقد ما استشعره المصريون من ان حكومة روما تحصل على نصيب من الكعكة فى اطار صفقة مع بريطانيا، تعقب الأهرام أخبارها.

جاء فى العدد الصادر يوم ٥ فبراير أخبار المعاهدة التى عقدت بين «انكلترا وايطاليا» وساق منها ثلاثة شروط «ان تعضد ايطاليا جميع

مطالب انكلترا المتعلقة بمصر ولا تفعل شيئا يمنعها من أن تجعل لنفسها مركزا ممتازا في وادي النيل، ثانيا: أن تحتل ايطاليا الأراضي الواقعة على ساحل البحر الأحمر من حد مصوع الى مستعمرة ابوخ (أوبوك) الفرنسية ثالثا: أن تعضد انكلترا ايطاليا في احتلال طرابلس الغرب اللهم الا اذا قضت الحوادث السياسية بأن تدخل مسألتها تحت محاورة الدول».

المصدر الآخر ان مصوع كانت احدى قائمقاميتين حصلت عليهما مصر من الباب العالي بغرامات عالية، وكانت سواكن القائمقامية الأخرى، مما ينم عن قدر أهميتها.

****

يبدو مدى تلك الأهمية من الخبر الذي نشرته الأهرام في ٢٣ يونية عام ١٨٨٥، وجاء فيه بالحرف الواحد:

«من مكاتبنا في مصوع: افتتح رسالتي هذه بتكرار ما كتب التمسته قبل مرة من وجوب الترخيص للجرائد العربية المصرية بالورود الى ثغرنا كعادتنا فان قراء جريدتكم مشوقون الى مطالعتها آسفون على حرمانهم منها وهم ينتظرون ورودها بفارغ صبر» وما احتواه هذا الخبر من وجود مراسل وقراء للجريدة في الميناء، انما يدل على درجة العلاقة معه.

من ثم جاء الاهتمام البالغ من المصريين بمصير مصوع الأمر الذي تابعه الأهرام باهتمام عام ١٨٨٥.

فقد تابع الأهرام أولا وبعد الأنباء التي جاءت عن الاتفاق الايطالي الانجليزي التحركات الحربية الايطالية لاحتلال مصوع وزولا ويبلول التي ابدت حكومة لندن عدم ممانعتها من أن تقوم حكومة روما باحتلالها.

فقد ارسلت ايطاليا في غضون ذلك العام ثلاث حملات الى المنطقة قال الأهرام عن أولاها «سيرت ايطاليا الى سواحل البحر الأحمر اسطولا يحمل اوراقا مختومة وأوامر سرية»، الحقتها بحملة ثانية أشار اليها في عدده الصادر يوم ١١ فبراير، فثالثة كتب عنها في عدد ١٩ فبراير ما نصه:

«أفاد البرق انه وصلت الى بورسعيد التجريدة العسكرية الايطالية الثالثة فى ١٧ الجارى مؤلفه من ٩٢٥ جنديا معهم ٦٣ رأسا من الخيل والبغال وأربع صندوقات من الجنيهات وهى الأموال المخصصة لنفقات هذه الحملة».

وتابع الأهرام ثانيا ردود فعل الدولة العثمانية للمحاولات الايطالية لاستعمار تلك الجهات التى لم يكابر احد فى سيادتها عليها.

منذ البداية رفضت الحكومة المصرية طلبا ايطاليا «بالتنازل لها عن مصوع لكونه مغايرا لنص الفرمانات السلطانية»، وارسلت الى الباب العالى تستنهضه للدفاع عن حقوقه، وجاءها الرد الذى نشره الأهرام فى ١٣ فبراير وكان مما ورد فيه «ان حكومة الحضرة السلطانية آخذة فى التحوطات اللازمة صونا لمصلحتها وقد تشكرت للجناب العالى على اقامته الحجة (تقديم الاحتجاج) ضد احتلال ايطاليا مصوع».

وبعد ان تقدمت الحكومة العثمانية باحتجاجها الى حكومة روما ردت الأخيرة بأن الحكمة هى التى قضت باحتلالها مصوع «محافظة على الطمأنينة والراحة العمومية فى تلك الجهات» ثم مضت فى طريقها لا تلوى على شىء!

تابع الأهرام أخيرا عملية نزع الراية المصرية من على صروح الميناء، الشهير ورفع الراية الايطالية مما يشكل فصلا محزنا فى تاريخ الوجود المصرى فى افريقيا..

ففى العدد الصادر يوم ١٩ فبراير يسوق خبر وصول الاسطول الايطالى الى المدينة واجتماع قائده بوكيل المحافظة الذى اعلن له أنه لا يمكنه السماح للايطاليين باحتلال المدينة دون احتجاج، وان «العساكر الايطالية احتلت البلد ثم احتلت الحصون والضواحى وقد نشرت العلم الايطالى بجانب العلم المصرى»، وردت على الاحتجاج الذى قدمه وكيل المحافظة بانها «ستعامل الحامية المصرية فيها بالمودة ولا تتعرض لنزع العلم المصرى من فوق صروحها»!

بعد أقل من شهر بجىء فى خبر آخر ان الايطاليين شرعوا فى تحصين مصوع وفتح خنادق أمامها وبناء أرصفة فى ميناتها وان «العساكر الايطالية منعت العساكر المصرية من النزول الى بيلولة».

وتمر شهور أخرى ويستمر ورود الأخبار المقلقة بمزيد من الهيمنة الايطالية على مصوع مما خلق ردود افعال مصرية سجلها الأهرام بقوله: «هاج خواطر العموم وخصوصا الوطنيين الذين كانوا ينظرون الى هذه الدولة بعين المودة.. وقد ضربت أهمية هذه المسألة على أهمية وقوع الخرطوم».

الخطوة الايطالية الأخيرة جاءت اخبارها فى أواخر العام، يوم ٢٣ ديسمبر عام ١٨٨٥ وقد ورد فيه ان قنصل ايطاليا فى مصوع قد توجه بصحبة عدد من موظفى القنصلية و«نفر من العساكر» الى منزل وكيل المحافظة المصرى وتلا عليه أمرا من «الجنرال قائد عموم جيش الاحتلال يعلن له وجوب تسليم ديوان المحافظة وجميع مصالح الحكومة لحضرة القنصل بدون توان والسفر عاجلا مع جميع العساكر والمستخدمين المصريين الى مصر».

تبع الايطاليون ذلك بأن أحلوا موظفيهم محل الموظفين المعزولين «ثم انزلوا العلم المصرى ورفعوا العلم الايطالى وكان ذلك الأمر عظيما على الأهلين ولئن لم يحدث شىء يخل الراحة».

وكان كل ما استطاعه وكيل المحافظة ان رفع احتجاجا ضد الدولة الايطالية «وأرسل الى الحكومة الخديوية يستأذنها فى مبارحة مصوع»..

وتحت ضغوط سلطات الاحتلال فى القاهرة والعجز العثمانى عن مواجهة الايطاليين، لم يكن امام الحكومة المصرية الا ان تبعث له بالاذن، ليستقل بعده مع موظفيه وعساكره الوابور «مسير» قافلين فى موكب حزين الى السويس لتطوى مع العلم صفحة من صفحات الوجود المصرى فى البحر الأحمر خلال التاريخ الحديث.





تاجر سوداني:

لو بنت الحكومة سور من حديد لما أمكنها ضبط سكك السودان



السودانيون منقسمون وغير منقادين لرأي رئيس واحد

الأهرام:

العلاقات التجارية بين البلدين السبب الأقوى لاخماد نار الثورة

- **تجارة السودان هي حياة الوجه القبلي خصوصاً أسيوط**

تجارة البرين!

«العلاقة الخاصة» بين بر مصر وبر السودان صنعها البشر قبل الطبيعة، وكانت التجارة اهم جسور هذه العلاقة للقاطنين على البرين.

يؤكد من اهمية هذا الجسر انه بغض النظر عن طبيعة العلاقات السياسية المصرية ـ السودانية، فان الاتصالات التجارية بين الجانبين قد تجاوزت تلك العلاقات مهما كانت الفروق بين النظامين الحاكمين على هذا البر او على البر الآخر!

صنع هذه الأهمية مجموعة من الاعتبارات:

أن المنفذ الشمالي استمر اهم طرق التجارة السودانية، وبينما كانت تصل الى مصر كل عام قافلة من الشرق، هي قافلة الشام، واخرى من الغرب، هي قافلة المغرب، فان السودان استمر يبعث بقافلتين سنويا.. قافلة سنار التي كانت تصل الى اعالي الصعيد، وادى حلفا واسوان، واخرى تصل الى الصعيد الاوسط الى اسيوط قادمة من دارفور عن طريق درب الاربعين.

ويلفت النظر هنا ان قوافل السودان لم تكن توفى فقط بالاحتياجات المصرية بل ان جانبا منها كان يتم تصديره عبر موانى الشمال.. الى عالم البحر المتوسط خاصة الصمغ وريش النعام وسن الفيل.

● أن مصر قد استمرت تحصل على احتياجاتها من الدواب، الابل والابقار والاغنام من الجنوب وقد وصلت اعداد الابل التى أتت فى قافلة دارفور عام ١٨٠٠ الى ٢٤ الف بعير، عاد منها الى السودان اربعة آلاف، اما البقية فقد تم بيعها فى اسواق اسيوط بعد ان بيعت حمولاتها!

ويقول اسكايراك Escayrac، احد الرحالة الفرنسيين الذين تتبعوا تجارة درب الاربعين فى منتصف القرن التاسع عشر، ان الفلاحين المصريين كانوا يستقبلون وصول القافلة السودانية بحفاوة بالغة لما توفره لهم من دواب

بأسعار معقولة.

● بالمقابل استمر السودان يحصل على جانب من احتياجاته من الحبوب الغذائية، خاصة الذرة، من مصر، فضلا عن انواع معينة من الأقمشة خاصة من انتاج اسيوط واسنا. ولقد وصل الأمر الى ان تخصصت مراكز بعينها، مثل نقادة في اسيوط، في انتاج انواع من الثياب لاتستخدم الا في السودان.

● استتبع هذا ان تشكلت جماعات من اصحاب المصالح على البرين من المنتفعين بالتجارة، سواء من رجال القوافل السودانيين، أو من التجار المصريين الذين يشترون او يبيعون لهؤلاء، او من تجار التصدير وكانوا من المصريين والأجانب، او من ملاك الاراضي الفلاحين الذين اعتمدوا في جانب اساسي من حياتهم على التجارة بين البرين.

تنقل عن مكاتب الاهرام العمومي في اسيوط والوجه القبلي في ٢٤ اغسطس عام ١٨٨٥ صورة لما اصاب تلك البلاد من «سد أبواب تجارة السودان التي هي حياة الوجه القبلي خصوصا اسيوط» من كساد وصل الأمر بهم معه الى «تأخير عظيم بالأموال الأميرية»!

لعل هذه الرسالة الأهرامية تدعونا الى ان نبدأ القصة من اولها .. قصة ما اصاب تجارة البرين خلال الفترة بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ وموقف المصريين من هذا المصاب!

«الانجليز أمة من اصحاب الحوانيت». عبارة شهيرة أطلقها نابليون بونابرت، غير ان هذه العبارة تبقى ناقصة إن لم نضف اليها انهم في سياساتهم لا يرعون سوى حوانيتهم بغض النظر عن حوانيت الآخرين!

يدل على ذلك القرار الذي اتخذته حكومة لندن في أوائل ١٨٨٤ بإخلاء السودان من المصريين، فهذا القرار ربما يكون قد اتخذ لاسباب سياسية او عسكرية او حتى مالية، بيد انه يقينا لم تراعى فيه المصالح الاقتصادية

لاصحاب الحوانيت على البرين، المصرى والسودانى،

ادرك الاهرام هذه الحقيقة منذ وقت مبكر فى اعقاب ان تقررت سياسة الاخلاء ، حين نبه فى عدده الصادر بوم ١٨ يناير عام ١٨٨٤ الى ماسيتسبب عنها من «خسائر ذات بال للتجار المتعاملين مع تلك الاصقاع من اجانب ووطنيين.. ومن حرمان ألوف من الناس كانوا يستوردون معايشهم فى الاتجار والتردد فى مسالك السودان».

غير أن أحدا من المسئولين البريطانيين فى القاهرة او فى لندن لم يصغ الى الأهرام او غيره من الذين ادركوا خطورة سياسة الاخلاء. وسار هؤلاء المسئولون قدما فى تنفيذها.

ولا شك ان الاحداث الكبيرة التى تتابعت حتى انتهت بسقوط الخرطوم فى ايدى الانصار فى ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ وما تقرر بعدها من تحصن القوة العسكرية عند وادى حلفا قد بدا معها ان لا مناص من توقف التجارة بين البرين.

جانب من هذا التوقف صدر عن حالة المواجهة التى سادت فى أعقاب قيام الدولة المهدي، وما صاحب هذه الحالة من تهديدات مهدية بغزو «الاقاليم البحرية»، كما كان محمد احمد المهدى وخليفته عبدالله التعايشى يسمون «مصر» الأمر الذى جعل القوة العسكرية الموجودة فى وادى حلفا فى حالة تأهب مستمر، وفى مثل هذه الظروف كان متوقعا ألا تعود التجارة الى حالتها الطبيعية.

الجانب الآخر صادر عن قناعة سياسية فى دوائر لندن مؤداها ان إعادة العلاقات التجارية مع السودان سيؤدى الى تقوية شوكة «القبائل الثائرة»، على حد تعبير الصحف المصرية التى استمرت تنظر وتتنذ الى الثورة السودانية باعتبارها تمرد قامت به مجموعة من القبائل.

عبر الأهرام عن هذا الرأى بأن البعض قد ارتاى «بأن اقفال ابواب التجارة

فى سبيل منافع السودانيين والتضييق عليهم مما ربما يلجئهم الى الطاعة والتقرب الى الحكومة اضطرارا»!

جانب آخر سببه عدم القدرة على كفالة الأمن للتجار المصريين المتوجهين الى السودان فيما تعلل به المسئولون العسكريون على رأسهم الجنرال تشارلز ستيفنسون Stephenson، قائد القوة المصرية المتمركزة على الحدود.

يقودنا ذلك الى الجانب الأخير الصادر عن اعتبارات عسكرية محضة، خاصة ما اتصل منها بتهريب السلاح الى الجنوب مما يقوى «الدراويش» ويزيد من مخاطرهم، وهى اعتبارات شرحها الأهرام بالتفصيل فى عدده الصادر فى ٨ نوفمبر عام ١٨٨٦.. جاء فيه على لسان مكاتبة فى العاصمة:

«أهم الاسباب الباعثة على عدم قبول الحكومة بفتح ابواب التجارة بين مصر والسودان انما هو بعض اطماع التجار الدنيئة التى تكون فى الغالب السبب الاكبر لازدياد اضرار الثورة لانه لم يقتصر هؤلاء التجار على مبيع المأكولات وبضائع المانيفاتورة فقط بل استعملوا هذه البضائع ذريعة لبيع الأسلحة والذخائر وكانوا إذا صرح لاحدهم الدخول ببضاعته الى داخل البلاد ملأها من الأسلحة والذخائر معتمدا على ما يناله من الارباح غير مبال بالضرر»!

ولما كانت سلطات الاحتلال البريطانية قد اخذت على عاتقها بناء الجيش المصرى الجديد وهيمنت على قياداته فانها قررت فى نفس الوقت ان تكون صاحبة الرأى فى اباحة «تجارة البرين» او منعها، من ثم فان الموضوع كان محل مشاورات عديدة بين الجنرال ستيفنسون والمعتمد البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية فى لندن، ومع انه قد رؤى ان يترك تقدير الامر للجنرال غير ان الحجج الداعية الى الاباحة ظلت تكسب كل يوم ارضا جديدة.

تقليب صفحات الاهرام يؤكد على انه قد تبنى الدعوة لعودة «تجارة البرين» المصرى والسودانى الى مجراها الطبيعى، وساق فى هذا الصدد حججا عديدة.

فقد روجت الصحيفة للرأى بأن منع هذه التجارة بينما ينصرف أثره على التجار الشرعيين فهو لا يصيب المهربين بأى أذى، بالعكس فان تجريم التجارة الشرعية يؤدى فى النهاية الى ازدهار تجارة التهريب التى لا سبيل الى منعها(!)

يشير الاهرام فى أحد اعداد شهر يوليو عام ١٨٨٦ الى حديث اجراه مع«احد رجال السودان القادمين منها أخيرا » فينسب اليه قوله ان القبائل التى تقوم بالتهريب «لا تبالى بقفل ابواب التجارة او فتحها لأن بينهم من التجار الذين لهم معاملة مع مصر اناسا لا يؤخرون عنهم كل ما يحتاجون ولو توصلت الحكومة ببناء سور من حديد فضلا عن العساكر لما امكنها مطلقا ضبط سكك السودان العديدة وصحرائها الواسعة»!

حجة اخرى قدمتها الصحيفة على صورة جملة من الأخبار يستفاد منها ان الدولة المهدية اضحت فى حالة من الضعف والتفكك الى الحد الذى لا تستطيع معه ان تتحكم فى السودانيين الراغبين فى الاتجار مع مصر، فيما عبرت عنه بقولها ان «انقسام آراء السودانيين وعدم انقيادهم لرأى رئيس واحد هو من جملة الامور التى تحمد نتائجها » (!) وخلصت من ذلك الى القول أن التخلى عن هؤلاء انما يقوى بينهم روح العداء للحكومة.

التبشير بضعف الدولة المهدية تضمنته اخبار عديدة بعضها بلغ حد الشائعة، فيما استمر ينشره الاهرام لأيام عديدة عن خبر جاء بوفاة الخليفة عبدالله التعايشى، والبعض الآخر سعى الى الطمانة بأنه لم يعد ثمة خوف من «تهجم الدراويش وان هذه المسألة قد انحسمت حربيا »، ووصلت هذه

الطمأنينة الى مداها فى مقال طويل فى الاهرام الصادر يوم ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٦ تحت عنوان «فتح التجارة مع السودان» جاء فيه:

«اتضح ان تلك الثورة لم تعد غير بقية اثر بعد عين وان اولئك الدراويش الذين دفعهم الغرور للتقدم الى جهات واد حلفا وغيرها من البلاد القريبة لهم ضعفهم فانقلبوا راجعين إلى الوراء. فقصدنا ان تراجع الحكومة على امل ان تكون قد زالت الموانع دون افتتاح ابواب التجارة ويؤذن للتجار ان يدخلوا بضائعهم الى السودان ويعاودوا معاملاتهم التجارية معها».

حذر الأهرام أيضا من ان اصرار السلطات العسكرية على منع تجارة البرين يمكن ان يؤدى فى النهاية الى انصراف السودانيين الى منافذ اخرى لتجارتهم.. خاصة الى الشرق نحو مصوع التى سقطت فى ايدى الايطاليين، وان حكومة روما «رأت ذلك من ابوابها ففتحتها لهم واستمالت تجارهم اليها فكان ذلك خسارة على مصر وانكلترا».

غير ان اهم ما ركز عليه اصحاب الحجج الداعية الى اعادة التجارة بين مصر والسودان كان الآثار الايجابية التى يمكن ان تترتب على تلك الاعادة..

من هذه الآثار «استتباب الأمن والمسالمة» على حد تعبير الأهرام، وهو الأمر الذى فصلته الجريدة فى اكثر من عدد من اعدادها..

فى العدد الصادر يوم ٣١ مايو عام ١٨٨٦ تقول الجريدة وان كثيرين من القبائل لا يزالون مصافين لمصر فيكون قطع سبيلها عليهم مما يضر بهم ولاسيما المجاور منهم للحدود كقبيلة الكبابيش التى ساءها ذلك وطلبت من مصر ان تسلفها ارضا تنعيش والا ماتت من الجوع إذا لم تنضم الى المهدى».

وانتقلت الصحيفة من التدليل على أثر إعادة التجارة على دعم «القبائل المصافية» الى التنبيه الى اثر ربط الناس بالمصالح على دفاعهم عنها فيما

خصصت له مقالا فى عددها الصادر يوم ٤ اكتوبر من نفس العام جاء فيه ان العلاقات المالية بين الأمم «تكون فى الغالب السبب الاكبر لتشييد عرى المودة والمحافظة على الصوالح الذاتية.. وان العلاقات التجارية بين البلدين انما يكون السبب الاقوى لاخماد نار الثورة والمحافظة على السلام إذ ان السودانيين يخشون والحالة هذه ان تكون الحركة سببا لتعطيل تجارتهم وفقدان اموالهم... وان الانسان يحافظ على منفعته محافظته على نفسه وحياته»!

ولم يمض وقت طويل حتى اخذت هذه الحملة تطرح ثمارها خاصة مع ملاحظة انها لم تكن مجرد حملة صحفية بقدر ما كانت تعبر عن مجموعة من أصحاب المصالح الذين تضرروا بشدة من انقطاع التجارة بين البرين!

****

فى يوم ٢٢ مايو عام ١٨٨٦ استقدم الجنرال ستيفنسون الى مقره «التجار ذوى العلاقات التجارية مع السودان» وأبلغهم ان حكومة لندن قررت بعد استشارته ان لا مانع من اعادة المواصلات التجارية مع السودان كما كانت من قبل المنع ولكن على مسئولية التجار بحيث ان السلطة العسكرية الانكليزية والمصرية لا تكونان مسئولتين بأمر»!

غير ان الأمر فيما يبدو لم يكن بهذه السهولة فالواضح ان الطرف القائم على البر السودانى قد تشكك فى بواعث القرار، حتى انه قبل اقل من شهر عدلت حكومة القاهرة عن موقفها وارتات «توقيف فتح ابواب التجارة بالنظر الى ما شاع من ثورة الثائرين وتهدداتهم وعزمهم على مضادة هذا المشروع»!

دعا ذلك القائد العسكرى البريطانى على الحدود ان يستدعى نفس المجموعة من التجار يوم ١٦ يونيه ليعرب لهم عن أسفه من فشل المشروع ويستمهلهم «الأول فرصة تتحسن فيها احوال البلاد»، وكان لهذا النكوص

ردود افعال واسعة..

فقد ارتفعت أصوات شكاوى التجار التى وصلت الى حد الصيحات لما نتج عن الرجوع فى القرار من خسائر مادية فادحة، فقد استجلبوا خلال تلك الفترة ما لا تقل قيمته عن ستمائة الف جنيه استعدادا لارسالها الى البر الآخر.. البر السودانى، ولكن على حد تعبير الاهرام «قضى الأمر وحصرت البضاعة كلها فرجع التجار. يخفى حنين يندبون سوء الطالع ولا يدرون ما يعملون فخزنوا هذه البضائع فى محلات تحفظها من العطب واقاموا عليها حراسا يحرسونها من اللصوص واستخدموا لها كتابا يراجعون حسابات الفوائض الشهرية التى ترد لهم من اوربا علاوة على اثمانها ولجأ بعضهم الى بنوكه (مصارف) تدفع لهم اثمان تلك البضاعة بالاستحقاق (بالدين) وبعضهم الى مصوغات نسائهم وفرش بيوتهم خوفا من بلاء عظيم ولبث الجميع ينتظرون الفرج»!، ولا نرى افضل من هذه الصورة القلمية تعبيرا عن الصيحات ، وهى صيحات لم تقتصر على تجار البر المصرى.

من على الجانب الآخر جا ءت الاخبار بان التجار السودانيين بدورهم اخذوا فى القدوم الى الحدود راغبين الدخول الى مصر..

احد هذه الاخبار عن قافلة تحمل بضائع سودانية وصلت الى ودى حلفا يوم ١٩ يوليو عام ١٨٨٦ الأمر الذى دفع المسئول المصرى فى المنطقة ان يرسل الى القاهرة يطلب لها الاذن بالدخول مبينا «الفوائد التى تنجم عن ذلك»!

خبر آخر ان تجار كردفان ودارفور، والذين كانوا معنيين اساسا بقافلة درب الاربعين قد بعثوا برسل الى واحة سليمى ليتأكدوا ما اذا «كانت الحكومة المصرية مصممة على فتح الطرق لسير التجارة بين مصر والسودان» وتبدو اهمية هذا الخبر من ان سكان تلك المناطق كانوا من اشد المناصرين للدولة المهدية.

والملاحظ ان شهورا قليلة قد انقضت بين القرار «بتوقيف فتح ابواب

التجارة» والقرار برفع هذا التوقيف نهائيا فى ١٩ فبراير عام ١٨٨٧.

وقد حفلت تلك الشهور بالمفاوضات والاختبارات حتى انتهت بصدور قرار ناظر الداخلية المصرى بعودة تجارة البرين، ولكن بشروط!

كانت قضية احكام الرقابة على تجارة الصادرات من البر المصرى الى البر السودانى اهم القضايا التى شغلت السلطات العسكرية خوفا من «تهريب السلاح» مما يقوى من «شوكة الثائرين» وقد انتهت المفاوضات فى هذا الشأن الى تحديد «نقط اربع هى اسيوط واصوان وكورسكو ووادى حلفا بحيث اصبح من كل نقطة من هذه النقط طريق الى اسودان لا تعرج على النقطة الاخرى.

ترك السلطات المصرية لمسئوليتها عن كفالة امن التجار فى الاراضى السودانية كان القضية الثانية الأمر الذى بدا فى دعوة نظارة الداخلية يوم٢٩ يناير عام ١٨٨٧ بعض الكبار من تجار السودان فى القاهرة «واخذت عليهم تعهدات بتصريف بضائعهم على مسئوليتهم الشخصية فى الاماكن التى يتأكد فيها وجود الامن».

ودارت القضية الثالثة حول منع الاتجار فى سلع بعينها، ففضلا عن السلاح كان هناك الرقيق الذى كانت قد حرم الاتجار فيه قبل ذلك بعشر سنوات بمقتضى معاهدة كان قد عقدها اسماعيل مع بريطانيا ، وقد اشترطت نظارة الداخلية على التجار «مساعدة موظفى قلم الرقيق» وانذرتهم بان «ما يضبط من الرقيق يطلق سبيله بعد مجازاة المخالفين»!

بعد كل تلك الترتيبات اخذت سلطات الحدود فى منح تصريحات محدودة كان منها التصريح الذى حصل عليه اثنان من اشهر «تجار المانيفاتورة فى اصوان لأجل مبيع بضائعهم فى السودان» فى اواخر ديسمبر عام ١٨٨٦، ويبدو ان الرجلين قد نجحا فى مهمتيهما الامر الذى دعا الحكومة إلى إصدار قرار نهائى باعادة العلاقات التجارية بين مصر والسودان يوم ١٨

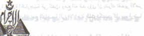
فبراير عام ١٨٨٧.

حدد هذا «القرار النهائى» مرور «البضائع الجائز الاتجار فيها» بنقاط وادى حلفا وكورسكو واصوان ودراو، وخولت لجهات الادارة العسكرية «ملاحظة وضبط جميع الآلات والذخائر الحربية واضافتها الى جانب الميرى»!

نص القرار ايضا على ان من «يصير ضبطه من الارقاء يعتق ويحاكم المتجرون به» كما نص على ان «تسفير البضائع يكون على مسئولية اصحابها، وهى المسئولية التى تمتد الى «الاستحصال على الجمال اللازمة لبضائعهم وتجهيز جميع معدات النقل».

وكان هذا القرار بمثابة نقطة النهاية لحملة طويلة من والاهرام ولم تملك الصحيفة معها الا ان تعرب عن املها ان تكون شروطة مقبولة من التجار وانه لا ينتج من عود العلاقات التجارية غير عود العلاقات الودية والفوائد العامة»!





تجارة السودان هى حياة الوجه القبلى خصوصاً اسيوط

مصدر تهريب الاسلحة «أطماع بعض التجار الدنيئة»

... عن اعتبارات عسكرية محـ

تهريب السلاح الى الجنوب مما يقوى «الدراويـ

ـرهم، وهى اعتبارات شرحها الأهرام بالتفصيل فى عد

ى ٨ نوفمبر عام ١٨٨٦.. جاء فيه على لسان مكاتبه فى

:

«الاسباب الباعـ ... يفتح ابواب التجارة بين

والسودان انما ... تكون فى الغالب

بب الأكبر لازد ... التجار على مبيع

كولات وبضائـ ... بضائع ذريعة لبيع

الأسلحة والذخا ... ـه الى داخل البلاد

ملأها من الأ ... لارباح غير مبال

بالضرر»!

ولما كانت سلطات الاحتلال البريطانية قد أخذت على عاتقها بناء الجيش المصرى الجديد وهيمنت على قياداته فانها قررت فى نفس الوقت ان تكون صاحبة الرأى فى اباحة «تجارة البرين» او منعها، من ثم فان الموضوع كان محل مشاورات عديدة بين الجنرال ستيفنسون والمعتمد البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية فى لندن، ومع انه قد رؤى ان يترك تقدير الامر للجنرال غير ان الحجج الداعية الى الاباحة ظلت تكسب كل يوم ارضاً جديدة.

الحلقة
٥١
١٤ يوليو
١٩٩٤

مندوب وادى حلفا



■ إختيار مصرى «محنك خبير عاقل عارف» لمفاوضة السودانيين

■ الأهرام: على السودانيين أن يبرهنوا على وطنيتهم «بطاعة جناب الخليفة»

■ الإنجليز: غير مسموح بنجاح مهمة وفد السلام!

■ شهدى باشا ينال رتبة الفريق جزاء فشله!

■ الخديو يقابل وفدا سودانيا بعد تجريد أعضائه من السيوف والحراب والخناجر!

مندوب وادى حلفا

بأمر عال أصدره الخديوى توفيق يوم ١٢ مايو عام ١٨٨٦ ونشره الأهرام فى اليوم التالى بدأت صفحة من أكثر صفحات التاريخ المصرى غموضا، وهى صفحة بدأت بشكل غير متوقع وطويت بصورة مفاجئة وإن خلفت بعض الظلال الدرامية!

الصفحة متصلة بالعلاقات المصرية - السودانية خلال السنوات العاصفة التى عرفتها ابان العقدين الاخيرين من القرن الماضى، الثمانينات والتسعينات.. سنوات الثورة المهدية وما ترتب عليها من اخلاء مصر للسودان ثم ما استتبعها من حالة التوتر التى استمرت قائمة على حدود البلدين بكل المضاعفات التى صنعتها.

وما عرف عن تلك الحالة يشير إلى انه بينما كان يتأهب المهديون للزحف نحو الأراضى المصرية، فقد انحصر هم سلطات القاهرة، سواء حكومة الخديوى أو ممثلى الاحتلال فى تحصين تلك الحدود ومنع الدراويش من اجتيازها، ولم يعرف أبدا إلا على نطاق ضيق انه جرت محاولات للاتصال بالسودانيين لإرساء السلم بالاتفاق مع ممثلى الخليفة التعايشى الذى خلف محمد أحمد المهدى الذى كان قد توفى بعد سقوط الخرطوم بشهور قليلة.

غير أن هذا الأمر العالى يكشف عن تلك الحقيقة التى لم تعرف حتى للدارسين الا على نطاق ضيق، الأمر موجه الى اللواء يوسف باشا شهدى، أحد كبار الضباط فى الجيش المصرى، وقد جاء فيه:

«ان شدة رغبتنا فى حسم النازلة السودانية التى أضرت بحكومتنا والسودانيين وقصدنا فى حجب دماء العباد بناء على ما طلبه دولة الغازى أحمد مختار باشا المرخص العالى من لدن جناب الخليفة المعظم أمير المؤمنين قد عقدنا جلسة تحت رئاستنا لتبليغ مقاصدنا هذه ورغائبنا إلى أمراء

العساكر وزعماء القبائل وعرضها لمسامعنا لإصدار أوامرنا اللازمة وتبليغها الى أهالى تلك الأنحاء فاذهبوا بأسرع ما يمكن ولتكن وادى حلفا مقرا لكم».

بعد اسبوع من نشر هذا الأمر زف الأهرام الى قرائه الخبر بأنه «قد بارحنا حضرة شهدى باشا حاملا راية السلام قاصدا وادى حلفا مركز مأموريته»، وإذا كان لتلك الأخبار مابعدها فانه كان لها ما قبلها أيضا.. ونبدأ بما قبل!

****

فكرة ارسال مندوب مصرى الى وادى حلفا انبثقت عن المفاوضات العثمانية ـ الانجليزية التى عرفت بمفاوضات مختار ـ وولف بهدف إنهاء الاحتلال البريطانى للبلاد ، ولما كانت حكومة لندن قد تذرعت بالتهديد الذى تواجهه البلاد من على حدودها الجنوبية، واشترطت ان يزول هذا التهديد أو على الأقل تخف حدته، فقد تفتق ذهن القوميسيير العثمانى عن فكرة ارسال مندوب الى وادى حلفا لدعوة «أمراء العساكر وزعماء القبائل السوادنية» لإعلان طاعتهم لخليفة المسلمين سلطان استنبول وقد دخل فى روعه انه ليس ثمة مسلم يمكن ان يتقاعس عن مثل هذا الاعلان، ولم يكن أمام الجانب البريطانى سوى قبول الفكرة وان تشكك كثيرا فى جدواها.

يعرب عن هذا التشكك السير ايفلين بارنج المعتمد البريطانى فى القاهرة الذى كتب الى حكومته عن الاقتراح بأن «اى شخص على المام بحقيقة الحركة المهدية كان يعلم مقدما بأن مثل تلك الفكرة لن تنتهى الا الى الفشل»!

فضلا عن ذلك فان الجانب البريطانى وحتى يئد أى أمل لنجاح المهمة فقد اشترط السير وولف بألا يبرم المندوب المقترح أى اتفاق مع السودانيين دون تشاور مع السلطات العسكرية على الحدود، بمعنى آخر السلطات البريطانية،

الأمر الذى علق عليه مندوب الأهرام بأنه يمكن «أن يحول دون نجاح المهمة المذكورة».

وتطلب وضع الفكرة موضع التنفيذ «انتخاب رجل مصرى يكون محنكا خبيرا عاقلا عارفا أحوال تلك الجهات ودارسا أخلاق تلك القبائل ورؤسائها» على حد توصيف صحيفتنا.

بدأ بعد ذلك البحث عن هذا «المحنك الخبير العاقل العارف» (١)، وهو بحث استمر أكثر من اسبوعين ترددت خلاله اسماء عديدين من كبار رجال الحكومة المصرية.. على باشا رضا، على باشا غالب، حتى استقر الاختيار على يوسف باشا شهدى فيما أعلن عنه الأهرام الصادر يوم ٧ مايو عام ١٨٨٦.

وينحدر يوسف باشا من أصل شركسى تلقى تعليما عسكريا فى ألمانيا فى إحدى البعوث التى أرسلتها حكومة القاهرة فى عهد سعيد الذى ابدى اهتماما خاصا بالجيش، وفى عهد خليفته اسماعيل خاض أكثر من حرب، ضد الحبشة عام ١٨٧٥، وفى اخماد الثورة الصربية فى العام التالى، ثم قائدا للقوة المصرية التى شاركت فى الحرب الروسية - التركية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ والتى حصل خلالها على رتبة اللواء.

وبحكم اصوله الشركسية فقد كان بين من وقعوا فى صدام مع الضباط المصريين خلال الثورة العرابية، ولم يكن ثمة غرابة مع هذا أن يكون أحد أعضاء المحكمة العسكرية التى حاكمت عرابى، ولم يكن ثمة غرابة أيضا أن تسند اليه قيادة اللواء الثانى للجيش المصرى الذى أعيد تشكيله فى ظل الاحتلال البريطانى.

وبهذا التاريخ الطويل رأى المسئولون فى القاهرة خاصة الغازى مختار باشا أن يوسف شهدى هو «المحنك الخبير العاقل العارف» المطلوب.

تطلب الأمر أسبوعين آخرين ليرحل الرجل الى وادى حلفا تغير خلالهما

رجال بعثته الذين رأى الأهرام أنهم ينبغى أن يكونوا «رجالا ذوى أهلية يعرفون أحوال تلك الجهات فضلا عن صدقهم»، وقد وقع هذا الاختيار على جودت بك وعبدالقادر بك حسن وعلى بك حيدر، وجميعهم من ضباط الجيش ممن ينحدرون من نفس الأصول.

وفى يوم ٢١ مايو عام ١٨٨٦ بارحت بعثة يوسف باشا المحروسة وقد علق الأهرام وهو يسوق خبر رحيل الرجل بأن «اختصاصاته أن يفتح أبواب المخابرات مع الأمراء ورؤساء العشائر الذين اختلفت فى شأنهم الأقوال».

وقد حث الأهرام فى هذه المناسبة السودانيين بالبرهنة «على وطنيتكم ومبادئكم الدينية الحقة بطاعة جناب الخليفة الذى أمر بحسم النازلة رحمة لكم ورأفة على عيالكم فأطيعوا ولاتعصوا» ، أما إذا «صمم السودانيون على الهجوم استحال حسم النائبة بالمخابرات السلمية ولكن إذا انجلى القتال عن انكسار السودانيين أمكن لحضرة الباشا اغتنام الفرصة وقد ينجح فى مسعاه».

وانتظر الجميع نتيجة مهمة مندوب وادى حلفا.

****

استغرقت مهمة يوسف باشا شهدى نحو عام إذ لم يعد إلى القاهرة إلا يوم ٧ ابريل عام ١٨٨٧. وكان عاما مجدبا فى تاريخ مهمة السلام الوحيدة بين مصر والسودان على عهد المهدية.

صنع هذا الجدب جملة أسباب، ربما كان أهمها التدخل البريطانى فى طبيعة المهمة مما أدى الى انحرافها عن الهدف الأصيل الذى ذهبت من أجله، وإن كنا نرى أن وجهة النظر التى أعرب عنها بارنج بصعوبة الاتفاق مع حركة دينية لها طبيعة الحركة المهدية كان لها وجاهتها وكانت بدورها عنصرا من عناصر عدم انثمار المهمة.

الانحراف عن الهدف الأصيل بدأ منذ الشهور الأولى من المهمة، ففى ٣

يونية، وبعد ايام قليلة من الوصول الى وادى حلفا بعث الباشا بتقرير للخديوى جاء فيه انه لم تصله أية رسائل من العصاة وانه قرر الكتابة الى محمد الخير الأمير المهدى على بربر وإلى سائر المشايخ فى المناطق القريبة.

وقبل ان يتحول القول الى فعل كان المندوب البريطانى قد أملى على الخديوى الرد بالتحذير من اجراء أية اتصالات دون اذن مسبق، ليس من الخديوى وانما من السلطات العسكرية على الحدود، وهو ما عبر عنه الأهرام بقوله: «أوعزت الحكومة الى حضرة شهدى باشا بأن لا يكاتب زعماء الثائرين بل ينتظر التعليمات اللازمة»، وهى التعليمات التى لم تصل مندوب وادى حلفا أبدا!

مع هذا لم يعد أمام البعثة المصرية التى يرأسها يوسف شهدى إلا تشجيع حركات المقاومة للسلطة المهدية فى أم درمان، فى ذات الوقت الذى تتسقط فيه الأخبار عن الاستعدادات التى تقوم بها تلك السلطات لوضع تهديداتها بغزو مصر موضع التطبيق.

تشجيع حركات المقاومة بدا فى الأخبار التى اخذ الأهرام يسوقها عن اتساع تلك الحركات خاصة فى دنقلة المتاخمة للحدود المصرية، فقد تتابعت الأخبار وقتئذ عن هزائم انزلها صالح بك شيخ قبيلة الكبابيش بقوات الانصار.

وصالح بك حسين خليفة هو ابن عم حسين باشا خليفة حاكم دنقلة السابق فى ظل الادارة المصرية ، وقد استمر يمثل عقبة كئودا تجاه فرض السيطرة المهدية على المناطق السودانية المتاخمة للحدود المصرية، ولم يكن وحده فى هذا الميدان.

ففى يوم ١٤ يونية نشر الأهرام خبرا من مكاتبه على الحدود جاء فيه انه «حضر شخصان حاملان كتابا من مشايخ مديرية سكوت الى قومندان العساكر المصرية فى وادى حلفا مفاده حصول واقعة بالسلاح بين أهالى

سكوت والدراويش. وقد استمرت هذه الواقعة نحو الساعتين وجرح فيها كثيرون من الدراويش».

خبر آخر نشرته الجريدة في ٦ نوفمبر جاء فيه ان «الحكومة قد سألت الشيخ الفاضل المرغني الذهاب الى وادي حلفا قبلي وسار اليوم الى اسيوط قاصدا تلك الجهات ومأمولنا انه يتمكن مع سعادة شهدي باشا من استمالة المترددين فتحسم النازلة حسما نهائيا».

وكان مطلوبا من مندوب وادي حلفا تشجيع كل هؤلاء الا أن هذا التشجيع تم في حدود ومن خلال موقف بريطاني لم يكن مستعدا لقبول نجاح مهمة الوفد المقيم على الحدود.

يبرهن على هذا خبر ساقه الأهرام جاء فيه وان الشيخ صالح يطلب ٥٠٠ بندقية وكمية من الذخائر مع قوة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي ليدوخ بها دنقلة ويسترجع بربر وانه تغلب على الدراويش في جميع منازلاته معهم وهو في مأمن منهم لأنهم لاتقوم لهم قائمة في أنحاء دنقلة قاطبة»، ويؤكد كل ما جاء من أخبار بعدئذ انه لم تتم الاستجابة لمطلب صالح بك.

يبرهن عليه ايضا حملة شنتها الصحيفة طالبت فيها بضرورة إمداد شهدي باشا بقوة كافية «لردع الثائرين ومساعدة الطائعين»، خاصة ان «امراء العشائر ثائر بعضهم على بعض» وان مثل هذه القوة ستدعم روح القبائل المصافية، وهي حملة لم تجد أية استجابة، فقد كان موقف سلطات الاحتلال منذ بداية مهمة يوسف باشا بانه ليست هناك نية لاستخدام القوة العسكرية.

الانحراف الآخر عن المهمة بدا في اقتصار دور مندوب وادي حلفا ومن معه خلال شهورها الأخيرة على تسقط الأخبار التي تضاربت على نحو ملحوظ فيما كشفت عنه صفحات الأهرام.

ففي تقرير بعث به يوسف باشا في الاسبوع الأول من نوفمبر بأن قوة من

الدراويش مجاوزت العشرة آلاف تجمعت فى ثلاث نقاط قرب الحدود، وانها بانتظار «ولد النجومى الذى بارح دنقلة من مدة وسيصل الى حيث رجاله قريبا فيزحف بالجيش من نقطه الثلاث دفعة واحدة».

ففى تقرير آخر بعد شهر انه قد واتضح من الاستكشافات الأخيرة أن الدراويش الذين كانوا قد تجمعوا فى تلك الجهات واختلفت الأنباء باستعداداتهم وعظيم عددهم قد وقع الشقاق فيما بينهم وأضرت بهم الفاقة فتفرقوا ولم يبق غير النزر القليل».

ومثل هذه المهام التى كانت تتولاها السلطات العسكرية القائمة فى المنطقة لم تكن تستحق الابقاء على «مندوب وادى حلفا» الرفيع الرتبة على الحدود الأمر الذى دفعه الى استئذان الخديوى للعودة فى فبراير عام ١٨٨٧ وجاء الاذن فى الشهر التالى فيما نشره الأهرام بصورة بارزة فى عدده الصادر يوم ٢٢ مارس الذى جاء فيه «قام سعادتلو يوسف باشا شهدى أمس من وادى حلفا لكى يعود الى مصر.. والمظنون أن يصير الاستغناء عن وجود هذا الوفد فى وادى حلفا».

شكل ذلك نهاية وجود شهدى باشا فى وادى حلفا نال بعدها الرجل رتبة الفريق «جزاء ما لسعادته من جليل الخدمات وجزيل الأتعاب» لكنه لم يكتب نهاية قصة الوفد فقد كان لها مضاعفات..

****

روى الأهرام قصة هذه المضاعفات على امتداد أعداده الصادرة بين يومى ١٣ و ٢٢ أبريل عام ١٨٨٧

نشر العدد الصادر فى اليوم الأول خبرا مؤداه انه وصل الى وادى حلفا ثلاثة دراويش « من قبل الخليفة عبدالله يحمل كل منهم كتابا منه احدها الى عظمة الجناب السلطانى والثانى الى جلالة ملكة انكلترا والثالث الى سمو الخديوى ولم يعرف مضمونها».

خلال الاسبوع الذى استغرقته رحلة هؤلاء للوصول الى القاهرة انتشرت تكهنات مؤداها أن مهمة مندوب وادى حلفا قد بدأت تؤتى ثمارها وان هؤلاء سوف يحملون الى شيخهم «عبدالله نصيحة الاخلاص فيطيع للأحكام الخديوية ويبرهن بذلك على مبادىء الوطنية الحقة فقد كفى ما تحمل السودان ومصر من خسائر فادحة».

الى جانب التكهنات تابع الأهرام خط سير الوفد السودانى ونترك الوصف للعدد الصادر يوم ٢٠ أبريل عام ١٨٨٧، قال : «وصل رسل خليفة المتمهدى الى مصر ونزلوا فى قشلاق عابدين وهم أربعة يلبسون ملابس الدراويش ولهم رئيس يتكلم عنهم وحده ، وقد ذهبوا اليوم صباحا الى سراى عابدين العامرة وتشرفوا بمقابلة الجناب الخديوى حيث كان حضرات النظار الكرام فدخلوا ورفعوا الى الاعتاب الخديوية رسائل خليفة المتمهدى وهما رسالتان: الى الجناب السلطانى بعنوان (الى السلطان عبدالحميد بالأستانة وعلى خديوى مصر ايصالها) ورسالة الى جلالة ملكة انكلترا عنوانها (الى عزيزة شعبها فيكتوريا ملكة انكلترا) ورسالتان باسم الجناب الخديوى. أما الدراويش «فلم يتكلموا شيئا بل كان جوابهم واحدا وهو اننا اتينا بأمانة للجناب الخديوى وسلمنا الأمانة والسلام.. ولم يجلسوا على الارائك ولا على الوسائد بل على الأرض»!

مضمون الرسائل كما جاء فى الأهرام الصادر يوم الجمعة ٢٢ ابريل أن الخليفة عبدالله يطلب «طاعة مصر له والاذعان الى اوامره العالية ويتهددنا بانه انما سيأخذها اغتصابا إذ قد اوحى له بانه سيتغلب على كل من يشهر سلاحا ضده او يتجرد لمقاومته ويحضنا على الاقتداء بأعمال المتمهدى وعلى أن نصلى صلاته على موجب السور المرقوقة بكتبه المذكورة الى غير ذلك من الأقوال».

ويشير تقرير مكاتب الصحيفة فى العاصمة الى حقيقتين فى هذه المناسبة،

أولاهما: أن الخديوى بعد أن تناول ما حمله هؤلاء، من رسائل أمر «بارجاعهم الى محلهم بدون ان يسأل عن شىء مطلقا» (!!)، والثانية انه بعد فتح الرسائل والاطلاع على ما تضمنته تم اكتشاف انها لم تكن بحال استجابة للبعثة المصرية الى وادى حلفا بل كانت بعثة مضادة!

يقرر بشارة نقلا هذه الحقيقة فى تقرير طويل كان مما جاء فيه «اننا وجدنا بين مفاد هذه الرسائل وبين ما كنا نظنه بونا بعيدا إذ لم يكن يخطر لنا ببال أن يكون القصد من مجىء هؤلاء الرسل ومفاد الكتب التى بيدهم غير التماس عفو الجناب الخديوى والتقدم الى طاعته وذلك بالنظر الى ما كان يبلغنا من عدم نفاذ أوامر الشيخ عبدالله خليفة المتمهدى وتشتت رجاله وتغلب قبيلة الكبابيش عليهم فى جميع الجهات». وهى المعلومات التى استمر وقد يوسف باشا شهدى يضمنها فى تقاريره.

وقد خلف هذا «الوفد المضاد» ردود فعل متباينة..

احد تلك الردود بدا فى معاملة الخديوى للوفد بعد أن علم مضمون الرسائل، خاصة انهم قد حملوا اليه معها «بعض نسخ من الفرقان وأخرى من صورة صلاة المتمهدى»، فقد أرجع اليهم رسائلهم وأمر باعادتهم الى بلادهم وجردوا من الأسلحة التى كانوا يتقلدونها، وهى سيف وحربة وخنجر، سلمت الى الضابط الذى تولى أمر اعادتهم الى وادى حلفا على أن يردها اليهم بعد أن يبلغوها!

رد فعل آخر بدا بالنسبة لرسالة الملكة فيكتوريا، فقد طالبوا بتسليمها الى «قائد عموم جيش الاحتلال فى مصر الجنرال ستيفنسون» غير أن هذا رفض مقابلتهم وأحالهم الى «قنصل جنرال انكلترا» فى العاصمة المصرية الذى رفض بدوره تسلم الرسالة بعد أن عرف فحواها.

رد الفعل الثالث ان شئون الوفد السودانى المضاد قد سلمت برمتها الى ادارة المخابرات بالجيش المصرى والتى كان برأسها البكباشى ريجنالد

وينجت، حاكم عام السودان بعد ذلك والمندوب السامى البريطانى فى مصر خلال الحرب العالمية الأولى، والذى عاونه فى هذه المهمة ملحم بك شكور.

رد الفعل الأخير من جانب الرأى العام والذى عبر عنه الأهرام وتراوح بين الاستياء والاستهزاء..

الاستياء بدا فى قول الأهرام ان مثل تلك الأقوال التى تضمنتها رسائل الخليفة «والتى لا ينطق بها عاقل ظن انه يموه بها على عقولنا كما موه على عقول السودانيين الذين انما يضحون بأنفسهم باطلا لدى مآرب هذا الرجل وغيره من الرؤساء الذين يدفعهم حب الرئاسة الى اختلاق ما يعضدون به شوكتهم ويعلى مقامهم»!

والاستهزاء جاء فى اتهام مرسل الخطابات بالغفلة عما تستطيعه الحكومة «لو جنحت الى استعمال قوتها واظهار نفوذها لذهبت اطماعهم هذه ادراج الرياح»!

وكانت إعادة اعضاء الوفد السودانى الأربعة الى وادى حلفا الذين وصفهم الأهرام بأنهم من «أتباع التعايشى الخصوصيين»، أى من حرسه الخاص، ليقفلوا منها عائدين الى أم درمان بمثابة النهاية لتلك المحاولة اليتيمة التى جرت بامتداد عقد ونصف (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) عمر الدولة المهدية، لعقد سلام معها، وهى المحاولة التى با ءت بالفشل الذريع!





باشا أبيض فى خط الاستواء

- المديرية الاستوائية المصرية يحكمها باشا ألمانى غامض
- أصحاب المصالح فى استعمار القارة يسعون لإنهاء الحكم المصرى فى المديرية



نوبار:
على الباشا الأبيض إخلاء المديرية أو تحمل مسئولية البقاء

أمين باشا:
أنا فى غاية التعجب والاندهاش

الأهرام:
القصة الحقيقية للقاء بين الباشا الأبيض والنبى الأبيض!

باشا أبيض فى خط الاستواء!

عالم من الغموض والاثارة عرفته أفريقيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.. عالم شارك فى صنعه المغامرون والمكتشفون الجغرافيون والمبشرون ورجال الشركات الاستعمارية وأعضاء الجمعيات التى تدثرت بدعاوى انسانية ودوائر الحكومات الغربية، وفى خلال النصف الثانى من ثمانينات القرن المذكور دخلت الأملاك المصرية فى القارة السوداء هذا العالم الغامض والمثير!

الأملاك المصرية التى نعنيها هى ما اصطلح على تسميته بالمديرية الاستوائية، وهى مساحة واسعة من الأراضى تمتد بين خط الاستواء جنوبا وخط عرض ١٠ شمالا، ثم انها المديرية التى تتاخمها غربا الأملاك البلجيكية فيما كان يعرف بالكونغو، وجنوبا أوغندة التى كثيرا ما دخلت ضمن أراضيها (!) وغربا ما أصبح يسمى فيما بعد تنجانيقا التى كانت طريقها الى زنجبار والبحر.

وفى اجتماع فى لندن فى يوليو عام ١٨٨٧ حضره عدد من المعنيين بالشئون الافريقية قدروا مساحة هذه المديرية بنحو ١٥٠ ألف ميل مربع من الأراضى الغنية، أى أكثر من ٢٤٠ الف كيلو متر بما يعادل نحو ربع مساحة مصر كلها.. ونعود لنذكر «من الأراضى الغنية»!

والمديرية الاستوائية يبدأ تاريخها المصرى فى عصر اسماعيل منذ مطلع السبعينات وحتى مطلع التسعينات، وهو تاريخ ارتبط فى جانب منه، ومنذ البداية بالهجمة الأوروبية على مصر التى تصور الخديو الأشهر انه قادر على تطويعها فى تحقيق سياساته الافريقية فجاء استخدامه لبعض الرجالات الاوروبيين ليؤسسوا هذه المديرية التى جسدت الوجود المصرى فى القارة السوداء، وكان من أول هؤلاء، وأشهرهم السير صموئيل بيكر المكتشف الانجليزى الشهير، والجنرال تشارلز غوردن المغامر الانجليزى، الشهير أيضا!

وعلى وزن «تيجي تصيده يصيدك» فإن ما اعتقده اسماعيل من أنه يستخدم هؤلاء لتحقيق السياسات المصرية فى افريقيا قد انقلب فعملوا على تحقيق مصالح الدوائر الاستعمارية التى كانوا جميعا، وبدون استثناء، على علاقة وثيقة بها أو بعضها!

وإذا كان قد اشتهر من هؤلاء خلال النصف الأول من السبعينات، وفى مرحلة التكوين مغامر (غوردون) ومكتشف (بيكر)، فانه قد عرف منهم خلال النصف الثانى من الثمانينات، وفى مرحلة التصفية مغامر ومكتشف آخران، وكانا أقل شهرة وأكثر غموضا.

المغامر اسمه أمين باشا، وهو ليس اسمه الحقيقى، فهو الماني الأصل وكان اسمه ادوارد كارل أوسكار تيودور شنيتزر SCHNITZER بعد أن درس الطب فى بلاده عمل فى الجيش العثمانى حيث اعتنق الاسلام واكتسب اسمه الجديد.

بدأت علاقته بالسودان حين ظهر عام ١٨٧٥ وبشكل غامض فى الخرطوم حين عينه غوردون، مدير خط الاستوا، طبيبا عسكريا فى المديرية، ولم يمض وقت طويل حتى تعين مديرا لها عام ١٨٧٨، التى استمر فيها لأكثر من عشرة أعوام، حيث اكتسب شهرته العريضة.

الشخصية الثانية هو هنرى مورتون ستانلى STANLEY أشهر مغامرى عصر الامبريالية، انجليزى الاصل وإن كان قد اكتسب بعد ذلك الجنسية الامريكية، وقد جاء فى وصفه فى خطاب لخديو مصر بأنه والعالم الشهير والسائح الخبير الذائع صيته بين الممالك بكمال فضله على اقرانه!» وهو نفسه الذى لاتزال تتسمى باسمه بعض المعالم الافريقية.. شلالات قبل وشلالات ستانلى، وهو أخيرا الذى أطلقت عليه بعض قبائل أعالى الكونغو «النبى الأبيض» بعد ما تردد على بلادهم أكثر من مرة.

وكان على الرجلين أن يلتقيا فى عملية تصفية الوجود المصرى فى قلب القارة مما شكل فصلا حفل بأسباب الاثارة والغموض، وكان الأهرام أحد

شهوده، وأحد الذين حاروا أمام تلك الأسباب، مما عبر عنه فى أغلب اعداده الصادرة بين عامى ١٨٨٧ و١٨٨٩.

****

الظروف التى صنعت اللقاء كانت هى نفسها الظروف التى أدت الى تصفية الوجود المصرى فى السودان الشمالى.. الثورة المهدية ورغبة بريطانية فى اعادة صياغة الأوضاع جنوب مصر بما يحقق مصالح الدوائر الاستعمارية والبحرية فى لندن وليفربول، بيد انه كان هناك اختلاف فى الوضع..

شمال السودان كان مركز الثورة ومن ثم جاءت التصفية السريعة للوجود المصرى فيه، أما فى المديرية الاستوائية فقد كان على الحكومة المهدية فى الخرطوم، أن تبسط سيطرتها، وهو أمر كان يتطلب رجالا ومالا ووقتا، الأمر الذى أتاح للادارة المصرية فيه على رأسها أمين باشا أن ترتب أمورها لعرقلة سياسات الخليفة عبدالله فى تلك الجهات.

فى الشمال أيضا كانت الادارة شديدة الارتباط بالحكومة المركزية فى القاهرة، وكان الانقطاع بينها وبين الخرطوم يؤدى بالضرورة الى انهيار سريع للسلطة المصرية فيه، أما فى الجنوب، وحتى فى ظل الأوضاع العادية التى كانت سائدة قبل قيام الثورة المهدية، فقد كان على المسئولين فى المديرية أن يعتمدوا على أنفسهم لفترات طويلة تنقطع الاتصالات خلالها، أو تكاد، مع الشمال، بسبب الأمطار أو صعوبة الانتقال فى مناطق السدود، خاصة أن وسيلة الانتقال الوحيدة حتى ذلك الوقت كانت الملاحة النيلية، الأمر الذى علّم هؤلاء عدم النظر الى الشمال فى كل صغيرة وكبيرة.

انعكس ذلك على أوضاع المديرية الاستوائية فى مواجهة الثوار من الأنصار والتى اختلفت اختلافا بينا عن الأوضاع فى الشمال، وكان المسئول على الجانبين مغامرا أوروبيا..

فى الشمال غوردن باشا الذى انتهت حياته النهاية المأسوية المعروفة على أيدى الأنصار فى يناير عام ١٨٨٥ بعد حصار الخرطوم، أما فى الجنوب فقد

اختلف الوضع حيث استمر الباشا الأبيض فى خط الاستواء يراوغ لعامين كاملين، ١٨٨٦ - ١٨٨٧، وفى تلك الأثناء نبتت فكرة انقاذ الرجل وتطورت على هذا النحو الغامض والمثير الذى نتابعه على صفحات الأهرام!

أول اخبار تنشرها الصحيفة عن «سعادتلو أمين باشا المحجور عليه فى خط الاستواء» كانت فى اوائل عام ١٨٨٧، وجاء فيها ان «الباشا المشار اليه قد اخطر الحكومة بأنه يكابد مع عساكره شديد الفاقة والاضطراب وانه محتاج الى المؤونة والذخيرة».

تبع ذلك ان توصل الأهرام إلى مزيد من الأخبار جاء بها من الرحالة الألمانى وليم جونكر JUNKER الذى كان فى رحلة كشفية فى المنطقة التقى خلالها بأمين وحمل بعض رسائله عائدا الى اوروبا.

جاء فى الرسالة التى نشرتها الجريدة أن «الباشا الأبيض» لديه ١٥٠٠ جندى من السودانيين ونحو ٢٠ موظفا من الأقباط مع عائلاتهم «وهم فى منعة من أعدائهم الا أنهم فى عوز شديد للمؤونة والذخائر» وأضافت أن جونكر الذى كان فى القاهرة وقتذاك «سيبحث مع الحكومة السنية فى الطرق التى يقتضى اعتمادها للاسراع فى العمل المنوى إجراؤه».

فى مواجهة هذه الأخبار أعلنت نظارة الحربية عن نيتها على أن ترسل للرجل «كمية كافية من الذخائر والأسلحة»، ولم تكتف بهذا بل ارتأت ارسال وفد سياسى الى خط الاستواء «يكون به الكفاية لأن ينقذ المحجور عليهم بطريقة سلمية إذا أمكن ولكن اختلفت الآراء من يرسل بصفة رئيس لهذا الوفد»!؟

لم يمض وقت طويل على هذا التساؤل حتى دخل المستر ستانلى الى مسرح الأحداث فى برقية من رويتر جاءت للأهرام من لندن بعد اسبوعين بالضبط من نشر تلك الأخبار وجاء فيها «سيتقدم المستر ستانلى بطريق نهر الكونغو فى ذهابه مع التجريدة لانقاذ أمين باشا مدير خط الاستواء»، ولابد أن الخبر بالنسبة لقارىء الأهرام يوم ٢٢ يناير عام ١٨٨٧ قد اثار لديه

الكثير من التساؤلات، عن السرعة التى تمت بها الاستجابة لرسائل الباشا الأبيض فى خط الاستواء، ولم يكن يعلم ان ورا ءها هذه الشبكة من أصحاب المصالح فى استعمار القارة!

فى خبر قصير أشار الأهرام الى هذه الحقيقة بعد اسبوع جاء فيه «ان الحكومة البلجيكية تبرعت بخمسة آلاف جنيه اسعافا للحملة وأن كثيرين من ذوى الأموال قد فتحوا اكتتابا لهذه الغاية وأن لديها فى زنجبار ألفى بندقية ومؤونة تكفى نحو ثلاثة أشهر».

غير أن ما اسفرت عنه الدراسات التاريخية بعد ذلك تشير إلى انه كان قد تكون وقتذاك ما سمى «هيئة انقاذ أمين» تحت رعاية الخارجية البريطانية ودعم من مالى شهير هو المستر ماكينون، فضلا عن اتصالات مع الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا وسيد الكونغو الذى أراد أن يشارك فى ارث المديرية المصرية.. وكانت هذه الهيئة هى التى اتصلت بالرحالة الشهير أو «النبى الأبيض» واتفقت معه على القيام برحلة الانقاذ ومن ثم لم يكن ظهوره على مسرح الأحداث بشكل فجائى فيما تصوره قارىء الأهرام فى شهر يناير عام ١٨٨٧.

وكان على هذا القارىء أن يتابع أخبار «تجريدة ستانلى» ويتسقط انباء أمين باشا ويتطلع الى ما انتهى اليه الأمر من لقاء الرجلين.

****

تتبع أخبار ستانلى كان أيسر مافى مهمة الصحيفة التى امتلأت بها خلال الشهور التالية..

وصل الى الاسكندرية يوم الخميس ٢٧ يناير عام ١٨٨٧ والى القاهرة بعد يومين والى السويس التى أقلع منها الى زنجبار يوم الجمعة ٤ فبراير.

تكشفت فى تلك الأيام القليلة اهداف التجريدة:

أولا الحصول من الحكومة المصرية على أقصى معونة ممكنة مالية وبشرية فقد اصطحب معه لدى رحيله من السويس ٦١ جنديا سودانيا وما «يلزم من

مؤونة وذخيرة».

الأهم من ذلك أن الحكومة السنية أرسلت خطابا «لسعادتلو أمين باشا تشكره فيه وتخبره انها تترك له ولمن معه الحرية المطلقة فى أن يحضروا مع المسيو ستانلى الى مصر أو أن يبقوا فى الجهات الموجودين فيها الآن على مسئوليتهم الشخصية وألاينتظروا مساعدة الحكومة مرة أخرى».

كان هذا مانشره الأهرام ولم يكن دقيقا تماما فان حكومة القاهرة كانت قد أرسلت مع ستانلى خطابين لا خطابا واحدا..

الأول جاء على شكل أمر عال من الخديو توفيق بتاريخ أول فبراير لايختلف فى فحواه كثيرا عما نشره الأهرام، والثانى على شكل خطاب من «صاحب العطوفة نوبار باشا رئيس مجلس النظارة» أكد ماجاء فى الأمر العالى وأضاف ابلاغ امين باشا بمنحه رتبة اللواء وأنه «ستصرف لكم أنتم وجميع الضباط والعساكر والمستخدمين ماهياتكم ورواتبكم المستحقة لكم» هذا إذا ما قبلوا وعادوا مع المستر ستانلى، أما إذا لم يرغب أحد فى ذلك «انما يكون ذلك تحت مسئوليته وانه لاينتظر فيما بعد أدنى مساعدة من الحكومة»!

وجاء هذان الخطابان بمثابة الاعلان الثانى عن اخلاء السودان.. الاعلان الاول فى «تلغراف جرانفيل» اوائل عام ١٨٨٤ الذى استتبعه اخلاء الشمال، وهذا الثانى الذى أقر مبدأ أخلاء الجنوب، وإن كان هذا الاخلاء قد اقتضى بعض الوقت شأنه شأن ماحدث فى الشمال.

مع الخطابين حمل ستانلى فيما أشار الأهرام «رسم شمسى لحضرة أمين باشا»، كان قد وجد فى محفظة قنصل فرنسا المتوفى فى الخرطوم عام ١٨٨٢ مما ينم عن أن الرجلين لم يلتقيا قبل ذلك، ووصفت الصحيفة صاحب الرسم بأنه «نحيف الجسم حليق العثنون مطلق العارضين تلوح على وجهه ملامح الذكاء والبسالة»!

تتابعت الأخبار بعد ذلك .المستر ستانلى فى زنجبار فى اوائل مارس بعد

التجريدة والقنصل الانجليزى فيها يبعث برسل الى أمين يطمئنه بأن النجدة فى الطريق، يأتى بعد ذلك الخبر بأن الرجل فضل الذهاب الى المديرية الاستوائية عن طريق الكونغو.. أى من الغرب وليس من الشرق مما أوجب عليه الدوران بتجريدته حول رأس الرجاء الصالح، الأمر الذى أثار تساؤلات عديدة، رد ستانلى على بعضها ولم يرد على البعض الآخر!

تفسير ستانلى لهذا التصرف انه بحكم كشوفه السابقة فهو أدرى بهذا الطريق وأعلم بالقبائل التى تعيش فى تلك الجهات خاصة أن الطريق الشرقى المار بأوغندة كان محفوفا بالمخاطر بعد أن تولى حكم تلك البلاد الملك موانجا الذى عرف بعدائه للأوروبيين.

أما مالم يرد عليه صاحب التجريدة فهو انه كان على اتفاق مع الملك ليوبولد على أن يحث أمين على العمل لحسابه بعد تصفية الوجود المصرى فى المديرية، وكان قدومه من أملاك هذا الملك يمكن أن يشجع الأخير على قبول العرض.

فى ٢٠ مايو جاءت الأخبار بأن ستانلى يتقدم بطول الكونغو ليصل الى أعاليه، ثم أخبار أخرى فى ٣٠ يوليو بأنه قد وصل الى «منتهى نهر الكونغو وتغلب على جميع الصعاب التى عرضت فى طريقه.. وأملنا أن تساعده الاقدار فى مجاهل تلك الأقطار فيفوز بقضاء الأوطار» أى بلقاء أمين باشا.

على الجانب الآخر استمر الأهرام يتسقط أخبار الباشا الأبيض فى خط الاستواء، وكانت قليلة وقد وصل أغلبها عن طريق زنجبار.

بعد الأخبار التى نشرها الأهرام عن طلب أمين باشا للنجدة جاءته اخبار أن الرجل حاول التقدم الى الساحل غير أن ملك أوغندة لم يسمح له بذلك «وأمره بالعودة الى حيث جاء معلنا أنه لايود التداخل فى شئون الأوروبيين ولا يرغب فى مخالطتهم»، وكان تاريخ الخبر ٢٧ أبريل.

بعد شهر خبر آخر من أحد المبشرين أن أمين باشا فى حالة حسنة، بعدها

بشهرين خبر ثالث بأنه في «سلام تام وانه عازم على تفقد الأراضي الواقعة الى الجنوب من بحيرة البرت نيانزا».

بيد أن الأهم من الأخبار الخاصة بأمين كانت الأخبار الخاصة بإبلاغه بأن النجدة في الطريق وهو ما تأخر حتى أواخر سبتمبر حين وصله رسل القنصل البريطاني من زنجبار يحملون اليه البشري ويقول الأهرام «انه تلقى الخبر بغاية التعجب والاندهاش وقد أخبروا بأنه متمتع بتمام الصحة ولديه كمية وافرة من المؤونات».

استعد الرجل لاستقبال «النبي الأبيض» فعاد الى وادلاي التي كان يعرف أن ستانلي سوف يأتي اليه فيها في نفس الوقت استقبل وفدا من ملك أوغندة يسأله عن الغاية من حملة ستانلي فأجابه الباشا «ان غايتها سلمية دفعتها اليها عواطف الانسانية وانها تبتغي انقاذه من الاخطار المحدقة به فعدل عن عزمه على جمع قوة يقاوم بها الحملة».

توقع الأهرام أن يكون الرجلان قد التقيا في أواسط أغسطس عام ۱۸۸۷ ولم يكن التوقع صحيحا فاللقاء لم يتم الا في أوائل ابريل من العام التالي، أي بعد نحو ثمانية أشهر من التاريخ الذي توقعته الصحيفة، وذلك بعد أن لقيت تجريدة ستانلي الكثير من المتاعب من أجل الوصول الى مقر الباشا الأبيض.

ومع اهتمامنا في الكتابات العلمية عن تفاصيل هذا اللقاء وأثاره فانه يهمنا منه هنا ثلاثة جوانب.. أولها اشترك فيه الأهرام مع الآخرين، وثانيها انفرد به، وثالثها كان على الجميع أن ينتظروه.. الاهرام والآخرين!.

الأول متصل بما تكشف عنه هذا اللقاء من تباين وجهات النظر بين الرجلين.. أمين باشا اعتقد طول الوقت أن «الحكومة السنية» سوف ترسل له دعما لتوطيد الوجود المصري في خط الاستواء وليس لإنهاء هذا الوجود.

يسجل أحد حضور اللقاء هذه الحقيقة حين روى أن أمين قد قال بحزن بعد اطلاعه على الرسائل التي حملها اليه ستانلي «لقد انتظرت بعثة ستانلي

أملا فى معاونتها لى بالذخيرة والسلاح أما أن يطلبوا منى إخلاء المديرية بعد كل مابذلناه.. فهذا هو عكس ماتوقعته»!

الأهرام بدوره سجل تلك الحقيقة نقلا عن خطاب بعث به أمين الى سكرتير جمعية مكافحة الرق فى لندن وكان مما جاء فيه «اننى سأبقى هنا وأعجب إذا وجد أحد يعتقد خلاف ذلك لأننى قد بدأت أجنى ثمرات اتعابى السابقة»!

الثانى متصل بخطاب بعث به عثمان دقنة قائد القوة المهدية المحاصرة لسواكن لسردار الجيش المصرى يبلغه فيه بأنه قد تم أسر أمين باشا بعد ثورة عساكره عليه هو «وسائح أوروبى معه» اعتقد الجميع أنه ستانلى، وقد قامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذا الخبر الذى لم تشر اليه الوثائق ولا الكتابات العلمية التى تناولت موضوع حملة الانقاذ.

فالخبر الذى دسه دقنة بدا متقنا حتى أن الأهرام كتب فى عدده الصادر فى ١٨ ديسمبر عام ١٨٨٨: «ثبت أن الأسيرين عند التعايشى هما أمين باشا وستانلى كما أيد ذلك الكتب التى بعث بها دقنة الى حضرة السردار مثبوتة بتواريخها المعروفة لدينا هنا»، وحتى أن الموضوع طرح بقوة فى مجلس العموم البريطانى ولم يتمكن ممثل الحكومة فيه أن ينفيه وإن كان قد أعلن عن ارتيابه فيه، وهو الارتياب الذى تحول الى يقين فى مطلع عام ١٨٨٩، واتضح ان الخبر مكذوب من أساسه.

الأخير متصل بما ترتب على الحملة من نتائج سواء بالنسبة لأمين أو بالنسبة لخط الأستواء..

الباشا الأبيض رغم رفضه الأول لفكرة الانسحاب الا انه مالبث ان انصاع لها خاصة أن رجاله الذين تشككوا افى أسباب التجريدة قد رفعوا راية العصيان عليه، وأصبح فى موقف ميئوس منه بعد سحب التأييد المصرى وأمام التهديد بالغزو المهدى، مما دعاه الى القبول بالعودة الى زنجبار مع ستانلى ليلتحق بخدمة الألمان ويعود للمنطقة الاستوائية ليقتل على أيدى

الأهالي عـام ١٨٩٢ الى جـوار الشـلالات التي تسـمت باسم منقـذه أو مهلكه.. شلالات ستانلي!

المديرية تفككت بعد رحيل الباشا واختفت من على الخريطة بعد أن تعرضت للاقتسام من جانب القوى المتكالبة على القارة خلال التسعينات مما كان بمثابة النهاية الحزينة لخط الاستواء المصري!



باشا أبيض في خط الاستواء

المديرية الاستوائية المصرية يحكمها باشا ألماني غامض

أصحاب المصالح في استعمار القارة يسعون لإنهاء الحكم المصري في المديرية

نوبار: على الباشا الأبيض إخلاء المديرية أو تحمل مسئولية البقاء

أمين باشا: أنا في غاية التعجب والاندهاش

لأهرام: القصة الحقيقية للقاء بين الباشا الأبيض والنبي الأبيض!

١٨ ديسمبر عام ...

وستانلي كما أيد ذلك الكتب التي ...

بتواريخها المعروفة لدينا هنا، وحتى أن الموضوع طرح بقوة في مجلس العموم البريطاني ولم يتمكن ممثل الحكومة فيه أن ينفيه وإن كان قد أعلن عن ارتيابه فيه، وهو الارتياب الذي تحول الى يقين في مطلع عام ١٨٨٩، واتضح ان الخبر مكذوب من أساسه.

الأخير متصل بما ترتب على الحملة من نتائج سواء بالنسبة لأمين أو بالنسبة لخط الاستواء..

الباشا الأبيض رغم رفضه الأول لفكرة الانسحاب الا انه مالبث ان انصاع لها ... رجاله الذين تشككوا في أسباب التجريدة قد رفعوا راية العصيان ... وأصبح في موقف ميئوس منه بعد سحب التأييد المصري ... غزو المهدي، مما دعاه الى القبول بالعودة الى زنجبار مع ... خدمة الألمان ويعود للمنطقة الاستوائية ليقتل على أيدي



الحلقة
٦٩

١٧ نوفمبر
١٩٩٤

الدراويش على الحدود



■ الأهرام يؤكد على مصرية «حلايب» قبل أكثر من قرن

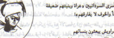
■ وجيه سوداني!

الثورة المهدية أصبحت إسماً على غير مسمى والعساكر المصرية فى راحة تامة!

■ ولد النجومى للسردار «انتصح لى واستأمن وتذكر هكس وغوردون»!



■ الأسرى السودانيين «عراة وبنيتهم ضعيفة جداً والخوف لا يفارقهم»!



■ الدراويش يبعثون بنسائهم لجلب الماء حتى لا يتعرض الجيش لهن

الدراويش على الحدود !

أربع سنوات من الكوميديا السوداء عرفتها حدود مصر الجنوبية انتهت فى صيف عام ١٨٨٩ .

وجه الكوميديا أن القائمين على أمور الدولة المهدية فى ام درمان قد أرسلوا حملة الى حدودهم الشمالية لتغزو مصر .. قوام هذه الحملة التى كان يقودها أحد أمراء المهدية ، وهو عبدالرحمن ولد النجومى ، خمسة آلاف من الدراويش الجائعين ، الفقراء فى الأسلحة والامداد ، الأغنياء فى النساء والعيال ، فقد كان من تقاليد حروب الدراويش أن تكون أسرهم بصحبتهم لبث الحمية فى نفوسهم !

أما الوجه الأسود من الكوميديا فان هؤلاء قد استمروا يسببون نزفا ماديا وسياسيا لمصر كان من الأسباب التى مكنت سلطات الاحتلال من توطيد أقدامها فى البلاد .

عبر الأهرام عن ذلك فى مقال طويل فى صدر عدده المؤرخ فى ١٠ أغسطس ١٨٨٩ كان مما جاء فيه : « مر علينا من يوم تركنا السودان الى الآن نحو سبعة أعوام وحالتنا معها واحدة ذلك أن السودانيين يهاجموننا فندفع عنا شرهم ونستظهر عليهم ببسالة جنودنا فينكفئون ويعودون على الأعقاب خاسئين فنثبت بشرى النصر ويهدأ بالنا من الخوف والقلق مدة شهر أو شهرين ثم نعود الى نغمة الطنبور فنفعل ما فعلنا فى الأول ويتلوه تلوه والحالة واحدة .. » !

وقد حفل عديد من الكتابات العلمية بتفاصيل هذه الكوميديا السوداء حتى يبدو وكأنه لم تعد ولا تفصيلة صغيرة من تفصيلاتها مجهولة للقارىء ، ولكن القراءة الفاحصة لصحف العصر أثبتت عدم صحة هذا الظن وأضافت الجديد حيث لم يكن يتوقع الانسان ان يعثر على جديد .

هذا بالضبط ما فعلته قراءة الأخبار الخاصة بالوجود الدرويشى على الحدود

المصرية فى الأهرام خلال تلك السنوات ..

بعض هذا الجديد خاص بماهية الحدود المصرية التى كلف الجيش المصرى بالدفاع عنها ، البعض الآخر متصل بالحياة اليومية على تلك الحدود ، البعض الأخير متعلق بالجانب الانسانى من الموقعة الشهيرة التى جرت فى البلدة الواقعة شمال وادى حلفا فى ٣ أغسطس ١٨٨٩ .. والتى كتب المؤرخون اسمها « طوشكى » ، وإن كانت صحف ذلك العصر ، على رأسها الأهرام ، قد أسمتها « توسكى » !

****

نبدأ بالجديد الخاص بالحدود ، ومعلوم أن فرمان ١٣ فبراير عام ١٨٤١ قد منح حكم مصر وراثيا فى أسرة محمد على فضلا عن الملحقات ، ومنذئذ وفى الخريطة المرفقة بالفرمان جرى تمييز بين ما أطلق عليه «مصر الأصلية « Egypt Proper » والملحقات بخط يمتد بطول خط عرض ٢١ درجة و٥ دقائق ، وهو ما اتفق على ان تنسحب القوات المصرية اليه بعد القرار باخلاء السودان منها .

ومع ان الكتابات العلمية تشير الى النقطة التى تمثل خط حدود مصر الأصلية عند مجرى النيل ، وادى حلفا على وجه التحديد ،إلا انها لا تشير من بعيد أو قريب الى هذه النقطة عند ساحل البحر الأحمر ، خاصة فيما يتصل بحلايب ، وهل هى جنوب هذا الخط أم شماله ، غير انه وفى مجموعة متلاحقة من الأخبار يقدم الأهرام تقريرا كاملا عن هذه النقطة .

أول ما يلاحظ فى هذا التقرير ان الجريدة كانت تكتبها « هلايب » وليس « حلايب ».

الملاحظة الثانية أنه قد تم توفير حماية عسكرية مصرية لآبار حلايب منذ وقت مبكر ، على وجه التحديد فى أبريل عام ١٨٨٨ حين تعرضت مع آبار المناطق المجاورة الى تسرب درويشى الأمر الذى دعا سردار الجيش المصرى الى ان يبعث « بقومندان الأورطة السودانية مع بشير بك شيخ قبيلة العبابدة

لاحتلالها وطرد الدراويش وتنظيف المنطقة منهم » على حد تعبير الأهرام .

تبع ذلك وفى شهر مايو من العام التالى ، ١٨٨٩ ، أن نشرت الصحيفة ثلاثة أخبار نرى أنها على قدر كبير من الأهمية فى التأكيد على نقطة الحدود المصرية على البحر الأحمر ، مما يدعونا الى ان نسوقها بنصها :

الخبر الأول فى الأهرام الصادر يوم ١٠ مايو من ذلك العام وكان نصه: «جاء من حضرة الكولونيل هولد سميث فى سواكن ان طابية هلايب ، وهى بلدة تبعد نحو ٢٠٠ ميل عن سواكن ، سيتم بناؤها بعد سبعة أيام ولهذا قد عادت الثقة الى الأهلين وعاودوا أشغالهم بالطمأنينة أما الدراويش الذين كانوا يحاولون الهجوم على تلك الأنحاء، فقد تأخروا عنها واتخذوا لهم مركزا فى نقطة تبعد عن هلايب نحو العشرين ميلا إلا أنه يخشى ان يعاودوا الكرة فى الجهات المذكورة ، أما قبيلة البشاريين فمنتشرة فى طلب المرعى».

الخبر الثانى فى العدد الصادر بعد ١٩ يوما وجاء فيه : « ارتأى سعادتلو هولد سميث باشا قومندان سواحل البحر الأحمر بوجوب مساعدة سكان قرية هلايب مما يسد عوزهم الى أمد قليل ويمكنهم من القيام بالأعمال المساعدة لهم على الكسب وذلك على اثر ما أصابهم من المضار والفاقة فى الموقعة التى جرت بينهم وبين الدراويش فى الشهر الغابر ».

الخبر الأخير بعد يومين وقد جاء فيه : « قرر سعادتلو سردار الجيش المصرى بأن قبيلة البشاريين القاطنة جهة الهلايب ، بلدة بقرب سواحل البحر الأحمر ، حفاة عراة لا يملكون قوت يومهم وان حالتهم هذه تستدعى شفقة الحكومة عليهم ومساعدتها الضامنة سد عوزهم إلى أجل محدود وقد عرض قراره على مجلس النظار فقرر إجابة سؤاله»!

ولعل مراسل الأهرام على حدود مصر الجنوبية فى ذلك الوقت المبكر ، وقبل أكثر من قرن من الزمان ، لم يكن يعلم وهو يبعث بتلك الأخبار أنه يوفر لحكومة القاهرة كل البراهين القانونية التى تؤكد على مصرية هذا

الميناء وتلك المنطقة ، بناء الطابية ، القوة العسكرية ، ورعاية الأهالى كبعض مظاهر السيادة التى تؤكد على صحة امتداد خط حدود مصر الجنوبية من وادى حلفا على النهر الى حلايب على البحر .

****

الجديد الآخر الذى اضافته الأهرام تلك المعايشة اليومية التى وفرها لقارئه خلال تلك السنوات والتى لا تعنى بها فى العادة الوثائق التى تستمد منها الكتابات العلمية أغلب رؤاها.

نتأكد من طبيعة تلك المعايشة على الأهمية التى كان يعلقها الجانب المصرى على تسقط اخبار الدراويش وعلى حقيقة نواياهم بالهجوم على بر مصر !

والملاحظ أن أغلب الأخبار التى كان يأتى بها الجواسيس للقيادة العسكرية المصرية فى وادى حلفا قد اتسمت بطابع الطمأنة ، فهى إما دارت على ان الأحوال داخل الدولة المهدية فى حالة تدهور مستمر وإن سقوطها وشيك ، وإما قللت من أهمية الوجود العسكرى الدرويشى على الحدود وأن ليس ثمة ما يخيف من هجوم حقيقى تقوم به ، وان الأمر لن يتعدى الغارات المتقطعة.

عن تدهور الأحوال يروى مراسل الأهرام أنه قد قابل من أسماه « أحد الوجهاء السودانيين القادمين من أم درمان » ، وأن رأى هذا الوجيه أن «الثورة السودانية قد أصبحت فى الأيام الأخيرة اسما لا مسمى لها لأن الدراويش الموجودين تحت قيادة بعض الرؤساء المقربين الى الخليفة عبدالله التعايشى انما هم مكرهون على الطاعة يترقبون أقل الفرص للهرب » !

مرة أخرى يكتب نفس المراسل ، من أسنا هذه المرة ، والتى اتخذها مقرا لتلقى الأنباء ، أن سودانيا وصل الى المدينة وابلغه أن « خليفة المتمهدى قليل الجند لتفرق الأهالى الى مساكنها » !

مرة ثالثة يكتب سليم تقلا نفسه مقالا تحت عنوان « لمحة فى حالة

السودان » يتحدث فيه عن « تفرق الكلمة بين السودانيين وسقوط نفوذهم فلم تبق لهم تلك الشوكة التى قامت بالمتمهدى نفسه فان القوة الطبيعية القائمة بالشخص لا يمكن أن تنتقل بالميراث أو بالوكالة » !

أما عن أخبار الطمأنة فقد استمر مراسل الجريدة على الحدود يدفع بهذا النوع من الأخبار بامتداد السنوات الثلاث الأولى، وحتى أواخر عام ١٨٨٨، وهذه بعض الأخبار من ذلك النوع التى استمر الأهرام يطلع بها على قرائه بين الحين والآخر..

« الحالة العمومية فى راحة تامة والعساكر يتمتعون بصحة جيدة وإن الأمير سعد الذى كان فى جهة فركة مع ثمانين نفرا من الدراويش الخيالة قد صدر له الأمر فعاد مع الخيالة المذكورين الى دنقلة ».

خبر آخر: « جاء من وادى حلفا أن الحالة العمومية جيدة وأن الأهلين والعساكر فى راحة تامة » ، وخبر ثالث بعده بأيام قليلة من وادى حلفا ايضا يفيد « استتباب الراحة والسكينة لأنه قد مضى أيام عديدة ولم يتردد العصاة عليها وان النقطة العسكرية مستكملة لمعدات الدفاع » ، وخبر رابع وخامس وعاشر وكلها تعزف نفس النغمة .. النغمة المطمئنة !

وعندما جاءت الأحداث لتكذب تلك الأخبار كان صاحب الأهرام أول المنتقدين لمصادرها ، فقد كتب مرتين على الأقل يتحدث عن عدم الوثوق من أصحابها..

قال فى مرة ان « جميع ما يتصل بنا من أخبار السودان فى هذه الأيام الأخيرة سواء كان من مصدر رسمى أو من إشاعات منقولة أشبه بالحكايات الملفقة التى لا يرجع فى جعبتها الى اسناد » ، وكتب فى المرة الثانية بأنه منذ ظهور المسألة السودانية فان « الوثوق بمصادر أخبارها ومخبرى حوادثها رابع المستحيلات » !

جديد آخر اضافه مراسل الأهرام على الحدود خاص بعمليات الاختراق التى استمر الدراويش يقومون بها لتلك الحدود ، وكان وراء هذا الاختراق دافعان

ذكرهما الأهرام ..

الدافع الأول بث الدعاية المهدية خاصة بين القبائل المقيمة فى مناطق الحدود المشتركة ، وكانت هذه العملية تتم إما بدفع أفراد أو إرسال قوات صغيرة .

الدافع الثاني البحث عن مصادر للمياه والغذاء ، فقد قامت سياسة القوة المصرية المعسكرة فى وادى حلفا على منع الدراويش المقيمين على الحدود من الاقتراب من النهر أو الوصول الى القرى التى يحصلون على احتياجاتهم الغذائية منها ، وكان هذا المطلب على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لقوة دولة من دول العصور الوسطى مثل الدولة المهدية ، التى تترك لقواتها حرية التقوت من المناطق المعسكرة فيها دون أن تضع على عاتقها أية التزامات بخطوط امداد أو تموين كما هو الأمر بالنسبة للجيوش الحديثة التى كان يمثلها الجيش المصرى المواجه .

وقد تكررت حوادث الاختراق تلك ، كان أهمها ما جرى فى ربيع ١٨٨٨ فى كلابشة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا والتى اثارت قلقا عميقا فى الدوائر العسكرية فى القاهرة عبرت عنه الأهرام بأن « أخبار السودان مقلقة غير حسنة بعد وقعة الكلابشة على مقربة من أسوان » .

ووضع الأهرام احتمالين لهذا الاختراق .. أولهما « أن يكون قصد الدراويش من تلك الواقعة مجرد السلب والنهب » ، وهو الاحتمال الذى لم يزعج القائمين على الأمر فى القاهرة كثيرا ، ما أزعجهم حقيقة هو الاحتمال الثانى أن يكون « قصدهم قطع المواصلات عن وادى حلفا ، فيكون الأمر عندئذ « مهم خطير » على حد تعبير الأهرام ، والذى نظن أنه كان رأى السلطات العسكرية فى القاهرة والتى عبرت عنه بطريقة عملية .

ففى مجموعة من القرارات العسكرية التى نشرتها الصحيفة جاء رد فعل القيادة العسكرية للجيش المصرى .. بدأت بالأمر العسكرى الصادر فى ٧ أبريل بوضع « سكان الحدود السودانية من أسوان حتى وادى حلفا تحت الأحكام العرفية » وانتهى بالمنشور الذى أصدره سردار الجيش المصرى الى

مشايخ الحدود فى ١٦ مايو « أظهر لهم فيه أن جميع البلاد الكاينة بين خور موسى الى الجهة البحرية انما هى محافظة واحدة تحت إدارة الميرالاى ودهوس بك قومندان جيش الحدود » .

وبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل وجود الدراويش على حدود بر مصر ، وكانت مرحلة تنذر بهبوب العاصفة ، الأمر الذى لم يتأخر كثيرا !

****

العاصفة التى هبت على حدود مصر الجنوبية خلال صيف عام ١٨٨٩ بمحاولة الدراويش اقتحامها والتقدم شمالا الأمر الذى انتهى بموقعة طوشكى الشهيرة، أغلب تفاصيلها معروف الا بعض جوانبها الانسانية .

من هذه الجوانب ان ولد النجومى لم يسع طوال الوقت الى الدخول فى مواجهة مع الجيش المصرى المرابط فى وادى حلفا ، بالعكس قامت خطته على الالتفاف حول هذا الجيش والانطلاق شمالا الى حيث كان يتوقع وجود الأنصار من « اهالى الجهات البحرية » فى انتظاره ليكتسحوا أمامهم جيوش الخديوى والانجليز ، وهو ما تنبه له السردار الذى كان قد ذهب فى اوائل يوليو مع رجال القيادة الى وادى حلفا لمواجهة الموقف .

قامت خطة قيادة القوات المصرية فى جانب منها على انهاك قوات ولد النجومى بحرمانها من الاقتراب من المياه وتركها تموت عطشا ..

يشير الى ذلك الخبر الذى جاء فى الأهرام الصادر يوم ٩ يوليو وقال : «جاء من الحدود أن ولد النجومى متربص مع بعض القوة فى بلدة يقال لها فراس على بعد ثلاثة أميال من معسكر سعادتلو وودهاوس باشا وان المراكب الحربية والعساكر واقفة لهم بالمرصاد مانعة عنهم ورود المياه » .

خبر آخر أكثر مأسوية عن حاجة الدراويش للمياه جاء فيه انهم « عاودوا الكرة فى طلب الماء فقتل منهم خلق كثير حتى اضطروا أن يبعثوا بالنساء لجلب الماء فكانت الحامية تقبض عليهن ثم حاول بعضهم الكرة فى طلب الماء فقتل منهم نحو عشرين .. »، باختصار فان ما يمكن ان نسميه « معركة

الماء» كان قد خسرها الدراويش قبل المواجهة فى طوشكى بأيام غير قليلة.

جانب آخر من الخطة قام على أساس حرمان الدراويش من أية معونة محتملة من أهالى الجهات البحرية ، وقد تم ذلك على المستوى الخططى بمنعهم من الالتفاف والتقدم شمالا للإلتقاء بأنصارهم وبادخال الرعب فى قلب كل من يفكر فى الانضمام اليهم.

لعل ذلك الخبر الذى نشره الأهرام بعد النجاح فى أسر بعض الدراويش الذين هاجموا بلدة تدعى أرقين يدلل على السياسة التى اتبعت لمنع أى من المناصرين من الانضمام اليهم .. جاء فى هذا الخبر أن « فى نية قومندان الحامية ان يضرب الأسرى بالرصاص بحضور الأهالى وفى المحل الذى حصل فيه النهب وانه سيبقى على الأصغر منهم فقط » .

وقد بدا فشل خطة الدراويش فى جانبها الإنسانى من الخطاب الذى يفيض يأسا والذى أرسله ولد النجومى الى أم درمان قبيل طوشكى بيومين وجاء فيه «لم يأتنا من اهل ريف مصر وارد ولا معرج ولا راغب فى الدين .. فكلهم قاموا فى عون الكفرة وحزبوهم كل تحزب من عهد دخولنا ديارهم الى الآن» !

ويندهش المرء فى هذا الجانب الانسانى أيضا انه بالرغم من الموقف السيء الذى كانت تعانى منه قوة الدراويش فانه عندما كتب السردار لولد النجومى يطلب الاستسلام جاء رده كما اورده الأهرام فى عدده الصادر فى ٢٦ يوليو « اننى لا احتسب قوتك امامى بشىء واعلم ان عنايتى ليست هى نقطة معينة كما تظن بل نقطتى هى العالم الذى تجب علىّ هدايته .. فانتصح لى واستأمن وتذكر هكس وغوردون وكيف ان جيوشهما لم تغن عنهما شيئا » .

وتحتدم المعركة كما خططت لها قيادة الجيش المصرى وتنتهى بقتل ولد النجومى ومعه ١٢ أميرا « وتشتت شمل الدراويش وقتل منهم الخلق الكثير وأسر العدد العديد واستولى الهلع والرعب على قلوب الباقين » وتنتهى عند هذه النتيجة رواية الكتابات العلمية ولكن لا تنتهى رواية الأهرام التى

عنيت عناية خاصة بمصير الأسرى .

أول خبر عن هؤلاء جاء فيه أنه قد تقرر نقلهم الى العاصمة على ان يحتجزوا فى قشلاق السراى الحمراء بالعباسية .

الخبر الثانى من مراسل الأهرام فى أسيوط والذى صعد الى أحد المراكب الحاملة للأسرى السودانيين القادمة من حلفا « وعددهم كان فى الأصل ١٠٠ توفى منهم خمسة ووجدتهم فى حالة من الفقر وجميعهم عراة وبنيتهم ضعيفة جدا وأخبرنى حضرة الملازم المرافق لهم أن الخوف لا يفارقهم والجوع لا ينقطع عنهم » !

غير أنه مع مرور الأيام اتضح زيادة اعداد هؤلاء على نحو فاق كل توقع حتى بلغ « نيفا وثلاثة آلاف نفس بين رجال ونساء وأولادهم » وتقرر مع تلك الزيادة توزيعهم « على جميع المديريات وتنفق عليهم الحكومة من خزينتها الى ان يتيسر لهم اعمال تكسبهم أجرة تقوّم أودهم وقد بلغ عدد الجرحى منهم المايتى نفر وصل منهم الى اسبتالية اسيوط وغيرها من الاسبتاليات نحو الستين نفرا » .

ويرسل مكاتب الأهرام فى ديروط بوصول ٥٠٠ من هؤلاء تقرر اقامتهم فى ملوى « وجميع هؤلاء الأسرى فى حالة يرثى لها من الذل والجوع وأكثر من نصفهم أولاد ونساء » .

وجاء آخر الأخبار عن هؤلاء من مكاتب الأهرام فى سوهاج ، وكان خبرا مأسويا بكل المقاييس ، وندع للرجل روايته .. قال :

« ما أذنت الحكومة باعطاء الأسرى السودانيين لمن يرغب حتى تزاحمت عليهم الأيدى وتنوعت فيهم الرغبات » ، ومع أن المكاتب رأى فى ذلك انقاذا لهؤلاء من مناكيد الحظ الا أنه نبه الى أن البعض يسعى من وراء هذا الى اعادة نظام الاسترقاق الذى « لم يعد خافيا بين العموم اتحاد الحكومات على منعه » ، وتحول التنبيه الى تحذير لذوى الأمر ان يتخذوا الاحتياطات بحيث لا يبيحون لمن يرغب زواج النساء منهم الا بإذن من جهة الاختصاص

إذ ربما تكون المرأة ذات بعل حكمت بينهم التفرقة بالافتراق »!

ولعل هذا الخبر الأخير يوضح ان ما بدأ فى أول الأمر كوميديا قد وصل فى نهايته الى لون من التراجيديا لم يكن القائمون على الحكم فى أم درمان يدركون يقينا أبعاده عندما أقدموا على مغامرتهم باختراق حدود بر مصر !



المحتويات

الجزء الثانى

القسم الأول

الباب الأول :

القضية الوطنية

الباب الثانى:

حكومة مصر وحكامها

الباب الثالث:
السودان فى ثورة

الكتاب القادم:
الجزء الثانى
القسم الثانى




مركز تاريخ الأهرام

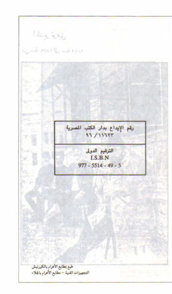


غوردون باشا



الخديو توفيق

من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٢



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٩٦/١١٦٢٣

الترقيم الدولى
I.S.B.N
977 - 5514 - 49 - 5

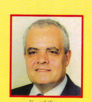
طبع بمطابع الأهرام بالكورنيش
التجهيزات الفنية - مطابع الأهرام بالجلاء

هذا الكتاب :

يضم هذا الكتاب القسم الأول من الجزء الثانى من "ديوان الحياة المعاصرة" ويشمل تسع وعشرين حلقة من خمس وخمسين تشكل مجموع هذا الجزء .

الفترة التى يتناولها تضم العقد الممتد بين الإحتلال البريطانى ونهاية عهد توفيق فى جوانبه السياسية : القضية الوطنية ، حكومة مصر وحكامها ، السودان فى ثورة .

ولقد صدرت الرغبة فى تواصل إصدار حلقات "ديوان الحياة المعاصرة" على هذا النحو بناء على الطلب المستمر من القراء والتى جاءت على شكل خطابات وإتصالات تليفونية لكاتب الديوان الدكتور يونان لبيب رزق فضلا عن وعد كان قد قطعه "مركز تاريخ الأهرام" فى الجزء الأول من الديوان على الاستمرار فى إصدار تلك الحلقات والكشف عن الجوانب المسكوت عنها فى التاريخ المصرى المعاصر .



د. يونان لبيب رزق

الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس والمشرف على مركز تاريخ الأهرام يواصل سلسلة اصدارات ديوان الحياة المعاصرة الذى يعرض للحياة المصرية من خلال صحيفة الأهرام.. وهذا الجزء يتضمن الفترة بين الاحتلال البريطانى وتولية الخديو عباس حلمى الثانى وهى الفترة الممتدة بين ١٨٨٢ - ١٨٩٢.

وفى هذا الجزء يعرض الدكتور يونان ما اتصل بتاريخ مصر السياسى خلال ذلك العقد والذى شهد أحداثا جساما من جانب هيمنة الاحتلال البريطانى على الادارة والثورة المهدية فى السودان.